

# العلاقات الأميركية الروسية

## بعد الحرب الباردة

طارق محمد ذنون الطائي



مركز حسموري للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢  
الطبعة الأولى





# العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة

طارق محمد ذنون الطائي




مكتبة نرجس PDF

[www.narjes-library.blogspot.com](http://www.narjes-library.blogspot.com)

• اسم الكتاب: العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة

• المؤلف: طارق محمد ذنون الطائي

• الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) 2012

• تصميم الغلاف: 

• التنفيذ: هوسايف كومبيوتريرس

• رقم الإيداع الدولي: 9 - 099 - 426 - 614 - ISBN 978

• جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو ترجمته في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استخدامه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقر العام: بفسلفا هوسايف التمتعة - مجاز مطعم الريف الإيطالي - هاتف: 964 78 10234002

بروت: طريق المطار - قرب المكتبة الاستشاري - بنايا ماميا - ط 3 - هاتف: 964 75 844384 - 964 1 824176

E-mail: hcrw1006@yahoo.com

Website: <http://www.hcrwraq.com/iraq/>

• التوزيع: دار المحبة البيضاء للنشر والتوزيع

هاتف: 964 1 841211 - بروت - سام

## مقدمة المركز

بعد إنكفاء الإتحاد السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية فيما بعد، على وقع عوامل عدة بعضها داخلياً، وأخر خارجياً، جزء منه جاء على وفق استراتيجية تركيع لهذه القوة، التي ظلت تمثل محمداً أساس وعدو حتى وأن كان أحياناً موهوم، في أبحاث الهيمنة الأميركية لقيادة العالم كقطب لوحده، في نظام دولي جديد صاغته الولايات المتحدة وتوليعها الاوربية، وهو ما أدخل العالم كله تحت سطوة القطبية الواحدة.

لهذا ورثت روسيا الاتحادية من الإتحاد السوفيتي السابق، بعضاً من عوامل قوته وجزء كبيراً من عوامل ضعفه، فكانت روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، دولة طيبة بقدر ما قدر لها من ذلك، عادت فيه الفهري إلى الورا حتى إلى ماقبل القيصرية، وهو ما استثمرته الولايات المتحدة الأميركية كفرصة سانحة كانت ترتبها، فنقلت ما نقدته تحت لواء الأجماع الدولي، في ظن كبير منها، أنها تستطيع تقزيم الدب الروسي وترويضه حتى وإن أعتمدت قسماً أطرافه ومواطنيه قديمه الموروثة من العهد السوفياتي رويداً رويداً.

لقد شكلت الاستراتيجية الأميركية المبنية على فكرة الانسباني المرتكز على القوة الصلبة، حتى وأن كان على النوايا، عامل استفزاز ودفع باتجاه الصحو الروسية، والتي ولجبت بوضوح من خلال قيادة روسيا في عهدي (بوتين - مدفيدف)، والتي

بدأت بوضع لمسات الصعود الروسي الجديد، كقوة كبرى من جديد، وكان روسيا قد استطاعت امتصاص الصدمة، ومن ثم النهوض من جديد، لتوقف فرصة التفرد الأميركي بالقرار الدولي.

من هنا كانت رغبة مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في نينوى طبع ونشر هذه الرسالة، التي عالجت في مضامينها التوجهات الاستراتيجية في العلاقات الأميركية - الروسية لما بعد 2003، الذي هو عام الإحتلال الأميركي للعراق.

إن العلاقات الأميركية - الروسية لا يمكن لها أن تدوم على وقيرة واحدة، فالدولتين هما من الدول الكبرى على مستوى العالم، ولهما مصالح هنا وهناك، والصراع الخفي والمعلن بينهما، قائم سواء أكان المنهج اشتراكياً أم رأسمالياً، والولايات المتحدة على الأقل، لا تخفي توجهها من العودة الروسية إلى الساحة الدولية، لا سيما وأنها لازالت تحتفظ بالكثير من عوامل القوة العسكرية الموروثة، كما أن السلوك الأميركي في التفرد بالقرار الدولي، قد وفر من دون أدنى شك فرصة لروسيا الاتحادية ودول أخرى، في مجابهة هذا الدور، ساندها في ذلك الصورة المختزنة لشعوب العالم، لهذا السلوك الامبراطوري الذي تجاوزته البشرية.

إن نمط العلاقات الأميركية - الروسية يظل محكوماً بالتطورات على المستوى العالمي، من خلال صعود قوى جديدة، طالماً أن مساحة الرغش للسياسات الأميركية في ازدياد، وفي ظل أزمة اقتصادية حدثت من التطلع الكوني، المشفوع بكلفة ربما لا يستطيع الاقتصاد الأميركي الإستقواء على حملها، في ظل صراع اقتصادي محتدم مع الصين لقيادة العالم اقتصادياً.

لهذا كله ستكون روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية، إزاء الولايات المتحدة الأميركية، أكثر ثباتاً في المحافظة على مصالحها، وعدم المساس بموقعها كدولة كبرى، وهو ما سيعرض هذه العلاقات للمد والجزر.

إدارة مركز حمورابي

## مقدمة المؤلف

أدت التحولات الدولية والإقليمية التي نعرض لها العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي وما نتج عنها من انعكاسات سلبية وإيجابية، إلى زيادة دور قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وأخذت هذه القوى تلدي بضرورة البحث عن سبل جديدة للقيادة العالمية والخروج عن النمط السائد حالياً. وهذا ما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القطب المهيمن والدولة الأقوى في العالم، لما لها من تأثيرات سلبية في تقليل وتراجع المصالح التي تجنيها من هذه السيطرة، حتى أخذت تمارس الكثير من السياسات في سبيل البقاء في مكانتها الحالية، ومنها أداة الحرب.

وبفعل تلك التحولات، بدأ الحديث عن أهمية إيجاد قوة دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي، ولتعيد التوازن إلى النظام الدولي. ومن بين أكثر القوى المرشحة لاحتلال هذه المكانة هي روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية صاعدة ومتقدمة. ذلك لأن الأوضاع الجديدة التي تمر بها روسيا الاتحادية، والتي تجعلها تتجه نحو الصعود حيث تلبز الدور السياسي والاقتصادي الضيق عن قلبها ومكانتها، سينعكس حتماً على سياستها على الصعيد العالمي وربما يكون عاملاً معرفياً للسياسات الأمريكية بتأثير الواقع المعاش. والحقيقة أن تلك التحولات لم تفرز روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية ذات تأثير

ونفوذ على الصعيد العالمي فحسب، بل هناك قوى دولية مثل الصين واليابان والهند، التي تجاوز بعضها التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي وبعضها الآخر في مرحلة التجاوز، وإن لم تستكمل عوامل القوة لديها مثلما هو الحال مع روسيا الاتحادية.

وتحاول روسيا الاتحادية الوصول مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة وقد اتضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية لعل من أبرزها الحرب الروسية الجورجية (2008/8/8) ومواقفها من الثورات العربية وسلوكها في الأمم المتحدة. وكما أثبت التاريخ إن التغيير في الساحة الدولية بمعنى التحول من وضع سائد إلى وضع آخر بات يمثل ظاهرة واقعية تتغذى عبر الزمن، فإن الوضع الدولي لا يمكن أن يستقر على حال معين إلى مراحل زمنية طويلة جداً ولا سيما عالم اليوم ينسم بالديناميكية والسرعة في التغيير فضلاً عن خروج معيار القوة من الجانب العسكري ليشمل جوانب أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعلوماتية... الخ.

ومن خلال ذلك وجدت روسيا الاتحادية بقيادة الزعامات الجديدة (فلاديمير بوتين و دميتري مدفيدف) في رؤيتها لمكانة روسيا (الإتحادية، طريقها في النزوع والصعود إلى قمة الهرم الدولي لتنفيذ سياساتها الخارجية والداخلية من ناحية، وتوسيع موضع قدمها على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من محاولته لرصد الأحداث المستقبلية على الساحة الدولية وتحليلها واستشراف حقبته العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة ببوابها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية كافة، وإيضاح نمط هذه التغيرات التي يمكن أن نحصل وهل يكون النظام الدولي القادم متعدد الأقطاب فعلياً أو يكون نظام قطبين فقط بتثيل روسيا الاتحادية قطبا دوليا أمام الولايات المتحدة؟.

كذلك تتعاز العلاقات الأميركية الروسية بنوع من التعقيد والتشابك وذلك بسبب كثرة المتغيرات المؤثرة فيها واتساعها الكبير كما أن كيفية ونوعية هذه العلاقة

(إيجاباً أو سلباً) تؤثر في الكثير من سياسات الدول الأخرى في العالم وبمجموعها في الأمم المتحدة. وقد أدى هذا التعقيد إلى أن يكون مستقبل هذه العلاقة غير واضح المعالم مما جعلها موضع الاختلاف، والسؤال الذي يطرح: كيف ستكون هذه العلاقات في المستقبل القريب والبعيد، فقد تضاربت الآراء عند الجواب بين قائل باستمرارها إلى قائل بالتغيير أو الاستمرار والتغيير في آن واحد إلى قائل بالتوتر والصراع والتعاون والتنافس، وقد دفع هذا إلى بروز إشكالية واضحة في هذه العلاقة وهي عدم وضوح مستقبلها والذي حاولنا ومن خلال إثبات الفرضية الاقترب من توضيح ملامحها وتقليل التعقيد حولها.

إن تفكك الاتحاد السوفيتي أثر على العلاقات الأميركية الروسية، فقد لتيح الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بيئة دولية جديدة تمثل بسيطرة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بجوانبها كافة، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت هذه العلاقة غير متكافئة وتهددنا خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي، ولكن بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دميتري ميدفيدف إلى السلطة في روسيا الاتحادية بدأت العلاقات الروسية الأميركية تأخذ منحى آخر. وفي ضوء ذلك ينطلق الكتاب ينطلق من فرضية مفادها أن محاولة روسيا الاتحادية تدعيم عناصر القوة وتقليص عناصر الضعف لديها، وبما يؤهلها ذلك لتعزيز مكانتها الدولية في مواجهة الهيمنة الأميركية، مما انعكس على طبيعة العلاقة الاستراتيجية القائمة مع الولايات المتحدة سلباً وإيجاباً، بل إن ذلك يساهم في تحديد الاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقة. ولإثبات هذه الفرضية تمت الإجابة عن السؤال (التي: ما هو تأثير عامل التاريخ في هذه العلاقة؟ ما مدى تأثير انهيار القطب السوفيتي فيها؟ وما هي مقومات هذه العلاقة؟ وماهي القضايا الرئيسية التي تؤثر في هذه العلاقة؟ وما هي المشاهد المستقبلية لتلك العلاقة وأي منها يأخذ مكانه الأرجح (الصراع، التنافس، التعاون) في العلاقات الأميركية الروسية في القرن الواحد والعشرين.

وأخيراً لابد من القول إن العطاء من أنبل السجايا التي يتحلى بها الأفاضل من



الخلق، وأعظم عطاء ذلك الذي يمنح بلا مقابل، (عطاء الأستاذ) ولذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى استاذي القدير الدكتور صلاح حسن محمد، الذي لم يتوان برغم شغله الكثيرة من أفراد جهده ووقته لرفد هذا الكتاب بملاحظات السديدة وآرائه العلمية لإغنائه وإظهاره بأتم صورته. وأتقدم إلى الدكتور سمرند زكي الجادر والدكتور محمود سالم الساهرائي والدكتور طارق محمد طيب والامتاذ صلاح سليم بالشكر والتقدير والتبجيل لإغناء الكتاب بالملاحظات العلمية القيمة.

طارق الطائي

# المحتويات

5	مقدمة المركز
7	مقدمة المؤلف

## الفصل الأول:

### تطور العلاقات الأميركية الروسية

19	المبحث الأول : العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة
	المبحث الثاني : العلاقات الأميركية الروسية
32	بعد الحرب الباردة (1991 ـ 2000)
42	المبحث الثالث: العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11

## الفصل الثاني:

### مقومات العلاقات الأميركية الروسية

66	المبحث الأول: المقومات السياسية للعلاقات الأميركية الروسية
66	المطلب الأول : توسيع حلف شمال الأطلسي
71	المطلب الثاني: إصلاح الأمم المتحدة

- 75 **المطلب الثالث** مشكل النظام الدولي
- 81 **المطلب الرابع** أحداث 11/9/2001 والحرب على (الإرهاب)
- 85 **المطلب الخامس** الديمقراطية وحقوق الإنسان
- 90 **المبحث الثاني** المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية
- 90 **المطلب الأول** . التبادل الاقتصادي والتجاري
- 95 **المطلب الثاني** : النفط والغاز (أمن الطاقة)
- 101 **المطلب الثالث** : روسيا الاتحادية ومطمة التجارة العالمية . .
- 104 **المبحث الثالث** : المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية
- 112 **المطلب الثاني** : القواعد العسكرية في آف الوسطى .
- 118 **المطلب الثالث** . الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية .
- 124 **المطلب الرابع** : تجارة السلاح وآثارها الاستراتيجية
- 129 **المطلب الخامس** : أسسعة الدمار شامل

### الفصل الثالث:

#### القضايا الرئيسية في العلاقات الأميركية الروسية

- المبحث الأول** : القضايا الاستراتيجية الدولية
- 137 **(مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي أنموذجاً)** .
- 157 **المطلب الأول** : ماهية مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي
- 158 **المطلب الثاني** : مشروع الدرع الصاروخي والفكر الاستراتيجي الأمريكي
- 162 **المطلب الثالث** أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي
- 172 **المطلب الرابع** . رؤية مستقبلية لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي
- 179 **المبحث الثاني** : قضايا السياسة الدولية (الصيف النووي الإيراني أنموذجاً)
- 180 **المطلب الأول** ماهية البرنامج النووي لإيري

- 181 لمطلب الثاني: دافع البرنامج السوي الإيراني  
المطلب الثالث: أبعاد ضعف السوي الإيراني وآثارها
- 184 في العلاقات الأميركية الروسية
- المطلب الرابع: انعكاسات لبرنامج السوي لإيراني  
عنى مستقبل العلاقات الأميركية الروسية
- 193
- 202 المبحث الثالث: القضايا الاقتصادية الدولية (منطقة بحر قزوين أنموذجاً)
- 202 المطلب الأول: ماهية منطقة بحر قزوين
- 204 المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين
- المطلب الثالث: أبعاد السيطرة على منطقة بحر قزوين  
وآثارها في العلاقات الأميركية الروسية
- 208
- المطلب الرابع: انعكاسات السيطرة على بحر قزوين  
على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية
- 217

### الفصل الرابع:

#### مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

- 242 المبحث الأول: مشهد الصراع
- 256 المبحث الثاني: مشهد التنافس
- 268 المبحث الثالث: مشهد التعاون
- 285 الخاتمة



## تطور العلاقات الأميركية الروسية



### تطور العلاقات الأميركية الروسية

مرت العلاقات الأميركية الروسية بمراحل عديدة، وكان لكل مرحلة انعكاسها على هذه العلاقة بالصلب أو بالإيجاب طبعاً لطبيعة المرحلة والواقع الدولي السائد، ولذلك فنتم هذا لفصل على ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة تلك المرحلة التي لا يمكن للمختص بعلم العلاقات الدولية أن يتجاهلها بفعل تأثيرها على سير هذه العلاقة، والحرب الباردة كان لها تأثير كبير على مكانة الدولتين في النظام الدولي، ومن ثم حددت الإطار العام الذي يحكم هذه العلاقة، إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من التعامل أو المعاس بأى مسألة تتعلق بالأمن القومي السوفيتي، وبالمقابل لم يتمكن الاتحاد السوفيتي من التعامل مع أو المعاس بأى مسألة تعس الأمن القومي الأمريكي ولكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض المحاطر، وكل ذلك نتيجة الإدراك لتبادل لتطرفين بعض امتلاكهما النووي، عن حين درس المبحث الثاني العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة إلى أحداث 2001/9/11 تلك المرحلة من السياسة الدولية التي تطلت بظهور النظام الدولي الجديد المتمثل برعاية الولايات المتحدة، الأميركية، وكان لهذا النظام أثره الواضح على العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، إذ تطورت المعايير والقيم وقواعد اللعبة التي حكمت السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، فقد بهار الطرف الموارد لولايات المتحدة وتدهورت



مكتبة روسيا الاتحادية بل حصصا لعرب ومعاييرهم وقيمهم بل بسب روسيا الاتحادية القيم الليبرالية من احسن بداء الدولة، وأخيراً كشف المبحث الثالث العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11 وحتى الآن، 2011 تلك الأحداث التي وكّدت على حقيقة جوهرية معادها أن العالم أصبح قرية كوية يرتكز على سبب ونتيجة هي أن ما يحدث في جزء من العالم يؤثر في الأجزاء الأخرى، فقد عبرت تلك الأحداث مجرى المسوك لدولي، وكذلك تعبرت استراتيجيات التعامل الدولي، وجعلت الدول توحه بوصلة سياستها الخارجية باتجاه كيفية الاستفادة من هذه الأحداث لتقديم مكائتها الدولية، ولقد كان لهذه الأحداث والمعطيات الدولية التي أعقبتها أثرها الواضح في العلاقات الأميركية الروسية.

### العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة

مرت العلاقات الأميركية السوفيتية بمراحل عديدة خلال الحرب الباردة، وكان لكل مرحلة ظروفها ومعطياتها وصغرائها وسماها التي تنعكس بها، ولأنها كانت نتيجة لواقع دولي معين فرض تأثيراته على السياسة الدولية، وترك أثره في سياسة الدولتين واستراتيجيتهما ونظرة وإدراك كل طرف للآخر خلال هذه الحقبة الزمنية التي تمثلت بسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على التفاعل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الدولي. وفيما يأتي العراحد التي مرت به العلاقات الأميركية السوفيتية خلال الحرب الباردة:

#### المرحلة الأولى (1945 - 1953)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كتب جورج كينان السفير الأمريكي في الاتحاد السوفيتي مقالة نشرتها مجلة الشؤون الدولية عام 1947، وقد كانت المقالة ولا تزال تمثل الشرارة التي أطلقت الحرب الباردة<sup>(1)</sup>، ففي هذه المقالة دعا كينان حكومة الولايات المتحدة إلى فرض حصار على الاتحاد السوفيتي أي على روسيا وكل الأقاليم والدول التي احتلتها برضاء ضمني أو صريح من حكومتها ببرطانيا والولايات المتحدة<sup>(2)</sup> وقد كان لها فيما بعد الاثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وبعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ساد الفكر الاستراتيجي الأميركي وجهتنا بنظر نجاه التعامل مع الشؤون الدولية: الأولى يمثلها جورج كيان الذي كتب في عام 1948 «بحر بملك (50%) من ثروات العالم ولكسا لا بشكل أكثر من (2/6%) من مكار الأرض وفي مثل هذا الوضع يبدو أنه لا مناص من أن يكون موضع عيرة وحسد الآخرين وسيكون جهنما الأساسي في الحقيقة العنيفة بعدم المساواة في صون هذا الوضع دون أن تعرض أسس القومى للخطر ويقدر ما يكون ذلك المصير»<sup>(3)</sup>، أما الثانية فقد مثلها بشكل جلي بول بيتشي<sup>(4)</sup> الذي قال «تتلك الولايات المتحدة قوة كوية، لهذا سيكون من الضروري أن تضفي على هذا العدو كل صفات الشيطان بحيث يصبح كل تدخل للولايات المتحدة عبدا مسبقا وكأبه عمل دفاعي تجاه خطر يشمل الأرض كلها»<sup>(5)</sup>، وعلى هذا الأسس كانت القلبة للتوجه الذي يوفق بين التوجهين في العلاقة مع السوفييت إن ما يمكن أن نلاحظه على (الحرب الباردة)<sup>(6)</sup>، هي عادة توزيع القوة العالمية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية فقد تمت قوة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل ليس له مثيل ولرجمت قوة كل من الدولتين من قوة هائلة كامة في العام 1939 إلى قوة فعلية هائلة بعد الحرب العالمية الثانية تمثل بالتوازن النووي (فقد سادت حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف لمتارعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضى توطيد المجهود الحربي)<sup>(7)</sup>، فعالم ما بعد الحرب لم يشهد مشاركتهم الفعالة في الشؤون العالمية فقط، إنما شهد احتكاريهما المشترك لتقرير مصير العالم، لقد حل دور هاتين الدولتين العظيمتين في الشؤون العالمية محل دول وإمبراطوريات كبرى زالت أو ضعفت عما كان في الحرب فقد انهارت ألمانيا وإلانيا بوصفهما قوتين كبيرين، وضعت واستقرت قدرات فرنسا وبريطانيا وأصبحنا دولا من الدرجة الثانية<sup>(8)</sup>

وحا بر دور الایدیولوجیة بوصفها عاملا معديا للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فقد اظهر كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إحيائية إيديولوجية من خلال بدل الجهود اللازمة لنسويقها، وهو في تلك الإثناء يعبر قنائنه بالنصر الحتمي، وهو الأمر الذي أدى إلى ادلحه العلاقات الأميركية السوفيتية<sup>(9)</sup>

وبعكس القول بأن مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوروبية بعد هزيمة الحرب العالمية الثانية عموماً وكذلك تحديد مستقبل ألمانيا على وجه الخصوص كان أهم ما يشغل بال الحلفاء، وكانت أزمة برلين 1948 السبب المباشر لتأسيس حلف شمال الأطلسي وإثراء رعماء المملكة المتحدة وفرنسا بشكل خاص أن الحاجة تدعو إلى نوع من الكوابع للقدرة العسكرية للاتحاد السوفيتي<sup>(10)</sup>. ونتيجة لذلك دار الصراع بين الجانبين في البيئة الدولية وليس بمعزل عن الشؤون العالمية فقد كان الصراع في مناطق خارج حدود الدولتين نظراً لرغبة كل طرف في توسيع في مجال نفوذه وتأثيره الفعالي<sup>(11)</sup>، بدلالة (التناقض لمجموعة لقيم والمدرجات التي تبرز برودة الطرفين)<sup>(12)</sup> إذ أدركت القوتان العظمتان أن السيطرة لسياسية والاقتصادية على مناطق معينة من العالم، يعمل على دعم الحركة العالمية لهما بطروفي مواتية، وبوفر جانباً من مستلزمات ضمان الأمن القومي لهما، بدا كانت الصعوبة في إبعاد كل منهما عن هذه المناطق الإستراتيجية أو ذلك، بسبب حرص المتبادل على الوجود المتقابل من ناحية، ومن ناحية أخرى القلق من احتغالة المواجهة النووية<sup>(13)</sup> وقد أفضى الإدراك الإستراتيجي الأميركي إلى تبني خطة من الإستراتيجيات ترمي إلى احتواء الاتحاد السوفيتي في منطقة قسب العدم من جهة، وتأمين قيادة الولايات المتحدة للعالم العربي من جهة أخرى<sup>(14)</sup>، وقد كان لهذه الإستراتيجيات الأثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وأولى هذه الإستراتيجيات إستراتيجية الاحتواء (strategy of containment)<sup>(15)</sup>؛ وهي إستراتيجية جاء بها جورج كيمار معبر الولايات المتحدة في الإتحاد السوفيتي وأوضح أن أساسها هنا قوة سياسية مطلقة التزاما أقصى بالاحتقاد بال من المستحيل إقامه أسلوب للتعايش السائم مع الولايات المتحدة وأن من المرعوب والصوري أن يجري تحزيب الانسجام الداخلي لموقف وتتميز طرقت التقليدية في الحياة وهدم السعود العالمي لدولتنا كي تكون السلطة السوفيتية في مأس<sup>(16)</sup> وعلى هذا الأسس يجب (مقاومة التوسع السوفيتي وإحبار السوفيت على التحلي عن إستراتيجيتهم التوسعية)<sup>(17)</sup>، ثانياً، إستراتيجيه (مبدأ ترومان) نقد مثل مبدأ ترومان عام 1948 دروه الكشف والإعلان عن الحرب الباردة بين العملاقين

وتطبيقاً لسياسة الاحواء، إدّوحه الرئيس الأميركي ترومان رسالة إلى الكونغرس في آذار 1947 أعلن فيها عن تصميم الولايات المتحدة على تقديم المساعدات العسكرية إلى حكومتَي اليونان وتركيا بهدف الوقوف بوجه النفور السوفيتي، لقد كانت حقيقة هذا المبدأ هي الحرب الأهلية في اليونان وعدم قدرته حكومة المملكة المتحدة على دعم الملكية في وجه الشيوعيين بذلك أقيمت على طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية<sup>(18)</sup>، ثالثها استراتيجية (مشروع هاريسال)، وقد كن هذا المشروع انعكاساً للتحديات التي واجهتها، فأولها كان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على حرية التجارة ولتكريس هذا النظام انطبق هذا المشروع لضمير نمو اقتصاده، ولجذب لاقصاد العالمي نحو استعادة النمو، بما له من انعكاسات إيجابية على اقتصادها، وثانيهما كان لخطر من توسع النظام الشيوعي وما يمثله من تحدٍ مباشر لها ولا سيما أن الدول للمناخنة للاتحاد السوفيتي كانت تعاني من أزمات داخلية مادية أفقرتها الحرب<sup>(19)</sup>، وثالثهما، تعلق في ضرورة إعادة أعظم أوروبا، ليس فقط لمواجهة الخطر الشيوعي وإنما كذلك لإعادة تأهيل الشريك الاقتصادي الرئيس لها<sup>(20)</sup>، كل ذلك مثل بداية التوتر والصراع في العلاقات الأميركية السوفيتية.

وجاءت ولادة حلف شمال الأطلسي مستجابة لمواجهة تحديات كبرى على صعيد الساحة الأوروبية، فضلاً عن أن تلك الولادة كانت تمثل الإدراك الأوروبي الأميركي للمخاطر والتحديات الأمنية الجديدة التي أثارها الاتحاد السوفيتي بتحويله إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة فضلاً عن أيديولوجيته المتنافضة والمعارضة تماماً لأيديولوجية وقيم العالم الغربي<sup>(21)</sup>، وثمة هدفان سعى للحصول عليهما مخططو الناتو، الأول تمثل بمواجهة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التابعة بوصفهم خطراً يهدد أمن وسلامة أوروبا ومنطقة شمال الأطلسي، وتمثل الهدف الثاني في الرعية الأميركية في التواجد العسكري في قارة أوروبا واستمرار الهيمنة الأميركية الشاملة عليها<sup>(22)</sup>، بمعنى دحونها بفاعلية وأبعاد السوفيت عنها<sup>(23)</sup> ومن حجة الاتحاد السوفيتي من (حلف وارشو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف شمال الأطلسي في لكتمة العرية، وقد ظهر هذا الحلف إلى جبر الواقع

في 14 مايو 1955 أقر انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي وقبول تركيا واليونان فيه وما تضمنت عه الحرب الكورية وهو لأمر الذي أثار مخاوف الإتحاد السوفييتي بشدة نظراً لما كان يعنيه من تغيير في علاقات (توازن القوى).<sup>(24)</sup> في أوروبا وما كان بطوي عليه ذلك من تهديد مباشر لأمنه القومي، ومن ثم وجد الإتحاد السوفييتي ضرورة إعادة تقويم استراتيجيته الأوروبية الداعية وحلّص من ذلك إلى الاقتناع بضرورة استبدال أهمية موانئ دماغه الشكّية مع دول أوروبا الشرقية، بحلف عسكري جماعي<sup>(25)</sup>، فحلف وارشو هو الرد العسكري لمواجهة حلف شمال الأطلسي<sup>(26)</sup>، وهكذا سيطرت الاختيارات الاستراتيجية ومشكلات الأمن الأوروبي على اتجاهات تحالف الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية في هذه المدة الحرجة من تاريخ العلاقات الغربية السوفيتية<sup>(27)</sup>، إذ قبلت دول أوروبا الغربية ومن بينها، سواء عن طريق الطوعية أم الإكراه، أن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة<sup>(28)</sup>، وبذلك ألزمت عملية الفعل وردة الفعل من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي بشكل كبير في العلاقات الأميركية السوفيتية.

كذلك شكّل التقارب الصيني السوفييتي بعد انصراف ماوتسي تونغ وقيام جمهورية الصين الشعبية 1949 تحدياً صريحاً للوجود الأميركي في منطقة الشرق الأقصى، علّجته الولايات المتحدة بإعادة ترتيب العلاقات اليابانية الأميركية، إذ إن تطوير القدرات الصناعية اليابانية سيكون تحدياً كبيراً للاتحاد السوفييتي الذي سيكون بين مشروع مارشال وميثاق الأطلسي في غرب أورن والتحالف الياباني لأميركي في الشرق الأقصى، وبذلك يكون الإتحاد السوفييتي قد لم فرص الطوفى عليه<sup>(29)</sup>، ونتيجة لهذا التوتر الكبير في العلاقات الأميركية السوفيتية أصبحت الأمم المتحدة عديمة الفاعلية نتيجة استخدام حق الفيتو بشكل كبير، إذ استخدم الإتحاد السوفييتي حتى الفيتو (1946 - 1955)، (75) مرة على حين لم تستخدم الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولا مرة<sup>(30)</sup>، ولذلك قيل (إن الأمم المتحدة تعد سياسة الولايات المتحدة الأميركية)<sup>(31)</sup>

ب: جميع الدلائل تشير إلى أن لعلاقات الأميركية السوفيتية خلال هذه المدة

كانت في حالة نور متصاعد الواحدة تجاه الأخرى، ولم يسمع المجاهبة العسكرية المباشرة بينهما إلا الخوف من الانتحار المتبادل نتيجة امتلاك الأسلحة الدرية، فلم يكن هناك مهادة بينهما، فإذ صدر أحدهما مشروعاً يبدله الآخر بمثله، وهكذا كان الكومسومر، الذي يمثل الرابطة السياسية للحزب الشيوعية رداً على مبدأ نرومان ومشروع مارشال والحقهما الاتحاد السوفيتي بالثلاث برع عام 1948 عندما استولى الشيوعيون على السلطة، بل وصلت المجاهبة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الدرية في أثناء أزمة برلين 1948 والحرب لكورية المحدودة 1950، وكان إنشاء حلف وارشو 1955 مقابل حلف شمال الأطلسي وإعلان قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد قابل ذلك قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الاشتراكية)<sup>(33)</sup>، كل ذلك أدى إلى التوتر في العلاقات السوفيتية الأميركية.

### المرحلة الثانية (1954 - 1962)

شهد الاتحاد السوفيتي في مرحلة الخمسينيات انعطافاً مهماً في سياسته الداخلية والخارجية على حد سواء، وكان لوفاة ستالين 1953 أثر حاسم في التغيرات التي طرأت على مظاهر السياسة السوفيتية، إذ كانت بمثابة بداية لعهد جديد في التوجه السوفيتي للتعامل مع المتغيرات الدولية<sup>(34)</sup> بشكل عام والعلاقات الأميركية السوفيتية بشكل خاص، بيد أن مرحلة الخمسينيات شهدت تحولات حذيرة في مضمون العقائد الأساسية، إذ اكتسب الطابع العالمي، وهذا التحول في إعادة صبغة الرؤى والصورتين الأمنية ربما يعود في جزء كبير منه إلى طبيعة المكنة التي أخذت تشغلها كلتا القوتين على الصعيد العالمي، فالإتحاد السوفيتي وبعد كسره لطوق الاحتكار النووي الأمريكي في عام 1949، أصبح يحتل موقع العدو المواري للولايات المتحدة، ومما عزز من قوة هذا الاتجاه طبيعته المرحلة التي مر بها الإتحاد السوفيتي في عهد حرشوف التي أكدب خلافاً لما ذهب إليه المصهج الستاليني على أهمية الانفتاح على بلدان العالم الثالث التي تشكلت بمجموعها حزاماً آمياً وجبهه عرضه في مواجهه المعسكر الرأسمالي ومبدأياً حيويّاً لمشر عقائد الماركسية اللينينية<sup>(35)</sup> وبذلك شكلت هذه الحقبة البدييه لمرحلة أخرى من التقارب بين لعاملتين فقد

ارتبطت بدء انحسار الشكل الحاد للحرب الباردة، وهو الشكل الذي سادت فيه صورات مافصائل تمام الساقص للمجمعين الأمريكي والسوفيي وصاعدان تمام التباعد ولم يكن هات أمل في إمكانية التفاهما. لقد جاء هذه المرحلة لتمهد الطريق لبعض الاتفاقات والمعاهدات الثانية، التي شكلت القاعدة الأساسية للعلاقات السمية هي المستقبل بين المعسكرين مع عدم استبعاد المواقف المتصبة المعزوجة والعروبة<sup>(35)</sup>.

ويمكن القول إن هذه المدة من العلاقات الأميركية السوفيتية تمثل مرحلة انعكالية مبهدة لمرحلة جديدة، وقد ترتب على ذلك أن المواجهة بين الكتلتين لم تعد ترتكز بصورة أساسية على أدوات العنف والصراع المسلح، بقدر ما أصبحت أدوات التنافس السلمي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية هي المرتكز الأساسي في هذه المواجهة، كذلك أصبحت السياسة الجديدة من مبررات استخدام الحرب بوصفها مبدأ حتميا للصراع، وهو ما كان يحكم طبيعة العلاقات بين الكتلتين، بحيث بدأت دول كثيرة تراجع سياساتها تجاه التكتلات والأحلاف والانضمام تحت السيطرة لأي من الكتلتين، وهذا هو السبب الرئيس في فشل الأحلاف الغربية التي أقيمت في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا<sup>(36)</sup>، وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يبرهن على عدم التبدل في المواقف المنشجة والبقاء ضمن الحرب الباردة ما دلت عليه أزمة السويس عام 1956، إذ هدد الاتحاد السوفيتي كلا من فرنسا وبريطانيا باستهدافهما في حالة مواصلة العدوان على مصر، لذلك اضطرا إلى وقف إطلاق النار والانسحاب ثم هادت وتناحيت الأزمات التي تؤكد جميعها على العودة إلى أجواء الحرب الباردة كأزمة برلين 1958 وأزمة الكونغو عام 1960، وبما جدار برلين عام 1961<sup>(37)</sup>، تنتهي هذه المرحلة بالأزمة الكوبية التي لم تتوقف المعاهدة بين الصلاطين خلالها الا قبل نقطة استخدام السلاح النووي<sup>(38)</sup>.

### المرحلة الثالثة (1962 - 1968)

تعد الأزمة الكوبية (Cuban missile crisis)<sup>(39)</sup> 'خطر نقطة وصلت فيها العلاقات الأميركية السوفيتية إلى أعلى مستوى من التوتر خلال الحرب الباردة،



فالأزمات الدولية بطبيعتها معبر حد ومخاض في مسار العلاقات بين الدول أما صلباً أو إيجاباً، ونقدر ما يطوب عليه الأزمة الكوبية من مخاطر، فإنها كانت نقطة البداية لدخول العلاقات الأميركية السوفيتية مرحلة جديدة لقد كانت أزمة المواريخ أحمر لحظة في تاريخ البشرية لا مراء في أن صانع القرار هي تلك الحين كانوا يدركون جيداً أن مصير العالم بين أيديهم<sup>(40)</sup>.

لقد عدت أزمة عام 1962 ذروة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أنها في الوقت نفسه تركت آثاراً مهمة في طبيعة العلاقة بين القطبين المتنافسين وفي علاقاتها مع دول العالم وكما يأتي أولاً أن احتمالات المواجهة العسكرية الشاملة وأثارها الكارثية المتوقعة على الجميع جعل من انفراج هذه الأزمة وغلبة منطق العقل والحكمة على منطق الهيبة والكرامة الشخصية<sup>(41)</sup> بمثابة بداية لانطلاق علاقة جديدة بين القوتين العظميين أطلق عليها المختصون (بعض الانفراج الدولي) فمثلاً لم يستغل الرئيس الأميركي الموقف لإذلال السوفيت لكونهم هزموا في المواجهة بل إنه بادر إلى إرسال برقية إلى خروشوف يعتذر فيها عن خرق طائرة التجسس (U2) للأجولة السوفيتية، وكذلك تم الاتفاق على إنشاء الخط الساحلي للاتصال المباشر بين الرئيسين للبحث في الأزمات التي قد تحصل مستقبلاً، وفي هذا الصدد أشار كندي في خطابه (10 كانون الثاني 1963) إلى أن إيجاد سلام عادل وحقيقي ومنع سباق التسلح يحتاج مصلحة أساسية مشتركة لبعسكرين الشرقي والغربي وأبدى استعداد لوقف التجارب النووية فوراً ثانياً: أثرت هذه الأزمة على طبيعة العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من جهة وحلفائهما من جهة أخرى، فالاتحاد السوفيتي أصبح سمعته في مدى استعداده لتضم حلفائه موضع شك وعدم المصداقية، فضلاً عن تأثير الأزمة على الإدارة السوفيتية، إذ أضعفت من سلطات خروشوف الذي حي عن السلطة خلال عام 1964 بسبب فشل برنامجه الانتخابي، وكذلك أدى تمرد الطرقيين المتطرفين من خلال التهديد باستخدام القوة الدرية دون الاتفاقات إلى مصالح حلفائهما أو التشاور معهم إلى رده فعل دخل حلف شمال الأطلسي، فادته فرنسا، وفي حلف وارشو قادته رومانيا وكان ذلك بمثابة بداية لانحراط ما يسمى

بظام المعطية الثانية الصبة ثالثاً أصبح الحذر الأمريكي أكثر فعالية في تعامله مع الأحداث في العالم بشكل عام وهي أمريكا اللاتينية بشكل خاص بهدف منع الإحاد السوفييت من إمكانية تكرار تجربة كوبا في أي دولة أخرى في أميرك الجنوبية، ففي عام 1965 أعلن الرئيس الأمريكي جونسون مبدأه للقائل بالتهاج الموارق بين الحرب المحلية والحرب الدولية، وذلك لتكون أعداء الحرية كما وضعهم يستخدمون حروب التحرير الوطنية بخدمه أمرهم، وطبقاً لهذا الوصف جاء التدخل العسكري المباشر في الدومنيكان عام 1965 بعد قرار الكونغرس بإمكانية لاستخدام المنصر للقفوة في (الدول المهددة بالشويعية) بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما سجدته في مناطق عديدة من العالم<sup>(43)</sup>

بن أزمة الصواريخ الكوبية (Cuban missile crisis) أثرت بشكل كبير في العلاقات السوفيتية الصينية<sup>(44)</sup>، فعلى الرغم من أن العلاقات السوفيتية الصينية اتسمت بالتعاون والتحالف (1949 - 1958) وكانت تعبر عن استراتيجيه عالمية رمت إلى ضمان المصالح السوفيتية العليا في الصراع مع المعسكر الغربي<sup>(45)</sup>، إلا أن الأزمة أدت إلى زيادة حدة الخلاف السوفيتي الصيني، بفعل عد الصين لراجع الاتحاد السوفيتي عن موقعه بإزاء أزمة الصواريخ الكوبية، هزيمة للمعسكر الاشتراكي وكذلك خلافات عقائدية تتعلق بالماركسية اللينة، وقد عدت الصين هذا التصرف السوفيتي بما سمته بسياسات اللين والمهادنة، بل وعدته استسلاماً من السوفيت للأميركان في هذه الأزمة<sup>(46)</sup>، وفي خضم هذه الحرب الإعلامية والحشود العسكرية التي تصاعدت بين الصين والاتحاد السوفيتي، وجدت الصين نفسها عساقة إلى اتباع سياسة أكثر نفعية من السابق<sup>(47)</sup>، تجسدت في توحيه دبلوماسيتها نحو إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى، بعض المنظر عن إيديولوجيتها<sup>(48)</sup>، إن جميع هذه المعطيات تدفع للتصارب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والقبلي من أهمية الحرب الباردة في العلاقات الدولية، ولكن هذه الحرب لم تنته إلى الأبد بل عادت إلى الظهور من جديد على أثر التدخل الأمريكي المباشر في فيتنام عام 1965 وتدخل الاتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968<sup>(49)</sup> الأمر الذي أدى إلى دحون العلاقات الأميركية السوفيتية مرحلة جديدة

## المرحلة الرابعة (1969 - 1985)

في ظل الصراع الصيني لسوفييتي نهاية الستينات وتعاطف انقذرات العسكرية السوفيتية مع تعمد المعصية السياسية الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) إلى إعادة تقييم الإستراتيجية الأمريكية ولاسيما سياسة الانخراط عند الصبر<sup>(49)</sup>. والطلاقاً من هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، بدأت محادثات مشتركة فيما يتعلق التسلح النووي في هلسنكي في تشرين الثاني عام 1969<sup>(50)</sup>، وكانت لمحادثات قد بدأت سرية ووصفت بأنها معقدة، وانتهت إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات، وكان لابد لهذه الاتصالات والاتفاقيات أن تافس على أعلى المستويات الحكومية الأمر الذي أدى إلى أن يقرر الرئيس الأمريكي نيكسون زيارة الاتحاد السوفيتي ضمن خطة بدأها بزيارة الصين بهدف الخروج من الورطة العسكرية من فيتنام وتخفيف الضغط السياسي والاقتصادي عن الحليف الياباني وكذلك محاولة إضعاف المعسكر الشيوعي. وكان السوفييت يطمحون إلى هذه الزيارة على أنها<sup>(51)</sup>:

أولاً: تمثل إيقاف عجلة سباق التسلح النووي التي بدأت ترهق الميزانية السوفيتية وتؤثر على الواقع الاقتصادي المتدهور. ونشر الإحصاءات إلى أن السوفييت ينفقون أكثر من (23,5%) من الدخل القومي على التسلح.

ثانياً: الأوضاع في فيتنام والتي حاول السوفييت استثمار التراجع الأمريكي فيها ضد (الفتح كونغ) والعمل على دفع الولايات المتحدة لسحب قواتها من فيتنام، لها من أثر سياسي وعسكري وإستراتيجي سلبي في المنطقة فضلاً عن ما تسببه هذه الحرب من استنزاف للقدرات الاقتصادية السوفيتية نتيجة الصراعات الصحية التي تقدمها للنوار<sup>(52)</sup>.

ثالثاً: التقارب الصيني الأمريكي في الوقت الذي تصاعد فيه الخلاف الصيني السوفيتي، لذا حاول السوفييت تطويق هذه العلاقة الجديدة وتحفيز آثارها «بمحتله على الإتحاد السوفيتي ومكانته الدولية والإقليمية

رابعاً: محاولات السوفييت استثمار التقارب مع الولايات المتحدة لتحقيق

تقارب سياسي واقتصادي مع أوروبا الغربية لم لهذا التقارب من أهمية كبيرة ليس فقط للسوفييت وإنما لدول أوروبا الشرقية ولا سيما من الناحية الاقتصادية.

خامساً: كذلك سعى السوفييت للحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجيا من الولايات المتحدة في إطار وفاق مشترك<sup>(53)</sup>.

بعض أن الوفاق لم يتحول إلى مسألة واقعية، وبهج سياسي مستعمر، إلا بصعود ريتشارد نيكسون إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، ورغم أن نيكسون قد عرف بعدائه للشوعية وبعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي، وبمبوله الهيمنة المتخرفة القائمة على شعارات الحرب الباردة فإنه بحكم نظره الواقعية شق الطريق نحو الانفتاح الدولي، واعترف بأن الاتحاد السوفيتي قوة عظمى لها مصالحها، ووزنها الدولي، وهكذا تحولت العلاقات الأميركية السوفيتية في عهده إلى مرحلة انفتاح فعلي وأصبح الوفاق الدولي شعار عقد السبعينات<sup>(54)</sup> وقد وقعت العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقيات الحد من التسلح بآلت 1، وبآلت 2<sup>(55)</sup> وعلى الرغم من ذلك فإن زعمار المولع بالقوة، قد أعاد العلاقات الأميركية السوفيتية بسرعة إلى أجواء الحرب الباردة، ووضع على عتبة عصر جديد من سباق التسلح، وذلك برفضه لاتفاقيات الحد من التسلح بآلت التي فوض من أجلها رئيسان سابقان، كما أعلن عن (مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense initiative)<sup>(56)</sup>، وقد بنيت هذه السياسة على أن سباق التسلح هو الذي سيهلك الإتحاد السوفيتي، فالتصاذه لم يعد يتمتع بأي فالض لمواجهة التسلح المتسارع، ولا سيما إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحشد حلفاءها الغربيين حول هذه المبادرة، وأن يتقاسم الغرب كنه أعباءها الاقتصادية والتنظيمية<sup>(57)</sup> وكان التطبيق العملي لهذا التصور يعني بناء القوة العسكرية وعدم التفاوض مع السوفييت إلا من موقع القوة، وقد سيطرت هذه المفاهيم على إدارة زعمار<sup>(58)</sup> بشكل عام حتى نهاية مدة ولايته الأولى عام 1984، وصعدت بوجهاتها على المستوى التكنولوجي والعملي، وهي التوجهات التي وصفت معها العلاقات الأميركية السوفيتية إلى أدنى مستوى لها منذ أزمة الصواريخ الكوبية وأدبت بطهور ما أصبح يعرف بالحرب الباردة الجديدة<sup>(59)</sup>.

## المرحلة الخامسة (1985 - 1991)

إلى النصف الأول من حقبة الثعالب شهد غياب ثلاثة من القيادات التاريخية في الاتحاد السوفيتي هم ليونيد بريجيف 1982، يوري اندريوف 1984، وقسطنطين شريكو 1985 الأمر الذي سمح بتحقيق ما كان مرصهاً من تغيير في أجيال القيادات Generational change، ويرر بالعمل ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev (60)، الذي شرع في إعادة النظر في، المبادئ والقيم والعقائد التي حكمت النظام الداخلي في الاتحاد السوفيتي على مدى سبعين عاماً، وارتبط ذلك بإعادة تقييم المفاهيم التي استندت إليها ووجهت السياسة الدولية للاتحاد السوفيتي بشكل خاص في علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب (61) لقد مهدت سياسة البيروسترويك والغلاسنوست (62) (إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية)، إلى تقليل أثر الايديولوجية في السياسة السوفيتية، وكشف سلبياتها أمام العالم الخارجي (63)، وأمام حلفاء روسيا السوفيتية، ومن ثم مهدت الإصلاحات التي تقدم بها غورباتشوف لتفكك الاتحاد السوفيتي بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحولات والتغيرات الإيجابية على صعيد البناء الداخلي إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت هذه الحقبة من التاريخ التوسعي للاتحاد السوفيتي بانهيار امبراطوريته وفتتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة المشارب ومتعارضة المصالح في أحيان كثيرة (64) وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في العلاقات الأميركية السوفيتية. لقد تفكك الاتحاد السوفيتي برقم امتلاكه لأكثر قوة استراتيجية في العالم، وهذا لا يعني أن قوته العسكرية كانت دون فائدة تماماً، بل شككت هذه القوة رادعاً مؤثراً جداً للقوة الاستراتيجية الأميركية، ولكن هذا الردع كان محصوراً من الناحية العسكرية فقط، ولم يمتد للنواحي الأخرى، وبالمقابل تأسس القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية فعالة جداً في ردع القوة السوفيتية، ولاسيما مبادرة الدفاع الاستراتيجي، التي انتهت سباق التسلح إلى عبر راحة (65) وتبعك الاتحاد السوفيتي نتيجة (تسي مبادرة الدفاع الاستراتيجي ودورها في إرهاب مبرهنة الاتحاد السوفيتي (66)، وأتساع البيروقراطية في إدارة الدولة، العزو لسوفيتي لأفغانستان، وصول غورباتشوف إلى السسطة عام 1985 وإعلانه رglasnost

والبيروستويكا<sup>(67)</sup> أصبحا أمام نظام دولي جديد يعمل برور قوة عظمى مهممة على التفاعلات الدولية بحواشها كافة تحت اسم النظام العالمي الجديد

ومن كل ما سبق، يعكس القول إن الحرب الباردة قد اتسمت بجملة من الخصائص من أبرزها أنها اتسمت بمستوى عالٍ من الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وإن الصراع بينهما تحسنتها مظاهر التعاون السببي التي لفتنفسها مصلحة كل منهما، وقد أظهرت كاتا لقوتين حرصها خلال حقبة لحرب الباردة على تجنب وقوع حرب مباشرة بينهما، فضلاً عن ثنائية العلاقات الدولية ودفنصارها إلى علاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(68)</sup> وأصبحت الأمم المتحدة غير فاعلة في مواجهة التحديات نتيجة تعارض مصالح القوتين.

### العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة (1991 - 2000)

إن تفكك الاتحاد السوفيتي ادخل معطيات جديدة في السياسة الدولية، إذ أصبح النظام الدولي أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة، وأن مفاهيم ومسلّمات العلاقات الدولية أصابها التغيير، فإذا كان العامل العسكري هو الأهم خلال حقبة الحرب الباردة، فإن العامل الاقتصادي والتكنولوجي أصبح يحتل مكانة مهمة في تصنيف الدول في النظام الدولي وهي تحديد موقعها في هرم القوة الدولية، ولذلك سيطرت الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية بمواجهتها كافة خلال حقبة التسعينات وبالمقابل كان هناك انكفاء لروسيا الإتحادية، ويمكن تقسيم حقبة التسعينات للعلاقات الأميركية الروسية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى (1991 - 1995)، والمرحلة الثانية (1996 - 2000).

#### المرحلة الأولى (1991 - 1995)

صلا انتهاء الحرب الباردة عام 1991 وسقوط الثنائية القطبية انفردت الولايات المتحدة وبسطت نفوذها على الساحة الدولية عاد لجأت إلى تبني تطبيق استراتيجيّة عسكريّة طويلة الأمد ترمي من وراءها إلى لاستئطاف بقدرات عالية الأهمية وذلك لضمان عدم ظهور أو قيام قطب دولي آخر ينافسها على الساحة الدولية ودوام سيطرتها وهيمنتها على العالم<sup>(69)</sup>

في تلك الاتحاد السوفيتي أدخل بيانات جديدة على صعيد العلاقات الروسية الأميركية إذ أصبحت العلاقة بين الطرفين غير متكافئة<sup>(70)</sup>. فروسيا الاتحادية التي ورثت معظم ما كان للاتحاد السوفيتي، انتهجت سياسة جديدة فقامها الاتجاه نحو الغرب بصفه الشراكة، وليس بصفه نفوه المصادره. رعيه من العائمين على القرار الروسي يكسب مافع محدده، اعتقاداً بأن لشراكة مع الغرب ستخرج روسيا من ضائقتها الاقتصادية<sup>(71)</sup>، وهي الضائقة التي كانت السبب الأساسي في تفكك القوة العظمى السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج كارثية على الاتحاد السوفيتي، من هنا حدث التحول في العلاقات الروسية لأميركية. فبعد أن كان الصراع هو محور العلاقات بينهما، أصبح التعاون هو العلامة لميزة التي أراد لها أن تطبع العلاقات اسببية، وطول الحقة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الحالي، ظلت العلاقات الروسية - الأمريكية أقرب إلى التعاون منه إلى الصراع<sup>(72)</sup>.

وقد شهدت روسيا الاتحادية بعد الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية<sup>(73)</sup>، فقد تروحت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1991 بين توجهين أساسيين أولهما: توجه أوروبي أطلسى Euro - Atlantic والثاني أوراسي جديد إلى الحد الذي يمكن تلخيص السياسة الخارجية لروسيا في التعامل مع الوجهين، ولكل من الوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومصادره في الخبة السياسية الروسية، أن التوجه الأول هو الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995 في مدة وزير الخارجية كورديف، وقد أطلق هذا التوجه من أضعفه اندماج روسيا الاتحادية مع الغرب، وبالتحديد مع النكتل المتشغل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي لكون أن هذا «الاندماج هو وحده الطريق المناسب بشمكيه من النهوض اقتصادياً، من ناحية ثانية انطلق هذا التوجه من مقوله الاعتراض بأن، قد أصبحت قوة عادية أي إنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي وليست أحد ركني هذا النظام ويطلب ذلك تحليها عن تطلعات العظمة والهممة، وإن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد، ومن ناحية ثالثة أكد أنصار هذا الوجه أهمية عدم لحو، روسب الاتحادية إلى استعمال القوة أو التهديد بها



في العلاقات الدولية، ويسعى أن تكون سياسها الخارجية مصلحية غير أيديولوجية، لأنها لم بعد لها أعداء في النظام العالمي ولا أيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي<sup>(74)</sup>

وبتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية، انتصر الاتجاه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب من الصراع إلى التعاون، وقد عبرت مجموعة خطوات اتخذتها الحكومة الروسية تمام التعبير عن هذا التوجه وهي إسراع روسيا لإعادة إلى الانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والتوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين، في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا بوصفها دولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتخاذ مواقف ضد الدول الحليفة السابقة لروسيا ومنها العراق وصربيا وكذلك التعامل مع أوروبا في إطار المياسة الأوروبية لروسيا وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا ومواصلة عملية سحب القوات منها، علاوة على المضي قدماً في محادثات نزع السلاح بعد أن رأت أنه لا إمكانية لديها من استمرار إنتاجه، أو تحمل تكاليف تحديثه وأدامته، أما على مستوى العلاقات الثنائية، فقد حظيت بدول الغربية بالاهتمام الأكبر، بل كانت أولى الدول التي قدم الرئيس يلتسن بزيارتها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية<sup>(75)</sup>.

ولذلك كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية بشكل خاص والعلاقات الأميركية السوفيتية بشكل عام، هي التأثير الكبير بسياسات الانفتاح والعودة مقابل الإبقاء على بعض الأولويات التقليدية بعدم التخلي عن المصالح القوية الروسية والمكتسبات التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي سابقاً والعمل على ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية على وفق متطلبات العصر الجديد على الساحة الدولية<sup>(76)</sup> ولم تعد مركز تركيزاً كبيراً على ما مصر عليه الدستور السوفيتي السابق بل صلب التركيز على اتجاهات أكثر واقعية مع المتغيرات الدولية والذي كان له الأثر الكبير في عملية التعبير في ساء الدولة الروسية<sup>(77)</sup> على هذا الأساس تم التوقيع على (وثيقة التعاون الأميركي الروسي في شاط عام 1992 بين الرئيس الأميركي

الاسبق جورج بوش والرئيس الروسي يلتبس ومع الاتفاق فيه على الميثاق الروسي للشراكة (المداخلة)<sup>(78)</sup> وقد أسهم هذا الوثيقة في دفع العلاقات الأميركية الروسية إلى مستويات أوسع في مساعدة روسيا الاتحادية على تجاوز مصاعبها الاقتصادية<sup>(79)</sup>.

ومع نهاية عام 1992، بدأت تظهر متغيرات جديدة حدثت بروسيا الاتحادية إلى التفكير في علاقاتها مع العرب والولايات المتحدة الأميركية وهذه المتغيرات هي<sup>(80)</sup>:

أولاً: بدأ الرئيس الروسي يلتبس يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه لأوربي الأطلسي، نشأت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتبس الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا وطالبت باتباع سياسة جديدة فوامها إعادة هيمنة روسيا الاتحادية على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي أو التي اصطلح على تسميتها باسم دول (الخارج القريب Near abroad) في الأدبيات السياسية الروسية.

ثانياً: إن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدوداً محددي رغبة الغرب في ادماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمته. إذ إنه مع بداية عام 1993 بدأ يوضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة<sup>(81)</sup>.

ثالثاً: ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية وهي اندلاع التنافس التركي الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة، ولتدفق الروس من دول الخارج (العرب، وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1993 إلى نحو 200 ألف) روسي، مما هدد الاقتصاد الروسي، إذ إنه لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد، وتضاعف التيارات لأصولية في آسيا الوسطى، واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية<sup>(82)</sup>، وأن دول آسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تؤدي دور صانع الأمن في تلك الدول نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة

على الخائب الآخر، رأب الولايات المتحدة في لتوجه الروسي اسسلاًماً وإعلاء بالحسرة في الحرب الباردة وقد وقف جورج بوش لأب منشأً بالصبر، وهو يعلن أمام الأمم المتحدة عن بدايه عصر حديد تقوده الولايات المتحدة وحدها دون صانع، وتبري فيه روسيا الاتحادية أنه بقوة إقليمية ليست لديها الإمكانيات للتحديث عن دور عالمي، ولذلك كان أبرز أسباب فشل التوجه الروسي هو أن الولايات المتحدة لم تساند روسيا في توجهها الجديد، وعقدت إلى محاولات أصناف الجسد الروسي عبر تعزيز ادعم الاستخباري للمفاتيح الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا، كذلك تطويع روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فضلاً عن تجاهل الرغبة الروسية في أن تصبح شريكاً لها<sup>(59)</sup>، ومن هنا فإن علاقة روسيا الاتحادية بالولايات المتحدة لم تتعد حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساساً، ولم تصبح روسيا أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لولايات المتحدة، إذ إن حجم التبادل التجاري بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة ظل محدوداً عندما حلت الأخيرة ضمن الأمريكيتين في المرتبة الرابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا بعد أوروبا ودون الكومنولث والدول الآسيوية<sup>(60)</sup>، وبذلك كان الطابع العميق للعلاقات الأمريكية لروسيا خلال هذه الحقبة الزمنية (1991 - 1995) هو انسياقها وراء الوعود الأمريكية والغربية دون الحصول على شيء ملموس يتشلهها من أزماتها الخفية.

### المرحلة الثانية (1995 - 2000)

لقد كان لحاج وصعود الحزبين الكبيرين في روسيا الاتحادية إلى مجلس البرلمان الجديد «الموما» الحرب الشيوعي الجديد برئاسة ريغانوف والحرب القومي برئاسة جيرينوسكي أثر كبير في مسيرة العلاقات الأمريكية الروسية، إذ طالب هذان الحزبان بضرورة الاهتمام بمصالح روسيا الاتحادية والعمل على الحفاظ على هيبتها وصكها على الساحة الدولية، كما كانت خلال الحرب الباردة وسها رفض هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية بعد انتهاء لحرب الباردة والعمل على نشيط الخيار الدبلوماسي الروسي بمصالح نظام عالمي متعدد الأقطاب<sup>(61)</sup> وقد انعكس

ذلك على العلاقات الأميركية لروسيه فيه بعد. ولذلك كان صعباً على روسيا الانسحاب في سياسة التعاون مع العرب، ولم يمض وقت طويل حتى نجحت روسيا عن تلك السياسة وحاربت العودة إلى معظم المراكز التي حطبت عنها عبر سياسة قائمه على تدرج في الأقوياء، سوء بالدول العصرية الأخرى، على وفق سياسة يرتكز إلى البراءعاتية أكثر منها إلى الإيديولوجية كما كان خلال الحرب الباردة ولنضع على عاتقها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الواحد الأمريكي<sup>(86)</sup>

لقد ساعدت عوامل عديدة في الاتجاه لابتعاد عن الموالاة لسياسة الأميركية والبحث عن دور لها، وسياسة أكثر استقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساساً لها وهذه العوامل هي<sup>(87)</sup>:

أولاً: فشل سياسة العلاج بالصدمة لاقتصادية، وهذا ما أدى إلى أن يفقد أنصار الثغارب مع أمهرت ثقة الشعب الروسي.

ثانياً: الانتخابات البرلمانية عام 1995 والتي كان نتيجتها أن أصبح الشبوهيون هم لأكثرية في البرلمان الروسي، ولم تكن لهم السيطرة على وزارة الخارجية إلا أنهم كانوا يسيطرون على وزارت الدفاع والداخلية والأمر وأصبح البرلمان المعارض الأساسي لسياسة يلتس الخارجية والداخلية.

ثالثاً: سنوك الولايات المتحدة والعرب، والذي تحلى بعدم تنفيذ ومودهم التي قطعوها بمساعدة روس اقتصادياً، فضلاً عن تدخلهم في يوغسلافيا انسابقة ووقفهم ضد العرب. رابعاً: قرار حلف شمال الأطلسي بالتوسع شرقاً<sup>(88)</sup>، مما يعني الوصول إلى حدود روسيا، وهذا ما عد موقفاً عدائياً لروسيا ستعلنه المعارضة الداخلية في تأليب الرأي العام الداخلي ضد يلتس ومواقفه الموالية للولايات المتحدة. وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريماكوف وزيراً لخارجية روسيا في عام 1996 بوصفه محصله لعدة من التجيز البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني. ذلك أن (بريماكوف)<sup>(89)</sup> هو أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن كفاءته الإدارية بالمقارنة بسلطة كوربيرف، كما أنه تولى رئاسة الوزراء في أيلول 1998 وحتى أيار 1999، وفي هذا الإطار يدور ما أصبح

يعرف باسم «مبدأ بريماكوف» في السياسة الخارجية الروسية وتندور ملامح المبدأ حول<sup>(90)</sup> .

أولاً إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند بوصفه مثلثاً «استراتيجياً يوارس القوة الأميركية، وفي هذا الإطار أسهمت روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شجهاي (شعاور)<sup>(91)</sup>

ثانياً: معارضة توسع حلف شمال الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، ولكنه وقع مع السكرتير العام للحلف «القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة the founding act on mutual» في أيار عام 1997 والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا الاتحادية وحلف شمال الأطلسي، وعلى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة عزو حلف شمال الأطلسي ليوغسلافيا عام 1999.

ثالثاً: الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدأ أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلسي<sup>(92)</sup>.

وقد أدى ذلك إلى (أن شهد عام 1997 تقارباً كبيراً وصارواً بين روسيا الاتحادية والصين حيث حرص الرئيس يلتسن على تحديد هدف اللقاء بهيه وبين الرئيس الصيني (جيا جونغ رينج)، حيث حرص الطرفان على تنمية العلاقات التجارية وحل الخلافات العالقة بينهما مثل مشكلة الحدود وتصدير الأسلحة الروسية المتطورة للصين، ولكن الأهم من ذلك هو إصرار الطرفين على وجود عالم متعدد الأقطاب)<sup>(93)</sup>. وقد تمكنت روسيا والصين بسبب تعاونهما المشترك من التغلب على التأثير السلسلي للأزمة العالمية لعام 1997<sup>(94)</sup> وتأسيس «حافز إيجابي لتمو التجارة الثنائية بينهما»<sup>(95)</sup> ولذلك سمحت روسيا لاتحاديه إلى إعادة تأكيد دورها الإقليمي والدولي بعد تولي فلاديمير بوتين لمرئاسة بالإنابة، بعد استعانة يلتسن في 12/31/ 1999، ثم رسمياً بعد انتخابه في آذار 2000 وبجائه في حرص لسيطرة الروسية على الشيشان وإعادة هيكلة الدولة الروسية<sup>(96)</sup>.

وعندما وصر الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، سعى إلى تعميق لتوجه

الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية. ففي حزيران 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم «مبدأ فلاديمير بوتين» وهي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي جعلها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، من ناحية أخرى زُكر مبدأ فلاديمير بوتين على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخفض لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدأ فلاديمير بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية وهي كما يأتي<sup>(97)</sup>:

لولا، إذا استمر توسيع حلف الاطلسطي شرقاً من روسيا، فستسحق روسيا الاتحادية إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأولى.

ثانياً: أن روسيا تعارض نظام القطبية الاحادية، ولكنها تعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها

ثالثاً: أن روسيا ستعمل على دعم بينها الأمية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان<sup>(98)</sup>.

رابعاً: بناء سياسة خارجية براغماتية عن طريق العزيم من التباعد عن الابدولوجية التي كانت في الماضي القريب أساس التحرك الدبلوماسي وإحلال مسوغات اقتصادية واستراتيجية أكثر وضوحاً ولعبراً عن تطلعات روسيا المستقبلية<sup>(99)</sup>.

واستكمالاً لوثيقة الأوص القومي الروسي (مبدأ فلاديمير بوتين) صدرت وثيقة أخرى بحس العقيدة العسكرية الروسية والتي أصبحت نافذة عام 2000 (إد ب. وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة تسم بالتشدد في بعض بنودها مثل احتمال البدء باستخدام السلام النووي)<sup>(100)</sup> ولذلك طورت الولايات المتحدة إلى روسيا الاتحادية بقيادة فلاديمير بوتين بعين لرية، لا سيما بعد تصاعد الطموحات الروسية

بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعلياً في النظام العالمي الجديد (والعنوان مع الصين القطب الاقتصادي الصاعد)<sup>(101)</sup>. ومن ثم اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى اشتغالها روسيا من جديد نحو أوروبا، عبر إقناعها بعدم حيوى محاولاتها لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الروسي، فضلاً عن المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية بالتملك، وفي سبيل ذلك استخدمت الإدارة الأمريكية أساليب متنوعة، منها ضم روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية لسبع (1 + G7) وتشكيل لجنة ولا سيما بالأمن في نطاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لتكون لروسيا العضوية فيها، ولكنها من ناحية ثانية اتبعت سياسة العصا والتهديد والتطويق مع روسيا الاتحادية، فالتجّهت إلى توسيع حلف الناتو لاحتواء روسيا من جهة أوروبا الشرقية، كما اتبعت سياسة نشطة في قلب أوروبا للحد من النفوذ الروسي في المنطقة، ونهت استكمال مشروع الدرع الصاروخي، وعملت على إلغاء المعاهدات الموقعة سابقاً مع الاتحاد السوفيتي لأن الأوضاع الدولية قد تغيرت واستبدلتها بمنظومات إقليمية تعجم روسيا وتضعها في دائرة صغرى لا تستطيع من خلالها الخروج من عزلتها إلى فضاء سياسي أرحب، كما وجهت الإدارة الأمريكية انتقادات مهمة لسياسة الروسية في مجال تجارة السلاح، ونقل التكنولوجيا ولا سيما إلى الدول التي أضلّت عليها الولايات المتحدة الدول المارقة<sup>(102)</sup>.

إنطلاقاً مما تقدم، فقد انمازت العلاقات الروسية الأمريكية خلال العشر سنوات (1991 - 2001) بين حد وجز إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استراتيجيتها العسكرية إلى الحفاظ على تفوقها العسكري عن طريق تحديث قواتها وتسليحها بالأسلحة المتطورة والحفاظ على هيمنتها العالمية والعصل على عدم ظهور قطب آخر ينافسها على الساحة الدولية، أما أولويات السياسة الخارجية الروسية فقد تأثرت كثيراً بعد نهاية الحرب الباردة، كانهولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي، ولكنها أبقت على أولوياتها التقليدية خلال الحرب الباردة النابعة من حرص روسيا الاتحادية على عدم التحلي على لمصالح القومية لروسية، وبصفة عامة يمكن القول إن روسيا الاتحادية انتهجت في سياستها سياسة الحفاظ على كامن الوحدة

الإفليمبة التي ورثتها عن الإتحاد السوفيتي سابقاً، حيث وصفت سياسة خارجيه واصحه مقسمة المراحل على وفق ما تصفه الدبلوماسية الروسية الجديدة نفسها، بوصفها أولى لأولويات التي تركز عليها في حركاتها لكنح حجاج الولايات المتحدة الأميركية التي تحاول تهديد الأمن القومي الروسي عن طريق إثارة الأزمات ودعم الحروب الدائرة قرب الحدود الروسية والعمل على توسيع حلف الناتو شرقاً وجنوباً لتهديد الأمن القومي الروسي عن طريق نشر التصويح وإقامة القواعد العسكرية الدائمة (109).



## العلاقات الأميركية الروسية بعد أحداث 2001/9/11

لقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول تأثير واضح على العلاقات الدولية، وبطراً لمكانة روسيا الاتحادية المتواضعة في بداية القرن الواحد والعشرين، فقد استثمرت هذه الأحداث للتغارب مع الولايات المتحدة في بداية الامر، لا أن سبر الأحداث واحتلال العراق والتواجد العسكري المكثف للولايات المتحدة في آسيا الوسطى دفع روسيا إلى عادة الخطر في علاقتها مع الولايات المتحدة، وكل ذلك مؤطر بمصاعد مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي. ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مرحلتين وكما يأتي:

### المرحلة الأولى (2001 - 2003)

شهدت العلاقات الأميركية الروسية تحولاً جديداً ابتداءً منذ العام 2000 وما بعدها، والقول إن التحول يقتصر بـ (الأكفمية الجديدة) له مسبباته ودواعيه. وهو مرتبط بالتحول الذي طرأ على نوعية القيادة أو الزعامة في كلا الطرفين، ففي الجانب الأمريكي، وصلت إلى البيت الأبيض إدارة من أكثر الإدارات الأميركية تطرفاً وعدوانية وتشدداً، تبنت آراء محافظة للعامة، وبطرت من مضمار واحد إلى العالم، فالعالم إما أبهى وهو من يقف وراء انسياسات الأميركية أي كاث، أو أمود وهو من يهارض السياسات الأميركية<sup>(104)</sup>، في لمقامه وصل إلى سدة الرئاسة في روسيا قيادة من

بسط حديد مختلف، فهي لم نسلح عن الصورة السوفيتية ساعه التي رسمت على طول القرن العشرين للدوس دوراً كبيراً في عبده العالم وأنها تكوب من لواقعيين الذين لا يظرون إلى العلاقات الدولية من وجهة النظر السوفيتية فقط وإنما نظره واقعية إلى طبيعة الحرك السياسي الدولي، ولذلك اصطدمت توجهات القيادتين، ولم تسعيا إلا هي بقلة قليلة، فكذب التهاوس واثور هو السمة المميزة للعلاقة بين الطرفين، وكانت أطراف كثيرة قد استفادت من هذا الشكل من العلاقة وربما تعد إيران من أبرز المستفيدين، إذ أدت الحاجة الروسية إلى معارضة الضغط من خلال توسيع تعاونها مع إيران في برنامجها النووي<sup>(105)</sup>.

وبعد أحداث 2001/9/11 أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كلياً عن العقب السابقة باستثناء الولايات المتحدة التي رأت في هذه الأحداث دافعاً لإكمال مسستها لكونيه الزاميه للسيطرة على العالم، على وفق ذلك بدأ الاستراتيجيةون الأميركيون بقسمون التايح إلى ما قبل أحداث 2001/9/11 وما بعدها<sup>(106)</sup>. وقد أكدت مجموعة من التقارير السياسية، أن الولايات المتحدة لم تكن مكترفة باهتمامات روسيا ومصالحها الاستراتيجية قبل أحداث 2001/9/11، إلا أن جهود الولايات المتحدة لمحاربة لإرهاب شجبرها على أن تأخذ في الاعتبار هذه المصالح، وقد أوضح تقرير أممي عسكري أميركي في 2001/9/27، أن من بين أهداف روسيا الاتحادية حالياً هو وقف الانتقادات الغربية ضد سياساتها في الشيشن وقد المقاتلين الشيشن جزء من جبهة الإرهاب العالمية، غير أن للعرض الولعدة أكثر من غيرها لروسيا الاتحادية وهي استعادة نفوذها في آسيا الوسطى، المعروفة بثرواتها العديدة وموقعها الإستراتيجي، ونوفر الهجمات على أفغانستان فرصة نافذة لروسيا الاتحادية، ومن الناحية الأمنية تيسر أوريكسان ما سمة جداً بما لديها من سبة تحمية وقوة جد حوية، وتقريبها من مناطق بحالف المعارضة في شمال أفغانستان، وعلى الرغم من أنه لا يوجد وجود عسكري روسي في أوريكستان، إلا أن استخدام الأميركيين لأراضيها سيتطلب تعاون روسيا الاتحادية<sup>(107)</sup>.

وفي هذا السياق يمكن فهم وتفسير سلوك العديد من دول العالم التي

حاولت استثمار تلك الأحداث للقارب مع الولايات المتحدة، فراحلت تقدم نفسها على أنها شريك وحليف يعتمد عليه في محاربة (الإرهاب) وهي سبيل ذلك قدمت روسيا تمارلات سياسية وأمنية وعسكرية كبيرة في آسيا الوسطى، كان البعض بعدها إلى عهد قريب من المحرمات في السياسة الروسية، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول يقول بأن ما تحقق في العلاقات مع روسيا الاتحادية هو من أهم إنجازات الإدارة الأمريكية، فقد كان فلاديمير بوتين هو أول رئيس أجنبي يتصل ببوش بعد الأحداث لكي يعبر عن تضامنه مع الولايات المتحدة وأعلن عن دعمه للحملة العسكرية ضد (الإرهاب) فضلاً عن المساعدة الروسية المباشرة من ناحية المجال الجوي والمعلومات الاستخباراتي ودعم قوات التحالف الشمالي في أفغانستان، فقد سمح فلاديمير بوتين لدول (الاتحاد السوفيتي سابق في آسيا الوسطى أن تقدم مجلاتها الجوية وقواعدها العسكرية للاستخدام الأمريكي والحرب في أفغانستان<sup>(108)</sup>

على هذا الأساس أن المقابل الذي توقع روسيا الاتحادية الحصول من الولايات المتحدة عليه يشمل أكثر من مجال، فهو يشمل بصفة لا شعورية<sup>(109)</sup> إدراج الحرب التي تقودها منذ سنوات ضد الانفصاليين في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الائتلاف لدولي لمكافحة (الإرهاب)، وكان هذا يعني تجاوز المجتمع الدولي للانتقادات التي دأبت في مواجهتها للنظام الروسي منظمات حقوق الإنسان نتيجة لممارسات التي تقوم بها القوات العسكرية لروسيا في الشيشان، وقد انعكس هذا الاتسع على معظم الدول الأوروبية التي أصبحت تصف الحرب الدائرة في الشيشان بأنها لا تخرج من كونها مشكلة داخلية روسية، وهو كذلك يشمل الوصول إلى تفهم أميركي حول موضوع التوسع شرقاً لمظلمة خلف شمال الأطلسي<sup>(110)</sup>.

وفي هذا الصدد، كتب أيجور أيمانوف، وزير خارجية روسيا الاتحادية الأسبق، مشيراً إلى أن أحداث 2001/9/11 جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه الاندماج في الفضاء الغربي، وتحدث فلاديمير بوتين مشيراً إلى أن حضور روسيا

الإتحادية تردت إلى نعيم معرية، في إطار هذا، لوحه أيدت روسي عرو الأميركي لاعتساثن عام 2001، بر وسهل لولايات المتحدة - أول مره - الحصول على قواعد عسكرية في بعض دور آسيا لوسصى، كما في حالة أوريكتس، يسهر من عرو أعتساثن، كذلك اقترح الرئيس فلاديمير بوتين على لولايات المتحدة في 23 أيار عام 2003 التعاون في مجال الدفاع لصاروحي، وهو لأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسن عام 1993<sup>(111)</sup>

إن ما يمكن استنباطه من ذلك، هو أن الولايات المتحدة في الوقت الذي ضمت فيه موقف القيادة الروسية إلى جانبها في حملتها العسكرية، فإنها قد اعترفت لها بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، وذلك بعد أن ثبت للإدارة الأميركية بأنها لن تستطيع تنفيذ عملياتها العسكرية من دون تعاون روسيا الاتحادية، وربما تضمنت العباثات وعود أميركية بتحقيق بعض المطالب الروسية، ولاسيما أن المرحلة دالها قد شهدت (عدد عدة دراسات تضمنت تحديد أهداف روسيا الاتحادية من التعاون مع الولايات المتحدة في حملتها على أفغانستان وركزت هذه الأهداف على النحو الآتي<sup>(112)</sup>، اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، ووقف التوجهات الأميركية الساعية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، كذلك إدخال لحرب الروسية في الشيشان ضمن نطاق الحرب ضد (الإرهاب)، علاوة على الحصول على تأكيدات أميركية بآثاره باتجاه فتح اعتمادات مالية لصالح روسي من صندوق النقد الدولي والبنك لدولي، ففسد عن مراجعة الإدارة الأميركية لموقفها بصدد مبادرة الدرع الصاروخية، وإلغاء الاتفاقيات الموقعة مع لإتحاد السوفيتي السابق عام 1972، ولا سيما اتفاقية الصواريخ ثنائية المصادة للصواريخ (ABM)<sup>(113)</sup>، وأخيراً أن تتعامل الولايات المتحدة مع روسي الإتحادية بوصفها شريكاً في صنع لقرارات الدولية، سواء من خلال الناتو أو من خلال مجموعة الدول الاقتصادية النامية بعد إضافة روسي الإتحادية إلى المجموعة، أو من خلال المشاورات الثنائية المباشرة أو عبر السجل الدولية<sup>(114)</sup>

لقد امتازت هذه الحقبة من العلاقات الأميركية مع روسيا الاتحادية بالتعاون في مجال مكافحة (الإرهاب) إذ قدمت روسيا الاتحادية كل الدعم والتسهيلات للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان، وقد ساعد ذلك على جعل الولايات المتحدة في دول آسيا الوسطى على شكل قواعد عسكرية واتفاقيات ثنائية

### المرحلة الثانية: (2003 - 2011)

على الرغم من التعاون الروسي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب<sup>(115)</sup>، إلا أن أحداث 11 أيلول 2001 وما تلاها أدت دوراً محورياً في تغيير التوجهات والممارسات الجيوليتينية والاستراتيجية لروسيا نتيجة توسع الولايات المتحدة في مناطق تعد تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري، بذريعة محاربة (الإرهاب)، لقد ساهمت روسيا وبشكل مباشر في دعم المجهود الأمريكي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من طلبتها آسيا الوسطى، وتغولاً من امتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداعستان، وقد استغل فلاديمير بوتين أحداث 9/11/2001، من أجل تخفيف الضغوط والانتقادات الأميركية الموجهة له شخصياً، وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، انطلاقاً من أن حرب روسيا في الشيشان هي في حقيقة الأمر جزء من حرب روسيا على الإرهاب الدولي، لكن حدثت خلافات روسية أميركية حول المصالح الأميركية في أفغانستان والمسعى الأمريكي لمحوور الشر الذي ضم إيران، العراق سابقاً، وكوريا الشمالية، وبترائية الحرب الاستباقية<sup>(116)</sup>.

لم جاء إعلان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش اصحاب الولايات المتحدة الأميركية من معاهدة الصواريخ الباليستية، التي كانت الدولتان قد وقعتها عام 1972، وهو أمر عارضته روسيا الاتحادية، وأكدت أنه سيضر بالنوايا العسكرية العالمي وسيزيد من سباق التسلح، وأكدت أن المعاهدة ضرورية لحفظ الأمن الدولي، وعلى الرغم من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن في أماكن بلاده إنتاج المزيد من الطام الصاروحي (المتعد) الرؤوس للرد على الدرع الصاروحي لأميركي، وأن التكلفة ستكون قليلة وهي ضمن القدرة الروسية، فإنه بقي يقاوم

محاولات تغييره لأميركي لإقناعه باستحاب الميلدين من المعاهدة على نحو متبادل<sup>(117)</sup>

وعسى هذا، لأساس محد أن روسيا لإتحاديه عملت على تغيير توجهاتها تجاه الولايات المتحدة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها السياسة الخارجية التي أتبتها الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم والتي همتت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم التزامها بالمعاهدة الروسية لغزو العراق في آذار 2003، إذ عارضت روسيا الإتحادية الغزو الأميركي للعراق بدور ترحيها من مجلس الأمن، وفي هذا العيدين نسقت روسيا سياساتها مع ما بدأ لها أنه معارضة ألمانية - فرنسية لسياسة لأميركية، وبعد اكتعال الغزو، طالب فلاديمير بوتين بأن تستكمل لجان التفويض البحث عن أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان<sup>(118)</sup>.

وقد أعلن فلاديمير بوتين في عام 2004، في خطاب مع قادة القوات المسلحة، أن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة الجوية لا تملكه قوى نووية أخرى في العالم (في إشارة إلى الولايات المتحدة) وسوف يدخل الخدمة في غضون السنوات المقبلة لحماية روسيا عما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية، وقد في مؤتمر ميونيخ شباط 2003 يؤكد هذا المبدأ وتبصره في القول يعود أياكوف وزير الخارجية الروسي، حيث أكد أن هذه الأسلحة ليست موجهة إلى دولة بعينها، بل تهدف لضمان أمن وسيادة روسيا في مواجهة أي تهديدات مستقبلية وهذا ما حدد، إلى أن يكون لاحتفالية عودة «استراتيجية الردع الكلاسيكية دور مهم في العلاقات الأميركية الروسية<sup>(119)</sup>».

إن تصريحات الرئيس فلاديمير بوتين تؤكد أن روسيا لإتحادية لا تزال سطر إلى السياسة الأميركية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، فروسيا الإتحادية تدرك أن الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج، وفي أفغانستان وفي العراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي

يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي ومشر الدرع لمصادره لصواريخ في دول أوروبا الشرقية، فهذه التصريحات هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأميركية، فمقاعبه الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى سبق التسح بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وإنما بالسبر بحمل ثابتة ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الحل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي لانفراد الأميركي في أدرة الشأن الدولي<sup>(120)</sup>

ولذلك جاءت الأزمة الروسية الجورجية (2008/8/8) في إطار إعادة إنتاج واستئناف روسيا لاستراتيجية جديدة هدفها استيعاب الوضع الجديد وابتداء الكفافة والعرونة في التعامل معه سواء الذي أصبحت عليه من حيث المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإقليمية والدولية... الخ<sup>(121)</sup>، أو ذلك الذي يتعلق بطبيعة البيئة العالمية أو الاستراتيجيات المختلفة الأهداف والأدوار المتضاربة أو المتفاعلة في إطارها مع الأهداف والاستراتيجيات والأدوار الروسية<sup>(122)</sup>، وقد مثلت هذه الأزمة بداية جديدة في العلاقات لأمركية الروسية، فمن خلال هذه الأزمة أرادت روسيا الاتحادية تعزيز مكانتها الدولية<sup>(123)</sup>.

إن سياسات فلاديمير بوتين ومن ثم ديمتري ميدفيدف ترمي إلى تعزيز قوة روسيا الاتحادية في توازنات القوى الدولية، بل العمل على إعادة التوازن للعلاقات الأميركية الروسية، مع محاربتها لأي محاولة في التدخل في الشؤون الداخلية لها، مع سعيها لتطوير العلاقات مع الصين والجوار الآسيوي وصولاً إلى الهند التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الاتحادية حالياً<sup>(124)</sup>، لكن سياستيهما تكون حساسه وداة بعد عيبه، تجاة المحاولات الرامية إلى ضم مناطق النفوذ الروسية لحلف شمال الأطلسي من جورجيا وأوكرانيا، ولعل مواجهتها مع جورجيا المثال البارز عن ذلك، بعد أن استعادت جورجيا لإغراءات الغرب في تحدي الروس والمساس بموضوع الأمر الروسي، إذ إن الروس أدركوا أن الذي يواجههم في الساحة هو الدور والحصور لأمركي وبيس القوة الجورجية حتى وإن

تصدرت الواجحة، وقد كان الرد الروسي قاسياً وحموياً، بحيث كشف كل عيوب النظام الجورجي، وأوضح عجز العرب في مساعدة جورجيا حيث نكون المواجهة ضد روسيا الاتحادية. لذلك كان العقاب الذي تلقاه ومن دفعها قاسياً ومؤدباً، لأنه من الجانب السياسي في الباء الروسي والممثل بالأمم القومية الروسي<sup>(125)</sup>.

ومع تغير القيادة السياسية في كلا البلدين يتسلم دميتري مدفيديف رئاسة الدولة الروسية لذي يمثل استمراراً للنهج لذي اختطه فلاديمير بوتين من خلال مجموعة من الاجراءات أهمها (العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية)<sup>(126)</sup>، وكذلك تسم يدرك أوباما رئاسة الدولة في الولايات المتحدة الأميركية أخذت العلاقات الروسية الأميركية تأخذ منحى آخر، إذ إن سعي القيادات الروسية إلى تعزيز مكانة روسيا الاتحادية في النظام لعالمي سيعكس على العلاقات الأميركية الروسية، ويمكن إبراد قول الرئيس الروسي دميتري مدفيديف لتأكيد هذه الحقيقة (إننا لا نطلب من أحد أن يحب روسيا، ولكننا لن نسمح لأحد أن يسئ إليها، وسنحصل على الاحترام الذي يستحقه ليس بالقوة، ولكن من خلال تصرفاتنا وبنحنا)<sup>(127)</sup>.

وقد تفتت أهم عبادى السياسة الخارجية لمديديف في ان روسيا تسي سياستها الخارجية في إطار احترام القايون الدولي الذي تعده الأساس والرجع لنظم جميع العلاقات الدولية، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد حتى لو كان من يحكم هذا العالم دولة لها ثقلها مثل الولايات المتحدة الأميركية، لأنه سيكون عالم غير مستقر ومهدد بالصراعات الدولية<sup>(128)</sup> وبالمقابل أعلن الرئيس أوباما أن من أبرز توجهاته في السياسة الخارجية هو تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم بعد التشويه الذي أصابها<sup>(129)</sup>، نتيجة تداعيات عرو العراق وأفغانستان، ولذلك يحب العمل مع القوى الدولية الأخرى للحل المشاكل لدولة<sup>(130)</sup> أن ذلك شكل بداية لمرحلة جديدة للعلاقات الأميركية الروسية. ونتيجة لمجهود التي بذلها (دميتري مدفيديف وأوباما) فقد توصل الطرفان إلى معاهدة ستارت الجديد التي أقرها الكونغرس الأميركي والدوما الروسي في بداية 2011



من خلال ما تقدم، يمكن القول إن تطور العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية يكشف عن أن هذه العلاقات مرت بمراحل مختلفة، وكل مرحلة لها سماتها وخصائصها وتغيراتها التي أثرت في سير هذه العلاقة، بل إن المكانة الدولية للقوتين العظميين في النظام الدولي حددت طبيعة هذه العلاقة. فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يشهد مشاركتهما الفعالة في الشؤون الدولية بحسب، بل شهد احتكارهما المشترك لتقرير مصير العالم، وأن إدراك الطرفين لجوء أحدهما الآخر كان مؤطراً لبطار أيديولوجي، بل أدت الأيديولوجية دوراً كبيراً في العلاقة بين الدولتين.

ونتيجة لذلك جابه أحدهما الآخر سلسلة من الإجراءات بهدف تعجيم دور الآخر في العلاقات الدولية، بل في التحكم بتفاعلات النظام الدولي، فالولايات المتحدة تبنت جملة من الاستراتيجيات أهمها: استراتيجية الاحتواء، واستراتيجية مبدأ ترومان، واستراتيجية مشروع مارشال، بل تم تأسيس حلف شمال الأطلسي لمواجهة المد الشيوعي، وبالمقابل أسس الإتحاد السوفيتي حلف وارشو، ومنظمة الكوميكون وغيرها من الإجراءات التي نرمي إلى التوسع إلى أبعد نقطة من العالم، ونتيجة لهذا لتوتر الكبير في العلاقات الأميركية السوفيتية فقد أصبحت الأمم المتحدة عديمة الفاعلية نتيجة استخدام حق الفيتو بشكل كبير، وعلى الرغم من حالة التوتر والصراع المتصاعدة بين الدولتين فإن ذلك لم يؤد إلى الصدام العسكري المباشر بينهما نتيجة امتلاكهما الأسلحة النووية، كما كان للزعامات السياسية التي استلمت زمام الأمور في لدولتين أثر بارز على العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية، فعلى سبيل المثال، كان لوفاة الزعيم السوفيتي ستالين أثر حاسم في التغييرات التي طرأت على عظام العلاقات الدولية، بل أصعبت من صرور استخدام الحرب بوصفها مبدأ حمي للصراع، وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقة بين الدولتين شوء العديد من الأزمات التي كادت أن تأخذ العالم إلى المحوول مثل الأزمة الكوبية، وأزمة برلين، وأن للأزمة الكوبية أثر بارز على العلاقة بين الدولتين والأضرار الدولية الأخرى وتحديداً فيما يتعلق بالصين، من كانت السبب في الانشقاق الصيني السوفيتي والتقارب الأمريكي الصيني، ولهذا،

السبب فضلاً عن اعتماد المفهضة الهشاميه دفع الرئيس الأمريكى يكسون الى اعادة تفهيم الاستراتيجية الأمريكیه بن رباره الصير مشك مدحن وبفعل الزباره حوى التفارب بين الدولین

وعلى الرغم من الشد والجذب بين الدولتين موضوع الدراسة، لم يمع ذلك من عقد العهد من الاتفاقيات الاستراتيجية لثنیه بينهما خلال الحرب الباردة وبهده، ومع ذلك كان إعلان الرئيس الأمريكى رعان هن مبادرة لدفع الاستراتيجية الأكر البالع في العلاقات الأمريكیه السوفيتیه، بن أنهت هذه المبادرة سباق التسليح بين الدولین بن غير رجعة بعد ضعف الاقتصاد السوفيتي وعدم قدرته على مجاراة الاقتصاد الأمريكى

ونتيجة لكل ما سبق، علاوة على إعلان الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف سياسة العلاسوسست والبيروستركا، وعدم القدرة على إدارة هذه التحولات، أدى ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز خمس عشرة جمهورية متعارضة المصالح، بل ابنيق نظام دولي جديد تحت اسم النظام العالمي الجديد يحار بهيضة الولايات المتحدة عليه، وبذلك برزت دولة جديدة وبحدود جديدة هي روسيا الاتحادية، حلت محل الكيان القوي للاتحاد السوفيتي وما يترتب عليه من حقوق والتزامات، ونتيجة لوعود التي قطعها العرب لروسيا الاتحادية العنتهارة اقتصادياً ثبتت التوجهات العربية العتمثلة بالافتتاح والتعديله لسياسية وعمرها، إلا أن العرب لم يقدم ما لعهد به لروسيا الاتحادية، ولذلك بدأت تظهر توجهات جديدة تحولن صياغة العلاقات الروسية الغربية بشكل عام والعلاقات الروسية الأمريكیه بشكل خاص على أساس إعادة الهیبة للدولة الروسية، وقد تعاضم هذا الاتجاه مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة، ونتيجة أحداث 2001/9/11 وظهور الحرب على (الإرهاب) طهر تعاون روسي اميركي نتيجته المصلحه المشتركة بينهما في بداية الأمر، إلا أن العرد الأمريكى في مكافحة (الإرهاب) واحلال العراق وهميش الدور الروسي هي الشؤون السوليه أدى ذلك كله إلى حصول حلافات عمية في العلاقة بين الدولتين وتحديداً خلال حقبة بوتين-فلاديمير بوتين)

وساحة التفرّد الأميركي بالشأن الدولي، وبهيمش دور الروسي علاوة على سعي الغرب إلى ضم جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، فقد كان الرد الروسي حارماً في 2003/8/8، وكان ذلك بمثابة رد روسيا على التحاولات الأميركية للعودة إلى تطبيق سياسة الاحتواء بحاضها بد إيماناً بدور روسي جديد يحاول إنهاء التفرّد الأميركي في العلاقات الدولية.

وبالنتيجة، كشف تطور العلاقات الأميركية الروسية عن أن هذه العلاقات تركز إلى مجموعة من المقومات أهمها المقوم السياسي والمقوم الاقتصادي والمقوم العسكري، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني

## هوامش الفصل الأول

See: Michael Cox. The 1980s Revisited or the Cold War as History - Again, edited by Olav Njåstad. Frank Cass In the last Decade of the cold war from conflict, Escalation to conflict transformation, London, 2004, p12.

(2) جميل مطر، تطويع الخصم الضغوط العربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي العدد 323، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 43.

(3) ينظر، روجيه عارودي، الولايات المتحدة طبيعة الانحطاط، كيف لعظم لتفوق الواحد والعشرين، ترجمة مريان حمادي، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص ص 17 - 18.

(4) من أبرز المفكرين الاشتراكيين الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية ومنهم إيهابا هو الدفاع عن الغرب من التهديد الشيوعي والعمل على هزيمة الشيوعيين في أقل تكلفة، وكان خلاف مع كنيان حول التنكيس والاستراتيجيات وليس الأهداف، ينظر: [http:// www.amazon.com](http://www.amazon.com).

(5) المصدر نفسه، ص 18.

(6) الحرب الباردة: لقد عبر ريمون آرون Raymond Aron عام 1947 عن معنى الحرب الباردة بطولته اسم صينيين وحرب غير ممتدة الوقوع، ينظر: عبد المجيد العبدني، قانون العلاقات الدولية، دار لقواس للنشر، تونس، 1994، ص 233.

(7) طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 11.

(8) سعد حلي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2009، ص 215.

(9) ينظر، ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة للبيروت، 2008، ص 73.

(10) فيصل الخليلي، مستغرب حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، 2004، عبر شبكة المعلومات الدولية <http:// www BBC. Arabic. com>.

See: J. w Burton, international relation. A general theory Cambridge University (11) press, Cambrdige, 1967, p103.

John W Buntom, World Society, Cambridge University press, London, 1972 p 140.

(13) صابر اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية العدد 2، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1988، ص 71.

(14) زياد طارق غيب، التخطيط الاستراتيجي والاداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة المنوف، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 56.

See: John Lewis Gaddis, *Strategies of containment* Oxford University press, (15) New York 2005, p 49-56.

(14) ينظر ريتشارد بارش، حروب التدخل الأميركي في العالم، ترجمه معجم المعارف، دار ابن خلدون بيروت 1974، ص ص 60-61.

(17) إسحاق بن صوري، مقدمة: العلاقات السياسية الدولية، دراسته في الأصول والطرق، ط 5 مطبوعات ذات الصلاحيات الكويت، 1987، ص ص 252-253.

(18) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1988، ص ص 127-128.

See: David p, Calleo *Rethinking Europe's future*, Princeton University press, (19) London, 2001, p6.

(20) محمد جاد، المعقودات الخارجية الأميركية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 102.

(21) رابر إسحاقيل العبادي، التلوي بين الفعل والتفكير والمهام المستعجلة، مجلة لسانها (إستراتيجية العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جريدة بغداد، 1997، ص 5.

(22) صندوب أمين الطالحي، تطوير التحالفات العسكرية الأوربية وانعكاسها على العرب، في كتاب العرب والقوى العظمى، سلسلة المائدة الجدة العدد 3، بيت الحكمة، بغداد 1999، ص 70.

(23) Michael lind, *the American way of strategy*, Oxford University press, New York, 2006, p114.

(24) ينظر ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والتعاضد، ترجمة هاني تاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص 226-227.

(25) إسحاقيل صوري، مقدمة، مصدر سبق ذكره، ص 365.

(26) ينظر شيفن أبرور، الانتقال إلى العالمية، السياسة الخارجية الأميركية منذ عام 1983، ترجمة لادبة محمد الحسني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1994، ص 195.

See: Donald H. Schmidt, *The folly of war: American foreign policy 1896 - 2005*, (27) rigore New York, 2005, p202.

(28) إسحاقيل صوري، ملللة التحول الأميركي - الروسي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للأهداف السياسية والإستراتيجية القاهرة 1969، ص 12.

(29) معجم إسحاقيل، مخلف الدبلوماسية، السياسة الخارجية الأميركية (1939 - 1960) دراسة تحليلية، ج 1، مؤسسة مصر فرنسية للكتاب العربي، بغداد 2009، ص 171.

(30) ينظر حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي، منذ عام 1945 عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص 128.

(31) جون فوسر، بالاس، حرب وسلم، تعريب عميف الصبيحي، دار النشر للجامعيين، دمشق، ص 49.

(32) محمد مسمر، مبادئ في العلاقات الدولية من التحديات إلى المواجهة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2002 ص 66.

(33) عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي: دراسة مقارنة لسدول السياسي الروسي - الروسي تجاه قطر العربي، في كتاب العرب والقوى العظمى، سلسلة المائدة الجرد، العدد 20، بيت الحكمة 1998، ص 21

(34) ينظر عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي والتكاثرات على الصواريخ الإنشيمية: دراسة تحليلية صراع قطبي القوة المتولدين ودورها في صراعات العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 1995، ص 126 - 137

(35) محمد منظر، مصدر سبق ذكره، ص 165 - 167.

(36) ينظر غيل محسن، النظام العالمي الجديد والتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 184

(37) ينظر محمد كريم مهدي المشهداني، الأخطار الدولية وانكشافها على الأمن القومي العربي لطروحة مكثورة غير منشورة، معهد الدراسات القيمة والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص 31، 28.

(38) محمد منظر، مصدر سبق ذكره، ص 167 - 168

(39) ففي آب من العام 1962 بدأ الاتحاد السوفيتي في إقامة قواعد صواريخ متوسط المدى في كوبا، وألقت هذه القضية دعواً في الولايات المتحدة، فقد أصبح للاتحاد السوفيتي فرصة لتسليح القوة الأولى بولايات المتحدة، إذ لا يوجد كوبا سوى 90 ميلاً عن الولايات المتحدة وقد صودت طائرات (U2) الأميركية الصواريخ السوفيتية، ولذلك وجهت الولايات المتحدة تهمة صراحة باستخدام السلاح النووي لأن ذلك يمس الأمن القومي الأمريكي ولذلك أدرك السوفيت ذلك، وأرسل خروشوف رسالة في يوم 1962/10/26، يتعهد فيها بزيادة الصواريخ، مقابل رفع الحصار الذي فرض على كوبا، وبذلك انتهت الأزمة، ينظر سعد حكي كوتيلي، مصدر سبق ذكره، ص 299 - 240، أما وجهة النظر الروسية حول الأزمة: تمكن الاتحاد السوفيتي من إزالة الصواريخ الموجودة في تركيا ودول البلطيق وكذلك حول الاتحاد السوفيتي الأزمة إلى نصر ينظر، [http:// www.Russia.sivva](http://www.Russia.sivva).

(40) هوم تشوسكي، الواجهة دم البط، السمي الأميركي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكج، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 89

(41) See: Graham Allison, Essence of Explaining the Cuban missile Crisis, Little Brown (41) and Company, Boston, 1973, p. 93.

(42) محمد موسى آل طويرش، تاريخ العلاقات السوفيتية من كدي حتى عهد تسوف (1961 - 1991)، ج2، دار الفرضي، بغداد 2008، ص 32

(43) See: Lawrence Freedman, Kennedy's wars: Berlin, Cuba, Laos and Vietnam, (43) Oxford University press, 2000, p. 72

- (44) خضر عباس عطوي، منقول العلاقات الأميركية - الصينية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح كية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 28.
- (45) إسماعيل صبري مثقال، قضايا دولية معاصرة، مؤسسة الصباح، الكويت 1980، ص 221.
- (46) See Lorenz M. Iukli, Sino - Soviet Relations during the Mao years, 1949 - 1969, edited by Thomas p. Dermsin and Hua yuli, in china learns from the soviet union, 1949 - present New York, 2000, p30.
- (47) روبرت كاتنور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1989، ص 131.
- (48) محمد مازندر، مصدر سبق ذكره، ص 168 - 169.
- (49) باقر جهاد كاظم، الكيولن الإمبراطوري لي [لهم أسيا - اليابانية وآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح كية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 31.
- (50) محمد صندر، مصدر سبق ذكره، ص 239.
- (51) موسى محمد آل طويرشي، مصدر سبق ذكره، ص 101 - 102.
- (52) See: Christopher S. Deresi, Political indoctrination in the U.S Army from World war II to the Vietnam war, University of Nebraska, London, p. 219 - 221.
- (53) بنظر: حسن البرزان القوي العظمى بين شرعية الضاب وصراع الفيلق، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1988، ص 21 - 24.
- (54) بنظر: إبراهيم أبو خزام، العرب ولوازم القوي في القرن الحادي والعشرين دراسة لواقع القوي العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1997، ص 151 - 152.
- (55) محمد صندر، مصدر سبق ذكره، ص 170.
- (56) See: Michael Sheehan, The International Politics of Space, Routledge, New York, 2007, p 174.
- (57) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 180.
- (58) See: Matthew Evangelista, Explaining the End of the Cold War Turning Points in Soviet Security Policy, edited by: Otar Nyquistad, Frank Cass. In the last Decade of the cold war from conflict escalation to conflict transformation, London, 2004 p109.
- (59) السيد أمين نسي، العرب المبردة - سنوات التحول [1980 - 1989]، مجلة السياسة الدولية، العدد 319 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1996، ص 41.
- (60) See: Vladislav M. zubok, A failed empire the Soviet union in the Cold war from Stalin to Gorbachev. University of North Carolina press, united states, 2007 p 278 - 280.

- (61) السيد امير السلي، مصدر سبق ذكره، ص 41.
- (62) والبيرسترويك: تعني إعادة الهيكلة والبناء. وقد اعترف الرئيس السوفييتي غورباتشوف بتحقيق الامتدادات: احوال الديمقراطية في النظام الاشتراكي والتخلي على النظام الموجه والعمل باستعداد السوفييتي التعددية الحزبية والسياسية، اما الحلاشوب - فتعني الشفافية والوضوح وهي برنامج مكمن واصل الحليوسترينكا ومعناها: تحرير المواطن من البيروقراطية وفتح المجال للمبادرات الفردية. ينظر عبر [http:// article.yes.com](http://article.yes.com) شبكة المعلومات الدولية
- See: Stephen F.Cohen Rethinking Russia, U.S. - Russian Relations in an Age of (63) American Triumphalism, Journal in international affairs, Vol. 63, No. 2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.
- (64) أيمن طلال يوسف، روسيا الفلاسيفر بوتنية بين الاوتوقراطية الداخلية والايونيات الجيوبوليتيكية الخارجية (2000 - 2008)، مجلة المستقبل العربي العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 76.
- (65) ينظر: موسى الزبي الجيوبوليتيكية والعلاقات الدولية، أبحاث في الجيوبوليتيكية والعلوم والعلاقات الدولية منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004، ص ص 92 - 94
- compare with: Beth A Fischer, The United States and the Transformation of the (66) Cold War, edited by Olav Njølstad, Frank Coss, In the last Decade of the cold war: from conflict Escalation to conflict transformation, London, 2004, p189
- (67) ريمون زافي السيد الله، الأبعاد السياسية لتطور في النظام الدولي، في كتاب الحرب في الإستراتيجيات المحلية، تحرير مصطفى العمارة، مركز الدراسات الإستراتيجية الأردن، 1994، ص ص 65 - 66.
- (68) زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الزواجر، بيروت 2002، ص ص 371 - 372.
- (69) سيبه الأصماني، انقلاب جبهة الجيوبوليتيكية، روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مركز الأبحاث للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1998، ص 269.
- See: Matthew Evangelista, Explaining the End of the Cold War: Turning Points in (70) Soviet Security Policy, edited by: Olav Njølstad, Frank Coss In the last Decade of the cold war from conflict Escalation to conflict transformation. London, 2004, p 110.
- See: Stephen F.Cohen. Rethinking Russia: U.S.-Russian Relations in an Age of (71) American Triumphalism, Journal in international affairs, Vol. 63 No. 2, Spring/ Summer 2010, p.p 191 - 205.
- (72) عامر حاتم عوا، التحول في العلاقات الروسية - الأميركية، المجلة العربية لعلوم السياسة، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 49.



See Dmitri Trenin, *The End of Eurasia. Russia on the Border Between Geopolitics* (73) *and Globalization*, Carnegie Moscow Center, New York, 2001, p. 280 - 283.

(74) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 40 - 41.

(75) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 52.

See Stephen F. Cohen, *Rethinking Russia: U.S. Russian Relations in an Age of* (76) *American Triumphalism*, *Journal in International Affairs*, Vol. 63, No. 2, Spring/Summer 2010, p.p 191 - 205.

(77) تيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 172.

(78) ينظر: محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1992، ص 149.

(79) ينظر: دكتور محمد سلامة، العلاقات الأمريكية الروسية وقمة فلادكوف، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1993، ص 221.

(80) ينظر: محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 41 - 42.

See Jeffrey Mankoff, *Russia and the west: Taking the longer view*, the center for (81) *strategic and international studies*, the Washington quarterly, spring 2007, p. 25.

For more information see: *Waher iqueur, Russia's Muslim strategy*, middle East (82) *papers*, November 1, 2009, p.p 3 - 4.

(83) ينظر: عيسى اسماعيل، خطية الإستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة، أوراق دويتشه، العدد 159، مركز الدراسات الدويتشه، جامعة بielefeld، 2008، ص 23 - 24.

(84) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(85) تيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 176.

(86) أحمد درباس، روسيا والعرب، من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 172.

(87) حريد حاتم الشحص، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوبولسية في منطقة المشرق العربي ومطلة آسيا الوسطى والقوقاز، دار الطليعة، دمشق، 2003، ص 316.

See F. Stephen Larrabee, *NATO Enlargement after the first round*, the (88) *international spectator* XXXIV No. 2, April - June, 1999, p. 73.

(89) ينظر: مورييس كيرالوف، برهانوف، صحف طار من سيرة ذاتية، ترجمه طه عبد الواحد الوبي، دار الكتاب الحديث، بيروت، 2000، ص 5 - 7.

- (90) ينظر محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- (91) ينظر مصدر العصفاء، استراتيجية الردع، العجدة العسكرية الأمريكية الجديدة والامسفرور الدولي الشبكة العربية للاخبار والنشر، بيروت، 2009، ص 353.
- (92) لمزيد من التفاصيل ينظر محمود سالم سامرائي، سبيل كمال الجواني، مظلمة الامم المتحدة بين التعقيد والغموض بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات افريقية، العدد 14، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الموصل، 2009، ص 51.
- (93) ربه الامم المتحدة، اطلاق جديدة لدراسة روسيا الاتحادية، مصدر سبق ذكره، ص 266.
- (94) for more information, See: Russia's Financial Crisis: the future of Neoliberalism?, (94) Magazine, January 1999, p. 28 - 32.
- (95) ميشاليت ليرنكو، روسيا والصين شركاء في السلام، ترجمة إبراهيم خليل وديف الغزالي، مجلة دراسات دولية، العدد 18، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 198.
- (96) أحمد دبابه، مصدر سبق ذكره، ص 172.
- (97) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية لروسيا، مصدر سبق ذكره، ص 42 - 43.
- (98) Compare with: Olga olier and others, Russian foreign policy: Sources and implication, RAND Corporation, united state, 2009 p. 116 - 120.
- (99) ينظر: هيث عبد رشيد سليم الشهابي، السياسة الخارجية الروسية حال القرن العشرين في عهد الرئيس فلامير بولس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 97.
- (100) ينظر محمد سامية محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام لدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 280.
- (101) See: Mingliang Li, Soft Power Nuture Not Nature Edited by Mingliang Li, (101) Lexington Books, in Soft Power China's Emerging Strategy in International Politics, United Kingdom, p.p 1 - 2.
- (102) محمد سعيد أبو حاسوب، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام لدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 75.
- (103) محمود علي عليم، العلاقات الأمريكية الروسية في مرحلة إعادة المواءم، مجلة دراسات دولية، العدد 6، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 129 - 130.
- (104) For more information See: David Corn, the lies of George W Bush mastermag, (104) the politics of Deception, Crown, Crown publishers, New york, 2001, p. 28 - 32.
- (105) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 54.
- (106) موسى إسماعيل، التسامح، مصدر سبق ذكره، ص 187.

- (107) محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكره، ص 78
- (108) أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 174
- (109) ميه الأصمعي، أبعاد التقارب الروسي - الأفريقي بعد أحداث 11/سبتمبر محنة السياسة الدولية العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 119
- (110) لمريد من الغفاصيل ينظر عبد النطيف علي المياح، توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، مجلة أوقاف عربية، العدد 21، مركز دراسات وبحوث الخط العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد 1999 ص ص 2 - 2.
- (111) ينظر محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.
- (112) ثامر كامل محمد، لجانبات حاشية الأبراج - الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمارة 2002، ص ص 195 - 196
- (113) See Anders Aslund and Andrew Kuchins, Preserving the Affirmation Button on US - Russia Relations, Policy Brief, Number PB 9 - 6, March 2009, p.2.
- (114) See Jeffrey Mankoff, Russian Foreign Policy: the Return of Great Power Politics, Rowman and Littlefield Publishers, United States, 2009, 910f.
- (115) ينظر وحيد عبد المجيد، الإرهاب وأمريكا والإسلام - من يطفئ النار، دار مصر للمطبوعات القاهرة 2004، ص ص 22 - 23.
- (116) أحمد طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 86.
- (117) لمي مظهر الأمانة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسات على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2009، ص ص 205 - 207.
- (118) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.
- (119) صوبن إسماخيل المصالحه، مصدر سبق ذكره ص ص 338 - 339.
- (120) موهدر الشيخ، العلاقات الروسية - الأورو - اطينية بين المصالح الوطنية والأمن والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 70، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 80.
- (121) لمريد من الغفاصيل ينظر، روبرت أي هاميلتون، استراتيجية روسيا في الحرب على جورجيا، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، أوقاف دولية، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2008، ص ص 25 - 27
- (122) سعد السعدي، تداعيات الأزمة الجورجية على العلاقات الروسية - الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2009، ص 118
- (123) John E Chicky, the Russian Georgian war political and military implications for US policy, central Asia + Caucasus institute, policy paper, February 2003, p 5.





## مفومات العلاقات الأميركية الروسية



## العصل الثاني

### مقومات العلاقات الأميركية الروسية

إن تطور العلاقات الأميركية الروسية يكشف ويوضح مجموعة من المقومات التي تتركز عليها عملية التفاعل بين الدولتين بجوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة والتي تؤثر من ثَم في سير هذه العلاقة وتجه بها نحو تحديد طبيعتها سواءً فكانت تسم بطابع التعاون أم التنافس أم الصراع، فمن خلال استعراض المقومات في العلاقات الأميركية الروسية، يتضح حجم التفاعل الأمريكي الروسي فالمقومات السياسية تعد من المقومات المهمة في هذه العلاقة، فهي تتضمن (توسيع حلف شمال لأطلسي، إصلاح الأمم المتحدة، تشكل النظام الدولي، أحداث 2001/9/11، والحرب على الإرهاب)، والديمقراطية وحقوق الإنسان) ومن ثم فإن هذه المقومات هي الإطار السياسي الذي يحدد هذه العلاقة، وأن المقومات الاقتصادية المتمثلة في (التبادل الاقتصادي والتجاري، النفط والغاز (أمن الطاقة)، الصمام روسي إلى منظمة التجارة العالمية)، ومن ثم فمن خلال هذه المقومات يتضح حجم الترابط الاقتصادي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وأخيراً لشكل المقومات العسكرية بما تتضمنه من ركائز أساسية (سباق التسلح، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والجار القريب، الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية، تجارة السلاح، أسلحة الدمار الشامل) الإطار العملي الذي يؤثر بعملية التفاعل في جانبها العسكري. وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثلاثة التي يتخصصها هذا الفصل.



### المقومات السياسية للعلاقات الأميركية الروسية

بعد المفهوم السياسي من المقومات المهمة في تحديد طبيعة العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، إذ إن الدول تنطلق من مصالحها وقوتها في تعاملها مع الفواعل الدولية الأخرى. وفي هذا السياق حيث ميكافيلي أميره قائلًا إن الأمير الذي لا يمتنى فقد سملكه يجب أن يفكر وينصرف دائماً بقلعة القوة، وأن يدرج موارده ويزيد منها، لا أن يسدها، وأن يحاول تعزيز قوته وهيبته والتغلب من قوة وهيبة منافسيه، وأن يحكم بالقوة والعدا، ولا بأنه إذا ما وصف بالشدة<sup>(1)</sup>. ولما كان التطلع إلى القوة والنفوذ هو العنصر المميز للسياسة الدولية، يصبح في حكم الواقع والضرورة من سياسات القوة والسطوة، ولا تساوى جميع الدول عادة في درجة اشتغالها في السياسات الدولية، ويعني هذا أن علاقة الأمم بالسياسات الدولية تحمل في الواقع صفة الدينامية، وهي تبدل بتبدل النفوذ ومتعلقاته<sup>(2)</sup>. وعلى هذا الأساس تُسمت المقومات السياسية في العلاقات الأميركية الروسية إلى ما يأتي:

#### المطلب الأول: توسيع حلف شمال الأطلسي

لقد أنشأ حلف شمال الأطلسي عام 1949 إتحاء ليمثل اندوة في ترتيبات الأمن الجماعية التي أنشأها العرب لمواجهة ما يسمى بالخطر الشيوعي، والحيولة

دوس امدادو الى داخل أوروبا وبقيه الأقاليم لاستراتيجيه في العالم، ونيس الحلف  
لنحل تحقيق هذا الهدف عدداً من الاستراتيجيات كان اولها وأهمها استراتيجية  
لاستقام النامل إذ كانت الولايات المتحدة انداك حنكر لوحده السلاح النووي  
للمواجهة الحظر النووي كما أدعى العرب، فأل هذه المهمة تتطلب من الحلف أن  
ينحون من أطاره الجغرافي الى إطار استراتيجي طبقاً لما تتطلبه كل مرحلة من مراحل  
المواجهة مع السوفييت، فليس غريب أن يرى الحلف قد قسم كلا من اليونان وتركيا  
إليه فصلاً عن ذلك قام الحلف بعد نشاطه مع نشاطات الأحلاف العربية الأخرى  
فالحلف المركزي، وحلف السيانتو، وبذلك كان الحلف محور المواجهة مع  
السوفييت<sup>(3)</sup>.

لقد كانت التغيرات التي حدثت في أواخر القرن العشرين وبالتحديد خلال  
عقد التسعينات على درجة عالية من الأهمية، إذ شهدنا تفكك الاتحاد السوفيتي  
ونهاية المواجهة بين الشرق والغرب وتحرير أوروبا الوسطى، فضلاً عن ذلك كان هناك  
ظهور دول جديدة أو اندماج لدول أخرى، وقد رافق ذلك ظهور صراعات وتحديات  
جديدة، بسفي وضع استراتيجيات لمواجهة جديدة تتناسب ومستوى التغير  
الحاصل، بفعل طبيعة المشاكل الجديدة<sup>(4)</sup>، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي شهد  
العالم حل حلف وارشو، ومن ثم بات من المتطقي ح حلف شمال الأطلسي لعدم  
وجود المبرر لاستمراره لكونه حقق الهدف الذي أقيم من أجله، إلا أن الذي حصل  
وحدد خروج الولايات المتحدة قوية بعد نهاية الحرب الباردة وتربها على هزم القوة  
الدولية، ورغبة منها في استمرار ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي سعت إلى تعزيز  
بقاء الحلف وإعادة رسم دور جديد له في بيئة ما بعد الحرب الباردة أو إجراء عملية  
تكيف له مع متطلبات هذه المرحلة وبما يتناسب والدور المكلف به في التركيز على  
المهام الداخلية والحربية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام<sup>(5)</sup>.

إن الدعوة لتوسيع حلف شمال الأطلسي تمثل تعبيراً مهماً في السياسة  
الخارجية الأمريكية، فمن المعروف أن من ثوابت السياسة الخارجية الأميركية هو  
الدخل في الحروب والصراعات المسلحة في المناطق التي لها فيها مصالح حيوية، أو

لصالح دول حليفه، إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه يؤشر بداية تدخل الولايات المتحدة في مناطق ليست لها مصالح استراتيجية أو اقتصادية كتحملها في الحرب الأهلية في البوسنة، كما أن توسيع حلف شمال الأطلسي يتفق مع معاهدات حلف شمال الأطلسي الأساسية التي جعلت الاحتصاص الإقليمي للحلف مقصوراً على الدفاع عن أقاليم «الدول الأعضاء في الحلف (In Area) وليس خارج تلك الأقاليم، ولمواجهة هذه الحالة ارتأت الدول الأعضاء في الحلف أهمية التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة، فقررت في اجتماع مجلس الحلف لدى عقد في حزيران 1990 إدخال تعديلات على الاستراتيجية العسكرية للحلف بحيث يستطيع الحلف لعمل خارج المنطقة (Out Area) المحددة له»<sup>(4)</sup>.

هنا ينبغي إبراز حقيقة أساسية وهي أن الولايات المتحدة تحكم في صياغة استراتيجية حلف شمال الأطلسي، فهي القوة المهيمنة على قدرات الحلف بسبب قدرتها ونموذجها العسكري والتكنولوجي الذي لا يمكن أن تعادل محله القدرة العسكرية للدول الأخرى الأعضاء فيه، وهو مشهد بدأ واضحاً في أزمة كوسوفو<sup>(5)</sup> وعدم قدرة الدول الأوروبية على ردع يوغسلافيا، والتدخل لحل الأزمة بمفردها<sup>(6)</sup>.

إن هناك أهدافاً لخطّة التوسيع يمكن فهمها في إطار الاستراتيجية العالمية للغرب وهي رأسه الولايات المتحدة، رغبة منها في تكريس الوضع الذي نشأ في أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتكريس زعامتها أطول مدة ممكنة، فضلاً عن كون التوسيع يعزز المواقف العسكرية والاستراتيجية للحلف. فعملية التوسيع المذكورة لدول وسط وشرق أوروبا ستؤدي ليس إلى معاهدة أي دور مستقبلي لروسيا الاتحادية بحسب وإنما سعياً نحو ضم جمهوريات من قارة آسيا بحبر شرف لوروبا بما يمكن الحلف من الوصول إلى الصين والحيولة دون إقامته تحالف بينها وبين روسيا الاتحادية لا سيما بعد تحسن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مؤخراً<sup>(7)</sup>.

إن أبرز الساسة الذين كتبوا تأييداً لمسألة التوسيع، السياتور الأمريكي السابق ريتشارد جاجر، وهري كيسنجر وبريخسكي، وفي كتاباتهم حول توسيع حلف شمال الأطلسي، ساقوا البررات الآتية أن قضية توسيع الحلف قضية محورية لأنها تأتي

بطلب من دول شرق ووسط أوروبا وليس من حائب الحلف الذي عيه أن يتجاوب مع هذه المطالبات التي منح عليها دول عانت الإحتلال السوفيتي وبحسب المستقبل كما أن صم بعض دول شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما نرب على نفسك حلف وارثو من قراع أصي يمكن أن يعجز المنطقة ومن ثم فالصم يأتي لخدمة اسعوار عرب أوروبا عبر ترتيب الأوصاع الأصبة لدول شرق ووسط أوروبا<sup>(10)</sup>، وأجيرا بحلول صم دول من شرق ووسط أوروبا دور عودة روسيا لممارسة سياسة قصيرة جديدة تخص بالتوازن والاستقرار في هذه لمطقة<sup>(11)</sup>

نقد لفي توجه الولايات المتحدة لتوسيع حلف شمال لأطلسي، منذ البداية، اهتماماً كبيراً في روسيا على المستويين الشعبي والرسمي، وظهرت المعارفة واضحة في انتخابات مجلس الدوما، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر ضد الغرب والقوى الإصلاحية في روسيا الاتحادية، عام 1996، وقد اعترف وزير الدفاع الروسي الأسبق رديونوف (Redionov) آنذاك بأن ما يهدد الأمن الروسي من توسيع حلف شمال الأطلسي هو وجود قوى أجنبية على أقاليم الدول الأعضاء الجدد في حلف شمال الأطلسي، تقع على الحدود الروسية<sup>(12)</sup>، وإطلاقاً من ديمومسبة المقالة<sup>(13)</sup>، وإظهار حسن النوايا لأوربية ولاميركية، تم التوقيع في عام 1997 على اتفاق شراكة بين روسي وقادة حلف شمال الأطلسي سمي به وثيقة التأسيس (Founding act)<sup>(14)</sup>.

إن الولايات المتحدة أكثر أعضاء حلف شمال الأطلسي اندفاعاً لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع المشاركة من أجل السلام، مع دول شرق أوروبا بوصفه خطوة أولية نحو تأهيلها للانضمام إلى عضوية الحلف، وإذا كانت الولايات المتحدة هي التي دعت إلى إنشاء الحلف عام 1949 فهي صاحبة الدعوة إلى توسيعه، وعلى الرغم من معارضة روس الاتحادية الشديد لتوسيع الحلف، فقد أكدت ماديس أولبرت وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق موقف دوليات المتحدة بهذا الشأن عندما قالت «إن توسيع حلف شمال الأطلسي سوف يعضي قديماً رغم اعتراف روسيا الاتحادية، وإن أي اتفاق بين روسي لإتحادية وحلف شمال الأطلسي لا

يصنع من دعوته دول البلطيق أو أي دولة أخرى للانضمام إلى الحلف<sup>(15)</sup> أن توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوروبا من أي تهديد روسي مستغلي لا أساس له من الصحة هي ظلال التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقي دول شرق أوروبا ودول البلطيق<sup>(16)</sup>.

وانطلاقاً مما تقدم، تبصر خطط توسيع حلف شمال الأطلسي أبعاداً سياسية واستراتيجية تتجاوز مصلحة الأمن الأوروبي، وبأنه في مقدمتها الأبعاد الخاصة بأهداف الاستراتيجية الأميركية التي تسعى إلى تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة في الدول المحاذية لروسيا بهدف محاصرة أي دور عالمي أو إقليمي لها بعد أن تعافى الدولة الروسية من عطلها السياسية والاقتصادية ولا سيما أن روسيا الاتحادية هي ورثة الاتحاد السوفيتي السابق<sup>(17)</sup>، كذلك المخاوف والقلق من احتمال ظهور القوميين المتشددين الروس في القيادة الروسية والذين يرفضون التعاون مع الغرب، ولذلك يأتي توسيع الحلف يأتي للحيولة دور وقوع الحكومة الروسية في أيدي الحزب العسكرية أو احتمال عودة روسيا إلى عاصيتها، ولا سيما بعد نقص الاتحاد الروسي للعودة التي قدمها بشأن الحد من مبيعات السلاح الروسي والمعدات الحربية إلى دول أوروبا الشرقية وأفغانستان وكوريا الشمالية وإيران، فضلاً عن إعادة نشر القوات الروسية إلى دول وسط وشرق أوروبا وهو أمر أثار حفيظة الولايات المتحدة وجعلها تعضض قداماً في (توسيع الحلف)<sup>(18)</sup> الذي جرى على وفق مراحل تهدف ضم الدول الأقرب إلى أوروبا والانتقال تدريجياً إلى الدول المحاذية لروسيا الاتحادية<sup>(19)</sup>، ولم تكن عملية توسيع الحلف عملية عشوائية، وإنما جرت على وفق عملية متدرجة وعلى مراحل أحدث في الاعتبار القيمة الاستراتيجية للبدائل التي يتوزي الحلف التوسع بحيث<sup>(20)</sup> الأمر الذي حقق عدة مزايا منها إحواء المعارضة سواء الروسية التي ترى في التوسع تهديداً لأمنها أم المعارضة من داخل الحلف ولا سيما داخل الولايات المتحدة التي ترفض أن يجري توسيع الالتزامات الأمنية الحليفة وتقليل حجم التكاليف التي لو قُسمت عمية التوسيع، فضلاً عن ذلك جرى عمية التوسيع بشكل متوازٍ مع عملية توسيع الاتحاد الأوروبي<sup>(21)</sup>.

ولذلك جاءت وثيقة الأمن القومي الروسي لتؤكد المحاضر التي توضحها من توسيع حلف الأطلسي. إذ تذكر الوثيقة أن من أهم التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي على الصعيد العالمي هو توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق وتهم القيادة الروسية الولايات المتحدة بأنها تسعى لإقامة حط جديد تقسيم أوروبا مع يهدد السلام البارد (Cold peace) ويؤدي إلى أن تدخل روسيا في سباق تسلح يودي جديد لمواجهة حلف الأطلسي، كما أن توسيع الحلف يعني توسيع مجال سيطرة الولايات المتحدة، وهي الدولة لتهيئة على سياسات الحلف، ويدعمون رؤيتهم هذه بقولهم، أن ليس لروسيا سوى اعترافات قليلة جداً بأنه توسيع الإتحاد الأوروبي ويعرّ ذلك إلى أن لولايات المتحدة ليست عضواً فيه<sup>(22)</sup>، ولذلك انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات، أولها عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف لاحتوائها، وثانيها أن توسيع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يهدد تقسيم أوروبا، وثالثها، أن توسيع حلف شمال الأطلسي بوصفه أحد المقومات السياسية في العلاقات الأميركية الروسية يمتنع في أن الولايات المتحدة تحاول إعادة تطبيق (استراتيجية الاحتواء Strategy of Containment)<sup>(23)</sup> تجاه روسيا الإتحادية بما يعزز هيبتها ومكانتها في النظام الدولي، وصحان عدم ظهور دور دولي جديد لروسيا الإتحادية في السياسة الدولية.

وخلاصة ما تقدم، أن استمرار لولايات المتحدة بتوسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه دول الجوار القريب لروسيا الإتحادية اثر وسوف يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، من سيكون مصدراً عن مصادر التوتر في هذه العلاقة.

### المطلب الثاني: إصلاح الأمم المتحدة

إن هناك جدلية واضحة بين النظام الدولي أي ترتيب الدول على وفق قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ومقدرتها على التأثير في السياسة الدولية - وبين التنظيم الدولي - أي انشاء الدول إلى محطات إقليمية ودولية، ومدى التزامها بمواثيقها والالتزم بالقرارات التي تصدرها بشأن المسائل ذات العلاقة بعلاقاتها مع غيرها من الدول. ولذلك إن التحرية الدولية تدل على أن كل تنظيم دولي تكون بناء

على واقع إقليمي أو دولي معين، ساهم بشكل ما في إيجاد هذا التشطيم، فعلى سبيل  
الإنابة (إن الحلف المقدس جاء نتيجة الحروب البابوية التي تركت آثارها في أُنحاء  
هذا الحلف<sup>(24)</sup>) كما أن عصبة الأمم التي شأت بعد الحرب العالمية الأولى كانت  
نتيجة للواقع لدولي والرؤى التي سادت تلك الحقبة كما أن الأمم المتحدة نشأت  
أولاً بعد واقع دولي معين تمثل بالحرب العالمية الثانية وجاءت تعبيراً عن إرادة الدول  
المنتصرة وتحديدًا الولايات المتحدة بفعل مكانتها بعد الحرب، وبعد انتهاء الحرب  
الباردة تحولت الأمم المتحدة إلى أداة من أدوات السياسة لخرجة الأميركية بفعل  
تزعجه النظام العالمي الجديد<sup>(25)</sup>، فعلى الرغم من أن الحرب الباردة أدت إلى توسع  
نطاق الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وامتداده إلى معظم القضايا  
المهمة، ولأن الاتحاد السوفيتي أصبح بعد تسي الولايات المتحدة استراتيجياً للتحديد  
(Strategy of Containment) معزولاً في منطق الحرب الباردة، فقد أصبح العنصر  
سلاحه الوحيد للدفاع عن مصالحه ولا سيما في السنوات الأولى بوجود الأمم  
للمتحدة<sup>(26)</sup> وبالمقابل اتاح تفكك الاتحاد السوفيتي لولايات المتحدة القيام بدور  
قيادي عالمي ولا سيما على صعيد الأمم المتحدة وقد مر هذا الدور بمرحلتين<sup>(27)</sup>.

المرحلة الأولى: تميزت بخضوع الأمم المتحدة لهيمنة الولايات المتحدة بعد  
أن كان الاتحاد السوفيتي يشاركها في هذه الهيمنة، وقد كان مجلس الأمن أكثر أجهزة  
مظلة الأمم المتحدة تعبيراً عن هذه الحقيقة، حيث أصبحت قراراته تعبيراً  
موضوعياً عن المصالح والأهداف الأميركية، وهذا ما تجلى بوضوح في سياسات  
خبط التسليح عن طريق تحديد أو نزع السلاح، إذ استهدفت السياسة الأميركية في  
هذا المجال الحد من تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى دول العالم الثالث،  
واجبار الدول على التخلص من تجميعات وكميات معينة من الأسلحة والصفقات  
الموجودة في الخدمة الفعلية<sup>(28)</sup>.

المرحلة الثانية: تمثلت في الدور القيادي للولايات المتحدة، إذ أصبحت  
الولايات المتحدة تجاور الأمم المتحدة في حالة تهديد مصالحها الأساسية لاستخدام  
ما تراه ضرورياً للحفاظ على هذه المصالح بما في ذلك استخدام قواتها العسكرية

من دون اللجوء إلى الأمم المتحدة أو حصونها على شقوص من مجلس الأمن كما هو الحال مع حثلال لعراق عام 2003 وبذلك شهد المجمع الدولي مرحلة تاريخية جديدة في سلوك الأمم المتحدة ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وحس يوماً جدد وهي المرحلة التي انهدت وهبست فيها قوة دولية واحدة على الساحة الدولية، وفي ظل القطبية الأحادية تم تفعل وتتميش واقعة انعطاف السياسة وأحياناً بصورة انتقالية أو دراهمية، بل ستخدمت الانظمة الدولية أحياناً أداة لتبرير أفعال القوة الدولية الأحادية التي انفردت بالعالم، في الوقت الذي يعد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه مصدراً أساسياً من مصادر القانون الدولي والأحكام لواردة فيه صراحة لجميع الدول الأعضاء نصاً وروحاً<sup>(29)</sup>.

تؤكد روسيا الاتحادية دوماً أهمية اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة بوصفها الجهة المسؤولة عن ذلك، وضرورة أن يكون حل للأزمات من خلال الجهود الجماعية دوماً «استثثار لدور دولة على أخرى ومن أجل ذلك تسعى روسيا الاتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة، فقد كان يلتزم بأن يؤمن بمركبة الجهود الجماعية لرفع فتيل النزاعات في كل مناطق العالم الساخنة، ويستند في منطقته هذا إلى العهد على ألا تؤدي النزاعات لمحبة أو الإقليمية إلى حدوث عواصف أو خلق توتر بين القوى الكبرى فهو باستمرار يعيد التشديد على إعطاء الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في الساحة الدولية، ويظهر دعماً كبيراً لأجماع واسع في الأمم المتحدة على إعطاء الأمن العام للأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية في حل الأزمات والتعاون مع المنظمات الإقليمية لتهيئة بيئة أفضل للمفاوضات<sup>(30)</sup>، وعلى العكس من ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى تعطي وتجاوز مجلس الأمن<sup>(31)</sup>، لتفادي المعارضة الروسية واستعمال حق الفيتو على إدارتها للدرجات الدولية، وشرع من دون عار حمانه الدول العربية المسيطرة على المجتمع الدولي، وتصرف من دون معتق لأنها فضل ما يمكنها من فرص وجهات نظرها على الآخرين<sup>(32)</sup> كل ذلك دفع الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة إلى القول من موقع لجبر «إن الولايات المتحدة جعلت من الأمم المتحدة كبش قداء لهازاتها ايدولوجية، وإنه بالت استخدام المطعة العالمية وسيلة لتحقيق مصالحها الخاصة<sup>(33)</sup>»



ولذلك عند أكد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين أنه يسعى للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أن يعتمد على الأليات الخاصة بالعمل الجماعي لحثكالات الرئيس، وعلى أولوية القانون الدولي، ومن استخدام وسائل القوة وتجوير الألية اشريعة الدولية انراهة سيؤدي إلى حريق اسس القانون الدولي والظام ويجب ان تبقى الأمم المتحدة المركز الرئيس لنظيم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وستبقى روسيا الاتحادية تقوم وبحرم المحاولات الهادفة إلى تقليص دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشؤون الدولية، وان تضمن دور الأمم المتحدة في العالم بطلب التغير الحزم للعبدئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وسها حماية موقع الدول الدالمة العظوية في مجلس الأمن، وإصلاح عقلائي لمطمة الأمم المتحدة يهدف إلى تطوير آليات العمل السريع للأحداث الدولية. ويضمن ذلك تعزيز إمكاناتها لتسوية الأزمات والنزاعات، وكذلك العمل على تفصيل كفاءة مجلس الأمن الذي تتحمل المسؤولية الرئيسة لإدامة السلم والأمن في العالم، ولعطاء، تشيلاً أوسع، ويكون ذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيبته وأخير أن اصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يركز على حق الفرض عبر القابس للتحرق من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن<sup>(34)</sup>.

لقد شعرت روسيا الاتحادية وبشكل تدريجي ومتصاعد، بأنها متضررة من الوضع الدولي الجديد، الذي تفرغه الهيمنة الأميركية على مفدرات العالم وهذه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وقد برز اتجاه جديد في القيادة الروسية يحاول الانساذع عن الهيمنة الأميركية وتفردها، وقد ظهر ذلك جلياً في التماثل الروسي تجاه الحصار والحرب ضد العراق وفي قضايا أخرى في يوغسلافيا وليبيا وكوبا. إذ رفضت روسيا الاتحادية استخدام مجلس الأمن كعضو لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق واتخذ مجلس الدوما الروسي قراراً يدعو فيه الرئيس إلى اتخاذ جميع التدابير لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار بأي عمل عسكري ضد العراق والعمل مع العص وقربا لمتع ذلك<sup>(35)</sup>. وعلى الرغم من ذلك واصلت الولايات المتحدة تهميش الأمم المتحدة وقد أصبح ذلك من خلال احتلال العراق<sup>(36)</sup>.

منها جاء لحوء وسي لإيجابية الى الأمم المتحدة وسيلة لتجاوز تراجع دورها العالمي، والاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، ومن الجدير بالإشارة أن السلويف بالعضوية الدائمة وما تمحصر عنه من قدره روسي لإتجاهه على جهاد في ميل أميركي إلى الاستفراد بالقرار، بعد مكافأة لسعي الإتحاد السوفيتي، يسبق في توصيف المكانة نفسها باتجاهها الإيجابي، أي توصيف العنصر المسند بالهبة والمكانة الدوليين اللذين كان الإتحاد السوفيتي يتمتع بهما، ولذلك تحاول روسيا إيجاد لعبة توازن مع الولايات المتحدة لأنها لا تريد مزيداً من تأثرهم العلاقات بين بلدين<sup>(37)</sup>، كما أنها تحاول الاستفادة من العلاقات العربية العربية لتزيد من مكانتها<sup>(38)</sup>.

هنا تتضح جدلية العلاقة بين النظام الدولي والتنظيم الدولي من أن رؤية كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لإصلاح الأمم المتحدة ودورها الفاعل في السياسة الدولية هي انعكاس لمكانة الدولتين في النظام الدولي كما أن مستقبل هذه الرؤية مرهون بتغير مكانة روسيا الاتحادية وتراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، كما أنها مرهونة برؤية الدولتين للآخر<sup>(39)</sup>، ولذلك فإن استمرار هيمنة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة وعدم الإقلام بشكك جدي على إصلاحها بما يتسجم مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، وبالمقابل فإن تعزيز روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي والدعوة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة بما لا يسمح لقوة دولة واحدة التفرّد بقراراتها، كن ذلك انعكس وسينعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية

### المطلب الثالث: تشكيل النظام الدولي

يعرف النظام الدولي على أنه نمط التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، والتي يمكن أن تكون تعاوناً أو صراعاً، وقد مر النظام الدولي المعاصر منذ بدايته مع توقيع اتفاقية وسفاليا في عام 1648 بمراحل عدة اسفل فيها النظام الدولي من التعددية القطبية إلى ثنائي قوي حتى أصبح أحادي القطبية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ونتائج حرب

الحلح في الثانيه في عام 1991، إذ ساعدت التعيراب الدولية على انفراد الولايا بالصحة بالنظام الدولي بأقل كلفة<sup>(40)</sup>.

وانطلاقاً من (مطرية المباريات)<sup>(41)</sup> في دراسة العلاقات الدولية التي ترتكز على (المدرسة الواقعية)<sup>(42)</sup> التي ترى (أن الواقعيين مطربون إلى السياسة الدولية كما هي لا كما يجب أن تكون)<sup>(43)</sup> فإن (مخرجاب الدول هي بمادق طبيعة قولها الاقتصادية والعسكرية، حيث أن هناك علاقة رتبائية بين النشاط الفعلي لدولة وقولها المادية)<sup>(44)</sup>. ولذلك فإن (امتلاك الدولة للمقدرات القوصية يزيد عموماً من فاعليه السياسة الخارجية أو بعبارة أدق من قدره الدولة على التصرف Capacity to act)<sup>(45)</sup> بمعنى (أن توزيع القوة في النظام الدولي بشكل هذا النظام ويؤثر في السياسة الخارجية للدولة المشكلة له، ويجمع الباحثون على أن النظام الدولي يؤثر في سلوك الدول إذ يفترض ضوابط معينة على ما هو مسموح أو غير مسموح به، ويشكل النظام العالمي البنية الخارجية التي تستهلك فيها سياستها تجاه بعضها البعض)<sup>(46)</sup>

نقد تميزت الحرب الباردة بوجود نظام دولي يطلق عليه نظام القطبين، إذ حكمت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي بالنظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور ظاهرة الاستقطاب الدولي الذي جعل الدول لأخرى تدور في فلت القطبين، هذه الحالة حكمت السياسة الدولية لأكثر من أربعين عاماً لقد جاء تفكك الإتحاد السوفيتي وأحداث 1990<sup>(47)</sup>، لتشكل مفتاحاً للنظام الدولي الأحادي القطبية بما تركته من نتائج في السياسة الدولية من خلال سيطرة الولايات المتحدة على نطف العليج، وتمسخر الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها<sup>(48)</sup>.

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد الحرب الباردة<sup>(49)</sup>، وقد تحلّت الأحادية القطبية من خلال قدرة الولايات المتحدة على حرص دراءها على الدول والمؤسسات الدولية (الاقتصادية والسياسية) وعلى رأسها مجلس الأمن بصير مؤسسة تابعة لوزارة الخارجية الأميركية وتحويل الأمم المتحدة إلى أداة نعيد للسياسة الخارجية (الأميركية)<sup>(50)</sup> كما استطاعت الولايات المتحدة السيطرة

على معظم اقتصاديات دول العالم عن طريق اعولمه، إذ تعد العولمة وسيلة لاستمرار التفوق المبركي على العالم سياسياً واقتصادياً وتدياً وأمياً<sup>(51)</sup>.

وبالمقابل، تعد تلك الاتحاد السوفيتي استقلت روسيا الاتحادية، وعلى الرغم من أنها كانت ورثة الاتحاد السوفيتي، إلا أنها كانت تعاني أزمات اقتصادية وصعده كبيراً في حيثها الداخلية، مما اضطرها هي أثناء حكم يلتسن إلى التحلي عن مكانها بوصفها دولة كبرى، وعندما استلم بوتين الحكم تمكن من تحسين الوضع الاقتصادي لبلاده من خلال تحقيق معدلات نمو عالية، مما مكنه من تثبيت السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بقوة، ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي لها وتعدديها مرحلة الكساد، أصبحت قادرة على استعادة مكانتها لدولية بوصفها قوة كبرى<sup>(52)</sup>. ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وإلى الآن، وطورت نصوراً إستراتيجياً فيها يخلق بينك القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام الدولي في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة<sup>(53)</sup>.

إن نفرد الولايات المتحدة الأميركية في القرار السياسي الدولي وتجهداً بعد 9/11/2001، دفعها إلى تبني الاستراتيجية الدفاعية الوقائية<sup>(54)</sup>، والتي كانت سببها احتلال أفغانستان والعراق. وقد كانت النتائج سلبية على قوة وهيبة الولايات المتحدة في العالم<sup>(55)</sup>، وبالمقابل أتاح ذلك للقوى الدولية الأخرى مجالاً كبيراً من أجل الظهور بوصفها قوى كبرى في النظام الدولي والسعي الدؤوب من أجل إقامة نظام دولي متعدد الأطراف يشمل الصين وروسيا الاتحادية وقوى دولية أخرى. وبذلك شهدت البيئة الدولية تقلبات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تولي مرتبة أفضل في سسم القطبية الدولية، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها لدولية ناتج في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، من حيث ظهور القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسه لها على الصعيد الاقتصادي والتكولوجي وحتى العسكري، في المقابل تحاورت طبيعة القوة الدوية الجديدة القيد العسكري، وأضح بإمكان أي قوة اقتصاديه تفهي، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة، وهذا التحول قد عرر موقع كل من ألمانيا واليابان وروسيا

في النظام الدولي، في حين أن الاحتلال في القوة الاقتصادية الأمريكية، صغر بعض الولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكانياتها العسكرية<sup>(56)</sup>.

فروسيا الاتحادية تمثل فعلاً أساسياً في النظام الدولي<sup>(57)</sup>، وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا سيما في مجال المشاركة الاقتصادية والتنمية التي تعد المعيار الأساسي في ترتيب الدول وتحدد موقعها في النظام الدولي<sup>(58)</sup>.

وعندما جاء بوتين إلى السلطة (2000 - 2008)، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، من إنه جاء بمراد جديد في السياسة الخارجية أطلق عليه (مبدأ بوتين)، الذي أضاف ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة المذكورة لولها: أنه إذا «استمر توسيع حلف الأطلسي من بابات روسيا الغربية»<sup>(59)</sup>، فإنه ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعية، وتأنيهما. أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسليح وحقوق الإنسان وغيرها، وأخيراً ستعمل روسيا الاتحادية على دعم بحثها لأمنية في الشرق عن طريق نشوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وغيرها<sup>(60)</sup> وعلى هذا الأسس فإن تنامي الدور الروسي وسعيه البحث لعالم متعدد الأقطاب يستند إلى مفومات قوة حقيقية<sup>(61)</sup>، ويمكن تلخيص ذلك في المجالات الاقتصادية والسياسية، إذ كان للسياسة الحكيم في المجال الداخلي، والتعامل الواقعي مع الأزمة الشيشانية ومن ثم الاستخدام الفعال للمرجع بين الدبلوماسية والقوة في التعامل مع الأزمة الجورجية<sup>(62)</sup> أثره الواضح في معاوله روسيا الاتحادية إنهاء التفرد الأمريكي في الشؤون الدولية. لذلك عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاهره أو احتراق دائره أمنه القومي، وهي محاولة من جانبها لاستعادة بعض مواقع العود التي فقدتها ضد تفكك الإتحاد السوفيتي وتصحيح الحل في توارر القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقه أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى يهيئ الاحتمار والاندماج الأمريكي في إدارة الشار الدولي<sup>(63)</sup>.

على الرغم مما تقدم أثرت الحرب الروسية الجورجية 2008/8/8 أثرت  
وسنؤثر في طبيعة العلاقات الأميركية الروسية، كما أن هناك شيء أجمع بين  
المتخمين في السياسة الدولية على أن انعكاسات الأزمة ستلث بالتمهي أن الولايات  
المحددة تتحمل مسؤولية أساسية عن الحرب التي اندلعت في أوسيتيا التي دعت  
الرئيس الجورجي إلى المبادرة بالاجتياح العسكري لأوسيتيا، وإن الحرب كانت في  
جوهرها شكلاً من أشكال المواجهة المباشرة بين روسيا لإحدى والولايات المتحدة  
في المنطقة<sup>(64)</sup>، كما أن الحرب والنتيجة التي انتهت إليها تعد انتصاراً لروسيا وهزيمة  
لجورجيا ونكسة لأميركا<sup>(65)</sup>، وأخيراً أن النتيجة التي انتهت إليها الحرب والأزمة  
سيكون لها تأثيرات استراتيجية بعيدة المدى ليس فقط على صعيد العلاقات  
الروسية الأميركية ومنطقة القوقاز وحدها وإنما على التوازن العالمي بصفه عامه لأنها  
منطقة حيوية، بل أن من يسيطر ويقرض إرادته عليها يكون له شأن كبير في العلاقات  
الدولية<sup>(66)</sup>.

لن ردة الفعل الروسية تجاه الأزمة الجورجية استقطب أعجاب الكثير من دول  
العالم ولقت الأنظار إلى القدرة غير المسبوقة لروسيا الاتحادية، التي كانت على  
إدراك تام بأن عالم التفرد الأميركي لن يكون حصرياً وبهائلاً، ومن ثم فهي دافعة  
السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب وإصلاح النظام لدولي القائم، برزها سيكون  
واضحاً عند إعادة نهج القوة العظمى، وتجد أن ملامح هذا العالم كانت بادئة في  
عهد الرئيس الأميركي هاراك أوباما في أشرار الأطراف الدولية المهمة في حد  
المعاملات الدولية، في إشارة إلى انتهاء مرحلة الهيمنة الأحادية ومن ثم يمكن القول  
إن الطغاة القادمة ستسجل ملامح نظام عالمي جديد، تتحدد فيه العقلية الدولية ولا  
يقف فيه مكاناً للدولة القابضة على رسم العالم بشكل مفرد<sup>(67)</sup>.

وفي ضوء ما تقدم، إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد اتبعت  
استراتيجيه بطويق القوى مهادنة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا  
الإحدى، فإن لأخيرة اتبعت استراتيجية مصادرة لاستراتيجيه التطويق عرصه تحقيق  
نوع من التوازن في القوى معطمة بمحاوله تطبيق سياسه الهيمنة على الأكراب (دول

مخطته قلب أوراسيا من أحد تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة والهيمنة في هذه المنطقة العتاس على دولياً وإقليمياً، ولذلك اتجهت الإستراتيجية الروسية إلى مقاومة إستراتيجيه التطبيق الأميركية<sup>(68)</sup>

وبذلك جاءت إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة باراك أوباما في عام 2010، لتعكس رؤية الإدارة الأميركية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأميركي عالمياً، وترمي الإستراتيجية الأميركية الجديدة إلى تدعيم القدرة الأميركية على دور فهادي في النظام العالمي لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين وينطبق ذلك من قناعة عبر عنها أوباما في أكثر من محفل دولي والتي أكدها في تقديمه لنوثة، ومفادها أنه ليس هناك دولة واحدة بفص النظر عن قوتها تستطيع التنصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المفاربات المتعاضبة أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية<sup>(69)</sup> ولذلك فإن روسيا الاتحادية في عهد الرئيس بوتين ومهدف تتعدى التمرد الأمريكي، وهذا ما تؤكد الأدبيات السياسية الروسية، وتحاول إصلاح لنظام الدولي وجعله عالم متعدد الأقطاب بالتعاور مع القوى الدولية المساعدة مثل الصين وغيرها، كل ذلك يعنيه حرية الحركة في السياسة الدولية<sup>(70)</sup>، ولذلك فقد جاء في وثيقة الإستراتيجية الأمنية الوطنية الروسية حتى عام 2020 بأن من أولويات اندوله الروسية هي (إقامة عالم متعدد الأقطاب ليحب محن نظام القطب الواحد وإنهاء الهيمنة الأميركية)<sup>(71)</sup>.

خلاصة لما تقدم، إذ كانت الولايات المتحدة قد امتلكت الرعامة للنظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن الأمر ليس كذلك في القرن الواحد والعشرين، ذلك أن النظام الدولي قد شهد بروز روسيا الاتحادية، فضلاً عن قوى دولية أخرى مثل الصين وغيرها، ولذلك فإن تعزيز روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي، علاوة على التحالف مع القوى الباعة الأخرى. يقابله سحب الولايات المتحدة إلى الاحتفظ بمكانتها في النظام الدولي أو قيادة هذا النظام، أثر وسيؤثر سبباً في العلاقات الأميركية الروسية.

## المطلب الرابع أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب)

ما من شك أن أحداث 2001/9/11 قد غيرت وجه العالم، حتى أصبحت محور الابتكار الذي يبدأ به الترويج لأي كاتب أو عاقل أو مختص في الشؤون الدولية، وإذا كانت معاليمه وستفاليا عام 1648 وانتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الشيوعي عام 1991 تمثل أحداثاً فاصلة في مسار تطور العلاقات الدولية لأنها غيرت خريطة العالم بكل ما حملته من نتائج إيجابية وسلبية لطرفي الحدث وتداعياته، فإن أحداث 2001/9/11 تجاوزت كل الأحداث السابقة لدرجة أن المحليين والمراهبين السياسيين والاستراتيجيين يعمدون بين أمور ما قبل 2001/9/11 وما بعدها<sup>(72)</sup>. فقد كانت الهجمات على الولايات المتحدة في 2001/9/11 بمثابة أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة<sup>(73)</sup>، إذ أثرت عواقبها بعمق على النظام الدولي ومثلت ساحة مصيرية لاختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي وإعادة تشكيله، وعلى رأس هذه الأبعاد قيادة الولايات المتحدة للحالف العربي ودورها بوصفها قوة عظمى وحيدة<sup>(74)</sup>.

كما أن واقع أحداث 2001/9/11، قد قلبت كل النظريات الأمنية حتى نظرية الربع الووي، وأسلحة الدمار الشامل، وأحدثت متغيرات جذرية في كل السياسات الدولية، وأكدت للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذه المرحلة لا تشبه أبداً ما كانت تصوره هذه الدول<sup>(75)</sup>، نتيجة لذلك فإن العدو الذي تواجهه الولايات المتحدة والذي يقف وراء الهجمات التي ستهدفت هو عدو غير معروف ولا محدد المعالم<sup>(76)</sup>. وعلى هذا الأساس وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد 2001/9/11 أمام أربعة بالغة التعقيد تتطلب إدارتها وضع تقييم لاستراتيجيتها الشاملة<sup>(77)</sup>.

إن الإدراك الأمريكي لتحديات الأمن القومي قد أصبحت أساساً على أن التهديد هو تهديد خارجي، واستمر هذا الإدراك قائماً في الولايات المتحدة حتى قيام هجمات الحادي عشر من أيلول التي شكلت تحولاً في نظرية الأمن القومي الأمريكي والسياسة الأمنية، فأصدرت لإدارته الأميركية استراتيجية لأمن القومي لعام



2002 والتي عدلت بإطار لاحق للاستراتيجية في آذار من العام 2006، وقد أطلق على هذه الاستراتيجية عقيدة بوش، التي تضمنت من بين أطروحاتها الاعتماد على القوة بوصفها واحدة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية، وهي أطروحات زار بشكل واضح مع ومول الرئيس بوش مرة أخرى للإدارة، حينما سعى إلى إطلاق سياسة جديدة واستراتيجية عسكرية تشيد إلى التحرك العسكري الوقائي بهدف منع أي تهديد (بالإرهاب) وتدمير الدول الأعداء للولايات المتحدة وسياستها<sup>(76)</sup>

عقب أحداث 2001/9/11، كتب كيسنجر مقالة بعنوان (الحاجة لرد مدروس) نشرت في صحيفة ميلوواكي الأميركية، عبر كيسنجر عن رؤية تتوافق ضمناً مع أداء المحافظين الجدد، إذ حيث قال «إن ردنا على الهجوم ينبغي أن يضمن فعلاً انتقاماً يصل إلى مستوى ملاحقة الجماعات التي قاصت به، أن هذا اعتد، على أرض الولايات المتحدة، فهو تهديد للخط الاجتماعي لحبائنا ووجودنا كمتجمع حر، لذا ينبغي التصاطي معه بطريقة مختلفة، غير هجوم على النظام أو البنية التي نتجت»<sup>(77)</sup>. ولذلك كانت النتيجة الطبيعية لنداء الولايات المتحدة الأميركية العوجه لدول العالم بالتعالم مع الولايات المتحدة في سبيل القضاء على (الإرهاب) وقد بقي قلبه من معظم دول العالم ومنها روسيا الاتحادية<sup>(78)</sup>.

وبذلك يمكن عند أحداث 2001/9/11 عاماً موحداً لبعض القوى الدولية بصيغة مثل روسيا الاتحادية وخصوصاً في مجال الرؤية الاستراتيجية، فروسيا الاتحادية أصبحت تنظر إلى ما يحصل في جمهوريات الشيشان عملاً إرهابياً من نفس البوابة التي نفذت بها أعمال 2001/9/11، ولهذا عملت على غرض الطرفين عبر التمسك الأميركي إلى آسيا الوسطى وتأييدها للولايات المتحدة الأميركية في حملتها ضد أفغانستان متاملة في أن يعود عليها ذلك بصانع عدة<sup>(79)</sup> وقد استرجعت روسيا الاتحادية خسارتها الحيوستراتيجية عدة أحداث 2001/9/11، وقد عرفت روسيا الاتحادية لاستفادة بشكل جيد من خلال تطوير العلاقات الأميركية الروسية، عندما أصبح الأحداث مقيدة لصانع القرار في الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تلك الشراكة التي سمحت لها بالعثور على وسيلة نأثر

ومدد في الولايات المتحدة، والاستفادة من البيئة السابحة عن إعطاء الأولوية للامير القومي في الولايات المتحدة لأميركيه (الحرب على الإرهاب) هي قمة براتبه المصالح العمليه لأميركيه. وهي إطار هذا الوجه أيدى روسي الإتحادية القرو لأميركي لأفغانستان في تشرين الأول من عام 2001، بل سهلت على الولايات المتحدة الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى كما هي حالة أفغانستان<sup>(82)</sup>.

لقد لدمت روسيا الإتحادية نفسها بوصفها حليفاً وشريكاً للولايات المتحدة يعتمد عليه لمحاربة (الإرهاب) وقامت على سبيل التأكيد بتقديم تارلات مهمة في أس الوسطى. كانت وحتى وقت قريب من المعمرات في السياسة الروسية بل وحتى لدى المدرسة الجيوبوليتيكية المحافظة الروسية، وعلى أثر ذلك قامت روسي بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخباراتية وإقامة المجال الجوي لقوات التحالف الغربي في أفغانستان<sup>(83)</sup>. بمعنى أن السياسة الأميركية قد انتقلت تدريجياً من خط التشدد، في مقابل مسلك التوافق والتضامن في عهد الرئيس كيتشون إلى الشراكة والتعاون في إطار الحرب على (الإرهاب)<sup>(84)</sup>.

وهي سوء مما سبق، يمكن استخلاص بعض الملامح من أن التفارب الروسي الأميركي يمكن أن يشكل صورة العالم في القرن الواحد والعشرين وذلك منذ أحداث 9/11/2001 وحتى الآن (تحديداً فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب) وهي كما يلي: أولاً: تنامي مكانة الائتلاف الدولي لمكافحة (الإرهاب) مع تأكيد القيادة الأميركية له إلى حد تعدي منظمة الأمم المتحدة وتخطي قراراتها ولا سيما منذ أن أعلن الرئيس بوش على الملأ بأن الائتلاف لا يحتاج إلى تعويض ما من المنظمة لكي يحدد هدفه التالي ويقوم بدوره<sup>(85)</sup>. وريادته في التحدي فأل الائتلاف مفتوح لجميع الدول التي تعاني من العملية (الإرهابية) قال أحداث 9/11/2001 قد عقدتها كل من روسي والولايات المتحدة تهديداً لها، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي إلى تزايد التعاون العسكري، ومن ثم تنشيط صناعة وبيع السلاح بكافة أنواعه. ثانياً: من أهم النتائج التي أسفر عنها انضمام روسيا إلى لاتتلاف دولي لمكافحة (الإرهاب) أن

روسيا قد دعمت موقفها بوضوح طرفاً أمام الانفصاليين الشيشان مما أدى إلى الشروع في التفاوض معهم من منطلق الطرف الأقوى. ثلثاً من العلاج التي استجوبت على العالم منذ أحداث 2001/9/11 والتي شعكس حتف على العلاقات الروسية- الأميركية هو مدى التامس الطحوط في صاعة السلاح إلى حد عدم التودد الأميركي في استعمال السلاح الأكثر فتكاً في قفاسستان وبدو العالم بعد هذه الأحداث بده خاص في تجاور القبود التي كانت تحكم سياسة الردع في عصر الحرب الباردة والتي بصت عليها المعاهدات أصبحت أصيركا تستحق فيها كلما سحت لها الفرصة في ذلك<sup>(86)</sup>، ومن المعروف بأن إطلاق اليد لإنتاج السلاح لأكثر تدمير بحة مكافحة الإرهاب ما هو إلا البذرة التي سنشر عن الخطر الحقيقي الذي سيهدد العالم في القرن الجديد رابعاً: التزايد على نحو ملحوظ لأهمية وسائل الإعلام بوصفها عنصراً هجوماً في الصراع القائم ضد (الإرهاب) وتحويل هذه الوسائل ذات الكفاءة التكنولوجية العالية إلى سلاح ذي حدين يمكن أن يسبب في دمار محقق إذا تدلوت مجموعات أو دول تريد تحقيق أهداف قد تتعارض مع القيم الأخلاقية في العالم. تلك هي انعكاسات التفارب الروسي- الأميركي والمعتقدات الجذرية التي طرأت على العالم والتي ستلزم مدة طويلة القرن الجديد<sup>(87)</sup>

وبذلك سمحت أحداث 2001/9/11، بفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية الأميركية، بعد أن سرعت روسيا الإتحادية إلى إعلان تضامنها مع الولايات المتحدة وسجلت اسمها في التحالف ضد (الإرهاب)<sup>(88)</sup> مستفيدة من هذا الموضع لإطلاق يد في الشبكات الذير تحولوا في المنظور الأميركي من وطنس ذوي مطالب شرعية إلى إرهابيين لشرم أبانهم<sup>(89)</sup>، إلا أنه بسبب التوسع في استخدام الولايات المتحدة الأميركية للقوة من دور الرجوع إلى الأمم المتحدة<sup>(90)</sup>، كما حدث في احتلال العراق الذي لقي معارضة قوية من روسيا الإتحادية، فإن هذا التعير (الحرب على الإرهاب) وفي إطار تطوره دفع روسيا لإتجارية إلى المطالبة بأن تكون (عملية الحرب على الإرهاب) محددة في أطر معينة وتحكمها صوابط معينة، من خلال (وضع تعريف محدد له وعدم تروث المصطلح بلفه لعموم)<sup>(91)</sup> وعمم استخدامه دربعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى. وحلاصة لما تقدم، فإنه على

الرغم من وحدة الرؤى تجاه (الحرب على الإرهاب) في بدايتها والآخر الإيجابي الذي تركته في العلاقات الأميركية الروسية، فإن الحرب على أفغانستان وتواجد القوات الأميركية فيها واحتلالها عسكرياً أبين الاستراتيجية الأميركية الجديدة، جعل الولايات المتحدة تحقق كسباً سياسياً وعسكرياً يتمثل بالسيطرة على قوس الأرماب الشرقي<sup>(92)</sup>، إذ أصبحت افغانستان قاعدة للسيطرة على مجمل عدم الاستقرار في هذا القوس والذي يهدد المصالح الأميركية والعربية، كما أن هذا سهّل من مهمة حلف شمال الأطلسي في إقناع دول آسيا الوسطى للانضمام إليه في المرحلة الثالثة من توسعه شرقاً والتي بدأت في عام 2007<sup>(93)</sup>، كل ذلك جعل الحرب على (الإرهاب) تؤثر سلباً على العلاقات الأميركية الروسية فيما بعد.

### المطلب الخامس: الديمقراطية وحقوق الإنسان

يمكن القول إن الديمقراطية هي ظاهرة اجتماعية بشرية تعتمد التعددية السياسية وتفترض إقاماً علاقات تفاعل بين كل القوى السياسية للوصول إلى قدر سياسي يرضي الجميع مع احترام مبدأ الأغلبية في إطار دولة القانون، وتعتمد على مبدأ أن الشعب هو صاحب سيادة ومصدر الشرعية ومن ثم فإن الحكومة مسؤولة أمام المواطنين، والشعب يملك الحق لمراقبة وتنفيذ القوانين بشكل يساهم في الحفاظ على حقوق العامة وحريته المدنية<sup>(94)</sup>. لذلك تعد قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من أبرز القضايا التي أعادت تكهيف المفهوم التقليدي لسيادة، حتى يستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية، فقبس الحرب الباعية الثانية كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان مجالاً محفوظاً للدولة، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت حرية الدولة مقيدة بمعايير دولية، إلا أن الأمر تغير بشكل جذري بعد انتهاء الحرب الباردة وأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في شؤون الدول الأخرى على أساس هذه المعايير<sup>(95)</sup>.

رب العكر السياسي خلال الحقبة السوفيتية يرتكز على فسفة العكر الشيوعي الذي يتمثل بسيطرة حزب واحد على الدولة، وقد استمر ذلك حتى عهد غورباتشوف البروسريكا والعلاسوسست عام 1985<sup>(96)</sup>. وهذا ما دفع بل أحبر

الرئيس جورجيا تشوف لإعلان استقالته بتاريخ 25/12/1991، وبهذا التاريخ تم طوي تاريخ يمثل مرحلة تاريخية كبيرة لدولة الإتحاد السوفيتي على مدى سبعة عقود<sup>(٩٧)</sup>. وبذلك شكل تفكك الإتحاد السوفيتي فرصة نادرة أمام الولايات المتحدة لترسيخ دعائمها على اعتراف مستند في ذلك إلى مقومات القوة التي تتحكم عليها ولا سيما القوة الاقتصادية والعسكرية والكيولوجية متجسدة بسيطرتها على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية<sup>(٩٨)</sup>.

ونتيجة لتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، والطريات التي تعجد عظمة الولايات المتحدة من مثل انهيار التاريخ هيوكهايم التي تخص إلى نهاية الجدد لايدولوجي بانتصار الديمقراطية الليبرالية وأموذجها الغربي بمستوياتها كافة ليحل وصول التاريخ البشري إلى غايته ومن ثم نهايته<sup>(٩٩)</sup>، ونظرية صراع الحضارات لصموئيل هنتون Samuel Huntington أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد الذي عد أن عالماً من دول الولايات المتحدة سيكون أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية، أن السيادة الدولية المستندة للولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لرفاهية وأمن لأميركيين وستقبل الحرية والديمقراطية والاقتصاد المفتوح والنظام الدولي في لعالم<sup>(١٠٠)</sup>.

ولذلك ربطت الولايات المتحدة نشاطاتها في مجال نشر الديمقراطية بقانون المؤسسات المالية والدولية، إذ يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية والدول الأجنبية بمقدار ما تبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي على وفق التصور الأمريكي، بل أن أتوبي ليك مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون لشؤون الأمر القومي قال في خطاب له في جامعة هيوبر الأمريكية (أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة)<sup>(١٠١)</sup>، ويرى بأن (نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان يقوم على مجموعة مبادئ أهمها: تعزيز الأسرة الديمقراطية ورعاية الديمقراطيات الجديدة وتقليص قدرة الدول خارج حلقه

الديمقراطية والاسواق على تهديد هذه الحفنة، تطوير العمل الإنساني قد تستطيع جهودنا الإنسانية أن تحرك التصور الديمقراطي في كثير من المصالح، ليسو العالم بعدهم، بقيادة (102)

وبالمقابل وتبحة نفسك الإتحاد السوفييتي وفيهم روسي الإتحادية التي بحيث عن الفكر الشيوعي الذي يقوم على وجود حرب واحد، فقد تم نسي نظام التعددية العربية والنهج الديمقراطي على وفق لمعايير والشروط التي وضعها الغرب من أجل تقديم الدعم لروسيا الاتحادية وإعادة ترسيب مكانتها، ولذلك أهدن كميثون رعية الولايات المتحدة في دفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق في روسي ودفع حركة الديمقراطية فيها وفي سبيل هذا الهدف أهدن عن منح الولايات المتحدة مساعدات قدر بحوالي (1.600) مليار دولار لروسيا الاتحادية في شكل استثمارات ومساعدات فنية وتدريبية، مع تخصيص جزء منها لمحمية زرع الأسلحة النووية هذا، إلى جانب المساعدات الفعالة (103).

بذلك شهدت روسيا وتحدياً في عهد يلتسن تعددية سياسية وحزبية بفعل الوعود التي قطعها العرب لروسيا الاتحادية من تقديم الإعانات والمساعدات مقابل نسي النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وشهدت روسيا أيضاً بنوء أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان التي بدأت تقدم تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان في روسي ولاسيما في الشيشن التي أصبحت إحدى المسائل التي تمارس الولايات المتحدة بشأنها الضغط على روسيا الاتحادية في المجتمع الدولي، وقد استمر هذا الوضع حتى وصول بوتن إلى السلطة عام 2000، ولذلك نعي الديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة نظر بوتن إجابة لتعدد بلغة عربية، لكن بنوع وطنية، لأن الديمقراطية تعد نظاماً سياسياً مطلقاً للحياة السياسية ومحددات لشروط ومقتضيات اللعبة السياسية، وفي خط حوار قامم الدولة الروسية بالحد من الحريات المصوغة بمطامات المجتمع المدني، والمطامات لأهيه لا سيما بسبب أضافها غير الوطنية ورباطها مع بدول العربية، ومما ساعد من تمويله المظنوة البوتنية، سيطرة الحكومة المركزية على المواردات بسوية العامة للحكومة المركزية.

وحكومات الأقاليم والمقاطعات<sup>(104)</sup> لقد أدت أحداث 2001/9/11 إلى حدوث تحول جذري في أولويات السياسة الخارجية الأميركية، فعلى الرغم من أن قضية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت لأولى الأولويات للولايات المتحدة على الصعيد الخارجي قبل هذا الحدث، فإن مسألة (الحرب على الإرهاب) أصبحت الأولوية الأولى وتراجعت مسألة الديمقراطية<sup>(105)</sup>

إن المطلب الأساسي للولايات المتحدة في القرن لواحده والعشرين هو أن تطبق الحكومة الروسية مبادئ الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تصبح أكثر فعالية، لكن هذا المطلب قد يصبح مستحيلاً تطبيقه في روسيا، لأن المواطنين الروس يعتقدون أن الليبرالية التي طبقت في التسعينات تحت رعاية الولايات المتحدة فشلت فشلاً ذريعاً على المستويين السياسي والاقتصادي، فقد شعر الروس بؤس في الداخل ومهانة في الخارج، وكانت النتيجة حدوث تلازم بين الغذاء لهذه المعايير والعناء لأمركا، إذ لا أحد يريد أن يستمع إلى المصالح الأميركية بشأن مستقبل روسيا الاتحادية<sup>(106)</sup>. وعشية اجتماع القمة الروسي الأميركي الذي عقد في عام 2005 في براتسلاف، وقع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي - الساتور الجمهوري جون ماكين، والساتور الديمقراطي جوزيف ليهمان - بمساندة خمسة آخرين من أعضاء الكونغرس، مشروع قرار لمجلس الشيوخ يدعو إلى تجديد عضوية روسيا الاتحادية في مجموعة (7 + 1) مشروط بالتزام روسي بالمعايير الديمقراطية وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعمل، وإلزام مشروع القرار السلطات الروسية باضطراد الخصوم السياسيين وممارسة صغوط على وسائل الإعلام المستقلة وعدم مراعاة الحقوق والحريات الأساسية<sup>(107)</sup>. وكان رد بوتين (أنا لا أريد ديمقراطية وحقوق إنسان كما حدث في العراق)<sup>(108)</sup> لقد كان العرب مسخوفاً عن أن يتولى بوتين ولاية رئاسية ثالثة بعد تعديل الدستور الروسي، مما يعني عودة الدكتاتورية مرة أخرى إلى روسيا الاتحادية، بل إن بعض الكتابات العربية روجت بهذا الموضوع، إلا أن بوتين بحصانه السياسية لم يقد بذلك لكي لا يترك مجالاً للعرب أن يشق روسيا الاتحادية<sup>(109)</sup>

خلاصة ما تقدم، ان البعد السياسي لمقوم الديمقراطية وحقوق الانسان  
يصبح بشكل واضح من خلال ضغط الولايات المتحدة عليها من أجل تبني هذه  
المعايير على وفق الرؤية الأميركية، وإذ كانت روسيا الاتحادية قد تبنت هذه المعايير  
عني وفق الرؤية الأميركية خلال عقد التسعينيات فإنه في العقد الأول من انقري  
الواحد والعشرين بدأت المسألة بالتناؤل ومع ذلك لا يمتنع نمو دورها ومكانتها  
الولايات المتحدة من مطالبتها بتبني هذه المعايير بوصفها (أي الولايات المتحدة)  
دولة عظمى ولها تأثير كبير في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية



## المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية

■ الأنظمة الاقتصادية - النظام الرأسمالي والاشتراكي ونظم العالم الثالث. من المؤثرات المهمة في العلاقات الدولية، والفارق الأساسي في نظرة كل منها إلى هذه العلاقة هو في التأكيد على دور الاقتصاد في التأثير على طبيعة العلاقات الدولية، ولذلك تكثر العلاقات السياسية لدولة ما أو مجموعة من الدول من زاوية مدى ارتباطها باقتصاد الدول الأخرى والاقتصاد العالمي<sup>(110)</sup>، فمن دور هذه الأسس (المواد الأولية، التركيب الاقتصادي الداخلي، وقابلية الاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج، والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة) تنافس قدرة الدولة على صقل أمنها في السلم والحرب<sup>(111)</sup>. وعلى هذا الأساس، يكون تناول المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية على وفق الركائز الآتية.

### المطلب الأول: التبادل الاقتصادي والتجاري

إن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة خاصة جوهرية من خصائص عملية التغير السياسي الدولي، فمن جهة توفر الرغبة في لمكسب الاقتصادي حافزاً قوياً لمضي إلى تغيير النظام الدولي ومن ثم فإن توزيع القوى بين المجموعات والدول معتمد مهم لمعط الأنشطة الاقتصادية ولا سيّما تلك التي تقدم أقصى فائدة للمصلحين في تقييم بعض الداخلي أو الدولي ومن جهة أخرى يتوقف توزيع القوى نفسها في نهاية

المطابق على القاعدة الاقتصادية، وعندما تعبر المواد وأسس الثروة بسبب حدوث تحولات في الكفاءة الاقتصادية أو موقع الصاعه أو البادلات التجارية، تقع بالمقابل عادة توزيع للقوى بين المحموعات أو الدول، فهي النهاية يشترك انصراع على القوة والرفعة في الكسب الاقتصادي تشابك لا هكالك منه<sup>(112)</sup>

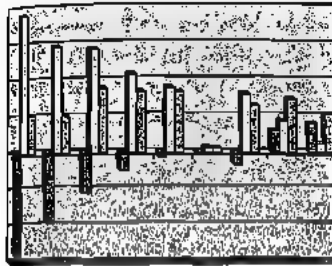
يشكل التبادل التجاري الدولي جزء من كلية العلاقات الدولية، إذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على التاجه المحلي بصفة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، كذلك فإن الكثير من تلك البلاد من إنتاج من السلع أو يمتلك الموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي، لذلك قام التبادل بين الدول يحصل كب منها على ما يحتاجه مما لا ينوافر بديه من السلع والخدمات ويعطي لغيره ما بعض من حاجاته الاستهلاكية والإنتاجية، وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، إذ تعد صادرات دولة م واردات دولة أخرى، هي حين تعد واردات دولة م صادرات لدولة أخرى. وعندئذ تخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع تقوم بتصدير فائضها إلى العالم الخارجي، وأن الأساس يقوم على تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة وتصديرها إلى غيرها من الدول التي تعدد في قواعد السوق الاقتصادي وهي سعي الإنسان لإشباع حاجاته في حدود مظهره المتاحة<sup>(113)</sup>. ولذلك تخصص مميزات التبادل الاقتصادي والتجاري يأتي ما يلي

## أولاً: التبادل التجاري

إن مقياس تدفق الصادرات والواردات يسمح بتحديد الزهادات الحقيقية للعبة الاقتصادية<sup>(114)</sup>، فعلى عكس حجم التبادل التجاري خلال الحقبة السوفيتية وما شج عن بعض لاقتصادي من عواقب وحيمة على الاتحاد السوفيتي<sup>(115)</sup>، فقد يمثل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بالتدبدب خلال السنوات (1990 - 2001) كما أنه اعمار بأن الميزان التجاري يميل لصالح روسيا الاتحادية على حساب الولايات المتحدة كما في الشكل (1) التالي.

### الشكل (1)

ولايات المتحدة مع روسيا الاتحادية (1992 - 2000)



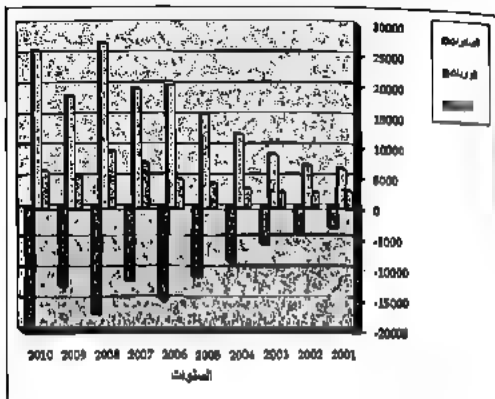
2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992  
السنوات

المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي، شعبة التجارة الخارجية، واشنطن، 2011، ص 4  
[http:// Foreign Trade Statist](http://ForeignTradeStatist)

دم، فعلى الرغم من أن التبادل التجاري بين الولايات  
يتسم بالتذبذب بعد أحداث 2001/9/11 - 2009، فإن  
ن يتسم بالارتفاع، كما أنه يحيل لصالح روسيا الاتحادية على  
كما في الشكل (2) التالي :

## الشكل (2)

التبادل التجاري للولايات المتحدة مع روسيا الاتحادية (2000 - 2009)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مكتب الإحصاء الأمريكي، شعبة التجارة الخارجية، واشنطن، 2011، عبر شبكة المعلومات الدولية، [http:// Foreign Trade Statistics.com](http://ForeignTradeStatistics.com)

خلاصة لما تقدم، فإن الترابط الاقتصادي التجاري بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة يمثل بأن درجة اعتماد روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة أقوى من درجة اعتماد الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية وبالمقابل فإذا ما أخذنا حصة من التجارة الحرة الروسية، نجد أن صادرات روسيا الاتحادية سعت سنة 2005 حوالي (245) مليون دولار لشركائها التجاريين الأناسيين الذين هم أعلى سبه للتصدير سنة 2004، هولندا (9 1%) وألمانيا (8%) وأوكرانيا (6.4%) وإيطاليا (6.2%) والصين (6%) والولايات المتحدة (5%) وسويسرا (4 7%) وتركيا (4.3%) أما واردتها فقد بلغت (124) مليون دولار، أي حوالي نصف صادراتها فقط

وذلك من شركتها الحارثيين لأساسيين، وهم بحسب نسبة 2004، ثانياً (15.3%) وأوكراين (8.8%) والصين (6.9%) واليابان (7.5%) وكازاخستان (5%) وإيطاليا 4.6%، وفرنسا (4.4%) ومن هذه الأرقام يرى أن التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ضعيف وهو يتجه بالأساس لصالح روسيا، عينا للتجارة المتبادلة مع أوروبا وأسيا أقوى بكثير<sup>(116)</sup>

في ضوء ما تقدم، يمكن التوصل إلى أن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يمثل لصالح روسيا الاتحادية، وعند مقارنة نسبة التبادل التجاري لروسيا الاتحادية مع دول العالم الأخرى فإن التبادل يكون صغيراً مع الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى.

### ثانياً: الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية

تعد اتفاقية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الموقعة في عام 1990 وبدأ تنفيذها حوالاً روسيا في عام 1992 الوثيقة الأساسية التي تحكم بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وفي عام 1993 بدأ مريان مفعول المعاهدة الموقعة في 17 حزيران عام 1992 بين روسيا والولايات المتحدة حول تجنب الضريبة المزدوجة والتهرب من الضرائب فيما يخص صرماً الدخل والأرباح، كذلك وقعت معاهدة التشجيع والعدالة المتبادلة لرؤوس الأموال في عام 1992 لكنها لم تهرم من قبل روسيا لأنها كانت تتجالي مع مواقف روسيا المعلنة في عطية المفاوضات، الخاصة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وقد احتتمت المفاوضات بهذا الشأن وتم إبرام المعاهدة بين الدولتين<sup>(117)</sup>. في 19 تشرين الثاني عام 2006 وقع برونوكول اختتام المباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة حول شروط انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك مع اتفاقيات بين الحكومتين هي الاتفاقية حول التكنولوجيا الحيوية الزراعية واتفاقيات تجارة لحوم البقر والاتفاقية حول تفتيش المؤسسات واتفاقية تجارة الحبوب واتفاقية حماية حقوق الملكية الذهنية والاتفاقية حول تدابير منع رخص ستراد بسع الحايون على وسائل الشفرة<sup>(118)</sup>.

## المطلب الثامن المفظ والعار (أمن الطاقة)

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم سبي ومتعبد ومركب، ودو أعداد عده ومستويات صّعبه بتعرض تحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وثوقيتها سواءً يتعلق ذلك بأحد الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي وقد احتلت القضية الأمنية وضعاً مركزياً في السبسة الخارجية لبعض الدول التي عادةً ما تعد الأمن هدفاً من أهدافها، ولم يعد الأمن يقتصر على مفهوم التقليدي المعنى بحماية الحدود الإقليمية أو بمصانة العسكري وإنما اتخذ أبعاداً أشمل من ذلك<sup>(119)</sup>.

نفذ ارتبط مفهوم الأمن قبل انتهاء الحرب الباردة بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن ان تقطع به لقوة العسكرية للدولة<sup>(120)</sup>، أي أن الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية بوصفها وسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وصمان تحقيق تلك المصالح<sup>(121)</sup>. بالمقابل وسعت نهاية الحرب لبردة مجال مفهوم الأمن (المفهوم الحديث للأمن)<sup>(122)</sup>، وظهر ما يسمى بمفهوم الأمن الصلب (hard security) والأمن الناعم (Soft security)، فالأمن الصلب هو الذي يتميز بالطابع العسكري أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات التي تواجه الدولة<sup>(123)</sup>. كما هذا أدى إلى ظهور مفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمصانة التقليدي أهمها أمن الطاقة<sup>(124)</sup>.

وهنا يسأل برهانكوف: ماذا يتضمن مفهوم الأمن في مجال الطاقة؟ ويجب من ذلك بقوله قبل كل شيء يجب عدم صمان توريد الإرساليات من جانب واحد. كما يسمد كثيرون في العرب الأمن في مجال الطاقة، وقد تحس ذلك مثلاً لدى إبعاد وثائق قمة الثماني في سانت بطرسبورغ عام 2006، فيجب صمان لامن بواسطة (ثلاثي) الصناعات المصارب من البلدان المسجحة والنمل غير أراضي بلدان أخرى، بالطلب من جانب البلدان المستهلكة للطاقة، ويجب لقيام بهذا كله بروح المسؤولية وعدم وجود محاطر على عمل صاعة الطاقة العالمية بلا توقف<sup>(125)</sup>.

لقد غير هنري كيسنجر عن أهمية تلك السلعة بقوله «من يسيطر على الطاقة يسيطر على الأمم». وللعط كان العامل الحاسم في توجيه السياسة الخارجية الأميركية في أحواء عديدة من العالم أثناء الحرب الباردة، كما أن النفط كان العامل الحاسم في العمليات العسكرية ضد نهاية الباردة حتى الآن أكثر من أي وقت مضى<sup>(126)</sup>. لذلك تمثل قصاص الطاقة أحدي القضايا الملحة في الولايات المتحدة، وذلك نظراً لضعف الاستهلاك العالي، إذ تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك عالمي من الطاقة بسعة تبلغ (25%) في حين تستورد وما يقرب من نصف احتياطيها اليومية من النفط الذي يتجاوز (20) مليون برميل يومياً، فالولايات المتحدة المستهلك الأول في العالم للنفط بها يوازي (25%) من الإنتاج العالمي في حين أن إنتاجها لا يتجاوز الـ (5.1) مليون برميل بمسبة (10%) من الإنتاج العالمي<sup>(127)</sup>. وعلى هذا الأساس تعي روسيا الإعادة الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية، وكان موضوع أمن الطاقة (Energy security) من الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمته المنعقدة في مدينة سان بطرسبرغ الروسية في تموز 2006<sup>(128)</sup>.

تعد روسيا الإعادة عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، إذ قدر احتياطيها من النفط الخام بنحو (60) مليار برميل (4.6%) من الاحتياطي العالمي، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، إذ قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو (1.7) كودريليون قدم مكعب (27.5%) من الاحتياطي العالمي) وبناء على ذلك، تعددت لتصبح أكبر منتج للنفط عام 2006، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز والثانية في تصدير النفط ومشتقاته ويسهم النفط بحوالي (13%)، والغاز الطبيعي والمعادن نحو (80%) من إجمالي الصادرات الروسية<sup>(129)</sup>.

لذا يرى كيسنجر أن العالم يشهد منذ عدة عمليات إعادة تركيب للخرائط الجيوستراتيجية، وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عيفة على العوازل، وتبعاً لذلك تعيد الولايات المتحدة ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة تدفق مصادات النفط والغاز، وقد ركز على ذلك ما يعرف بـ «تقرير تشيبي» الذي يهدف إلى رسم السياسة النفطية للولايات المتحدة طوال العقود المقبلة، وركز

على امت الانتباه إلى المخاطر الخارجية الساجعة عن اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي، وهذا ما أوضحه ريتشارد سوف «ممثل الأمم المتحدة السابق في القاهرة عندما تحدث عن أمن الطاقة فيجب أن يعرف العرب ما يدعي ذلك، أنه يدعي الحفاظ على لهيصة على العالم وعلى عوائد عظمهم» (130).

إن الولايات المتحدة ترى أن أوروبا هي مجال حيوي لها، وبالمقابل تتبع روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوربية وأحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها بها وهي كما يأتي (131):

أولاً: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي وأبرزها مشروع أنبوب النفط بروجاس - ألكسندر بوليس وتكون حصة روسيا فيه (51%) على حين تكون حصة كل من اليونان وبلغاريا (24.3%)، وإنشاء مستودع صخم للغاز في بلغاريا وتبلغ حصة روسيا في المشروع حوالي (75%) وسيطو بلغاريا على نسبة الـ (25%) العنقية، وإنشاء مشروع أنبوب الشمال الأوربي الروسي الألماني، وتشبيد مشروع أنابيب الطاقة الإيطالية الذي يمتد من روسيا إلى جنوب أوروبا عبر البحر الأسود، علاوة على إنشاء مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips الأميركية ولستائر شركة غازبروم على حوالي (70%) من سهم الشركة مقابل (30%) للشركة الأميركية، وأخيراً بناء مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية.

ثانياً: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول لأوربية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوط السريعة التي استعملتها شركة غاز بروجاس في صفقة شراء شركة سنترال البريطانية التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك ومليون مؤسسه صناعية في بريطانيا كذلك شراؤها (71%) من رأس مال شركة حالب أدريجا البرتغالية التي حصلت على حق توريد (8) مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر خط أنابيب ميدحاز الذي يسيل الغاز الجزائري إلى البرتغال وروسيا

ثالثاً: السعي لسيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى التي تمثل



لدلائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا، فقد تم عقد عدة اتفاقيات مع دول آسيا الوسطى، شملت كل من كازاخستان وتركمانستان من أجل التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز.

وعلى هذا الأساس أحكمت السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) التي تشكل معدلاتها أكثر مما يمتلكه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين مجتمعة، فهذا كانت لقوة النووية مصدراً لجبروت السوفييت سابقاً، فإن شبكات خطوط الأنابيب للمنطقة والغاز في عموم روسيا أعادت الشيء الكثير لروسيا<sup>(132)</sup>، إن هذا الترابط في حجم الطاقة التي تسيطر عليها روسيا الاتحادية في منطقة أساطا ماكندر (جزيرة العالم)<sup>(133)</sup> دفع المفكرين الاستراتيجيين إلى تأكيد أهمية هذه المنطقة، إذ يوضح بريجنسكي في كتابه اللاعب الكبير، أن الزهراء الرئيس للولايات المتحدة هو السيطرة على الأوراسيا<sup>(134)</sup>، المجموع الرحب، انطلاقاً من أوروبا الغربية حتى الصين عن طريق آسيا الوسطى، أيضاً تعد الولايات المتحدة آسيا الوسطى والأقطار النفطية والغازية من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، المنطقة إستراتيجية والأكثر أهمية في العالم، مع ذلك يقول بريجنسكي تبقى الأوراسيا المسرح الوحيد الذي يوجد عليه قوة منافسة للولايات المتحدة وهي روسيا الاتحادية ويمكن أن تظهر حسماً هو محتمل<sup>(135)</sup>.

إن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى شحنات النفط والغاز الروسية التي تغطي في الوقت الحاضر جزء كبيراً من احتياجاته ولا ريب في أن أهمية استيراد الغاز والنفط من روسيا مستزدة، وبحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية سيرداد استهلاك موارد الطاقة في بلدان الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030 بنسبة (7%) سنوياً ويجري التنبؤ على الأخص بأن تكون زيادة استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي في عام 2000 إلى عام 2030 نحو الضعفين، الأمر الذي يتطلب زيادة استيراداته خلال هذه الفترة بنحو 4 أضعاف، وستحتاج إلى الحصول على النفط والغاز من روسيا الاتحادية عدة بلدان في منطقة الدول المستقلة فهل تراهن روسيا فعلاً على استغلال نفوذها في مجال الطاقة بوصفها سلاحاً إمبراطورياً<sup>(136)</sup>، إن هذا القطاع أعطاها قوة دبلوماسية سميت بدبلوماسية (غازروم) كوني، تحكم شبكة توزيع كبيرة للطاقة<sup>(137)</sup>.

وبإزاء هذه النفود القطعي لمرسيد بروسي الإبحادي في الأسواق الأوربية  
وبدرجة أقل الأيركية، ونظراً لأن موارد الطاقة من بقط وعار ليست مجرد سلع  
بحرية، ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية<sup>(38)</sup>، فقد أثر ذلك محدود ليس فقط  
الإبحاد الأوربي، ولكن أيضاً وربما بدرجة أكبر الولايات المتحدة من استخدام البقط  
سلاحاً سياسياً من جانب روس الإبحادية. وقد عبرت من هذه المحاولات الأزمة  
الناجمة عن إغلاق إمدادات انغار الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعام 2007 من  
بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب دروزني الذي ينقل نحو  
خمس صادرات روسية لإبحادية من الخام إلى أوروبا الذي تسبب في نقص  
إمدادات النفط من بولندا وألمانيا ولبنون وذلك عن الرغم من أن الأزمات كانتا  
نتيجة الخلاف على أسعار بقط وانغار واضرار الدولتين على الحصول عليهما من  
روسيا الإبحادية بالأسعار نفسها لتي نقل كثيراً عن أسعار السوق في حين شددت  
الشركات الروسية على ضرورة بيع البقط وانغار ليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل  
بها روسيا الإبحادية مع دول الإبحاد لأوربي، كما دعم من هذه المحاولات رفض روس  
التمدين على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الإبحاد الأوربي، والذهامي إلى فتح الحقول  
الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب روس لإبحادية المعاصرة بالمثل وضمان  
حكم القانون وتبادل أسواق البقط لأوربية مقابل فتح حقول الغاز الروسية  
للاستثمار<sup>(39)</sup>، ولذلك ازدادت في لسنوات الأخيرة الاتهامات من جانب الولايات  
المتحدة والنول الغربية ودول الجوار الإقليمي لروسيا الإبحادية بأنها ستستخدم  
محروني من الطاقة (النفط وانغار) سلاحاً سياسياً واقتصادياً في سياستها الخارجية  
وذلك بمكافأة الأصدقاء، والضغط على الأعداء باستخدام سلاح الطاقة لا سيما مع  
تزايد حصة المنافس العالمي على مصادر الطاقة بعملياتها<sup>(40)</sup>

وخلصنا هنا نقدم، أصبحت مسألة (أمن الطاقة) مقوماً مهماً في العلاقات  
الايكية الروسية، نظراً لما تتمتع به روسيا الإبحادية من قوة ونفود في مجال الطاقة،  
إذ إن معاطم مكانة روس الإبحادية في النظام الدولي يوماً بعد يوم ترك أثره في  
السياسة الخارجية الروسية وت الموروث التاريخي الكبير من العظمة والقوة  
والنفود. ولذلك يرى بريماكوف في كتابه (عالم بدون روسي قصر لخطر السياسي

وعواقفه) بأنه قد يكون (وعند بدء حوار الطاقة الروسي الأميركي الذي ورد في إعلان سمبسوني حول الأطر الاستراتيجية للتعاون الروسي الأميركي الصادر في بيان عام 2008، كذلك يقوم مركزان للبحوث هما: الفكر الأميركي للبحوث الاستراتيجية والدولية، والمعهد الفرنسي للبحوث الدولية، بتعديد المشروع المشترك (أوروبا وروسيا والولايات المتحدة). إيجاد التوازن الجديد، الذي يتضمن تقديم توصيات إلى القادة السياسيين وفي تموز عام 2008، نشر في إطار هذا المشروع بحث توماس جراهام المساعد الخاص السابق للرئيس بوش الابن (العلاقات الأميركية الروسية) ويتضمن قسم البحث الخاص بالطاقة الاستنتاج الآتي: يمكن تطوير العلاقات الثنائية انطلاقاً مما يأتي:

أولاً: قبول الولايات المتحدة بتسمية قطاع الطاقة الروسي القائم والاستمرار لبحث توظيف استثمارات روسية كبيرة في أصول الطاقة في الولايات المتحدة وتنفيذ مشاريع مشتركة في (بلدان أخرى)

ثانياً: اعتراف روسيا بوجود الأخذ بالخبرة الإدارية والمبتكرات التكنولوجية شركات الطاقة الأميركية في المناطق الوعرة (بالأخص في الجرف القاري في الشمال) مما يعد الآن شرطاً لازماً لدعم مستوى الاستخراج في روسيا.

ثالثاً: أن مثل هذا التبادل مهم للحايين والعالم بأسره، فضلاً عن أن تنهض هذه التوصيات يعرفون بسبب سعي أوساط مهينة في الولايات المتحدة إلى إضعاف روسيا وكذلك إلى إقامة عقبات كاداه أمام تقاربها مع الإتحاد الأوروبي علماً بأن هذا سيكون أحد الاتجاهات الرئيسة للاستراتيجية الأميركية على صعيد السياسة الخارجية، كما أن هذه الاستراتيجية موجهة نحو استعراض العضلات ليس في العلاقات مع روسيا الإتحادية فقط، بل مع أوروبا أيضاً<sup>(14)</sup>

ولذلك فإنه مع تعاظم مكانة روسيا الإتحادية في النظام الدولي، فضلاً عن سيطرتها على كمية كبيرة من الطاقة العالمية، وفي ضوء ريادة الطلب العالمي على الطاقة واستحواد الولايات المتحدة على النسبة الأعظم من هذا الطلب، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية، وفي مستقبل هذه العلاقات.

### المطلب الثالث: روسيا الاتحادية ومنظمة التجارة العالمية

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في القرنين الأخيرين قد شهد اتجاهات متعددة نحو الحروب من سببه لهذه الاقتصادية (الوطنية أو الإقليمية) التي عاشها عالمه بلدان العالم هذه متوترة من الزمن، فترسخت اقتصادات هذه البلدان على مستويات ثنائية ومتعددة، بشكل أو بآخر، وهو ما طور دراسات لاقتصاد الدولي نحو تبني نظرة تحليلية شاملة لكافة المحاور أو الاهتمامات التي تخص هذا الاقتصاد<sup>(142)</sup>.

لقد شهد العقد الرابع من القرن الماضي صراعات تجارية حادة، تكمن وراءها سياسة الحماية والاتعاق والاحتكار التي اتبعتها الدول المختلفة في العالم ومن هذه السياسات ما اعتمدته الولايات المتحدة من فرض تعريفات كهركية على السلع منذ عام 1930، وعدت عاملاً رئيساً للحروب التجارية، وبما على هذه حوادث القاسية التي وابتها أصلاً الحماية التجارية وكرد فعل لتدهورها السلبية جاءت اتفاقية بريتون وودز Bretton woods قبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها وذلك في العام 1944 بهدف بناء الأسس التشريعية والمؤسسية وتحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعلاقات المالية والنقدية من القيود الوطنية، فتأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank of Reconstruction and Development (IBRD) والذي يعرف الآن أيضاً بالبنك العالمي World Bank وصندوق النقد الدولي International Monetary Found، وبقي أن تستكمل هاتان المنظمتان منظومة دولية تفتص بالعلاقات التجارية وتعمل على تجهيز التبادل الدولي للسلع والخدمات وتربل آثار الحماية التجارية السابقة فبدأت المفاوضات المتعددة الأطراف Multilateral Negotiation واستمرت ثمانين جولات حتى تم الاتفاق أخيراً في نهاية العام 1994 على تأسيس منظمة التجارة العالمية World Trade Organization<sup>(143)</sup>

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمت هذه المنظمة التي أنشأت في أول كانون الثاني 1995 المركز الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي،

والبلد الدولي، ومن ثم يعمل مضمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد<sup>(144)</sup>. لدى أصبح يبرز موحدة السوق العالمية ويحتصص لإدارة وأشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعدد بصورة متساقطة<sup>(145)</sup>

بناءً على ما سبق يبرز دور منظمة التجارة العالمية في، لتحقيق الإنعاش<sup>(146)</sup>؛

أولاً: توسيع نطاق التبادل التجاري التنافسي ليشمل كافة بلدان العالم مع حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد وعضومات، لا سيما بعد أن بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية في 16 شباط من لعام 2005 (148) عضواً ويتنظر ثلاثون بلداً آخر قبول العضوية مما جعل نسبة مساهمة هذه المنظمة في التجارة العالمية حوالي (97%). ومن هذا فإن توسيع لتجارة وتحريرها يرفع من الكفاءة التنافسية (التوعية والسرية) في الأسواق المفتوحة على بعضها وهذا يسمح بتقسيم العمل فيما بين البلدان المختلفة على أساس العيزة النسبية، كما أن نمو الإنتاجية يرفع الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ونحقق تكاليف المعيشة مع تزايد فرص الاختيار أمام المستهلكين والمنتجين<sup>(147)</sup>.

ثانياً: تكريس القواعد والمبادئ والالتزامات الجماعية من خلال التوافق والتفويض متعدد الأطراف مهما تباينت الأحجام الاقتصادية ومستويات التنمية ومعدلات النمو للأطراف المعنية. وهناك مع توكيد الأسس المذكورة لعمل وزيادة الشفافية في معالجة القضايا الداخلية والتعاملات الدولية تعزيز الحكومات الجيدة وتفصيل المسار الإداري والعمالي<sup>(148)</sup>.

ثالثاً: العمل بوصفها محفلاً ونادياً للتفاوض عند ظهور أي خلاف أو صعوبة والقيام بدور المرحع المعتمد للتحقق في التصرفات التجارية وحلها بالطرق السلمية، ولذلك تطورت منظمة التجارة العالمية حتى الآن في أكثر من 300 نزاعاً كانت يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات سياسية سيئة.

وعلى الرغم من الوعود التي قطعها، لعرب لروسيا الاتحادية من أجل انضمامها من منظمة التجارة العالمية، ومنذ عام 1994، إلا أنها لحد الآن لم تنضم بسبب

الموقف الأميركي المعوقل لانضمامها نتيجته نمو الاقتصاد الروسي بشكل مضطرد، صلاً عن المزايا التي يمكن أن تحصلها روسيا من هذه الانضمام كونها تتمتع بقاعدة صناعية عتيقة<sup>(149)</sup>، (وفي عام 2008 أصبح الاقتصاد الروسي واحداً من أكبر الاقتصادات العشرة في العالم)<sup>(150)</sup>، على عكس الدول النامية التي تفتقد إلى مثل هذه القاعدية ومن ثم تكون الحسارة أكثر من الربح.

ولذلك فإنه وفي إطار تنافسها الاستراتيجي العالمي مع روسيا تسعى الولايات المتحدة بالتنسيق مع حلفائها رداً على تفاقم القوة الروسية بعد الأزمة الجورجية إلى معاقبتها اقتصادياً وتجميد دورها في إطار الاقتصاد العالمي من خلال سحبها إلى عرقلة عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية وأبعادها عن عضوية نادي الدول الصناعية الثمانية (7 + 1)، فضلاً عن سعيها فور حدوث الأزمة إلى سحب الاستثمارات الأميركية والعربية من السوق الروسية وتقليص نسب التجارة مع روسيا، مثل قيامها بمعارضة التأثير في أصحاب المحافظ العالية من الأميركيين والفرنسيين لسحب ما يربح من (25) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من السوق الروسي إلا أن الإمكانيات الأميركية في فرض عقوبات اقتصادية مختلفة ضد روسيا لا تزال غير حاسمة ولا كافية بالنقدر الذي يمكن أن يردع روسيا عن الانصراف في تنفيذ استراتيجيتها العالمية الجديدة<sup>(151)</sup>.

وهنا يمكن القول إن انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية<sup>(152)</sup> أصبح أحد مراكز المساومة السياسية لولايات المتحدة الأميركية. ومن ثم فإن تأثيره في العلاقات القائمة ما بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يمتثل في إن سعي روسيا الاتحادية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل الاستعانة من مزايا هذه المنظمة علاوة على تحديد السعر الذي تراه مناسباً لمنتجاتها من الطاقة دون التعيد بالأسعار العالمية، وبالمقابل محاولة الولايات المتحدة عرقلة انضمامها إلى هذه المنظمة، أن ذلك كله من شأنه أن يعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية.

### المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية

لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسة الخارجية إذ تسعى الدول إلى زيادة تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية. ولذلك فإن مدى فاعلية وتأثير الدولة (أية دولة) يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها تلك الدولة، وتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع حيازته سبباً في العلاقات الدولية، كما أن العامل العسكري يؤثر في حالة الحرب والسلم في السياسة الدولية، وبذلك فإن الدول تخصص حصة كبيرة من دخولها الوطنية للأغراض العسكرية كل ذلك نتيجة لمسألة غاية في الأهمية وهي أن استراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية إلى جانب قدراتها في المجالات الأخرى<sup>(153)</sup>. وانطلاقاً مما تقدم، فإن تناول المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية جرى تقسيمه وفق الآتي:

#### المطلب الأول. سياق التسلح

يختلف دارسو العلاقات الدولية حول ما إذا كان سياق التسلح بين دولتين يزيد احتمال انجرارهما إلى حرب أم لا، وهذا الجدل العلمي مرتبط بهي دواء زيادة التسلح ودواء خفضه أو حتى نزع، ولهم سياق العلاقة بين الدولتين اللتين تتسابقان على التسلح يمكن الاستناد إلى نظرية العداوة. فيمكن البحث عما إذا كانت المزايدات المسلحة والحروب بين دولتين بينهما عداوة مزمنة يصاحبها سياق

في التسليح أو لا ومقارنة مراحل تسليحتيه تسليحه بينهما بالمرحلة التي تخوضها تلك الرعايا كما يمكن الاستفادة من نتائج دراسات الأوضاع الداخلية في الدولتين، فممازاة التفاعل الدولي ذات مستويين، لكن منهما قواعد التي تعيد صانع القرار، فهو يضع قرار السياسة الخارجية وعييه على الساحة ويحاول المواءمة بين المصالح الدولية والمحلية<sup>(154)</sup>.

إن هناك عدة مفاهيم مرتبطة بالتسلح، والتسلح يعني (استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان)<sup>(155)</sup>، كما يعرفه آخر بأنه استكمال قدرة الدولة في مواجهة تهديد قائم أو محتمل<sup>(156)</sup>، وهناك من يرى بأنه مجموعة من الأدوات والوسائل التي تسعى الدولة إلى امتلاكها من أجل لدفاع والهجوم<sup>(157)</sup>، ولذلك فإن الدول قد تشرع في عملية سباق لتسلح لمواءمة بعضها البعض<sup>(158)</sup>، بل إن سباق التسلح يعرف بأنه وجود هذه من الأطراف التي تعتقد أنها في علاقة تتسم بالتوتر أو العداء، قد يدفعها ذلك إلى تطوير أسلحتها بمعدلات عالية ومشاركة وقد يجرها هذا إلى بناء قواتها العسكرية في ضوء التجربة الحاضرة والحاصرة والمنوطة للسلوك العسكري والسياسي للدول المنافسة لها<sup>(159)</sup>، وسباق التسلح قد يكون كماً ونوعاً مثل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية<sup>(160)</sup>، ومن ثم هو عكس مفهوم (نزع التسليح)<sup>(161)</sup> كما أن سباق التسليح يثير قضية الاتفاق العسكري الذي يعد أحد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة، لذلك يعرف صندوق النقد الدولي لاتفاق العسكري بأنه (الاتفاق الإجمالي سواء ما يدرج في بند الدفاع أو في بنود أخرى والمخصص لمحافظة على القوات العسكرية)<sup>(162)</sup>، ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلقة بالجانب العسكري للعلاقة.

هذا يمكن القول إن العلاقة بين التسليح والاتفاق العسكري علاقة مترابطة حصص وأنه عند التحدث عن التسليح أو سباق التسليح فهذا يعني بصورة تلقائية أن هناك طرفا يعنى أموالاً في دعم قدراته العسكرية وقد يكون في تطوير أسلحة مختلفة وإنتاجها، ثم سويق حرمها إلى الخارج أو اتفاقاً لاستيراد السلاح من الخارج، ومن ثم ستكون فاتورة الصفقات مخصصة للسلاح مرتفعة مما يثقل ميزانيته المالية وحفظها<sup>(163)</sup>

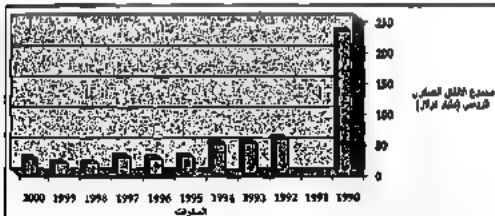


## أولاً: الإنفاق العسكري لروسيا الاتحادية

نحو العقاب العسكرية الروسية إلى الارتفاع بشكل ثابت منذ أن بلغت قمتها الدنيا في سنة 1996، وفي المدة 2000 - 2003 ازداد الإنفاق العسكري بمعدل 101%، سويّاً بالمعدلات الفعلية وتظهر الميزانية المعتمدة سنة 2004 زيادة أيضاً. وبالنظر إلى التضخم البالغ (12%)، فقد ارتفع الإنفاق العسكري الواسي الذي يبلغ إجمالية (417.5) مليار روبل (نحو 14 مليار دولار بأسعار الصرف في السوق) بنحو (4%)، بالمعدلات الفعلية وترتفع النفقات العسكرية الإجمالية لسنة 2004 وفقاً لتعريف سيبري بـ (632) مليار روبل (21 مليار دولار) بما في ذلك الإنفاق على القوات شبه العسكرية والبحث والتطوير العسكري خارج ميزانية الدفاع الروسية بنحو (1 - 2%) بالمعدلات الحقيقية في سنة 2004<sup>(164)</sup>. ومن أجل توضيح الصورة الحقيقية عن الإنفاق العسكري الروسي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن، فإن الأشكال في أدناه توضح أن الإنفاق العسكري الروسي مر بمرحلتين

### الشكل (3)

#### الإنفاق العسكري الروسي (1991 - 2000)



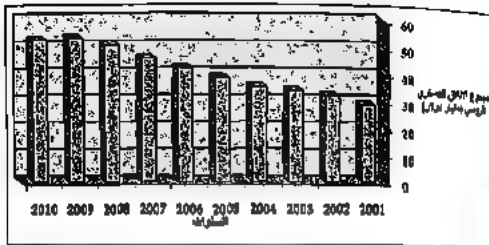
المصدر: الشكل من إعداد الباحث؛ بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- The SIPRI Military Expenditure Database: Stockholm International Peace Research Institute 2011: <http://www.sipri.org>

2 - جيمس هاليفورد وآخرون: الإنفاق العسكري، في كتاب: التسليح ووسائل السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 286 - 289.

(الشكل 4)

## الاتفاق العسكري الروسي، 2001 - 2010



المصدر: الشكل من: مجلة الباحث بالاعتماد على المصادر الأولية.

1 - The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm (International Peace Research Institute) [www.sipri.org/](http://www.sipri.org/)

2 - بينسلفانيا وطريق الاتفاق العسكري في كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 285 - 289.

مختلفة، والتي تمثل انعكاساً لضعف ونمو مكانة روسيا لإحدى. فالشكل (3) يوضح أن الاتفاق العسكري الروسي اُتسم بالتذبذب خلال العقد الأخير من القرن العشرين (1991 - 2000).

يسمى يوضح الشكل (4) أن الاتفاق العسكري الروسي اُتسم بالزيادة الملحوظة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (2001 - 2010).

لقد شرع فلاديمير بوتين في العام الأخير من رئاسته في اتباع مسار قوي في العلاقات الأمنية والسبسية مع شركاء روسيا الأوروبيين، وينتو أن هذه السياسة العازمة في عام 2007 كانت مدفوعة بعدد من العوامل أهمها استعادة الإحساس بالقوة الدولية استناداً إلى تنامي الثروة والعودة في أسواق الطاقة وحسابات سياسية ودولية (بما في ذلك البحث عن تأمين سيطرة القيادة الحالية على البلاد، وتحرير روسيا الحقيقي من المهجم الأميركي، ففي سبسط / فبراير 2007

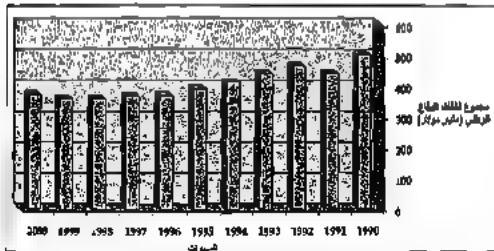
أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف عن برنامج تسليح جديد للأعوام 2007 - 2015، خصصت له موازنة مقدارها (5) تريليونات روبل تقرب (189 مليار دولار) لاستبدال (45%) من الترسانة الروسية واحلال نظم اسلحة حديثة محلها بما في ذلك الصواريخ العابرة للقارات، والقاذورات الاستراتيجية البعيدة المدى، ومعدات الردار المعكّر، وريز حاملةات الطائرات، وشهد العام ايضاً تحارب ناجحة لصواريخ البستة متعددة الرؤوس وعابرة للقارات<sup>(165)</sup>.

## ثانياً : الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأميركية :

لقد ارتفع الإنفاق العسكري الأمريكي بصورة بارزة منذ 9/11 / 2001، وكان المستوى بحلول عام 2007 أعلى مما كان عليه في أي مرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا ان نمو الاقتصاد الأمريكي والميزانية الاجمالية الأمريكية يعشار أن

الشكل (5)

الإنفاق العسكري الأمريكي (1990 - 2000)



المصدر: الشكل في اعداد البحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

The SIPRI Military Expenditure Database: Stockholm International Peace Research Institute 2001, <http://www.sipri.org>

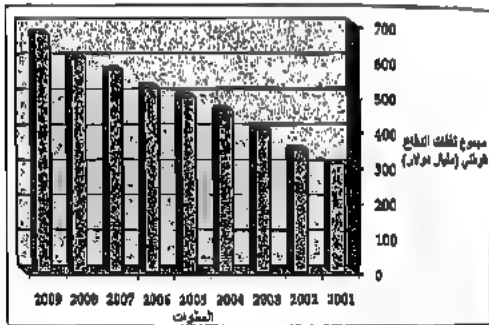
2 - بينساينهايم وفنرور، الإنفاق العسكري، في كتاب التسليح وبيع السلاح والامن الدولي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2008، ص 288 - 289

الإنفاق العسكري بوصفه حصه من إجمالي الناتج المحلي ومن المقدرات الاحتمالية للحكومة الأميركية أعلى مما كان عليه خلال مراحل مابعد<sup>(166)</sup> والشكل (5) فيوضح اتجاهاً بسيطاً للاتفاق العسكري الأمريكي للاحقة (1991 - 2000)

كما أن الشكل (6) يوضح أن الاتفاق العسكري الأمريكي قد ازداد بشكل كبير بعد أحداث 2001/9/11.

الشكل (6)

الإنفاق العسكري الأمريكي (2001 - 2009)



المصدر: التكرار من إعداد الباحث، بالاستناد على المصادر الأتية:

1- The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute 2011, [www.sipri.org/](http://www.sipri.org/).

2- بينغتون، هامبروك، الاتفاق العسكري، في كتاب التسليح وبيع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 289.

لقد دفعت الولايات المتحدة إلى بقاء ترسانتها العسكرية، إذ إنها تمني بتدعيمها العسكرية على أمل أن يبرز يوصوح بوصفها قوة عالمية هي القرن الواحد والعشرين<sup>(167)</sup> وخلال السنوات العاليه 2001 - 2007، ازداد الإنفاق العسكري

الأميركي (85%)، بالأسلحة الاسمية وسنة (59%) بالأسلحة الحقيقية على وفق بيانات سبيري، وتظهر البيانات الرسمية الأمريكية للمدة نفسها زيادة في الصفقات الأمريكية للدفاع الوطني بسنة (88%) بالأسلحة الاسمية و(50%) بالأسلحة الحقيقية. وكانت الزيادة عالية في جميع فئات الاتفاق، وإن يشي من الاختلاف. وقد ذكر مستوى الاتفاق العسكري الأمريكي (الصفقات الاحتمالية على الدفاع الوطني) في السنة العالية 2007 أعلى بسنة (7.4%) بالأسلحة الحقيقية من دروة الاتفاق خلال الحرب الكورية (السنة العالية 1953)، وأعلى بسنة (6.3%) من دروة لاتفاق العسكري في حرب فيتنام (السنة العالية 1968)، وأعلى بسنة (12%) من دروة الاتفاق العسكري الثالثة في الحرب باردة (السنة العالية 1989) (188).

### ثالثاً: أثر صفاق السلح في العلاقات الأمريكية الروسية

يمكن القول إن صفاق السلح هو أحد المقومات الأساسية في العلاقات الأمريكية الروسية، نظراً لارتكازه على الرؤية الاستراتيجية للدولتين لمستقبل النظام الدولي وللدور كل دولة في السياسة العالمية، وتحقيق هذا النصور الاستراتيجي فقد كان لابد من تحسين قدرات وإمكانيات الطرفين في المجال العسكري.

لقد جاء الاهتمام الروسي بإعادة بناء القوة العسكرية بوصفه رد فعل لعدة تطورات عدهتها روسيا الاتحادية قهيداً استراتيجياً، يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه العرب والذي كان يشغل في دول أوروبا الشرقية، كذلك اشتماله العرب لك من أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، هذا إلى جانب الفجوة الكبيرة على مستوى السلح الروسي بالمقارنة مع السلح الأمريكي، وظهور الصين بوصفها قوة ناشئة كبرى لها حدود طويلة مع روسيا الاتحادية، ولا بد من تحقيق التوازن الاستراتيجي معها، اتجهت روسيا لتطوير نظم السلح لكي تستعيد بعضاً من تأثيرها في مجالها الجوي ولكي تصبح قوة مافسة لك من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين (189) في وقت واحد، ولكنها عتمدت عيفة عسكرية محلهه تماماً عن العقيدة العسكرية السوفيتية، فالأخيرة كانت توجه نحو الهيمنة على العالم بوصفها قطباً رئيساً، على حين لا يسمح لوضع

العالمي لروسيا تحقيق هذه المهمة، لأن عازق في مجال تتطور كبير جداً والتطور في دعم التسليح احتلت بعاماً عن سابقه، كذلك أسعار الأسلحة رجع بشكل بالهبط (170).

وعلى الرغم مما تقدم تمتد روسيا الاتحادية وخلال مرحلة حكم بوشين ومديون الإرادة الدافعة باتجاه تطوير القدرات الروسية بما يؤهلها لاداء دور فعال في النظام الدولي (171).

على الرغم مما ذكر فإن التوازن ما بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، سواء في أسلحة التقيدية أم هو في التقيدية، هو أمر غير محقق، وهناك فجوة كبيرة ما بين الدولتين في هذا المجال، وإذا كانت روسيا الاتحادية تستعمل التورط الأميركي العالمي في منطقة الشرق الأوسط من أجل استعادة قدرتها السياسية، وزيادة التفارب على المستوى العالمي مع القوى المتنازلة أميركا أو المعاصرة على سبيلها فإن الولايات المتحدة لا تعبر اهتماماً كبيراً لتطوير الروسي في مجال التسليح بقدر اهتمامها بميراث الصين في الوقت الحاضر (فقد ارتفعت ميزانية الجيش العسكرية (7.5%) لعام 2010<sup>(172)</sup>، وهو ما ظهر واضحاً في لأزمة الحالية الخاصة بالذبح الصاروخي، إذ تواصل الولايات المتحدة جهودها في بناء المشروع، ولا تهتم كثيراً بالرد على مقترحات روسي الاتحادية بشأن إقامة رادار مشترك بدلاً هذه الدرع، كما تستهين بالردود المفتعلة الروسية، سواء في تحليق القاذفات الاستراتيجية الروسية فوق قاعدة جوام الأميركية أو اختراق هذه القاذفات من شواطئ السورج وبريطانيا في بحر الشمال، أو شروع روسيا في انشاء منشأة صواريخ صناديد وأندار مبكر في نيكوسني شمال بطرسبرج، كل ذلك تقابله الولايات المتحدة دون اهتمام واضح، لأنها سرك العازق التكنولوجي يسبها (173).

هنا يمكن القول إن الانعكاس العسكري الروسي لا يمكن مقارنته بمستوى الاتفاق العسكري لأميركي، ولكن في نفس الوقت فإن التزامات الولايات المتحدة في التزامات عالمية، يعوق التزامات روسيا الاتحادية، ومهما يكن فإن دراسته تحليلية لاجمالي لانعكاس العسكري لدى الدولتين، يتضح أنه في مساعد مضطرب، وكل دولة

لها رؤيتها الاستراتيجية التي تطبق فيها هروب الاتحادية تحاول استبعاد مكانتها بوصفها قاعاً دولياً مهماً في النظام الدولي. وبالمقابل تحاول الولايات المتحدة الأميركية الاحتفاظ برعايتها للعالم لأطول مدة ممكنة

### المطلب الثاني القواعد العسكرية في آسيا الوسطى

إن تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، قد أتاح للولايات المتحدة الأميركية مجازتها في نهاية مسعى مستمر أكثر من أربعين عاماً لطردها من أوراسيا، لذلك فلم تعد الولايات المتحدة تواجه تحدياً استراتيجياً، لأن ذلك التفكك منحها حرية الحركة في المنطقة القبية بموارد الطاقة<sup>(174)</sup>.

إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية ولا سيما في سياق استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية وهو الأمر الذي جعل الصراع من حولها أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع الحرب الباردة، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في النظام الدولي بدأ مخطوطو السياسة الخارجية في التفكير من جديد حول ضرورة وضع استراتيجية تضمن السيطرة على هذه المنطقة القبية بالموارد<sup>(175)</sup>.

يمكن القول بأنه لا توجد منطقة حظيت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي بمكانة استراتيجية لروسيا الاتحادية كذلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى، ففي هذه المنطقة يجتمع مبرأت التاريخ ووعود المستقبل والثروات والحركات الإسلامية ومكامن الطاقة والصراعات الدولية والإقليمية، لذلك عملت بعد انتهاء الحرب الباردة على صياغة استمرار نفوذها في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من المعاهدات والتظيمات الإقليمية التي جمعها مع هذه الدول تكون فيها المركز ومن حولها دول آسيا الوسطى التي سميها دول الجوار لقريبه وقد أعطت لهما الحق في التدخل السياسي والعسكري ولا سيما في حالات التور أو التهديد بالحق الصبر بالمصالح الروسية، والإثبات للعالم بأن روسيا هي مفتاح هذه المنطقة والحصول على اعتراف عالمي بالدور القيادي الروسي فيها، وبأنها الوحيدة القادرة على ضمان أمن واستقرار المنطقة<sup>(176)</sup>.

إن الفرع يستدعي من بشعه، وسفراع الذي حلعه تفكك الإجماع السوفيتي في آسيا الوسطى حرك قوى إقليمية ودولية عديدة، مسجداً على دخول الصديق<sup>(177)</sup>، ولم يكن أمام سول لصديق إلا سرحيب بلقادمين الجدد ما داموا يمكنون عنها جسمهم، مردوح لسياسي لروسي، والجغرافي للطبيعة بوصفها دولاً معزلة، إذ تفتقد حوالي (15%) من عوائد صادراتها مقابل نفقات استيف<sup>(178)</sup>

بمعنى فبحت آسيا الوسطى خلال الأعوام الماضية في لفت الانتباه إليها بشدة، فهذه المنطقة وإن كانت أكبر مجال جغرافي في العالم، فإنه مجال انتعج بعد تفكك الإجماع السوفيتي لتندفع إليه القوى الكبرى أهمها الولايات المتحدة، أما روسيا الاتحادية فإنها لا تزال وإن استسلعت لخسارة المنطقة جغرافياً مصراً على الاستحواذ عليها استراتيجياً، فتدرب ما يجري من كسب وتحتفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، أهمها عشرة ملايين روسي يعيشون فيها، وتمتلك روابط مع الصين من أجل احتواء الوجود الأمريكي الذي بدأ بعد الحرب الباردة وأرداد بعد 2001/9/11، حيث احتاجت الولايات المتحدة إلى آسيا الوسطى بوصفها واحدة من مسارات الإطلاق لحملتها العسكرية على أفغانستان<sup>(179)</sup>.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اتبعت استراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الاتحادية، فإن لأخيرة اتبعت استراتيجية معادة لاستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى، منطقة من محاولة تطبيق سياسة الهيمنة على جيرانها الأقرب أي دول منطقة قلب روسيا، من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها، وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الهيمنة في هذه المنطقة المتنافسة عليها دولاً وإقليمياً، ولذلك فقد اتجهت الاستراتيجية الروسية إلى مقاومة استراتيجية التطويق الأمريكية منذ عام 1991<sup>180</sup> وفيما يأتي أهم تحركات التي حاولت روسيا الاتحادية من خلالها إبعاد التأثير عن آسيا الوسطى<sup>(181)</sup>

- كوسولت الدول المستقلة: اشتركت دول آسيا الوسطى منذ البداية في كوسولت الدول المستقلة وهو ما جعلها تدو متحالفة مع روسيا الاتحادية وإن



نصوت ذلك التحالف بين النيب والتردد. وكانت عايه روسيا الإتحادية من هذا التحالف هو الاشراف على آسيا الوسطى

اتفاقية الأمن الجماعي. عقدت اتفاقية الأمن الجماعي في أيار 1992، وتشمل دول آسيا الوسطى كافة، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا، ومولدوفا، وكانت تعرف في البداية باسم اتفاقية طشقند، وهدفت إلى توطيد مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان تتعرض له إحدى الدول الأعضاء، وقد تم تمويج هذه الاتفاقية إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنفاذ قوة ردع سريعة، شتبهه منهج حلف الناتو في هذا الشأن، وكانت هذه المنظمة قد اقترحت منذ عام 2004 الاتصال بدالاتو لترتيب الأمن بعد أن استبعد دورها في غزو أفغانستان.

- منظمة تعاون آسيا الوسطى. لقد رسمت صورة هذا التحالف في عام 1994 بعضوية روسيا ودول آسيا الوسطى كافة هذا تركهاستن لكن مع عدم فعليتها أصبحت مع منظمة أخرى هي منظمة «ديوراسيك» للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقزغيزستان، وطاجيكستان وبيلاروسيا

- منظمة شنغهاي. أر أحدث أشكال التعاون الإقليمي، يمثل في منظمة شنغهاي، التي تشكلت في حزيران 2001 لتطوير مجموعة عمل عرفت باسم مجموعة شنغهاي، وتضمنت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى وهدف الإتحاد إلى مواجهة ما سمته دول المجموعة بـ «الشياطين الثلاثة» (الحركات الانفصالية والتطرف، التطبيع والإرهاب) وأعدت في سبيل ذلك تدريبات عسكرية مشتركة.

ومع أحداث 9/11/2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية<sup>(182)</sup> وما أثارته من انتفاص من الهيبة الأميركية وسيطرتها على النظام العالمي بدأت الولايات المتحدة بسعيها استراتيجيتها العالمية الجديدة بتشكيل تحالف دولي من حل مكافحة الإرهاب الدولي وتأكيد قيادتها للعالم واستعادته هيته وشتر قواته العسكرية في مناطق مختلفة من العالم<sup>(183)</sup> ونتيجة لتطابق الرؤية الروسية مع الرؤية الأميركية فقد قدمت روسيا الإتحادية مساندتها للولايات المتحدة تتجه بعض

الأحداث التي وقعت في روسيا الاتحادية<sup>(184)</sup>، ولذلك أدركت روسيا الاتحادية خطورة المسألة واشتدت عن دعمها للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وأصبحت شريكا في التحالف الدولي الذي يقوده الولايات المتحدة وإدراكاً منها بخطورة المسألة على أمنها الداخلي ومصالحها مع الولايات المتحدة<sup>(185)</sup>.

وفي خلال ذلك استعانت الولايات المتحدة ومنذ أحداث 2001/9/11 بزيادة روسيا الاتحادية في آسيا الوسطى عن طريق ثلاثة مراكز:

أولها: بدعم المركز العسكري لقواتها وقوات الناتو في القواعد العسكرية في آسيا الوسطى وأفغانستان، بما يشكل عاملاً مساعداً وتهيباً لدول آسيا الوسطى، ومعدات إطلاق وتوسع لإمكانية السيطرة على هذه المنطقة إستراتيجياً، في وقت تزداد فيه العلاقة العسكرية مع كل من أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز الغربية.

ثانياً: معاهدة بعض دول آسيا الوسطى حول تأجير بعض الأراضي لإقامة قواعد عسكرية للناتو والولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة فعلياً مع كل من أوزبكستان وقيرغيزستان، وإذا كان الخلاف الذي دب بين الولايات المتحدة وأوزبكستان في نهاية 2005، بسبب انتقادات الولايات المتحدة العاد بنصف حقوق الإنسان في أوزبكستان، قد أدى إلى تفكيك القاعدة الأميركية في أوزبكستان، فلا تزال قرغيزستان تؤجر قطعة من أراضيها للقوات الأميركية مقابل (150) مليون دولار سنوياً.

ثالثاً: دعم انقلابات في السلطة لازاحة عدد من الأنظمة الموالية لروسيا الاتحادية كما حدث في قرغيزستان عام 2005<sup>(186)</sup>.

وعلى هذا لأساس عينا أن منهم أبعاد المحطط الأميركي، والتي عززتها الولايات المتحدة بالوجود العسكري في هذه الدول بدعوى المساعدات المشتركة له لمحاربة (ما يسمى بالإرهاب)، والذي تخفي في حمولات أوزبكستان وقرغيزستان محوريه، والذي استعنته الولايات المتحدة لمساعد إلى المنطقة في إطار سيطرتها وتجهيز دور لقوى المواجهة لها، وكان من شأنه العاصيبي على هذا الوجود هو روسيا الاتحادية التي تتخوف من تطويقها من العرب والمحسوب الشقي مما يمكن

العرب من احوالها، انطلاقاً من أن روسيا دولة غير مستقرة، تملك في الوقت نفسه، ترسانة نووية مما يحول من الفوضى التي تحدث بعد سقوطها وتأثيراتها في أوروبا والعالم<sup>(187)</sup>

ففي جورجيا توأحدت قوات حلف شمال لأطلسي بقيادة أميركية تحت شعار الحفاظ على السلام وظهر هذا التدخل واضحاً في المنعبرتين السياسية التي شهدتها هذه الجمهورية حتى عند مستوى القمة، كما أن هذه لجمهورية أعلنت قطيعتها مع الروس، وطالبت بخروج القوات الروسية المتواجدة في هذه الجمهورية لما يثلله هذا الوجود من مأساة في السيادة<sup>(188)</sup>، في حين أعلنت جمهورية أذربيجان عن نيته وبشكل علني في الانضمام إلى حلف الناتو والتعاون مع الغرب، ممهدة بذلك لمعطاء التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة تحت حجة محاربة (الإرهاب)، أما جمهورية أذربيجان فإنها وقعت بالكامل في قبضة الولايات المتحدة وهو ما يلاحظ من خلال الوجود العسكري الأميركي تحت دعاوى محاربة (الإرهاب) وترسيخ أسس السلام في آسيا الوسطى<sup>(189)</sup>.

أما جمهورية تركمانستان فهي لا تختلف عن مثيلاتها من جمهوريات آسيا الوسطى، ويمكن ملاحظة ذلك في الانحياز نحو التوجهات والطروحات الأميركية، في ما يخص الإقليمية والدولية، فضلاً عن أنها أعطت الولايات المتحدة قواعد عسكرية دائمة، استحدثتها الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية ضد أفغانستان، مع عدم انفعال ما حدث من تعبير في مفهوم لعقيدة العسكرية التركمانستانية، التي أخذت تقلد الولايات المتحدة في فكرها العسكري، وتستخدم السلاح الأميركي، وترسل طلبتها للتدريب في الولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب عدم قبولها طرح الروسي ومفاهيمه في ما يخص مشاكل المنطقة واستراتيجياتها، وبطريقه "جدها في أحيان كثيرة حاده، الأمر الذي ينعكس على شكل المناورة التي يحتاج إليها الغرب الروسي في الشأن لاسيوي، وبعد انسحابها من منظمة الكومنولث الروسي في آب 2005 يمثل نهجا جديداً لشكل التعامل المقبل مع روسيا، بل أنها وفي أعقاب طلب أوريكستان، سحب القوات الأميركية المتواجدة على أراضيها أعلنت مواقفها على أن تكون قواعدها العسكرية، البديل المناسب لتواجد القوات الأميركية معاً

سرع العمد تجهيز قاعدته (ماري 12) سكوت مكدن للتوحد الأميركي تحديد في  
بكاستان (١٩٩٠) وكند الأم حدث مع جمهورية أوريكستان التي صفت قواعده  
القوات الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، تحت حجب مكافحة (الإرهاب وتطوير  
التجارب العسكرية التركمانية) إلا أنها عادت فما بعد مطالب الولايات المتحدة  
بحدود جيون وهي لسحب قواتي من المنطقة (١٩٩٦) وبذلك سيطرت الولايات  
المتحدة الأميركية أن تحقق أهدافها الاستراتيجية في هذه المنطقة العامة على  
المستوى الاستراتيجي والاقتصادي كالآتي (192):

أولاً: على المستوى الاستراتيجي: من خلال الوجود الفعلي في قواعد  
عسكرية في عدد من جمهوريات آسيا الوسطى، مع الاتجاه نحو تطوير علاقاتها مع  
هذه الدول في المستقبل، في إطار تعاون عسكري (تسليح وتدريب مشترك)،  
والطبع فإن هذا الوضع يحقق لولايات المتحدة أمراً عديداً، أولها: الوجود في  
جنوب روسيا ويمهد الأمر لقومي الروسي مستقبلاً، ثانياً: القرب من حدود  
الصين بما يوفر ركيزة عسكرية لتهديد الصين، في حالة حدوث صراع مستقبلي  
بها، ثالثاً: إمكانية تهديد إيران في المستقبل بالوجود العسكري على حدودها  
الشمالية والشرقية، رابعاً: الوجود العسكري الدائم في شطاب أفغانستان، وهو ما  
يمكن من معارسة الصعوط على أي حكومة أفغانية في المستقبل، خامساً: احتواء  
ساحل التسليح النووي في شبه القارة الهندية، وأخيراً إقامة تعاون ستراتيغي  
مستقبلي مع بعض دول وسط وجنوب آسيا (لقد تدخل (إسرائيل) في هذه التحالف

ثانياً: على المستوى الاقتصادي: من خلال السيطرة على مناطق البترول  
والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، وبحر قزوين مع حد خط لإمدادات البترول من  
البريجان عبر بحر قزوين حتى مياه حوض البحر التركي على البحر المتوسط ومنه إلى  
الأسواق العالمية (صون الخط 2000 كم)

وبعد قيام أوريكستان في 2005 بتفكيك الوجود العسكري الأميركي على  
أراضيها (بعد أحداث أديجان)، والصمد الحارم الذي حققته عن حوزحيا في 8/8  
2008، بحيث روسيا الإتحادية في إقناع قرعير في مطلع عام 2009 بأغلا

القاعدة العسكرية الأميركية التي أقيمت على أراضيها صـد عام 2001 إذ أغلـر  
الرئيس الغرغري كرمـاـن بك بكاييف في حتام زيارة لروسيا الاتحادية قرار إغلاق قاعدة  
ما ناس الجوية التي كان يستخدمها جلف الناتو من حـد احكام سيطرته على  
أعماستان ونقل المؤن والمعدات العسكرية من تلك القاعدة التي استخدمها في  
2008 نحو (20 000) من القوات العسكرية، فضلاً عن طائرات نقل عسكرية<sup>(193)</sup>،  
(وهو الفرار الذي صدق عليه البرلمان الغرغيزي في 19 شباط بأغلبية واضحة  
(موافقة 78 نائباً من أصل 90 نائباً) لاعتبارات موضوعية منها عدم حصول فرغيزيا  
على المساعدات العسكرية لموعودة)<sup>(194)</sup>.

وأخيراً يمكن القول أن التواجد العسكري لأميركي بهضبه المختلفة ومواقف  
دول آسيا الوسطى تجاه هذا التواجد، فضلاً عن الرؤية الاستراتيجية الروسية لهذه  
الدول والتواجد العسكري (الخارجي) يمثل نقطة تجاذب كبيرة في العلاقات الأميركية  
الروسية تبعاً لطبيعة المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، إذ إن وجود القواعد  
العسكرية في آسيا الوسطى، وتعبير هذه القواعد، واحتمال استخدامها لمعالجة  
قضايا دوله أخرى مثل معالجة قضية الحلف النووي الإيراني، فضلاً عن الترابها من  
دائرة الأمن القومي الروسي، أثر وسيؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

### المطلب الثالث: الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية

إن المدقق في العلاقات الأميركية السوفيتية والعلاقات الأميركية الروسية  
منذ الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يجد أنه  
كان هناك هامش من التفاهم بين البلدين حتى في دروة الحرب الباردة، والتوتر  
الشديد بينهما، كما كان هناك أيضاً تناقصاً حضارياً ومصلحياً جوهرياً في أوق  
مراحل التقارب والدفع في العلاقات بينهما خلال السبعينات وان التناقص كان  
وسيطن هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الأميركية، ولم يختلف مصمم  
ومعطيات هذا التناقص<sup>(195)</sup>

لقد حاول الإتحاد السوفيتي في نهاية الستينات لاندفاع نحو بناء وتنعيم

الاحتاج الاسرائيلية، بهدف الوصول إلى مستوى التعهد مع ولايات المتحدة الأميركية وانهاء وضع السيادة Supremacy والتفوق Superiority الأميركي في الصيغ الاستراتيجي، الأمر الذي جعل لولايات المتحدة الأميركية تقاسم معه من موانع القوة وقد حقق ذلك اقناعاً من النوايا والاستقرار الذي كان يبرر بحسب الطبعين ضرورة المحافظة على ما سم، الأمر الذي دفع إلى التدخل في مقدورات جادة استهدفت تحقيق استقرار دولي على أساس مبدأ الأمن العشوائي (1966) وهي هذا الأساس تولدت الرغبة والإرادة لدى الطرفين من أجل وضع إطار قانوني محدد لأستحسانهما، فبررت سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي حددت الإطار العام للتفاعل بين الطرفين.

إن التعهدات التي نظراً على شكل الحكومة لا تؤثر مطلقاً على المركز القانوني للدولة في المجتمع الدولي، سواء حصل هذا التصريح بالطرق الدستورية المقررة أم عن طريق العنف، وأساس هذه القاعدة، هو مبدأ استمرارية الدولة، أي إن الدولة تبقى في حالتها قائمة ومستمرة الوجود رغم ما يطرا عليها من تعديلات في الحكم وعيه لهذه كل حكومة مسؤولة عن تصرفات الحكومات السابقة عليها، إذ يجب أن تحترم المعاهدات التي أبرمتها وأن تفي بالتزامات التي تلتزم بها، لأن تعهد الحكومة لا يؤثر في الشخصية القانونية للدولة (1977).

والمعاهدات الثنائية هي معاهدات الحد وخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة (1986).

معاهدة سالت الأولى (The Moscow Agreement on strategic Arms Limitation (SALT 1) (1972) لقد وقعت خلال مؤتمر القمة الأميركي - السوفيتي في عام 1972 وتعد هذه الاتفاقية (خطر ما صدر عن مؤتمر القمة الأميركي السوفيتي الأول، وقد وصفه كيسنجر بأنها سابقة في النسيج الحديث وتأتي أهميتها إلى جانب أنها الأولى من نوعها، أنها عالجت ما يشكك أساساً للقوة العسكرية للقوتين الأعظمين (1991)، وقد شتمت معاهدة سالت الأولى على ما

يأتي (200). الجزء الأول وينعني بالأسلحة الدفاعية. فقد تم الانقضاء على شبكات دفاعيين فقط من الصواريخ إحداهما حول العاصمة والأخرى حول مواقع الصواريخ لكل من الطرفين. وتبعد الشبكة مسافة 150 كم عن العاصمة ومواقع الصواريخ وكذلك الاحتفاظ بمئة صاروخ لكل منهما (الجزء الثاني). وتتميز الاتفاق حول الأسلحة الهجومية كذلك بمبدأ المعاهدة بأنها يقرب إلى دول أخرى، وأن بشرحها أراضيه، الصواريخ المصادرة للصواريخ الموجهة أو أجزاءها المكونة والتي تضمن عليها المعاهدة (201).

معاهدة سالت الثانية 18 حزيران 1979 (Treaty on the Limitation of Strategic Offensive Arms (Salt II (1979): هي 18 حزيران عام 1979 وقع الرئيسان السوفيتي ليونيد بريجنيف والأميركي جيمي كارتر في فيينا على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية أو ما يعرف باتفاقية سالت الثانية التي رفض الكونغرس التصديق عليها بسبب التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان (202). ولما كانت هناك انتقادات كثيرة لسالت (1) بعدها اتفاقية تجريد وليس تحديد (203)، فقد تطلعت الدولتان العظميان على أن تضمن معاهدة سالت (2) قيوداً كمية ونوعية على الوسائل الذرية الاستراتيجية الهجومية. فقد تضمنت اتفاقية سالت (2) ما يأتي: إن الاتفاقية وضعت حدوداً أو سقفاً مشتركة لعدد من مركبات الإطلاق مع تحديد حد أقصى للوسائل ذات الرؤوس النووية المتعددة وقاذفات القنابل الاستراتيجية المسلحة بصواريخ كروز (204) إلا أن معاهدة سالت (2) انتقدت على أساس أنها لم تشكل حائلاً أمام التنامي السريع للقوة الاستراتيجية السوفيتية، بعد أن كانت الولايات المتحدة هي التي تسع بذلك التفوق في السابق (205).

معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى 1987 (the Intermediate Range Nuclear Forces Treaty) تضمنت هذه المعاهدة إزالة الصواريخ لوفيتية والأميركية المتوسطة والقصيرة المدى من أوروبا ومنعت عن إنتاج هذا النوع من الصواريخ وذلك بعد اتفاد الموحود منها وهدد يحي تحقيق تقدم

نصبي في ميثاق منع السلاح، بد نصيب على رر له (2800) ص. ووح متوسط وقصير المدى ومصمت<sup>(206)</sup>. منع الرووس النووية من الصواريخ وكذلك منع أجهزة التوجيه الإلكترونيه فصلاً عن تدمير واندراف الصواريخ نفسها.

وتأتي أهمية هذه الاتفاقية من انها أول اتفاقية لحفض التسلح توقعها القوتان مد 13 عاماً، كما تأتي أهميتها مما تربط بها من نظام صارم للتحقق Verification بما في ذلك عدة أشكال من الأخطار المبكر والتفتيش على الموقع or site in section<sup>(207)</sup>. ففي ميدان الرقابة والتفتيش نصت على إجراء التفتيش الميداني للعتاد<sup>(208)</sup>.

معاهدة ستارت الأولى (Start I) 1991 يمكن القول إنه نظراً للجزء في الميزانية الأمريكية وعدم توفر التمويل للآزم ورفض البنتاهون عد برنامج SDI ضرورياً للأمن القومي، هذا إلى جانب التحسن الواضح في العلاقات الأمريكية السوفيتية. أعلنت الولايات المتحدة في عام 1991 تحول برنامج SDI إلى برنامج GPALS أي الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة Global Protection against limited strikes، ويرمي هذا البرنامج إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الخطأ أو عن العلم المعادية للولايات المتحدة وليس الهجمات الاستراتيجية السوفيتية، ولذلك فقد أعقب ذلك توقيع لبيدين لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت (1)<sup>(209)</sup>.

نصع هذه المعاهدة سقوطاً متساوية لكلا الطرفين في لأسلحة الاستراتيجية<sup>(210)</sup>. وخفض كل منهما هذا المستوى إلى (6.000). بحلول كانون الأول 2001<sup>(211)</sup>.

معاهدة ستارت الثانية (Start 2) 1993. لقد قام البرلمان الروسي في 4 تشرين الثاني 1992 بالتصديق على معاهدة ستارت (1) وذلك بعد تصديق الولايات المتحدة عليها في تشرين الاول من عام نفسه، ولم تكثف روسيا بالتصديق على معاهدة ستارت (1) بد انها بدأت المحادثات بشأن مزيد من الحفض للأسلحة النووية الاستراتيجية وبم التوقيع على معاهدة ستارت (2) خلال قمة موسكو بين بلسن وبوش في 3 كانون الثاني 1993، والتي تضمنت خفض الترسانة النووية



الاستراتيجية لكلا الطرفين إلى ما بين (3000 - 3500) رأس نووي لكل منهما بحلول 2003، ويتوقع ستارت (2) أن تصبح روسيا الاتحادية أو تحصى ترسانتها النووية بحقدار الثلث تقريباً تلك وفقاً لمعاهدة ستارت - 1، والثلث الآخر وفقاً لمعاهدة ستارت - 2<sup>(212)</sup>.

وتشتمل المعاهدة مرحلتين، المرحلة الأولى: وتستكمل خلال سبع سنوات مع بدء سريان المعاهدة وتضمن: قيام كل طرف بتخفيض وتحديد صواريخ البنية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة وكذلك خفض رؤوسهم البحرية من الصواريخ المنسورة إلى ما لا يقل عن (3800 - 4250) رأس حربي، ولا يجوز أن يزيد كل طرف رؤوسه البحرية إلى أكثر من (4250) رأساً حربياً موزعة على: (2160) رأساً حربياً منشور في الصواريخ البحرية العابرة للقارات، (1200) رأساً حربياً موزعة على الصواريخ البنية العابرة للقارات، (650) رأساً حربياً منشور على الصواريخ الثقيلة البحرية العابرة للقارات، المرحلة الثانية تستكمل مع حلول عام 2003 ويخفض الجانبان إجمالي رؤوسهم النووية إلى ما بين (3000 - 3500) رأس نووي<sup>(213)</sup>.

وقد أحدثت هذه المعاهدة خللاً استراتيجياً في التوازن النووي وبموافقة روسية، إذ أخذ ميزان القوة يحيل لصالح الولايات المتحدة، وقد أعترف بذلك وزير الخارجية الروسي بقوله: أن معاهدة ستارت (2) تنهي طلبات روسيا ومصالحها البحرية والمصلحة في السلام والأمن الدوليين وعرض القول بأن ستارت (2) هي الثمن الذي على روسيا أن تدفعه نظير التعاون مع الولايات المتحدة وقال أن هناك بديلاً عن المعاهدة هو استئصال روسيا النووي أو العودة لسياسة الموازنة وهو أمر لا تقوى عليه روسيا<sup>(214)</sup>.

- معاهدة سورت (Surt) 2002 لقد بدأ فصل جديد من الحف من الأسلحة النووية الاستراتيجية والعلاقات الروسية الأميركية في 24 أيار 2002 حين وقع الرئيس بوش (الابن) والرئيس لروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية الأميركية لتفويض الأسلحة الهجومية (SORT) في موسكو. وقنيت المعاهدة التعهدات

التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني 2001 لتسبب تحفيزات كبيرة في القوات الاستراتيجية الأميركية والروسية وتذرم معاهدة سورت كندا الدولتين بحفز عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية للمشورة عملياً بحيث لا تجاوز الإعداد الكمية لحمل هذه الرؤوس لحرية (2200) لدى كل طرف مع حلول 31 كانون الأول 2012<sup>(215)</sup>.

يمكن القول إنها معاهدة غير متناظرة من حيث أن الولايات المتحدة حصلت بشكل رئيس على كل شيء أرادته، لكن يتعذر تقدير هذا متلائمات ضمن سياق أوسع، إذ إن معاهدة سورت هي جزء واحد من صفقة متكاملة روسية أميركية أوسع، تتضمن عنصر كبح استراتيجي أنها تشمل أوسع من ذلك ولا سيما فهم يعني بالتشاور والتسسيق في ميدان مكافحة وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والعلمي، أنها تشمل صفقة متكاملة وهذا مما ينسجم بجاذبية ولا سيما لروسيا الاتحادية<sup>(216)</sup>.

معاهدة شارتر الجديدة (The new start treaty) 2010، لقد وقعت الولايات المتحدة معاهدة شارتر الجديدة مع روسيا الاتحادية بوصفها مأساً كبيراً على ميثاق طويقين أما أن يكون عدواً رئيساً أو مشاركاً فاعلاً، والاتفاقية في نواياها المبنية لجميع الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية هي مشاركة للأمن الجماعي النووي والتعاون الاقتصادي، وقد أوجز الرئيس الأميركي باراك أوباما أهم فقرات هذه الاتفاقية في مؤتمره الصحفي لقمة الدول الموقعة على اتفاقية NPT واشنطن 2010/4/13، وأهم ما تضمنته الاتفاقية الجديدة عام 2010، تخفيض (30%) من قدراتهما الاستراتيجية لتسوية للأسلحة النووية والتي تشمل الصواريخ العابرة للقارات وكثرت الصواريخ الحاملة لأكثر من رأس نووي واقتصارها على رأس واحد، وتخفيض العوالمات والقاذورات الاستراتيجية وتخفيض مصدات الإطلاق إلى 800 مصدة وتقليص الرؤوس النووية إلى (1500) رأس لكل منهما وهذا الحد يقل بنسبة (74%) عما ورد في مشارب (2) 1993 بنسبة (30%) عن معاهدة سورت 2002<sup>(217)</sup>.

يمكن القول إن الاتفاقية الجديدة جاءت نتيجة دوافع كلا الطرفين، فالولايات المتحدة الأميركية تعيش أزمة في السياسة الخارجية سواء ما تعلق الأمر بالعراق أو سوريا أو إيران أم العراق أم أفغانستان، والأزمة الاقتصادية العالمية، وليس بمقدورها حل هذه الأزمات الدولية بدون التعاون مع الأطراف الدولية الأخرى ومنها روسيا الاتحادية، بينما يجد روسيا الاتحادية مركز على أجندة اقتصادي الذي كان السبب الرئيس في تمكك الاتحاد السوفيتي، والعمل على التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد مخرج لأزمة الدرع الصاروخي الأميركي المزمع نشره في عام 2017، وتجنب الضغط الإعلامي على روسيا في مسائل الحريات وحقوق الإنسان.

خلاصة القول إن الاتفاقيات الثنائية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية هي إحدى ركائز المفهوم العسكري للعلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي تترك أثرها بشكل واضح في سير هذه العلاقة، إن انعكس بشكل مؤثر في جوانب العلاقات الأخرى.

### المطلب الرابع: تجارة السلاح وكمارها الاستراتيجية

تعد الصناعات العسكرية ومبيعات السلاح الروسية وهداً من أكثر المجالات التي تأثرت بانتهاء الحرب الباردة وتمكك الاتحاد السوفيتي، إذ عانى قطاع صناعة العسكرية الروسية من تدهور حاد للغاية لمدة طويلة نسبياً، بسبب تراجع الطلب الداخلي والتخارجي على المنتجات العسكرية الروسية، جنباً إلى جنب مع شيوع حالة من القوض والارتباك والفساد في التعامل الحكومي مع قطاع الصناعة العسكرية طيلة عقد التسعينيات الأمر الذي أُنْعَكَسَ سلباً على كافة مؤشرات التشغيل والإنتاج والتسويق الخاصة بهذا القطاع<sup>(218)</sup>.

وبالمقابل أفرز انتهاء الحرب الباردة أزمة حادة واجهت صناعة الأسلحة الأميركية وصناعات الأسلحة في العالم بوجه عام، ففي الولايات المتحدة انخفض الاتفاق على المشتريات من لأسلحة بما يريد على (60%)، كما تقلص حجم المرفق الخارجي بشكل ملحوظ وتوقع عديد من المراقبين أن يعد صانعو الأسلحة إعادة

هيكلة صناعتهم في إطار عملية أكبر للتكيف مع المتغيرات الحديدية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد دعم هذا التوقع ما صارت تصدر به التهديدات الأمنية المستقبلية من عدمه وصوح سواء فيما يتعلق بوقوعها المحتمل أو بحظورتها الأمر الذي يقود إلى مزيد مشاريع متمايزة بشكر معجوز عيما يعقب باسراتنجيات الدفاع أو مهالقة (220).

لقد شهدت العبادئ الحاكمة لمبهيت الأسسعة الروسية احتلاطات جوهرية من تلك التي كان معمولاً بها في العهد السوفيتي ولا سيما من حيث لإطار السياسي الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبهيت، حيث لم تعد صادرات السلاح جرمأ من صراع ستراتيجي كوي، وأصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية مفضة إلى حد كبير. بل أصبحت الصناعة العسكرية الروسية معتمدة بشكل كب كامل على المبهيات الخارجية وطلبات التصدير، وهو ما انعكس في تخلي روسيا عن الشروط الميسرة التي كانت تضع للمشتريين، وأصبحت روسيا تطالب الدبل المتلقية للسلاح بسداد قيمة مشتريتها العسكرية، وإن كانت أسعار تلك المشتريات أقل كثيراً من الأسعار العالمية المعادلة (220).

لقد انفردت لولايات المتحدة بفارق كبير وواضح بنصيبها في الأسواق الدولية من مبيعاتها في المجال العسكري، إذ وصل نصيبها إلى (11%) تقريباً من إجمالي لمة تجارة الأسلحة وقد استفادت إلى حد بعيد من تفكك الإتحاد السوفيتي بوصفها منافساً أساسياً لها في هذا المجال، غير أن هذا القطاع مرهون في استمراره وتطوره بانعط العالم في العلاقات الدولية، فإذا انقسمت دائرة التسويات السمية للزاعات الدولية، فإن ذلك سيؤثر على حجم مشتريات دول العالم من الأسلحة، وهو أمر يعود نتائج سلبية على هذا القطاع (221). المقال، فقد شهدت مبيعات السلاح الروسية تباينات نوعيه في مرحلة ما بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، حيث كانت تلك المبيعات تركز في يدئ الأمر على بيع محروقات الأسلحة التقليدية الهائلة التي كانت قد تراكمت عقب انتهاء الحرب الباردة، ولم تعد المؤسسة العسكرية في حاجة إليها بحيث كانت مبيعات السلاح الروسي في تلك اعدة تركز على التخصص

من بعض تلك المحروقات، ومن بينها الأسلحة الخفيفة والصغيرة الموسطة وهو ما كان قد ساعد روسيا الاتحادية على بيع الأسلحة بأسعار منخفضة بأقل كثيراً من الأسعار العالمية، مستفيدة في ذلك من أن تلك الأسلحة كانت قد استعملتها القوات السوفييتية<sup>(222)</sup>.

لقد شهد نولي الرئيس بوتين ومم السلطة في روسيا الاتحادية والرئيس بوش الابن في الولايات المتحدة الأمريكية تغير كبيراً في استراتيجية الدولتين، إذ انعكست على رؤية الدولتين لمكائهما في النظام الدولي<sup>(223)</sup>. ففي عهد بوتين، حدثت تحولات نوعية ملحوظة في مبيعات السلاح لروسيا إذ بات التركيز ينصب على تصدير الأسلحة الأكثر تطوراً، مثل الطائرات الأحدث بأنواعها المختلفة والذخائر دقيقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوي استطورة وهو ما يرمي إلى تحقيق عدة أهداف، يأتي في مقدمتها الاستفادة من عائدات هذه الصادرات لتسليحة في دفع عجلة الاقتصاد الروسي، بحيث تكون صناعة السلاح بمثابة القاطرة في النمو الاقتصادي الروسي، جنباً إلى جنب مع توظيف مبيعات السلاح كونها أدلة للتقدم على الساحة العالمية، وتمكين روسيا من استعادة مكانتها الدولية السابقة، فضلاً عن الاستفادة من عائدات تصدير السلاح في تمويل عملية تطوير وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة والمعدات، لفتاية من جانب الصناعة العسكرية الروسية<sup>(224)</sup>.

ولذلك كانت روسيا أكبر مصدر للأسلحة التقليدية الرئيسة في العدة (2000 - 2004) إذ بلغت نسبة صادراتها (32%) من عمليات النقل، بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية في العدة 1999 - 2003، والمستوى العالي للصادرات الروسية مقياساً بـقيم مؤشر انجده سيبري، هو على الأغلب نتيجة صادرات الطائرات والسفن الحربية، وقد صدرت روسيا الاتحادية في كلتا هاتين العيس، وفي العدة 2000 - 2004 زادت عن حجم أي جهة أخرى مصدره، وكانت المبيعات المصدرة عادة من إنتاج جديد، وعلى العموم، فإن روسيا الاتحادية تتحلف، مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية في تطوير أجيال جديدة من الأسلحة، غير أن أسلحة روسيا مافسة من حيث السعر ومن حيث الاداء في حياز كثيرة أي وحتى عهد قريب كان هناك

نتائج واسع الانتشار في الحكومة الروسية وبين مسؤولي الصاعه بشأن مستقبل صادرات الأسلحة الروسية، لكن هناك مؤشر على أن الدروة قد تم بيعها، وقد أعلن ميخائيل تشيخوف، رئيس وكالة التصدير الروسية في روسيا «روسبورن إكسبورت» Rosboron export، في مايو 2004، أن في الوقت الذي سيتم تحقيق هدف مبيعات بقيمة (6.1) مليارات دولار للعام 2004، فإنه من يكون هناك تكرار للرقم القياسي في حجم مبيعات الأسلحة (5.1) مليار دولار في العام 2003، وهي نصير الثاني، 2004 قال رئيس دائرة الصاعه الدفاعية في وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة، يوري كوتيبوف، أن نتائج التصدير في العام 2003 كان من غير المرجح أن يتكرر في المستقبل المنظور، وثبت أن هذه التنبؤات كانت مبسرة قليلاً إذ أعلن تشيخوف في أوائل العام 2005، أن الصادرات الروسية للعام 2004 بلغت (5.7) مليارات دولار بيد أنه اعترف بأن حداً تم الوصول إليه، وأن روسيا تباع معدات كانت قد طورت في السبعينات وليس هناك تمويل لتطويرها، وأن روسيا لا تستطيع تقديم (معدات عسكرية حديثة) (225).

وعلى الرغم من ذلك، عادت روسيا لاتحادية إلى سوق السلاح العالمية، إذ أعلنت عقب مؤتمر ميونيخ مباشرة - أنها ستريد مبيعاتها من السلاح إلى مستوى قياسي يبلغ (7.5) مليار دولار لعام 2007. بعد أن كانت (6.4) في عام 2006، وذلك من خلال اقتناصها أسواقاً جديدة في المجال العسكري في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وبلدان الشرق الأوسط، وظهرت تفاصيل اتفاق سلاح بمليارات الدولارات مع فنزويلا بعد زيارة الرئيس هوجو شافيز إلى موسكو 2006، كما باعت روسيا معدات عسكرية إلى سوريا وعمان والسودان وإيران، وتحقيق مبيعات السلاح الروسية إيرادات بمليارات الدولارات لقطاع السلاح، الذي يهيمن عليه مستولون اسير سافور (226)

عن حين كانت الولايات المتحدة ثاني أكبر الدول المصدرة لاسلحة ثقيلة رتبة في العدة (2000 - 2004) حيث شكلت صادراتها 31% من مجموعته عمليات تسليم أسلحه على وفق حسابات مبسطة على قيم مؤشر الاتجاه الحاص

بميري وهناك دلائل على أن الولايات المتحدة سريـد صادراتها من للأسلحة ولا سيما بسبب وجود قائمه طويلة لعمليات تسليم طائرات قتال. وهي العام 2004 تأثر عمليات التسليم والدراسات شار عمليات نقل مستقبلية بالحرب على (الإرهاب) والعلاقات الاورو - أطلسية والعلاقات بين الصين وتايوان<sup>(227)</sup> لذلك أصبحت شركات السلاح الأميركية هي المورد الأول لسحو (90%) من النزاع والحرور التي يشهدها العالم اليوم، فمن أصل (50) نزاعاً حدودياً أو عرالياً وقع خلال عام 1993 - 1994، كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة الأميركية في (45) نزاعاً، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس لسلاح في (18) حالة برام<sup>(228)</sup>

مما تقدم نجد أن صادرات الأسلحة الأميركية أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قواتها وهيئتها العالمية، وأعضاء خصوصها وصانعيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الأميركية وسيطرتها على نظارة الأسلحة بين دول حلف شمال الاطلسي، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الأخرى ضمن الحلف<sup>(229)</sup>.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها صادرات السلاح الروسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجهها هذه الصادرات، وربما يكون لها آثار سلبية في تراجع هذه الصادرات في المستقبل وأعضاء قدرة روسيا الاتحادية في منافسة صادرات، لسلاح الأميركية في السوق العالمية للسلاح، ويتمثل أبرزها في عاملين رئيسيين هما<sup>(230)</sup> -

الأول: عجز روسيا الاتحادية عن الدخول إلى بعض الأسواق العالمية الكبرى للأسلحة التقليدية في العالم بفاعلية مثل الخليج العربي<sup>(231)</sup> وعرب أوروبا والتي تبته دونها بدرجة كبيرة نحو الحصول على الأسلحة الأميركية والعربية، حيث تميل دول مجلس التعاون الخليجي في الأغلب شراء التكنولوجيا (عسكرية) الغربية، وتادراً ما تبته نحو شراء السلاح من روسيا، وكذلك فقدت روسيا عملاء مهمين، مثل العراق بعد الإحتلال الأميركي

الثاني: التحف التكنولوجي التسي للصححات العسكرية الروسية، بالمعارنة مع نظيرتها الأميركية والعربية، والافتقار إلى التمويل اللازم لتطوير مصطومات نسلحية روسية جديدة، فيما يمثل انعكاساً لمحمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في روسيا الاتحادية، وعلى الرغم من المحاولات الحاضرة لدمج وتوحيد الشركات الكبرى المنتجة للسلاح في روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين، تتمككها من امتلاك قدرة أكبر على المنافسة في السوق لدولية، إلا أن استمرار المعوقات التمويلية اللازمة لتطوير أسلحة رئيسة جديدة قادرة على منافسة مثلكها الأميركية والعربية وتصدير أسلحة كانت قد صممت وهورث في السبعينات والثمانينات، من دون امتلاك قدرة على منافسة لأسلحة العربية المتطورة.

هنا يمكن القول إن تجارة السلاح في السوق العالمية تعد إحدى المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية نظراً لما تمثله هذه الصادرات من عوائد بالغة الأهمية على القدرة الاقتصادية للدولتين، ومن ثم فإن التنافس على السوق العالمية للسلاح يعد من المقومات المهمة لهذه العلاقة، إذ تتنافس الدولتان من أجل الحصول إلى نطاق أوسع لصادراتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى، الأمر الذي يعكس على درجة الترابط بين لدولة المصدرة للسلاح والدولة المستوردة للسلاح لكلا البلدين.

### المطلب الخامس: أسلحة الدمار الشامل

لقد أشر وبشكل واسع أن الدوافع والتأكيدات سياسة ضبط التسليح قد تغيرت جذرياً منذ نهاية لحرب الباردة، ففي خلال مدة الحرب الباردة كان التركيز الاناسي يجري على تجنب الحرب مع الإتحاد السوفيتي، وقد تعززت جهود ضبط تسليح بأن حل استقرار علاقة الردع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، هذه العلاقة التي أنهضت في سياق تسليح نووي غير مقيد مع تعهيد إجراءات لتجنب الحرب النووية من خلال الحوادث وسوء الفهم، إن هذه الجهود قد تركت أيضاً على إبعاد انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة، واليوم عان تهديد الحرب النووية مع روسيا الاتحادية قد تلاشى وأبدى يضممونه محتله من التهديدات من الإرهاب



وانتشار الأسلحة النووية<sup>(232)</sup>. بصمها أسلحة الدمار الشاسع وتكنولوجيا الصواريخ البالستية والأسلحة التقليدية المتقدمة ولا سيما عند الدول غير الصديقة للولايات المتحدة. وهكذا قد نحون بركيز صط السليح قد تحول أساساً إلى سيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشاسع لنووية والكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا إيصال الصواريخ<sup>(233)</sup>.

لقد قى انتهاء الحرب الباردة تأييد مع الانتشار<sup>(234)</sup>، فانتهاه الصراع بين الشرق والغرب أحدث، فضلاً عن تعزيزه مستوى تعاون جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، تعبرات ممكنة في الأولويات الوطنية والأمور التي تؤكد هذه السياسة وعلى الرغم من ذلك فقد تتعرض سياسات مع الانتشار مع أهداف سياسية أخرى<sup>(235)</sup>، ولكن لم تعد هناك حاجة لجعلها أقل أهمية من أهداف الحرب الباردة. فرد على ذلك أنه يجري إعادة توجيه مصادر المعلومات والسياسة الخارجية وسحبها من جهود الحرب الباردة للتعامل مع الانتشار، وإد عادت روسيا إلى سياسة خارجية تهدد المصالح الغربية لتهديداً خطيراً فقد يتوقف منع الانتشار، حيث أن الجهود في المستقبل تتطلب تعاوناً ضخماً بين الولايات المتحدة وروسيا لا مجرد سياسات متشائلة في بعض المجالات المعنية<sup>(236)</sup>.

لقد كانت القوات السوفيتية الاستراتيجية بما مضى نظم الصواريخ الاستراتيجية، والسلاح البحري النووي الاستراتيجي، والقوات النووية المحمولة جواً. وفي حول الوقت الذي تم فيه تفكك الاتحاد السوفيتي تركزت كافة القوات البحرية الاستراتيجية في الأراضي الروسية، في حين تركزت الصواريخ البالستية خارجا (القارات في كل من بيلاروسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، ويلاحظ أن هذا التجميع المكثف صار مصدراً مرجحاً للقوى النووية وغير النووية في العالم على حد سواء. فعدد الأسلحة الحائفة على أرض أوكرانيا، وكازاخستان يجعلهم يشكلان المرتبة الثالث والرابعة على التوالي على المستوى العالم في القوة النووية، إذ تملك كل واحد منهما رؤوساً نووية أكثر مما لدى الصين وفرنسا وبريطانيا مجتمعين. وبذلك فإن الولايات المتحدة، قد أوصحت خلال مرحلة التحول من الإتحاد السوفيتي إلى وجود

الدول المستقلة، أنه ينبغي أن تكون هناك دونه بؤونه واحدة يتمحصر عنها الاتحاد الموقتي السابق، وهي روسيا الاتحادية، وأن تكون هناك قوة واحدة يمكن الاعتماد عليها بخص وضع الترسنه النووية الخاصة بالاتحاد السوفيتي السابق حتى يتسنى تطبيق كافة الاتفاقيات الرامية إلى السيطرة على الأسلحة، وعلى هذا الأساس صحت روسيا مفهد الاتحاد السوفيتي بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن في 1992، كما تم الاعتراف بروسيا الاتحادية ورثاً وهداً للاتحاد السوفيتي السابق فيما يتعلق بالاتفاقيات الرابطة على الأسلحة النووية<sup>(237)</sup>.

ولذلك سباق التسلح في مجال أسلحة الدمار الشامل لاسيما، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً في الأذهان بصاح الحرب الباردة، فإن التقارب بين لمعسكرين بعد وصول غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 قد حمل معه أملاً عريضة في إقامة أليات أكثر فاعلية لمراقبة على التسلح وتفادي الثغرات السابقة<sup>(238)</sup>، كما أنه أصبح بعد نهاية الحرب الباردة التخلص من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب الصالحين لصنع أسلحة نووية، أولوية بالغ الأهمية إلى روسيا والولايات المتحدة، إذ يمتلك كلا البلدين مخزونات من هاتين المادتين تفوق متطلباته الدفاعية، وكان الاتفاق الروسي - الأميركي لعام 1993، والمتعلق بشراء اليورانيوم العالي التخصيب، قد تأسس عملية التخلص من (500) طن من اليورانيوم العالي التخصيب من أسلحة نووية روسية، وقد تم اعتباراً من 2007/9/30 مزج (315) طناً من اليورانيوم العالي التخصيب (ما يسوي قرابة (12615) رأساً حربياً نووياً) في (9200) طن من اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامها بوصفها وقوداً لمفاعلات نووية<sup>(239)</sup>.

إذ تتردد الطاقة النووية سبة (20%) من مجمل الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة، ويتم توليد نصف هذه الكمية تقريباً من مفاعلات نووية يغذيها اليورانيوم الذي تم الحصول عليه من سلاح النووي الروسي. وبرنامج تحويل الصياع طر إلى صياع واط (أي تحويل الأسلحة النووية المعككة إلى طاقة كهربائية للأغراض السلمية) هو المسؤول عن تحقيق هذا الانجاز اللافت. إذ تأسس برنامج صياع طر إلى صياع

وط بموجب اتفاقية اليورانيوم العالي التخصيب الموقعة في عام 1993 بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ومن المقرر أن يقوم البرنامج بحلول العام 2013، بتحويل (500) طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) المسحور من رؤوس حربية نووية روسية مملوكة إلى اليورانيوم المسحور التخصيب (LEU) الملائم للاستعمال في المعاملات التجارية الأميركية، وبشروط 2009/12/31 كان قد تم إعادة تدوير (382) طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب إلى (71.046) طن متري من اليورانيوم المنخفض التخصيب أي ما يعادل إزالة (15) ألف رأس نووي<sup>(240)</sup>.

ويجري العمل في تنفيذ الاتفاقيات مع الولايات المتحدة في إطار مبادرة مجموعة الثماني حول الشراكة الشاملة ضد انتشار سلاح ومواد الدمار الشامل وأقيم التعاون من أجل تنفيذ القرار رقم (1540) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بمبادرة روسيا في أبريل/ نيسان عام 2004، وأبدته الولايات المتحدة حول الأمن في مجال مكافحة انتشار سلاح الدمار الشامل، وهي بحلول عام 2008 كان الرئيس الروسي والأميركي في طبعة الموقعين على الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب النووي (الدولي) والتي صادقت عليها الجمعية العامة للهيئة الأمم المتحدة بمبادرة من روسيا الاتحادية<sup>(241)</sup>.

ورغم الخلافات القائمة، فقد ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأميركية لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يشهد تزايداً مطرداً<sup>(242)</sup>، فقبل اجتماع القمة الروسية الأميركية الأخيرة التي عقدت في 14 شباط 2005 في براتسلاف، كان الإعداد لخطوات مشتركة جديدة لتحرير الاستقرار الاستراتيجي يتم على قدم وصفاق وفي عصور ذلك الإعداد أصدرت الولايات المتحدة الأميركية تصريحات عبر رسمية عدة تزعم أن شروطاً صحيحة لم تتوافر في روسيا لتحرير الأسلحة النووية لمنع وقوعها في أيدي (الإرهابيين) وأنكرت روسيا الاتهامات، وقال ساس روس إن تلك التصريحات صدرت لزيادة الضغط النفسي على روسيا الاتحادية بهدف الحصول على مزيد من التفاهات المواتية - بوش - بوتين، وزعم محللو

روس في الولايات المتحدة أقنعت روسيا الاتحادية بمناقشة الموضوع النووي، خوفاً من الحراسة الضعيفة المفروضة على المنشآت النووية، ولكي لا تثير رد فعل سلبي من روسيا الاتحادية، عمدت الولايات المتحدة إلى تحويل الموضوع من خلال طرح مسألة التفويض المستمر وبمهاديد (الإرهابي) الذي يعرض المنشآت النووية لكتل الجاهل<sup>(243)</sup>.

لمير عملية بيع السلاح، ضد نهاية الحرب الباردة، ضمن الاتجاهين، فمن جهة شهدت هذه المرحلة إنجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية بحيث نستطيع القول أن بيع السلاح قد حقق إنجازات إيجابية لم تتحقق طوال مدة الحرب الباردة، ويمكن أن نلخص ذلك من خلال تصور حجم الانقطاعات التي شملت خفض الآلاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبيرتين، لقد أصبح ذلك ممكناً حينما لا تسود أجواء الحرب الباردة، وإن روس تحولت إلى شريك للولايات المتحدة بدلاً من خصم بها في هذا المجال، ومن جهة ثانية فإنه على الرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح، فإن الخطر النووي يتصاعد مع عملية انتشار أسلحة الدمار الدائم ووسائل إيصالها، وهناك رغبة ملحوظة عند بعض الدول للحصول على تكنولوجيا النووية، فالتقنيات العلمية والتقنية واعنية التي تقوم عليها الأسلحة النووية أخذت تنتشر بسرعة، وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول إلى إنتاج أسلحة نووية خلال مدة زمنية محددة<sup>(244)</sup>، لو انتهجت لها ظروف معينة، وفي هذا مفاخر على الأمن الدولي<sup>(245)</sup>.

من هنا يمكن القول، إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل الهاجس الأكبر للقوى النووية الكبرى<sup>(246)</sup>. ولا سيما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان وصفتا أطراً للتعاون فيما بينهما من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المجتمع الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة فركز الجهد على تفكيك هذه الأسلحة المتواجدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حتى الآن، وبعد 2001/9/11 طرحت مسألة (الإرهاب النووي)، وكذلك قضية سعي بعض لدون (المارقة) إلى استلاب السلاح النووي<sup>(247)</sup>، كل ذلك شكل أحد مرتكزات المفهوم العسكري في

العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة، والتي اتسم بالتعاون فيما بينهما  
بسياسة المصلحة المشتركة.

وإحرازاً كشف استعراض التطور التاريخي للعلاقات الأميركية الروسية عن  
مجموعة من المقومات التي تتركز عليها عملية التفاعل بين الدولتين، بل إن هناك  
ثلاثة مقومات أساسية تؤثر في العلاقات الأميركية الروسية المقومات السياسية  
والاقتصادية والعسكرية، أما المقومات السياسية فهي تتركز على خمس ركائز  
أساسية، وبعض هذه الركائز يحارس تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة، والبعض الآخر  
يحارس تأثيراً إيجابياً فيها. فالسعي الأميركي إلى توسيع حلف شمال الأطلسي يثير  
تأثيراً سلبياً في هذه العلاقة لأنه يؤدي عس وفق وجهه النظر لروسة إلى الاقتراب  
من الأساس القومي الروسي، كما أن الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة يحلوس تأثيراً  
سلبياً في هذه العلاقة لأن روسيا الاتحادية تحاول إنهاء النفوذ الأميركي بالقرارات  
الدولية والمقارنات تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على تفردا بالقرارات الدولية،  
ولذلك تؤثر دعوة روسيا الاتحادية إصلاح الأمم المتحدة تأثيراً سلبياً في العلاقات  
الأميركية الروسية، علاوة على ذلك، فإن دعوة روس إلى إعادة تشكيل النظام الدولي  
وإنهاء التفرد الأميركي في العلاقات الأميركية الروسية، وخلافاً لما تقدم أثرت  
أحداث 2001/9/11 تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية، نتيجة المصلحة  
المشتركة التي تجمع الدولتين بل جرى تعاون وثيق بين الدولتين فيما يتعلق بالحرب  
عس (الإرهاب)، فضلاً عن ذلك يحارس مقوم الديمقراطية وحقوق الإنسان تأثيراً  
سلبياً في العلاقات الأميركية الروسية، إذ إن ضغط الولايات المتحدة على روسيا  
الاتحادية من أجل تبني هذه السعاهير يحلوس رفض روسيا الاتحادية، بل إنه يمثل  
تدخلأ في الشؤون الداخلية للدولة الروسية.

أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية، فإنها تتركز  
على ثلاث ركائز أهمها التبادل لاقصدي والتجاري، والمضط والعار (أمر الطاقة)  
وروسا الإحصادية ومصلحة التجارة العالمية، أما فيما يتعلق بالتبادل الاقتصادي  
والتجاري فإنه يحارس تأثيراً إيجابياً في العلاقة بينهما، عس الرغم من أن حجم التبادل

الجاري بميل لصالح روسيا الإمبريادية على حساب الولايات المتحدة، أما فيما يتعلق بالنمط والغاز (أسد الطاقه) وأثره في علاقتهما فإن له أثراً سلبياً في هذه العلاقة، إذ تعد روسيا الإمبريادية عملاقاً في مجال الطاقة إيجاباً وتصدير، وأنها تهيمن على القرار النهائي في دول آسب الوسطى بفعل مرور الأنابيب عبر أراضيها، كل ذلك يوجب يعرف الولايات المتحدة من استخدام هذا السلاح كأداة للتزعيق والترهيب تجاه الدول المجاورة، أما الركيزة الأخيرة من حقوقات الاقتصادات للعلاقات الأميركية الروسية فهي انضمام روسيا إلى منظمة لتجارة العالمية، وعلى الرغم من أن روسيا الإمبريادية هي ليست دولة دمية، ومن ثم فإن بها القدرة على التعلب على مسيبت منظمة التجارة لعالمية والاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه المنظمة، ولذا كان سعي الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمام روسيا الإمبريادية إلى هذه المنظمة له أثر سلبي في العلاقات الأميركية الروسية بل أصبح مرتكزاً للمساومة في هذه العلاقة.

أما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية فإنها تكون من مجموعة من المراكزات أهمها : سباق التسلح، والقواعد العسكرية في آسب الوسطى، والاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية، وتجارة السلاح، وأسحة الدمار شامل أما فيما يتعلق بسباق التسلح فإن زيادة حجم الإنفاق العسكري يؤثر على بانه القلق المتبادل بين الدولتين وبذلك فإنه يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية علاوة على ذلك فإن زيادة عدد القواعد العسكرية في آسب الوسطى وتجهة بمزات مختلفة يعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية، بل إنه مصدر من مصادر التوتر الآن وهي المستقبل، وخلافاً لما تقدم يجعل عقد الاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية على وضع أطر ثنائية للتعاون، ومن ثم يؤثر تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية، أما تجارة السلاح بين التافس بين الدولتين من أجل الحصول على أسلحة لصنجاتي، يتعكس سلباً على هذه العلاقة، وأخيراً فإن التعاون في مجال أسحة الدمار الشامل والحيولة دور انتشارها في العالم يمثل مصلحة مشتركة للدولتين، ومن ثم يؤثر التعاون بين الدولتين تأثيراً إيجابياً في العلاقات الأميركية الروسية.

وإطلاقاً مما تقدم، فإن هناك مجموعة من الحقوق يمارس تأثيراً سلبياً على العلاقات الأميركية الروسية، وهي السمة العنيفة، أما المجموعة الأخرى فإنها تمارس تأثيراً إيجابياً في هذه العلاقة وهي محدودة، ومن ثم فإن التوتر والتنافس هو السمة السائدة هي العلاقات الأميركية الروسية. ولذلك ومن أجل احتياج النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل، فإنه لا بد من أخذ بعين الاعتبار لخصائصها الدولية مسبوقة لإثبات ما توصلنا إليه من نتائج، وهو ما سيتم تناوله في الفصل القادم من خلال ثلاث قضايا دولية مؤثرة في العلاقات الأميركية الروسية (استراتيجية دولية، سياساتها دولية، اقتصادية دولية) في ثلاثة مباحث.

## هوامش الفصل الثاني

- (1) خلا عن: كثر، دويش، تحليل العلاقات الدولية، حجمة شعبان محمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص 60.
- (2) داني جي مورجنتا، السياسة بين الأمم، المصروع من أجل المصالح والسلام، نهريب غبري، بغداد، ج 1، القاهرة 1964 ص 24
- (3) تاريساميل العبياني، دور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منقورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1999، ص 118
- (4) ماجد عبد خضير هيدان الجبوري، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الدولي دراسة ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهوب كلية العلوم السياسية بغداد، 2007، ص 138
- (5) بدر الطائي، التأثيرات الاستراتيجية السياسية الأمريكية على سياسة الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، 1997، ص 97 - 98.
- (6) أحمد ياسل عباس البائي، موالف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي محلة دراسية لجنبة العدد 4، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص 29.
- (7) ينظر: محمد جواد علي، كوسوفو والفرس المطلوب، نشرة دراسات أوربية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص 31 - 32.
- (8) ينظر: جواد عودة، الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إلى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 270.
- (9) عبد الله صالح، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 86 - 88.
- (10) See: Ronald D. Asmus, 'The European security strategy: An American view', edited (10) by Roland Dannreuther and John Paterson, in security strategy and transatlantic Relations, Routledge, New York, 2006, p23.
- (11) القرقاطل محمد مصدر سبق ذكره، ص 99.
- (12) أحمد ياسل عباس البائي، مصدر سبق ذكره، ص 32.
- (13) أحمد محمود جبهة الدبلوماسية في عصر العولمة، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 29
- (14) أحمد ياسل عباس البائي، مصدر سبق ذكره، ص 35
- (15) خلا عن: عبد الأمير عبد الحسي إبراهيم، الموجع الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد 2009، ص 251 - 252.
- (16) برهان السج، العلاقات الروسية - الأمريكية تعاملات تكتيكية في إطار ناقتات استراتيجية كراسات سياسيه العدد 206، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، 2010، ص 25



- (17) تاجر كامل محمد. مصدر سبق ذكره، ص 111
- (18) بنظر مراد اسماعيل الحياثي، دور منظمة حلف شمال الأطلسي بعد انهيار الحرب الباردة، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 161
- (19) ماجد حميد خضير قبيلان الجبوري، مصدر سبق ذكره ص 140
- (20) See Nicola Casarini, the Eu and the Baltic Sea area, edited by Nicola Casarini and Caprinia Musu, in European foreign policy in an Evolving international system, progress studies in European union politics, UK, 2007, p18 ,
- (21) ماجد حميد خضير قبيلان الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 227.
- (22) ظلال من: احمد ياسين عباس البياضي، مصدر سبق ذكره، ص 23.
- (23) See: John Lewis Gaddis, strategies of Containment: A critical appraisal of Americas national Security policy During the cold war, Oxford University Press, New York, 2005, p.p. 24 - 24.
- (24) لمزيد من التفاصيل: بنظر: هـ. أ. لـه (بشره تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789 - 1950)، دار الفجر احمد نجيب هاشم ووديع الطيخ، دار المطبعة الفاعرة، 1993، ص 103 - 106
- (25) See yannis A. Silivachis, US foreign policy and international order, edited by yannis A. Silivachis, in international order in a Globalizing world, Ashgate publishing Limited, England, 2007, p.41
- (26) حسن تافعك، مصدر سبق ذكره، ص 16
- (27) بنظر: محمد يونس، المؤلف الأمريكي من القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 341، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 43.
- (28) بنظر: زياد عبد الوهاب النعيمي، منظمة الأمم المتحدة: إشكالية التوازن القاب والمور المطلوب، دراسات إقليمية، العدد 7، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، 2008، ص 13.
- (29) محمود سالم السامرائي وشهلاء كمال الجواديه، مصدر سبق ذكره ص 49 - 50.
- (30) لمي مضر الأمارة خضير سبق ذكره ص 237.
- (31) See Guillaume Colin, Russian foreign policy Discourse during the Kosovo crisis: Internal Struggles and the political imagination Researcher in question, No 12, December 2004 p2
- (32) بنظر عبد الواحد الناصر، النظام العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، دار البيضاء، للنشر العرب، 1999، ص 112 - 113
- (33) مروه علي مصور، حتى الشمس الغيت وودره في تحديق السهم والأمن الدولي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009، ص 111
- (34) لمي مضر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص 237

(35) ينظر وليد حسن محمد الحياي، العلاقات الروسية - الصينية وحديات الهيئة الأسيوية رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2004، ص 133

(36) ينظر بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر، 2001، مجلة الآيات الدولية، العدد 147، مركز الاحكام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 160 -

■

(37) لم ينظر الاشارة مصدر سبق ذكره ص 239

Maria Raquel Freire, *Manipulating power: Russia, Europe and United States policies and interests projection in a globalizing world*, edited by JAMES A. Shivachols, OP. cit, p.p. 74 75

Thomas Graham, *Resurgent Russia and US Purposes*, the Century Foundation, (NY) Washington, 2009, p.p 6 7

(38) حسن حمدان الهلوكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين دراسة استشرافية للمجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 97، 98.

(39) كلام هاشم النعمان العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1967، ص 89.

(40) [إسماعيل صبري مفاد، مصدر سبق ذكره، ص 18

(41) [أحمد عبد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(42) مفاد محمد هاشم، دبلوماسية الدول العظمى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1999، ص 85.

(43) محمد السيد سنيب، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 175.

(44) مفاد محمد هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 25.

For more details: See George H W Bush und Brent scowcroft: *World As Transformed*, Alfred A. Knopf, New York, 1998, p. 302.

(45) احمد هادي سعيد الزهراني، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الخليج العربي خلال التسعينات أطروحة تخرجه غير منشورة جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 130

(46) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمم العربية (2009- 2010) النهضة والسقوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 26

(47) محمد حواد علي، تحولات النظام الدولي نحو تطبيق نظام دولي حزين، سلسلة الراصد الدولي، العدد 14، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص 1

(48) أحمد عبد الرحيم الخليل، العرب والباقي في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 11، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 92

- (52) دليم نصر روسيا حرة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة، الكويت، بيروت، 2008، ص 46
- (53) جورجيا الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق، وفي فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 53
- (54) بشار حوري حسن حسيه الصبي واليابان ومعلومات القطبية العالمية، دار المنظر اللبناني، بيروت، 2009، ص 44
- (55) نوردين الشيخ، الانضمام والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي)، مصدر سبق ذكره، ص 53.
- (56) خضر عباس عطون، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 48.
- (57) عدد السكان 140,702,096/القدرة العامة الفعلية: 73,239,761/حجم الانتاج المحلي 2,870,000 مليار دولار/حجم القوات المسلحة: 1,245,000/ميزانية الدفاع 43,200,000,000 ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية، [http:// www.globefirepower.com](http://www.globefirepower.com).
- (58) نوردين الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي)، مصدر سبق ذكره، ص 58.
- (59) لمزيد من التفاسير ينظر سعد حقي نويحيى النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، المطر الأهلية عمان، 2006، ص 43 - 44.
- (60) أيمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 82 - 89.
- (61) See Thomas Graham, Us - Russia Relations: facing reality pragmatically, The center for strategic and international studies, Washington, DC, 2006, p3.
- (62) See Robert E. Hamilton Russia's strategy in the war against Georgia, The center for strategic and international studies, Critical question, August 14, 2008, p.p 1 - 2.
- (63) نوردين الشيخ، العلاقات الروسية - الأمريكية كإلهامات لتكتيك في إطار تناقضات إسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص 21.
- (64) عادل حمزة عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 26
- (65) See Kishore Mahabadi, the case against the west, foreign affairs, may - june 2008, p. 3
- (66) See Riccardo Altaro and Emiliano Alessandri, Re - setting US - EU - Russia Relations, moving beyond Rhetoric Istituto Affari internazionali Document IAI 0919 July 2009, p.p 6 - 8.
- (67) محمد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص 12

- (64) عامر جلفم الروسي، السافس الدولي على سطعة قسب أوروبا ومسعب الدوار الدولي، رساله دابتر غير مشورة، جامعه سبدم كلية العلوم السابق، بغداد، 2000، ص 116
- (65) عرمد العاطي، بدولات النظام الدولي ومسقبل الهيئة الاميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 مركز الأهرام لدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 206
- (66) جورج سكري كس، العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها المستقبلية، دراسات امريجية العدد 53، مركز الدراسات لدراسات والبحوث الاسرائيلية، ابو ظبي، 2001، ص 91
- (67) Marcel de Haa, Medvedev's security policy: A provisional assessment, Russian analytical digest, No 62, 8 June, 2009, p3.
- (68) شهر إسماعيل الشاهر، أوبويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 141
- (69) See John Miller, The Call: inside the 9/11 plot and why the FBI and CIA failed to stop it, Hyperion books, New York, 2002, p.p. 289 - 290.
- (70) لهيب عبد الغالي، الاستراتيجية الأميركية الحديثة بين انهيالين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 119
- (71) ناظم عبد الواحد الجاسر، تكتلات العادي عطر من أيلول في السياسات العالمية + تناظر الدوجات بين دولتي الأطلسي، دراسات سياسة، العدد 22، بيت الحكمة بغداد، 2003، ص 3.
- (72) أسامة القرني، حرب حل مشوعب الأميركان درين 11/سبتمبر 2002، مجلة السياسة الدولية، العدد 147 مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 14
- (73) اليسون ج، بايلن الجاهات ولعدهات الأمن الدولي، في كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 69.
- (74) مسلم سبعل، الصريات الوقاكة الاستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مركز الأهرام لدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 192.
- (75) قتلا عرمد هادي فليس، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظين الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 95.
- (76) بيه الاصقاني، أبعاد النظرة الروسية الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر، مقصود بصل فكرة، ص 127
- (77) دوجي مي يوزومو، روسيا في الإبراك الاستراتيجي الأميركي، صرغ لم تعاون، مجلة الدراسات الدولية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد، 2002، ص 30.
- (78) دافراسعيل الحبابي وعبد الحميد العبد الصاوسوي، العلاقات الروسية، الاميركية من السراكة الاستراتيجية إلى العنافة الجيوسياسية، مجنة قصاص ديماسية دولية، العدد 16، جامعه النهدي كس العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص 43
- (79) بنظر محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43
- (80) السيد ولد لاس عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص 56.

For more information see: Ramtana Mahtia, *New U.S. bases in Afghanistan: what (85)  
Do they portend?*, executive intelligence Review Vol. 32 No12, March 25, 2005, p  
21

See Nick Ritchie, *U.S. Nuclear weapons policy after the cold war*, Russians, *Regues* (86)  
and domestic division, Routledge, Canada, 2009 p2

(87) ديه الأمعاني، *أبعاد التفارب الروسي - الأمريكي بعد 11 سبتمبر*، معهد سيني ذكره، ص 122.

See David B.Guralink, *Webster's New World Dictionary*, Simon and Schuster, (88)  
New York, 1984, p. 1469.

(89) السيد وداد، *مصدر سبل ذكره*، ص 60.

(90) ينظر: جوريغ، س. *ناري القوة الساعه وسبلة النجاح في السياسة الدولية*، *تعريب محمد كويل*  
*البحراني*، دار الفيكاب، الناحه 2007، ص 187

See James Der Derian, «The Terrorism Discourse: Signs, States and System of (91),  
Global Political Violence, edited by Michael T. Klare, Martin's Press. In *Word*  
*Security: Trends and Challenges at Century's End*, New York, 1991, p. 238.

See Michela Steinberg, *The Crescent strategic Disaster in U.S. History*, executive (92)  
intelligence Review, vol, 32 No 40, October 14, 2005, p 18.

(93) *نزار إسماعيل العيالي*، *التحليل الاستراتيجي بلحمة الأمريكية ضد الإرهاب المرمض الدولي*، العدد 31،  
*مركز الدراسات الدولية*، جامعة بغداد 2001 ص ص 4 - 5.

(94) *لؤسم محمد عبد الحليم*، *الديمقراطية والتنمية المستدامة في الوطن العربي*، دراسة في القضايا  
الداخلية والدولية، مجلة *قضايا سياسية*، العدد 31، جامعة البير، كلية العلوم السياسية، بغداد  
2006، ص 128

(95) *سعيد الصدف*، *الهجرة العالمية وحقوق المواطنة*، مجلة *السياسة الدولية*، العدد 168، مركز الأفر  
ندرسات السياسة والأستراتيجية، القاهرة 2003، ص 25.

See Thomas F Remington, *politics in Russia*, Addison - Wesley Educational (96)  
publishers, united states, 999, p 2 - 3.

(97) *محمود سالم حاتم السمراتي*، *انهيار الإتحاد السوفيني*، دراسة في الأسباب والنتائج، دار لبس الأفر  
للطباعه والنشر، جامعة الموصل 2006، ص 68.

(98) *سليم كاظم علي*، *مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي*، مجلة *دراسات دولية*، العدد 42،  
*مركز الدراسات الدولية*، جامعة بغداد 2009، ص 169.

(99) *ينظر* *حشام يوسف*، *عشر سنوات على نهاية التاريخ*، مجلة *شؤون الأوسط*، العدد 30، مركز الدراسات  
الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت 2001، ص 189

- (100) نعمة عمر عبي الحاج، سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 74
- (101) شلا عن، ساهو إسحاقيل الشاهر، مصدر سبق ذكره، ص 217 - 218
- (102) محمد سعدي عسيف، العلاقات الدبلوماسية في صراع الحصار إلى أسسه الحضرة وثقافة السلام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 204 - 205
- (103) فؤاد الشيخ، صفته الهوى في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 79
- (104) أمين طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 82
- (105) لادن مع السيد باصين، قياس الديمقراطية العربية: تجزئة مرشد الإصلاح العربي بمكتبه الإسكندرية، في كتاب مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 82
- (106) هدى حطيطي النور الروسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 233
- (107) ليدالي لومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وانعكاسها على الأمن العالمي، مركز الدراسات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 29
- (108) نظر: [http:// www. Russia-aljazeera](http://www.Russia-aljazeera)
- (109) See: Joel M. garrow, the consolidation of dictatorship in Russia, pronger pronger international, London, 2007 p. p. 123 - 124.
- (110) جنر كاظم هاشم النعمان، مصدر سبق ذكره، ص 134 - 135
- (111) حازن اسماعيل الرفاعي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعه بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991، ص 163
- (112) روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 92
- (113) سعد حلي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص 159 - 160
- (114) إيمانويل دود، د بعد الإمبراطورية: دراهه في نفع النظام الأمريكي، ترجمة وجيب بودويو، المركز العالمي لدراسات وحاج الكتاب للأخصر، طرابلس، 2004، ص 230 - 231
- (115) بنظر عيناوي روعانوف، دروس الحيف، ترجمة عبد الكريم البازيد، دار الشروق، عمان، 1999، فضلاً عن نص مصر الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص 252 - 253
- (116) ونهم نصر، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية، العدد 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 36

- (117) موقع قناة روسيا اليوم الفضائية عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://arabic.rt.com>
- (118) المصدر نفسه
- (119) سليمان عبد الله الحزبي، مفهوم الأمن - مسؤولياته وصيغته ومهماته دراسة نظرية في المفهوم والاطار، المجلة العربية لعلوم السياسة، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003 ص 9
- (120) ينظر عبد الرحمن احمد السوري، الأمن القومي العربي، المفهوم - التحدي - المواجهة، مجلة البقاع (العدد 4)، جامعة البكر للدراسات العسكرية، بغداد، 1988، ص ص 141 - 142.
- (121) ينظر، ناصر كمال محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تطبيقه، دار العربية للطباعة والنشر، بغداد 1985، ص 23.
- (122) ينظر: فهد جادل مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة البصرة، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 16
- (123) يزيد من التفاصيل ينظر، إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الريفية - حالة آسيا الوسطى، في كتاب: قضايا الأمن في آسيا، تحرير ميشكين والسيد حوفاي عابدين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 222
- (124) نورمان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروأطنتية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 94.
- (125) ينظر بجنتي برينكوفه العالم بدون روسيا: فسر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة عبد الله حسر دن الفكر، دمشق، 2010، ص 169
- (126) نقل من: وليم لاند، أهد، قرب من العرب، خفايا السياسات النفطية والمصرفية اللاتالو، أمريكا والنظام الدولي الجديد، ترجمة محمد (كزيا) إسحاق، منشورات وزارة الطاقة السورية، دمشق، 2007، ص 37.
- (127) عمر عبد الحافظ، الولايات المتحدة وأزالي البحث عن طاقة بديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 246.
- (128) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 98
- (129) نورمان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروأطنتية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 52
- (130) عادل عبد الحمزة، تجلج البيروني، تأثير حلف شمال الأطلسي في صعيد العلاقات الاميركية الاربعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 187
- (131) ينظر نورمان الشيخ، العلاقات الروسية - الأوروأطنتية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 52.
- (132) دانيال هاسم دكور، روسيا والدور العالمي المرتقب، الحلف السياسي، العدد 64، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010، ص 13

- (132) محمد لفرانج، فصل: صكلات العلاقات الدولية - دور الحوسبة والحيوسفرانج، في السياسة الخارجية، شركة المطابع المودجبة، عمان، 1982، ص 19
- (133) لمزيد من التفاصيل ينظر: يميلد ويرسي، الجيوپوليتيكا، ترجمه يوسف محلي ولويس اسكندر، وزارة التربية والتعليم، مصر، بلا، ص 34
- (134) نذرا عي موسى العربي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 165
- (135) يميني يريماكوفه، مصدر سبق ذكره، ص 164
- (136) برنامج غذاء العالم الثاني و لسلطا والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة فار الترجمة، العرب العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 50.
- (137) See: D. R. Beletsov and K. V. Mikhaileenko, The situation in the Russian economy, Studies on Russian Economic Development, Economic Policy, Volume 18, Number 3, 2007 p.p 250 - 263.
- (138) يوهن الشيخ، العلاقات الروسية - الايروطنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 83.
- (139) أسامة مغير، مصدر سبق ذكره، ص 92
- (140) يميني يريماكوفه، مصدر سبق ذكره، ص 167 - 166.
- (141) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، مار جبر للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 19.
- (142) لمصدر نفسه، ص 185
- (143) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمات - شركات - تفاعلات)، المار الجامعية، مصر، 2009، ص 92.
- (144) ينظر: موسى العربي، مصدر سبق ذكره، ص 280 - 281.
- (145) هوشيار معروف، مصدر سبق ذكره، ص 223.
- (146) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهج اللبناني، بيروت، 1998، ص 253
- (147) الى مع - جوييف، مستثمر، العولمة ومستأجها، ترجمه فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص 272 - 273
- (148) For more information See Sergey A. Kogogin, Growth strategies of Russian truck manufacturers on global markets, KAMAZ Inc, without data. p.p 1 - 9
- (149) Ariel Cohen, Ph.D. and Richard Erikson, Russia's Economic Crisis and U.S. Russia Relations: Troubled Times Ahead, Published on November 2 2009 <http://www.heritage.org>



- (151) سعد الحبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 106 - 107
- (152) For more information see William H. Cooper permanent normal trade relation (PNTR) status for Russia and US Russian economic ties. CRS report for congress, January 4, 2008, p 9
- (153) كاتلم هاسم النعمه، مصدر سبق ذكره، ص 148 - 150
- (154) أحمد عبي صالح، عن الحرب والسلام - مراجعة لادبيات الصراع الدولي، مجلد السياسة الدولية، العدد 170 الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 12 - 13.
- (155) عبد الوهاب الكفالي الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، ج 1، 1979، ص 728
- (156) عبد الجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتمسح في العالم الثالث، مجلة الأمن القومي، العدد 11، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989، ص 194
- (157) Thomas schelling, Arms and in fluency, yale university press, London, 1970, p10.
- (158) ينظر: عمر رضى بهيمي، نزاع أسلحة الدمار الشامل العراقية - دراسة في الآثار الدبلوماسية والسياسية والإستراتيجية للحرب الخليج، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 7
- (159) Colin Culp, the Arms Race phenomenon, world politics, October 1971, p400.
- (160) عبد الرزاق الفارس، السلاح والعبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 339
- (161) يعرفه اسماعيل صبري مثقف، بأنه يعني التخصر الجزئي أو التخلص من الادوات التي لا تعد على صدارة التسلح المعادي في العلاقات الدولية. ينظر: اسماعيل صبري مثقف، نظريات السياسة الدولية ط 1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 390 بينما يعرف نزاع السلاح في العادة التنازع من عهد عصبة الأمم بأنه تخفيض الأسلحة إلى الحد الذي يتناسب مع الأمن القومي والمهرم بالاتفاقيات الدولية التي تفرصها أسس التعاون المشترك. ينظر: هنعم خميس، سياسة التسلح الدولي للقوى الكبرى وبمنظور الهرمية الدولية: دراسة مقاربة لنماذج مختلفة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة التهذيب، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2004، ص 11.
- (162) صفياء عيسى، أثر الاتفاق العسكري على التنمية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد 2001، ص 49.
- (163) فريزه الأندري، تجارة السلاح بين المواقع والسياس، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مركز الأهرام لدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة، 1988، ص 38.
- (164) بال داندي، الصلحوات والعلاقات الأوروبية، في كتاب التسلح ورمع سلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 500 - 501
- (165) جاني أين هين وآخرون، المؤتمعات والعلاقات الأمنية الأوروبية، في كتاب التسلح ورمع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 62 - 63

- (166) بيروستاتشاي، وآخرون، الاتفاقيات العسكرية، هي كتاب: الفصل وبيع الملاح والامس الدولي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 278
- (167) ينظر معبد رشيد عبد السبب الطائي، التانو وفويس الأوامر الاستيعابية، معنه فصاها دوليه، العدد 41، مركز الدراسات الدوليه عامته بغداد 2000 ص ص 17 - 18
- (168) بيروستاتشاي، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 287 - 290.
- (169) بنجد من الزامصيل ينظر: لاهوكيم، دراسة التحدي المشترك لأجل الرمزيرة الكروية وموازنة التحالف مع الولايات المتحدة والشعوب مع الصين، مجلة دراسات سياسية، العدد 10، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 70 - 73
- (170) عبد المنعم سعيد كاظم، الاتجاهات الراهنة لتطوير القدرات العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2007، ص 97
- (171) للإرجع محمد أسامة محمود عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 248.
- (172) See: China's Defense Budget, global security <http://www.globalsecurity.org/military/world/china/budget-actual.htm>.
- (173) عبد المنعم سعيد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 99
- (174) ينظر: يفتخو بيرجسكي، الفوضى، ترجمة مالك فافسه دار الألفية للطباعة والنشر، عملي، 1998، ص 134.
- (175) محمد سعيد أبو عاصم، مصدر سبق ذكره، ص 74
- (176) سعد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- (177) بلعد بتصوير الصندوق حيائي أن أسيا الوسطى كانت خلال الحقبة السوفيتية منطقة مغلقة ومفتاحها بيد الإتحاد السوفيتي ولا يستطيع حد أن يخترق هذه المنطقة إلا أنه وجد تلك الإتحاد السوفيتي باستغلال هذه الدولة أصبحت هذه المنطقة معرضة لتدخلات الدول الأخرى
- (178) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص 125.
- (179) إبراهيم عرفات، أسيا الوسطى المتاحص الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأكرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 124
- (180) ينظر عامر هاشم الزوجي، اقتناع الدولي على منطقة قلب أوراسيا وستقبل التوازي الدولي، مصدر من ذكره، ص 116
- (181) عاتق عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 83.
- (182) نريد من التامصيل ينظر عمر مسعودي، الباب الحرب ضد الإرهاب المنطقة الاستراتيجية أنموذجاً، مجلة البسة للمولية، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات سياسة والاستراتيجية، القاهرة 2007، ص 220

- (183) ينظر أيمس السيد عبد الوهاب، بحولات السياسة الأميركية تجاه القوى الانبوية (الصين الياباني الهند)، مجلة السياسة الدولية، العدد 147 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2002، ص 80
- (184) ينظر لمي حصر الأمارة تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة أطروحة دكتوراه هو مسطور جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 166
- (185) ينظر لمي مصر الأمارة مواقف القوى الكبرى من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، جينايف بغداد، كلية العلوم السياسية، 2003، ص 129
- (186) فاطم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص 28 - 29.
- (187) محمد حمد السهلون، روسيا ومقدرات فضائيات الأسبوي، سلسلة دراسات استراتيجية العدد 99، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص 46 - 47
- (188) ينظر: فيدالي لومكن، مصدر سبق ذكره، ص 24 - 25.
- (189) محمد حمد السهلون، مصدر سبق ذكره، ص 14 - 15.
- (190) محمد حمد السهلون، المصدر نفسه، ص 13 - 16
- (191) إبراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص 126
- (192) خليل عيسى، مصادر سبق ذكره، ص 321 - 322.
- (193) عاطف معلوم عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، أزمة الفترة الانتقالية الدار الحرية للعلوم باليونان، بيروت 2010، ص 92.
- (194) نورهان الشيخ، العلاقات الأميركية الروسية لمهامات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية مصدر سبق ذكره، ص 22.
- (195) المصدر نفسه، ص 6.
- (196) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 190 - 191
- (197) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط7، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص 481 - 483.
- (198) سعد حفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 296.
- (199) خليل محسن، مصدر سبق ذكره، ص 192
- (200) سعد حفي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 297
- (201) لمريد من العاصم، ينظر عيسى دباح، موسوعة القانون الدولي، المجلد السادس دار الشؤون النشر والدراسات، القاهرة 2003، ص 279 - 301.
- (202) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 196
- (203) سري من العاصم، ينظر إسماعيل حمدي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص 652

- (204) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 298
- (205) إسماعيل صبري محمد، الاستراتيجيه الدوليه في عالم صغير، قصاص ومفكرات، شركة خافطه النشر والتوزيع، الكويت، 1983، ص 252
- (206) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 299
- (207) السيد أحمد خطيب، مصدر سبق ذكره، ص 48
- (208) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 299 - 300
- (209) توفيق الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية، نفاذات لتكتيكه في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 11.
- (210) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 300 - 301
- (211) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، رهان للطباعة والنشر، الأردن، 2004، ص 196
- (212) توفيق الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية، نفاذات لتكتيكه في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 15 - 16
- (213) بنظر أحمد إبراهيم محمود، تطورات خض الشبح، رسالة مغلطات الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص 187.
- (214) حسن الحسانه، العلاقات الأمريكية الروسية (1993 - 2001)، رسالة ماجستير غير منسوبة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، 2001، ص 117
- (215) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 238 - 256.
- (216) طارق، نه الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشارها والدفع ضد الصواريخ الباليستية، في كتابه: تنظيم ومنع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 395.
- (217) د.م. صالح العلوي، الانفاضة الأمريكية الروسية النووية الجديدة - ستارت 3، رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية لدراسات العربيه والنوبيه، العدد 30، مركز المستنصرية لدراسات العربيه والدوليه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص 131.
- (218) أحمد إبراهيم محمود، المعضلات العسكرية الروسية، تقديم الاقتصاد والمجالات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 60
- (219) مالك عوي، صاعقه الدفاع واستراتيجيه الولايات المتحده الاميه، محاولات ما بعد الحرب الباردة، معهد السياسه الدوليه، العدد 138، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 77 - 78
- (220) أحمد إبراهيم محمود، الصاعقات العسكرية الروسية، تنمية الاقتصاد والمكانه الدوليه، مصدر سبق ذكره، ص 62
- (221) وليد عبد الحفي، المكانه المسبقيه للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجله السياسه الدوليه، العدد 126، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 24

- (222) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- (223) بيتر حبيب الربيعي، ما بعد الانسحاب العرقي الأمريكي للعراق، عوده الكولوميات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 174.
- (224) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- (225) صاهبون، م. جبرائي، ومارك بروجي، عمليات نقل الأسلحة على الحدود الدولية، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 610 - 611.
- (226) بشير عبد الفتاح، مؤتمر صونج - وسنج الحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 219.
- (227) سامون، ت. ويزمن ومارك بروجي، مصدر سبق ذكره، ص 622 - 623.
- (228) وليد عبد الحفي، مصدر سبق ذكره، ص 25.
- (229) سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص 162 - 163.
- (230) أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 68.
- (231) علي الرض من أن هناك بعض العلوم في المجال العسكري بين روسيا الاتحادية وبعض دول الخليج (مثل السعودية: 1.4 مليار يورو)، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بالعلوم الأمريكية.
- (232) طازن مع، باسل الساماني، ملفات من البرنامج النووي والتصنيع العسكري، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 157 - 160.
- (233) سعد حفي لوفيل، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 269.
- (234) بنظر: اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMD)، أسلحة الرعب أخيراً، العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 138.
- (235) لعبد من الطامحي، بنظر: المناطق الحدية من الأسلحة النووية: بين النظرية والتطبيق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 110 - 113.
- (236) دانيال هيرسج وأخرون، مع استمر الأسلحة النووية والكيميائية، مقصده وسائل منع الانتشار، لربط سيد رمضان هندو، الجمعية المصرية لشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998، ص 132.
- (237) قوري دويو، نحو أخلاقيات الجمل من السلاح النووي: مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 203.
- (238) محمد عبد المعطي الحناوي، الرؤية الدولية لخصائص أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 26 - 27.
- (239) سانون، د. كابل، الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 576 - 577.

(240) نندرجو على من المبعوث من اليه واط. مجلة وزارة الخارجية الاميركية، العدد 2- مكتب برنامج الإعلام العالمي، 2010، ص 29 عبر شبكة المعلومات الدولية.

<http://www.America.gov/publications/ejowma/wsa.html>.

(241) للحركات الديمقراطية - الروسية، عبر شبكة المعلومات الدولية <http://www.Russiaalywm>.

(242) For more information see Andrei Gagarinsk Nuclear Power and Energy Security in Russia, The Uranium Institute 997 <http://www.worldnuclear.org/sym/1997/abstract/gug+enr.html>.

(243) جيتالي لوسكن، مصدر سلف ذكره، ص 36.

(244) لاورين مع. معلم عبد الخالق عبد المعزز وعبد الحليم إبراهيم الصباح، استراتيجية البرنامج النووي في العراق: في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 146 - 150.

(245) سعد حلي، توافيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ص 298.

(246) لمجد من القاصيل، ينظر: حسام محمد أمين، النشاط النحسسي وأمنه والعدوان على العراق، في كتاب: استراتيجيات الطاقة النووية للأغراض السلمية وأزواجها المعايير الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2008، ص 164.

(247) لمجد من القاصيل، ينظر: أكتوب ب. كلور ووسام ج. يري، الدفاع الوطني: استراتيجية أمريكية جديدة للأمم المتحدة، سعد حليم، مركز لاهرم لترجمة والنشر القاهرة، ص 120 - 124.



## الفصل الثالث

---

### القضايا الرئيسة في العلاقات الأميركية الروسية





## القضايا الرئيسية في العلاقات الأميركية الروسية

إن العلاقات الأميركية الروسية علاقات متعددة الجوانب، وهي متشابكة ومتفاعلة بشكل كبير، وإذا كان من الصحيح القول بأن هذه العلاقات لابد أن تترك أثرها بشكل واضح على القضايا الدولية لمختلفة، فإنه من الصحيح القول بالمقابل بأن كلًا من هاتين الدولتين تختلف في طريقة تعاملهما مع هذه القضايا نظراً لاختلاف مصالحهما الإستراتيجية تجاهها، ويمكن القول إن القضايا المؤثرة في العلاقات الأميركية الروسية قضايا معقدة ومتشابكة وكثيرة إلا أن هناك ثلاث قضايا والمنافسة تختلف باختلاف القضية لثمار الجدل حولها فالقضية الاستراتيجية أثرت في رفع حالة التوتر والمنافسة هي العلاقات الأميركية الروسية، وأن درجة التوتر والمنافسة تختلف باختلاف القضية لثمار الجدل حولها فالقضية الاستراتيجية الدولية والتي اتخذت من (مشروع الدرع الصاروخي لأميركي) المزمع نشره في نقاط التركز عديدة من العالم يمثل نقطة التجاذب الكبيرة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، فكلتا الطرفين بعد هذه القضية مسألة أمن قومي، لذلك سجدت المصالح في التمسك بالمواقف نتيجة هذه الأهمية. أما القضية السياسية الدولية التي اتخذت من (الملف النووي الإيراني) نموذج لها، فهي تمثل إحدى نقاط التجاذب السياسي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فالولايات المتحدة تطرح احتلاك إيران للطاقة النووية، بالمقابل تدعم روسيا لإتحاديه برنامج إيران النووي بفعل حتم الترابط بين روسيا الإتحادية وإيران. وبذلك تحول البرنامج النووي

الإيراني إلى قضية مساومة سياسة في العلاقات الروسية الأميركية، واختيراً، فإن القضية الاقتصادية الدولية والتي اتخذت من (مطقة بحر قزوين) نموذجاً لها تعد من القضايا الاقتصادية الدولية المهمة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ من خلال هذه القضية يمكن أن تستخدم روسيا الاتحادية أسلوب الزعيق والترهيب بجد العديد من الدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات تعاونية الأمر الذي يور هذه القضية إلى نقطة للتجادل بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، ومن لم تترك هذه القضايا أثرها بشكل فاعل على العلاقات الروسية الأميركية.

## القضايا الاستراتيجية الدولية (مشروع الدرع الصاروخي الأميركي أنموذجاً)

يعد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي من أبرز القضايا الاستراتيجية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أنه يهيد إلى الأذهان تداعيات وحشيات الحرب الباردة التي برزت باحداث ووقائع كان لها الأثر البالغ في تعبير مجرى السلوك الدولي لدى الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي مثل امتلاك السلاح النووي، أزمة الصواريخ الكوبية، وغيرها من القضايا الاستراتيجية الدولية والتي تمثل تاج لعلاقات التفاعلية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (وكل ذلك تعبير عن الصراع من أجل القوة والنفوذ في السياسة لدولة)<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: ماهية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي

يقصد بنظام الدرع الصاروخي الأميركي المضاد للصواريخ بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأميركية<sup>(2)</sup>. ولذلك يكون نظام الدرع الصاروخي من المكونات الرئيسية الآتية:

أولاً: نظام للإنذار المبكر يعتمد على رادارات أرضية عملاقة وأقمار صناعية مزودة بمسشغرات حرارية تعمل بالأشعة تحت الحمراء ويمكنها من رصد الصاروخ من العازات السخنة المعلقة من محركات في مرحلة الانطلاق.

ثانياً: نظم صواريخ وأرصية بالغة الدقة لتبع الصواريخ المهاجمة بعد اكتشافها والمميز بين الرؤوس الهيكلية والحقيقية، من خلال بناء صواريخ عراضى (interceptor) يطلق من قواعد أرصيه يستخدم طاقة الحركة بالاصطدام المباشر لتدمير الصواريخ في الفضاء.

ثالثاً: نظام قيادة وسيطرة لإدارة المنظومة هياً وعسكرياً<sup>(3)</sup>.

بمعنى أن طريقة عمل الدرع الصاروخي تتمثل في (أن الدرع الصاروخي يقوم على إنشاء محطة رادار أرضية تكون مربوطة بقمر صناعي موجود في الفضاء، وعندما ينطلق الصاروخ العابر من دولة معادية تجاه أي هدف أميركي سواء كان في الولايات المتحدة أم في مختلف أنحاء العالم، فإن القمر الصناعي يرسل إشارة إلى المحطة الأرضية، وتقوم المحطة الأرضية بنسجه محطة إطلاق الصواريخ المضادة فيطلق منها صاروخ بهدف تدمير الصاروخ العابر في الفضاء، وقبل وصوله إلى هدفه على الأرض. ومن ثم لا يستطيع نظام الدفاع الصاروخي رصد الصواريخ العابرة أي عبر البالستية، فهذه الصواريخ تسقط على أهدافها من دون أي اعتراض، أما لماذا لا يستطيع الدرع الصاروخي تدمير هذه الصواريخ؟، هناك لأنني تكون ذات مدى قصير وتصل إلى هدفها في ثوان قليلة بعكس الصاروخ البالستي الذي غالباً ما يكون ذا مدى طويل، وهو يتجه أولاً إلى الفضاء الخارجي ومن ثم يعود يضرب الهدف الموجه إليه في الأرض. ومن ثم يستغرق عدة دقائق ليصل إلى هدفه مما يسمح المجال أمام أجهزة الرصد في السماء والأرض بثلث نقط إحداثياته، ومن ثم تدمره في الفضاء. ويتوالى أن الدرع الصاروخي الأميركي موجه، بالدرجة الأولى ضد روسيا والصين ويهدف لتجسيم هاتين الدولتين<sup>(4)</sup>.

**المطلب الثاني: مشروع الدرع الصاروخي والفكر الاستراتيجي الأميركي**

إن مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يعود التفكير في بانه إلى الإدارات الأميركية المتعاقبة على تولي السلطة في الولايات المتحدة. ولذلك نتوقف هنا وسرعه نعيده على من يتولى السلطة في الولايات المتحدة وتوجهاته الاستراتيجية

وإدراك في المصير قدماً في بانه وسره، ونتيجة ذلك أن أحل العمل به لمسائل تتعلق بالدخل الأمريكي والبيئة السياسية الدولية

لقد بدأ في نهاية الخمسينيات التفكير في تطوير صواريخ مضادة لصواريخ بواسطة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ولكن لأسباب تكنولوجية محبة كان الحل البديل أمام الطرفين لحل مشكلة سرعة الصواريخ الهائلة وصغر حجمها مقارنة بالطائرات، أن تزود الصواريخ الاعتراضية برؤوس نووية تفجر عند اقتراب مسافة معينة من الصواريخ المهاجمة فتدمرها وتعطل مكوناتها بتأثير الإشعاعات النووية، وفي عام 1968 نشر الإتحاد السوفيتي صواريخ اعتراضية من نوع حاووش الدفاعية لحماية القواعد الروسية موسكو من احتمال أن تهاجمها بعد أن نشرت الولايات المتحدة نظام حماية قواعد الصواريخ الهجومية في منطقة مونتانا ولورث كونا وأطلقت عليه الولايات المتحدة اسم (safeguard) ولكن نشر بأعداد قليلة<sup>(٥)</sup>.

ونتيجة لذلك (خرجت قائمة من الاعتراضات بعكس وجهه النظر التي ترى في التظم الدفاعية حلاً غير عملي لعقبات الحرب الباردة النووية بسبب افتقارها للكفاءة الفنية اللازمة لتحقيق المطلوب منها وارتفاع تكلفتها وبسبب أن وجودها يؤدي إلى عدم استقرار التوازن وإشغال سباق التسلح وأنها قد تعطي لمن يمتلكها إحساساً زائفاً بالأمان مما قد يشجع دولة ما على التورط في مغامرات سياسية وعسكرية خطيرة ثم أن جعلها لرؤوس نووية يمنع اختبارها بشكل كامل قبل الاستخدام الفعلي الأمر الذي قد يؤدي إلى حوادث نووية نتيجة نشرها بأعداد كبيرة ووضعها باستمرار في حالة استعداد دائم<sup>(٦)</sup>، وقد عملت الإدارات الأميركية المتعاقبة على الدفع باتجاه بناء نظام الدفاع الصاروحي بدرجة متعاونة من مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense Initiative<sup>(٧)</sup>

ومبادرة الرئيس ريفان رسمياً، دعوة<sup>(٨)</sup>، وهي ببساطة عبارة عن درع فضائي يحتمه ريفان الصواريخ النووية لسوفيتية قبل وصولها إلى أهدافها وذلك عبر تغييرها فور انطلاقها بواسطة أسلحة متطورة جداً (أشعة لايزر، حزم الجسيمات الخ) المشكلة للدرع الفضائي، ويتم ذلك من مسافات شاسعة وبسرعة الضوء، ولذلك

ترمي مبادرة الدفاع الإسرائيلية الأميركية إلى قلب الإستراتيجية العالمية، رأساً على عقب، وقد عذب حالة في حينها<sup>(9)</sup>

ولكن في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون اتفقد بها من مرحلة الحرب الأهلية إلى مرحلة بناء نظم عسكرية مصادرة للصواريخ طبقاً لأولويات محددة<sup>(10)</sup>.

- الأولوية الأولى: كانت تطوير نظم دفاعية (Theater Ballistic Defense) لحماية القوات الأميركية على أن يبدأ العمل فيها مباشرة طبقاً لنظام محدد.

- الأولوية الثانية: كانت تطوير نظام دفاعي ضد الصواريخ على المستوى القومي (National Missile Defense) على أن يبدأ نشره في حوالي عام 2004.

- الأولوية الثالثة: إجراء البحوث اللازمة وتطوير التكنولوجيا الأساسية لأسلحة دفاعية ضد الصواريخ تعمل من قواعد فضائية (Space based interceptor).

ولذلك قررت الولايات المتحدة الشروع في نشر نظام دفاع الصواريخ القومي والذي يقوم على نشر دفاع فعال ضد الصواريخ التي من المحتمل أن توجهها الولايات المتحدة مما يتطلب وضع ترس من أنظمة صواريخ باتريوت محربة ومبرهنة تساعد للدفاع ضد أغلب تهديدات الصواريخ المعادية والعمل على إقامة أنظمة من نوع THAAD لمواجهةها والتعدي لها، وأن نشر هذا النظام سوف تعتمد على تجربته، وفي 21 آذار 1996 بدأت مناقشة مبادئ الدفاع القومي والذي يقوم على نشر موسع للأقمار والردارات والصواريخ الاحترازية، وقد ذكر السيناتور روبرت ديل من الحزب الجمهوري بأن هذا النظام يجب أن يكون أولوية أميركا العليا للدفاع وأن الهدف هو إنهاء هشاشة أميركا أمام هجوم الصواريخ وإعادة بناء قواتها المسلحة<sup>(11)</sup>.

وعلى الرغم مما تقدم، أصاب هذا المشروع التلذذ في عهد كلينتون، وكانت هال عدة أسباب وراء تأخير إدارة كلينتون لاتحاد قرار حاسم بشأن المزمع الصاروسي تمثل بـ عدم انصاف روسيا والصين والاتحاد الأوروبي من أحسن الوصول إلى صيغة توافقية مع الأطراف غير المستعدة لتسعيد المشروع، كذلك الشكوك العميقة في الفاعلية الفعلية لنظام بعد التمثل المشهور لعدة تجارب إطلاق احتبرية قصدت تصيد صواريخ مهاجمة لأهداف على لأرض الأميركية، فضلاً عن

بمكثته العالية الباهضة لبرنامج والتي تنوى في بعض تقديراتها أربعين مليار دولار<sup>(12)</sup>، إن رفض بيل كلينتون للاستمرار بالدفاع الصاروخي في مدة حكمه بطر إليه في روسيا الاتحادية على أنه نتيجة لضغط الروسي على الولايات المتحدة وهذه الفكرة كانت أساس اعتقاد روسيا الاتحادية بشأن خطة الدفاع الصاروخي يمكن أن تتغير عن طريق أخذ موقف متشدد من الولايات المتحدة، وهو الإنبعاث الذي كان مألوفاً في روسيا الاتحادية<sup>(13)</sup>.

ويمكن القول إن الفاعلية الحقيقية في التواتر في اتخاذ خطوات سريعة من أجل الشروع ببناء نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي كان في عهد بوش (الابن) الذي قال في مؤتمر صحفي من العاصمة التشيكية براغ في 2007/6/5 رسالتي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين ستكون يجب ألا تشمل النظام الدفاعي الصاروخي، ثم لا تعاون مع النظام الدفاعي الصاروخي؟ ثم لا تشترك الولايات المتحدة؟ أبحث بالتفصيل العسكريين ليرى كيف سيعمل مثل هذا النظام. أبحث بعلمائك<sup>(14)</sup>.

فمع لدوم الإدارة الأميركية الجمهورية الجديدة عاد نظام الدرع الأمريكي المعفاك للصواريخ (National Missile Defense - NMD) لتصدر جدول الاهتمامات في الساحة الدولية بطلاً لأن هذه الإدارة أعلنت قرارها بالعضي قديماً في تهذيب هذا المشروع، الذي كانت إدارة كلينتون قد أحلت إصدار قرار حاسم بشأنه بل إن أحداث 2001/9/11 أعطت دفعة جديدة للعضي قديماً بهذا المشروع<sup>(15)</sup>، ونتيجة لذلك أعلنت لولايات المتحدة عام 2001 من جانب واحد انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الإتحاد السوفيتي السابق، فهي الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكي الروسي الذي سي عليها، وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، إذ اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة التي أعلنتها عام 2007 لإقامة درع مضاد للصواريخ تضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك وبشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا، وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر<sup>(16)</sup>.



وعلى الرغم مما نعلمه عن إدارة الرئيس أوباما إلى نشر الدرع الصاروخي من خلال إيجاد آلية لاصناع روسيا الاتحادية والدول الأخرى من أجل نشر المشروع

### المطلب الثالث: أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي

مع لا شك فيه أن المشروع في نشر الولايات المتحدة الأميركية الدرع الصاروخي له تأثيراته على العلاقات الأميركية الروسية، والعلاقات مع الأطراف الدولية التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع كلا الدولتين، الأمر الذي يجعل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة حذرة في التعاطي مع مسألة نشر الدرع الصاروخي تبعاً لاستراتيجيات الريح والحصار والمصادمة والتسوية في سياستها الخارجية، فذلك لأن تناول أبعاد مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يرتكز على عدة أبعاد، هي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والبعد الاستراتيجي.

#### أولاً: البعد السياسي

تطلق الدول من مصالحها السياسية والاستراتيجية في تعاملها مع الدول الأخرى في السياسة الدولية استناداً إلى قدراتها لصفتها من أجل تعزيز مكانتها وقوتها في صراعها وتعاونها مع الدول المذكورة<sup>(17)</sup>. وبما أن العامل العسكري يعد من العوامل المهمة في السياسة الخارجية أن لم يكن أهمها على الإطلاق فإن الولايات المتحدة أصبحت القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي بعد انهيار الطرف الموازي الإتحاد السوفيتي، والتعاطف المتواتر للقوة العسكرية لولايات المتحدة بمختلف صلوغها<sup>(18)</sup>. وعلى أثر أحداث 11/9/2001، بادرت إدارة الرئيس بوش الابن إعطاء الأولوية المطلقة للدفاع، وتم تسمية مفهوم (الاستراتيجية الاستباقية) التي تعني أخذ المبادرة بالقول أو بالفعل قبل أن يأخذ «الغير الفرصة بالفعل أو الهجوم»<sup>(19)</sup>. وشكل التركيز في التفوق العسكري الهدف الأساس للإدارة الأميركية<sup>(20)</sup>.

إن الولايات المتحدة وباءً على مجموعة من المعلومات والوقائع التي من أهمها: أحداث 11 أيلول 2001 وواحد من العراق والتحديات التي طرأت على بنا

النظم السياسية في أوروبا الشرقية، ترى أن الجبهة الدولية مهينة تماماً لتحقيق أكبر قدر من المصالح الجيوستراتيجية، وتعزير دور الولايات المتحدة في التحكم في كائنات النظام الدولي ومع ظهور أي قوة دولية تحاول منافسة الولايات المتحدة أو إقامة نظام دولي متعدد الاقطاب<sup>(21)</sup> من خلال الإصرار على الشروع في نشر الدرع الصاروخي وتقديمه على أنه وسيلة من وسائل الوقوف بوجه (الإرهاب) وهو ما دفع وزير الدفاع الأميركي روبرت غينس لي يقول (سوف لن تتراجع عن نشر الدرع الصاروخي في أوروبا)<sup>(22)</sup>

انطلاقاً مما تقدم، أن المفاوضات التي تسوقها الولايات المتحدة تركز في معظمها على مبدئي «تسعين» أولهما: أن الشبكة لدفاعية الصاروخية لا تحدث أي نصرات جذرية في الوضع، لقائم للأمن والتوازن العالمي، فهذه الشبكة مهمة لصياغة فريدة محددة قد تصدر قصداً أو خطأ عن هذه الدولة العارقة أو تلك، وليست مهمة بهدف - ولا تستطيع صد هجوم كاسح تكون فيه الصواريخ مهمرة بعثرة سواء كان مثل هذا الهجوم مصدره روسيا أم الصين، وهي البلدان الأكثر تضرراً من اختلال التوازن الذي نحدثه هذه الشبكة، ومن ثم فإن الدرع المتبادل الذي يحفظ التوازن الدولي ما زال قائماً والخوفات من اختلال ذلك التوازن بين القوى الكبرى باق في<sup>(23)</sup>. ثانيهما: أن هذه الشبكة قد تنطور مستقبلاً لتضم دول حلف شمال الأطلسي نفسها، ومن ثم الانسجام مع أوروبا وليس الابتعاد عنها<sup>(24)</sup>، ولا شك في أن التبعيل الأميركي الذي مؤداه أن أسوأ عدت منطقة التهديد الرئيس للمصالح الغربية، أنه تهديد يمكن أن يتطور إلى استخدام السلاح النووي، هذا التحليل هو الذي حث الاستراتيجيين الأميركيين الدعوة إلى الشروع في برنامج الدرع الصاروخي الذي هو نعمة لعدوات الشبكة الأميركية للرؤوس المصادرة للصواريخ النووية<sup>(25)</sup>

ولذلك مع مطلع 2005 اتجه الرئيس السابق فلاديمير بوتين بـاستراتيجية سياسية جديدة في محاولة لأن تؤدي روسيا الاتحادية دوراً فاعلاً في الشؤون الدولية بعد أن أنصح للروس بأن الإدارة الأميركية غير مكرثة لأي قوة دولية أو تنظيم دولي، ومن مؤثرات هذه الاستراتيجية بيجية هي إعادة تنمية العلاقات الروسية مع أصدقاء الأخص

في منطقة الشرق الأوسط، وإعلانها عن إنتاج الأسلحة النووية وسهرها، وإعلان التحذيرات ببعض الدول لسي كابت بالامس جزء من الاتحاد السوفييتي ولا سيما هذه الدول التي بنت متعادية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ولا سيما جورجيا، وأذربيجان وبعض دول آسيا الوسطى التي سمحت بإقامه بعض القواعد الأميركية فوق أراضيها مثل طاجيكستان وأوزبكستان<sup>(26)</sup>

وقد وجهت روسيا الاتحادية انتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، ومير الرئيس الروسي ديمتري مدفيدوف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين في مناسبات عديدة عن رفض بلادهم له، واتهموا الولايات المتحدة بأنها تفرط في اللجوء إلى القوة، وأن هذا النظام موجه ضد شيء غير موجود وأنه سيرد من إمكانية نشوب صراع نووي وسوودي إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم، وأنه إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك، وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالوفيسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخي على أنه مصدر تهديد للأمن الروسي لأنه يعظم الهيمنة الأميركية والتحكم العسكري الاستراتيجي لها، وشبه المصفي في نشر منظومة الدفاع الصاروخي الأميركية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقاً لتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا<sup>(27)</sup>

## ثانياً: البعد الاقتصادي

إن أكثر الدول استعداداً لغرض الدفاع المسلحة هي تلك الدول التي تمكن من تحميل الأعباء الاقتصادية لتنت الزاعات، إذ إنها قادرة على تلبية ضرورات تصعيد مستوى الصراع، إذا ما قامت حاجة لذلك سواء كان بقرار منها أم فُرضه عليها الحزم

إن الدول صد تكوينها تبحث عن الهيمنة وأداء دور مؤثر في السياسة الدولية، ولذلك يتطلب القيام بهذا الدور توافر مجموعة من المعطيات المادية والمعنوية التي يمكنها من أداء هذا الدور، ومن ثم فإن العمل الاقتصادي هو الأساس الذي يرتكز عليه العمل السياسي والعسكري، إذ لا يمكن لهدم العاملين أن يمارسا تأثيراً فاعلاً

من الأثر على عدة اقتصادية حيث تزداد التسلح بالأمم والإمكانيات اللازمة لضمان تحقيقها في مجالات كافة، أن لولوج في سبيل له أن يطلع على اقتصاد تلك الدولة، فهو ذو علاقة بعملياته البحرية التي تعتمد الدولة وعلى مدى بؤله على السطح يسبب عكس مع مستوى انفاقه حتى مستوى الخدمات التي تقدمها لعمومها.

والخلاصة مما تقدم، بترك البعد الاقتصادي لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي أنه في اقتصاديات الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبي أما لولايات المتحدة الأمريكية، فقد قدرت إدارة كلنتون في عام 1999 تكاليف ثمانين صاروخاً لتقاطع عشرة طائرات ونصف الطيار دولار، علماً أن التكاليف المعدة هي في ارتفاع مستمر، فهي كما هو الأول من عام 1999، قدرت الإدارة الأمريكية الزيادة هي التفتت بـ (22) مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية، وإن التكاليف الإضافية سوف تستخدم لدفع تكاليف إعداد أكثر من صواريخ القتل ودرجات الإدارة المبكر السريعة وإجراء تجارب عملياتية، وتثير الآراء إلى أن مثل هذه المبالغ هي مكلفة جداً لحياتة الولايات المتحدة علماً أن ابتاعون لا يحظ فقط لإقامة مثل هذا النظام لدفاعي، وإنما يسعى للحصول على أنواع متطورة أخرى من الأسلحة والتي سوف تكلف أكثر بكثير، وبهذا يشير المصنعون بأن هذه التكاليف المرتفعة لا تقابلها الحصول على أمن مضمون وقام لإقليم الولايات المتحدة الأمريكية (28).

لقد خصص مبلغ (78) مليار دولار في العام المالي 2006 من أجل استمرار تطوير والاختبارات والتطبيق الميداني لتكنولوجيا الدفاع الصاروخي التي يستهدف النvidia للصواريخ النارية من أي مدى خلال أي مرحلة من تحليتها (29) وبذلك تميز ميزانية الصواريخ الدفاعية الدهشة، فمكتب الميزانية في الكونغرس قد حدد تكاليف البرنامج لتوفير دفاع مركب ضد لصواريخ العابرة المتطورة بمقدار (60) مليار دولار لغرض نشر قوعد أرضية لصواريخ التقاطع ومحطات مراقبه انطلاقاً للقذائف وأقمار التحسس ومئات القواعد المضاعفة لصواريخ التقاطع الصاروخية أقامتها

وأجهزة البير العصابية، وفي حزيران 1996 عُدّ تقرير مكتب الميرانية للكونغرس من التكاليف الكلية للأنظمة المقترحة تصدّر (116) مليار دولار خلال العشرين عام القادمة بما فيها تكاليف العمليات والإسناد<sup>(30)</sup>

وأما لروسيا الاتحادية، فقد أدرك قاداتها أن العامل الاقتصادي كان له دور فاعل في تفكك الاتحاد السوفيتي، إلى جانب أنه أدى إلى انعقاد روسيا بالعرب، وفي هذا الإطار، قبلت روسيا الكثير من القرارات التي أصيبت عليها مثل التخلص من الأسلحة النووية في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وتعبير الجهد الصاروخ في القواعد الروسية نفسها، كما قبلت على مضض - انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف شمال الأطلسي، وبهذا يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية عملت على الحفاظ بقدر الإمكان على وضع روسيا النووي من خلال مشاركتها في التجمعات والاتلاف الدولية، وثلاثي الأزمات أو الاستعدادات العسكرية التي من شأنها الإصرار بالاعتقاد القومي<sup>(31)</sup>.

وبذلك سيدفع مشروع الولايات المتحدة الأميركية في نشر درع الصاروخ الأميركي روسيا الاتحادية بعهد يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي إلى الدخول في سباق تسلح جديد يرهق الميزانية الروسية مما يعكس سلباً على النمو الاقتصادي لروسيا، (وفي 2009/12/29 أشار رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين إلى ضرورة تطوير الأسلحة الهجومية الغوية في بلاده لمواجهة الدرع الصاروخية الأميركية وأوصح فلاديمير بوتين في تصريحات صحفية أدلى بها في مدينة فلاديفوستك في الشرق الأقصى الروسي أن خطط الولايات المتحدة لإقامة درع صاروخية في آسيا تدمر التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا)<sup>(32)</sup>.

وما للاتحاد الأوروبي فقد كانت أغلب دول الاتحاد مكتتة صمم ما يسمى بالكتلة العربية لمواجهة الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة، ولكن لمواجهة شبه المباشرة كانت على الأرض الأوروبية ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أي إن الدول الأوروبية تحملت العبء الأكبر لهذه الحرب، وعدد طرحت مشروع الدرع الصاروخي من قبل لولايات المتحدة، اقترحت نشره على الأرض لأوروبية بوصفها

مطلقة حساسة كونهما تشكل نقطة لقاء بين روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية التي كانت جزءاً من نضالهم الشيوعية، ثم أصبح أعليها حرة من العالم الرأسمالي ومن ثم انصاعاً في حلف شمال الأطلسي الذي بدأ يتوسع شرقاً لتطويق روسيا الاتحادية والسيطرة على قلب العالم وجاء طرح برنامج الدرع الصاروخي تحت مظلة قمة واشنطن التي أُرست (مفهوم لاستراتيجي الجديد للعقيدة العسكرية لـ NATO)، لتشمل العمليات العسكرية للناطو مناطق خارج حدود أوروبا<sup>(33)</sup>.

وبما أن الدرع الصاروخي سيُشتر في إطار مظلة حلف شمال الأطلسي، صلاً عن أن قرار الحلف مهيج من قبل الولايات المتحدة بفعل مكانتها الدولية، فإن له آثاراً استراتيجية وسياسية واقتصادية على الاتحاد لأوربي بوصفها نقطة بدأت اقتصادياً وتحاول تحقيق أعلى مستوى من التقارب السياسي، ولذلك للأ برنامج الدرع الصاروخي يمس في التصميم بالمصالح الاقتصادية والأمنية لأوروبا<sup>(34)</sup>، إذ أن مشروع الدرع الصاروخي سوف يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الأوربي فقد ساد اتجاه قوي في أوروبا في أعقاب الحرب الباردة إلى الحد بشكل عام من ميزانيات التسليح، إذ تمثل الميزانية الدفاعية البريطانية (2.3%) من الناتج القومي الإجمالي، في حين أنها تمثل في فرنسا (2.7%) من الناتج القومي الإجمالي، على حيث تبلغ النفقات الدفاعية الأميركية ثلاثة أمثال النفقات الدفاعية الأوروبية، ومشروع درع الصاروخي لا يكرس هذه النهوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي فحسب بل يريد أن يوسعها، وبذلك سوف تكون أوروبا مضطرة إلى مواصلة السباق النووي مرغمة، وهذا يعني ضعفاً، لتأثير على معدل النمو الاقتصادي الأوربي العام، لمجرد أسرار الولايات على رفع سقف هيبتها عن القدرات العسكرية للعالم<sup>(35)</sup>. ويرى العديد من الخبراء العسكريين الأوروبيين أن الولايات المتحدة إذا تمكنت فرضاً من تأمين أراضي ضد الهجمات النووية فإنها ستترك حلفاءها الأوروبيين لحماية أنفسهم من التهديدات النووية والتي سوف تكون قد ازدادت جسمه لأن مشروع الدرع الصاروخي سوف يؤدي إلى دخول القوى النووية في سباق سلاح جديد محموم<sup>(36)</sup>.

هذا يعكس القول بأن البعد الاقتصادي لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي

يمثل في أر هذا المشروع له انعكاسات مباشرة على الحاسب الاقتصادي لروسيا الاتحادية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلاً عن دول أخرى كالصين، سياء تعلق الأمر بالادعاء الاقتصادية الداخلية لكل دولة أم هي علاقاتها مع الدول الأخرى وبذلك فهو عبء على الجميع، والذي يملك «الاقتصاد القوي هو من يملك القوة على صدارة الآخرين»

### ثالثاً: العهد القانوني

بعد أن وقعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ AMB عام 1972 والتي منعت نشر أسلحة نووية لأكثر من شتكتيه ثم تم نقلها إلى شبكة واحدة في عام 1974، كما جمعت هذه المعاهدة عدد الصواريخ الهجومية على فوق السقف الذي وصلت إليه في عام 1972، وأصبحت هذه المعاهدة أساس التوازن الاستراتيجي الأميركي السوفيتي<sup>(37)</sup>، ودفعت بالعلاقات الأميركية السوفيتية إلى الاستقرار خلال حقبة الحرب الباردة. لقد تغيرت المسألة بعد انتهاء الحرب الباردة فقد حصل تغيير في طبيعة التهديدات، أصبح أن روسيا ما زالت تمتلك آلاف من الرؤوس النارية إلا أنها لم تعد عدواً للولايات المتحدة، وزال الشك بينهما واتجه نحو خفض التسليح، حيث أجريا تفهيمات كبيرة في ترسانتهما النوويتين<sup>(38)</sup>، وظهرت تهديدات من دول تعدد الولايات المتحدة معادية لسياستها وتهدها وتوجه نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل إذ وصفها جورج دبليو بوش بدول الشر في مطلع عام 2002 في خطاب حالة الاتحاد، فضلاً عن احتمال قيام جماعات من خارج الدولة باقتلاك أسلحة الدمار الشامل وربما قد تستخدم ضد أهداف في داخل الولايات المتحدة وبعد أحداث 11 أيلول 2001 نصيراً لهذه التطورات<sup>(39)</sup>

وقد كان اسحاب الولايات المتحدة في 2001/12/13، من جانب واحد<sup>(40)</sup>، من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق<sup>(41)</sup> الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسليح ومن ثم الوفاق الروسي الأميركي الذي بي عليها الأمر الذي دعمته قضية الدرع المضادة للصواريخ

وهي الأرملة التي تزوجت حصة جديده - المصحة في مطلب في كتيب اسامي / 2007  
إفلاحة دوع مصادرة لصدايح تصمم تحت اسم - مصداق لصوره في حيوية  
الشك ينشر على بصرى - صواح المصدة هي مولد، وتقوم الصدايح  
للمواجة على بعدة اقسام - معتر وهي مضممة لاخر الصدايح الجديدة  
للدراسة إذ تقوم الصدايح ثمة صير من صدايح العاين لشان - وتحميد في  
العلماء قبل ومعرفة إلى خبرته على لا ع<sup>52</sup> وهو ما عرف به الرئيس السابق بوش  
في مؤتمر صحفي بتاريخ 13 12 2001 بالقول (إن دافع لم يقم الولايات  
المحدة أسرة معاودة تمسحها من تصوير دفع جديد)<sup>53</sup>.

نت يمكن القول إن البعد الثانوي لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي يحل  
 في أن معاهدة (ABM) تحظر في مادتها الثانية نشر أنظمة صاعدة لتصلوحيه. وهذا  
 يعني أن إقامة نظام دفاع صاروخي قومي (NMD)، يتعارض مع جوهرها، بل إنه  
 يتنافى مع جوهر الدرع ذاته. بينما: إذ إن إقامة نظام دفاع صاروخي يعني توفير  
 أمن مطلق للدفاع عن الإقليم الأمريكي ضد الصواريخ العطلقة من بلد آخر، وقد  
 ذكرنا بأن معاهدة ABM سمحت بإنشاء شبكات من الصواريخ الدفاعية قللت إلى  
 شبكة واحدة فقط عام 1974، في حين يتطلب برنامج (NMD) إقامة عدة شبكات  
 دفاعية جديدة للدفاع عن إقليم الولايات المتحدة حيث يتم نشر رافعات في الأسكا  
 واستخدام رافعات الإنذار المبكر الموجود في كاليفورنيا، وماساشوسيت وكنتاكتاوير  
 وبنسلفانيا. ويتطلب ذلك إجراء تعديلات على المعاهدة بما يسمح بنشر الولايات  
 لعدد هذه النظام. ولقد أرادت إدارة كلينتون نشر أكثر من ستة صاروخ في الأسكا  
 وذلك من صاروخ اصافي في موقع ثاب فضلاً عن استخدام أجهزة فضائية  
 أساسية (البر).

وبخلاف ذلك رفضت روسيا مشروع الدرع الصاروحي الأمريكي بصفته وهدا  
الهدم للنظام العالمي الذي يحمي على الشروع الأمريكي ككل توقيع الرئيس الروسي  
السابق فلاديمير بوتين بموجبها في 14 تموز 2007 بحسب تحقيق تطيق روسيا  
معاملة القوافل المتعددة في أوروبا والاتفاقات الدولية المتربة عليها وكانت



الاتفاقية قد وقعت في 19 تشرين الثاني 1990 من جانب أعضاء حلفي الأطلسي وورشو (سابقاً) وعلى رأسهم الولايات المتحدة وسدت هي حينها ثغرات لديها للحرب الباردة وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي، ويعد قرار الرئيس الروسي فلاديمير يوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، ويخصص ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف شمال الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب<sup>(45)</sup> إلا أن توقيع اتفاقية ستارت الجديدة (B) ليس (2010) نوحى بن هناك نوع من التفاهم حول مشروع الدرع الصاروخي الأميركي وأن لم يصب على ذلك صراحة في الاتفاقية<sup>(46)</sup>.

#### رابعاً : البعد الاستراتيجي

من المتوقع أن تعكس الانعكاسات المترتبة على هذا النظام على المستوى العالمي مدياً شبيهاً بأجواء الحرب الباردة حيث التهديدات لأمنية العالمية المتبادلة تكون قارية وتدفع بسباق التسلح أشواطاً هائلة إلى الأمام، ويرجع ذلك إلى جملة من الاعتبارات الإستراتيجية المهمة في مقدمتها<sup>(47)</sup>:

أولاً: أن هذا النظام يعمل على الإخلال بالتوازن الإستراتيجي تعديلاً مع الصين وروسيا بشكل لا يمكن أن تحتله هاتان الدولتان، فعن الناحية العملية وحال استكمال تطبيقه يوفر لولايات المتحدة تفوقاً إستراتيجياً غير مسبوق على هاتين الدولتين تاريخاً باهما مكشوفتي الطيف إستراتيجياً إلى درجة انكشافه فضوى لم يصلح في أقصى درجات التوتر خلال حقبة الحرب الباردة، إذ غير استخدام هذا النظام تستطيع الولايات المتحدة إسقاط أي صاروخ باليستي يطلق إليها نظراً من الصين أو روسيا، بما لا تستطيع أي من دولتين إسقاط أي صاروخ أميركي من المستوى الباليستي نفسه، أي أنه في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة مصانة عن أي هجوم صاروخي لأنها تستطيع صدق من بلدان معظم كافة تكون

معرضه لأي هجوم صاروحي أميركي لأن أيّ من دول الحائمين لا تمكّ قدره الصمد  
عنها التي تملكها الولايات المتحدة. وهذا وضع إستراتيجي محتشم يحصل في  
أي وقت في العهد العاصي التي تلب الحرب العالمية شابه

ثانياً: إن هذا معام يعمل على تعريض اتفاقية لحد من انتشار الصواريخ  
الباليستية (ABM)<sup>(48)</sup> لخطر الإلغاء، وهذه لاتعاقبه التي وقعت بين الولايات  
المتحدة والإتحاد السوفيتي عام 1972 كانت قد حظرت إقامة مثل هذه الشبكات  
الفرية الدفاعية وبغت لأجواء مفتوحة ومعرضة للهجوم المتبادل وذلك بوصفها  
وسيلة ردع لكل الدولة، حيث كان للدول خشية أن يتم الود عليها بالمثل من الدولة  
التي تعرضت للهجوم، أما الآن فمطراً تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم على ذلك  
دون الخوف من أي انتقام من النوع نفسه.

ثالثاً: التخوف من أن هذا النظام لن يقتصر على حماية الأراضي الأميركية  
بمجرد، وأنه من يكون سوى المرحلة الأولى من إستراتيجية أمنية أميركية (معوذمة)  
مطر ما قد يبدو لتوهلة الأولى، وسيكون هناك مراحل لاحقة في سياق هذه  
الاستراتيجية ترمي إلى توفير عطاء محائل من الدفاع الصاروخي لحقواء الولايات  
المتحدة المعهدين عنها جغرافياً مثل اليابان وتايوان، أي على حدود الصين وفي  
صاتها العموي وبد يحيط تفوقها الإقليمي، الأمر الذي يهلب القلق للاستراتيجيين  
الصينيين

رابعاً: قلق دول الإتحاد الأوربي، لحليف عبر الأطلسي لولايات المتحدة  
والشريك التاريخي في حلف شمال الأطلسي من هذا النظام (اذ يرى المعكرون  
الأمريكيون الأوروبيون صواريخ إيراني لا يمكن أن تصل الولايات المتحدة ولكنها  
مكر أن تصل قلب أوروبا)<sup>(49)</sup> وشعورها بأن لولايات المتحدة لا تلقي يداً للشراكة  
الأفندية في نمي استراتيجيات أمن عالمية<sup>(50)</sup>، في الوقت الذي تنتقد فيه الأوروبيين  
شدة عندهم يقرون في شأن الأمن الأوربي وحدهم ودون استشارتهم، وقد قولت  
تكرة النظام الصاروخي يهدد شديد وبرود حتى من فيد بريطانيا الدولة الأقرب سياسياً  
واستراتيجياً لولايات المتحدة، ويمكن ملاحظة أن بصاعد وبيرة مشروع السبع أميركي

المصدر للصواريخ يواربه على الصعة الأوربية للأطلسي تصعد مشروعات استقلال أمن القارة الأوربية عن طريق تشكيل قوة أمن أوربية مفصلة عن حلف شمال الأطلسي، أو تعليق المكوس والهوية الأوربية للناتو نفسه، وبرغم كل البعد المباشر وغير المباشر الذي تعرض له المشروع الأميركي من الحلفاء الأوربيين، والتهديدات التي يستتبعها لمشاركة غير الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا العربية، فإن الولايات المتحدة مصرة بعناد على المضي فيه حتى مع ما تدرجه بعض الأصوات الأوربية من احتفالات ولو بعيدة المدى بأن يكون هذا النظام البداية لتصبح حلف الأطلسي نفسه وانكفاء الولايات المتحدة وأوروبا كذا على حدة لإقامة نظام أمن خاص بعيداً عن لمشاركة المطلوبة بحد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتطور الحرب الباردة.

وهذا يمكن القول إن البعد الاستراتيجي لمشروع الدفاع الصاروخي يمكن رغبة الولايات المتحدة في ترسيخ الانفراد الدولي باستخدام القوة، وأنه بشكل خفي في (التوازن الاستراتيجي)<sup>(51)</sup> لصالح الولايات المتحدة على حساب روسيا الاتحادية، إذ يقول هنري كيسنجر بأن الأمن المطلق لدولة ما يعني إعدام الأمن المطلق لساير الدول الأخرى، وفي هذا الصدد يبدو بشدة أن الولايات المتحدة بفصل الأفراد الذي تدرسه هي بأمر الحاجة إلى الأمن المطلق إذ إن اسرافها في استخدام القوة سوف يكون مصدر قلق دائم على أمن الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً<sup>(52)</sup>

وأخيراً سيؤمن مشروع الدرع الصاروخي للولايات المتحدة تفوقاً واضحاً على حلفائها وحوصمها، ويضعهم تحت المظلة الدفاعية والاثوار الأميركي هذا من جانب ومن جانب آخر، سيطبق هذا المشروع من جديد سباق التسلح مع كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية (التي تسير بخطوات واقعية في السياسة الدولية)<sup>(53)</sup>، وما يترب عليه من مخاطر اقتصادية تلحق بهما<sup>(54)</sup>

### المطلب الرابع: رؤية مستقبلية لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي

إن الأزمة الدولية التي شبت بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخي الأميركي تعيد إلى لأدهار أزمة الصواريخ الكوبية

عام 1961، وبكذلك مع نهاية الدوبية بحواشيها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية كافة، ولذلك سكت قصية الدفاع الصاروحي من المنظور السياسي بحسب حرسه في الغرب ومصاديقه في عام 2007. فلروسيا الاتحادية مخاوف بشأن فعالية الخطط الأمريكية في تحقيق هدفها المتمثل بإعراض الصواريخ التي تطلق من الشرق الأوسط. ولا سيما الدول التي تعدّها الولايات المتحدة شارقة ورئيس روسيا الاتحادية لهذا الوصف - (55). إلى جانب هذه المخاوف يشته بوجود دواع أخرى خلف الحملة الروسية فروسيا الاتحادية تعد القواعد والحضور العسكري الأمريكي عن مقرية من الحدود الروسية الأوربية بمثابة انتهاك لتفاهم بعدم نشر الموائد العسكرية العربية في أراضي الأعضاء الجدد في حلف الناتو، كما أثبتت أنهم روس الاتحادية بأنها تحاول دفع أسس بين أعضاء حلف الناتو (56).

وعلى الرغم من تأكيد عدد من الخبراء العسكريين ولا سيما في الولايات المتحدة على أن الدرع الأميركية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديداً لروسيا، لا سيما في روسيا بحيث في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (البايستية) قادرة على اقتراف أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأميركية المرمع بشاؤها، وقد أجريت أول تجربة ناجحة لصاروخ توبول - أم (إس - إس 120 م<sup>2</sup>) في نيسان 2004، ثم إطلاق صاروخ جديد عابر للقارات ذي رؤوس متعددة من طراز (إز إس 24) وذلك في 29 أيار 2007، إلا أنه يظل للجانب الروسي سببته ومبرراته التي يمكن في مؤلفها فهم الموقف الروسي (57).

أولها: بتعقيد مكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية في تأكيد كونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاهه في المستقبل (58)، أو اختراق دائرة أسسه القومي دون مشاركة فعالة من جانبها فهي قمة مجموعة ثنائي في سبينا 2007 قدم فلاديمير بوتين للرئيس الأميركي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في ألدريجان بديلاً للنظام المرمع أنشأه في النشيل، وحللاً لقاء فلاديمير بوتين وبوش في ولاية «ميشغن» في سبينا 2007، اقترح الرئيس فلاديمير بوتين استعصام قاعدة رادار أخرى قيد الإنشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا وهو ما يؤكد أن روسيا لا تفرض المشروع من

حيث للمبدأ ولكنها ترفض الاعتراف بالإلزامات المحددة بتسقيده، وتأكيد هيئتها وشروطها في منطقة ما زالت روسيا الاتحادية تعدّها نوابتها الغربية، وتسعى روسيا حالياً إلى التحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهمسة الأميركية وإضلاع بقايا التور الروسي بها.

ثانها، عدم توقيع دول حلف الأطلسي على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي وافقت عليها لقمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي بـسطنبول عام 1999، والتي تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجذبت التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة، وقد صدقت روسيا على المعاهدة عام 2004، كما صدقت عليها بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا، ورفضت دول حلف شمال لأطلسي (26 دولة) القيام بذلك وأصرّت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه التزامات بـسطنبول أولاً وهي سحب القوات الروسية من مولداвия وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسي الثام لذلك.

ثالثها: أن المشروع الأميركي، من وجهة النظر الروسية، يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي وهو يرمي إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم يحد من المشروع روسيا الاتحادية من ضمان أمنها وسلامة شعبها (39).

وخلاصة ما تقدم، سيختل نشر الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا في التوازن الإستراتيجي المستقبلي، بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ولذلك رفضت روسيا الاتحادية المشروع رفضاً قاطعاً، ورفضت البررات الأميركية بأنه موجه نحو إيران، وليس نحوها، وأكدت أنه يهدد أمنها النووي والقومي. كما عذب نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نشر نظام كامل للتحسس عليها ولذلك قال الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين: من أخفي أن واحدة من أصعب القضايا كانت وما تزال الدفاع الصاروخي في أوروبا، كما رفض الرئيس الروسي الحالي دمري مديفيدوف البرنامج الصاروخي الأميركي، إذ أُنشر بتاريخ 27 حزيران 2008، إلى أن

هذا النظام الصاروخي لا يقدم أمن أوروبا لأنه سيخضع (بـه على أنه دعوة إلى المشاركة في سباق التسلح<sup>(60)</sup>) بل أن المشروع سوف يحسم استراتيجية الردع في العلاقات الأميركية الروسية. لصالح الولايات المتحدة الأميركية الأمر الذي يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

والخلاصة مع تقديم يمكن القول إن مستقبل نشر مشروع الدرع الصاروخي الأميركي يتوقف في أحد الاحتمالات المستقبلية الآتية:

الاحتمال الأول: مشهد نشر الولايات المتحدة الأميركية الدرع الصاروخي الأميركي بشكل مفرد - يمكن القول أن أحد الخيارات الأميركية المطروحة لتعامل مع هذه القضية الاستراتيجية هو المضي قدماً في نشر هذا المشروع دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح روسيا الاتحادية، أو ما تفعله روسيا الاتحادية، من خلال التعاون مع حلفائها الأوروبيين وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، وبذلك سيكون نشر هذا المشروع على وفق مصادرة أميركية ضيقة، الأمر الذي يعكس بشكل سلبي على العلاقات الأميركية الروسية. ونظر لتمسك روسيا الاتحادية بموقفها الرافض لنشر هذا المشروع بالقرب من الحدود الروسية وتأكيداً على أن نشره يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي بشكل لا جدال فيه، وإدراك الولايات المتحدة لذلك، فإن هذا المشهد يعد ضعيف التحقق ولكنه ليس مستحيلاً، لأن الولايات المتحدة الأميركية قد اتخذت مجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه.

الاحتمال الثاني: التراجع في نشر الدرع الصاروخي الأميركي؛ يمكن القول إن تهيئة التعديلات الدستورية والاقليمية، ونتيجة لتغيير مجموعة من الوقائع في السياسة الدولية من مثل إحياء تنوية لمسألة الحلف (المحوي الإقليمي)، والحرب على الإرهاب، فضلاً عن الأوضاع الداخلية الأميركية كما هو الحال في تراجع نمو الاقتصاد الأميركي، وصحة حجم الاتفاق على هذا المشروع، والتغير الذي طرأ في الفكر الاستراتيجي الأميركي، علاوة على عدم رغبة الولايات المتحدة في إشراك روسيا الاتحادية في هذا المشروع، كل هذه الأمور يمكن أن تدفع باتجاه تراجع الولايات المتحدة عن نشر هذا المشروع في المستقبل، إلا أنه وبما على المؤشرات

الحالية فإن هذا المشهد يعد صعب التحقيق، لأن الولايات المتحدة مصممة على نشر مشروع الدرع الصاروخي حتى وإن أسعق وهذا طويلاً.

**الاحتمال الثالث:** اتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في سر مشروع الدرع الصاروخي لأميركي. إن أحد الخيارات المطروحة لدى الإدارة الأميركية هو اتعاون مع روسيا الاتحادية في نشر المشروع، وبغية أن يظهر مكانة روسيا الاتحادية في الوقت الحالي، واحتمالات تساعد في المستقبل، فضلاً عن التفاوض المطلق بروسيا الاتحادية لنشر الولايات المتحدة لهذا المشروع بشكل منفرد، فضلاً عن الكلفة الباهظة للمشروع، وإمكانية تحمل روسيا الاتحادية جزءاً من هذه النفقات، كل هذه المعطيات سوف تدفع باتجاه التقرب بين رؤية ابنوتنن تجاه هذه القضية الاستراتيجية الدولية المهمة للأمن القومي الروسي والأمن القومي الأميركي، ومن ثم فإن مشهد التعاون في نشر المشروع هو المرجح بمعنى أن شروع الولايات المتحدة في بناء مشروع الدرع الصاروخي، سيدفع العلاقات الأميركية لروسة إلى مزيد من التوتر وسيؤدي إلى زيادة سباق التسلح العالمي، أما الوصول إلى صفة توافقية حول المشروع فإنه سيعكس بالاجدب على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بل إن المشروع سيتحول إلى قضية للمساومة والنسوبة.

يمكن القول إن مشروع لدرع الصاروخي الأميركي يعد من أبرز القضايا الاستراتيجية في العلاقات الأميركية لروسة، بل أصبح مظهراً من مظاهر التوتر والصراع في هذه العلاقات، ومن أجل اختبار لتأثير التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، فإن للمقومات السياسية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية الأثر البالغ في هذه القضية، فعملية توسيع حلف شمال الأطلسي الذي نهضت الولايات المتحدة على قراراته يؤثر بشكل سلبي على هذه القضية، إذ إن حلفي الولايات المتحدة إلى نشر هذا المشروع في إطار حلف شمال الأطلسي يؤثر بشكل مباشر على هذه القضية، ومن ثم فإنه سوف يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية الروسية.

أما فيما يتعلق بإعادة تشكيل النظام الدولي فإنه يؤثر في هذه القضية الاستراتيجية بشكل كبير، إذ إن مشروع الدرع الصاروخي الأميركي هو آليه من آليات

حيثما الولايات المتحدة على النظام الدولي، ومن ثم فإن إصرار الولايات المتحدة على نشر مشروع سوف يعكس سبباً عن العلاقات الأميركية الروسية، من يريد من حدة التوتر في هذه العداقة. علاوة على ذلك، فإن مقوم الحرب على (الإرهاب) أن يشكل مياثر على هذه القضية الاستراتيجية، من إلى أحد المبررات التي تقدمها الولايات المتحدة من أجل لشروع في نشر هذا المشروع هو انه يرمي إلى التصدي للصواريخ التي قد تأتي من دولة عارقة أو من خلال سيطرة مجموعات مسلحة على مصانع إطلاق الصواريخ في أية دولة من لدول التي تعدها الولايات المتحدة فائلة، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا الاتحادية، الأمر الذي يعكس سبباً على هذه القضية الاستراتيجية ومن ثم يذهب بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التوتر، وأخير وليس آخراً، فإن الحرب الروسية الجورجية قد أثرت بشكل سلبي في هذه القضية بل إن أحد أسباب هذه الحرب هو سعي روسيا الاتحادية توجيه رساله قوية لا ليس فيها، بأنه إذا أقممت الولايات المتحدة على نشر الدرع الصاروخي فإن روسيا الاتحادية لن تقف مكتوفة الأيدي، بل لديها القدرة على لوقوف بوجه هذا المشروع، ومن ثم أثرت هذه الحرب بشكل سببي على هذه القضية لاستراتيجية، أما المقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية الروسية فإنها لا تؤثر بشكل واضح في هذه القضية الاستراتيجية بإنشاء تكلمة المشروع ومدى استعداد الدول الأوروبية للمشاركة في تحمل نفقاته، ومن ثم من مشاركة الأوروبيين بهذا المشروع سوف يؤثر سلباً في هذه القضية الاستراتيجية، ومن ثم في العلاقات الأميركية الروسية.

وختاماً للمقومات الاقتصادية، فإن للمقومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية أثراً واضحاً على هذه القضية الاستراتيجية وستقبلها، إذ إن أحد أسباب شروع روسيا الاتحادية في زيادة إنفاقها العسكري هو إصرار لولايات المتحدة الأميركية على الشروع في نشر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بالقرب من الحدود الروسية وتحديداً في بوسدا وجمهورية التشيك، الأمر الذي رآه وسيريد من حدة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل. علاوة على ذلك يؤثر القواعد العسكرية في آسيا بشكل كبيراً في هذه القضية الاستراتيجية، إذ نظرت روسيا الاتحادية في هذه القواعد العسكرية على أنها جزء من عملية إعادة تطبيق استراتيجية



الاحتواء بجاهها، بمعنى أنها تتكامل مع مشروع الدرع الصاروخي من أجل تنفيذها. بل قد تستخدم هذه القواعد من أجل نصب بعض مكونات هذا المشروع في هذه القواعد. ومن ثم يؤثر هذا المقوم تأثيراً سلباً في هذه القضية الاستراتيجية، ومن ثم يريد من حدة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية أما جها يتعلق بالاتفاقيات الاستراتيجية الثنائية فإن لها أثراً مباشراً على هذه القضية. إذ إن هذه الاتفاقيات تمثل أساس التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، بل إنها تؤكد على عدم قيام أي من الدولتين بنشر صواريخ خارج حدود هذه الاتفاقيات. ولذلك فإن شروع الولايات المتحدة بشروع مشروع لدرع الصاروخي يمثل انتهاكاً للاتفاقيات الاستراتيجية المعفودة بين الدولتين، ومن ثم فإنه سوف يؤثر بشكل سلبي على هذه القضية، ومن ثم على العلاقات الأميركية الروسية، أما الالتزام بهذه الاتفاقيات فإنه سوف يعكس إيجاباً على العلاقات الأميركية الروسية.

وبخلاصة ما تقدم، فإن معظم المفومات السياسية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية تمارس تأثيراً سلباً في قضية مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الأمر الذي يريد من حالة التوتر في العلاقات الأميركية الروسية، وهو الأمر الذي يهدد على صحة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني من ب. التوتر والتنافس هو السمة الغالبة للعلاقات الأميركية لروسية.

## القضايا السياسية الدولية (الملف النووي الإيراني أُمُودجاً)

نقد واجهت العلاقات الإيرانية العربية شكل عام والعلاقات الإيرانية الأميركية بشكل خاص منذ عام 1979 العديد من التحديات التي انعكست سلباً عليها<sup>(61)</sup>. وأسهمت بشكل مباشر في توترها وانقطاعها في بعض المراحل مع عدد من الدول الأوربية وكان أبرز هذه التحديات هي الأيديولوجية والسياسة التي تبناها النظام الإيراني بعد عام 1979<sup>(62)</sup>، وأزمة الرهائن في السفارة الأميركية في طهران، وتفجير السفارة الأميركية في بيروت عام 1982، وقضية لكاتب الجريعاتي سلمان رشدي وكذلك قضية مطعم ميكوروس عام 1992. فضلاً عن قضايا أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، من مسألة الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران، ومعارضتها لعمية السلام وتهديد أمن واستقرار (إسرائيل) وقضايا إقليمية أخرى<sup>(63)</sup>، لكن أهم هذه التحديات هي قضية لبرنامج النووي الإيراني الذي يعد في المرحلة الراهنة العقبة الأساسية والتحدي الأكبر الذي يقف أمام العلاقات الإيرانية العربية، وبحول دون طورها في ظل تمسك إيران والدول لغربية بمواقفها<sup>(64)</sup>، ولذلك فقد أصبح الملف النووي الإيراني ملفاً للمساومة في العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة.

## المطلب الأول : ماهية البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من أن بدايات البرنامج النووي الإيراني يعود لى عام 1974 إذ عاقدت إيران مع فرنسا في مساعدها في عمليات تركيز اليورانيوم مع ألمانيا حيث التقت مع شركه سيمس على إنشاء مصاعين نوويين بمدينة بوشهر، إلا ان السلطات النووية بدأت بعد حرب الخليج الثانية، ففي عام 1992 استطاعت إيران أن تنشئ مصاعداً نووياً (5 ميجاوات) استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسات بيئية وسرعة من خضع للتفتيش نتيجة للضغوط الدولية، وفي عام 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين (300 ميجاوات) قرب بوشهر، وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال ممارسة ضغط على الحكومة الصينية للحيولة دون إتمام الاتفاق، وفي كانون الثاني 1995 وقعت إيران لاتفاقية مع روسيا الاتحادية لتقوم بموجبها الأخيرة بتسليم مفاعلين (1000 ميجاوات) أُنشئت في مدينة بوشهر بطلب مليار دولار<sup>(65)</sup>.

لقد نشأت الأزمة النووية الإيرانية، عقب إقدام إيران على تطوير قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم<sup>(66)</sup>، وذلك حينما اتضح في أواخر عام 2002 أن الحكومة الإيرانية تقوم بإنشاء مشأنتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة نائز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة أراك الواقعة غرب طهران، من دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد جاء اكتشاف هذه المسألة مع إعلان ما يعرف بالمجلس الوطني الإيراني لمقاومة - وهو أحد فصائل المعارضة الإيرانية في العلنى - معلومات عن قيام إيران بإنشاء هاتين المنشأتين بهدفاً من رقابة الوكالة الدولية، بهدف صنع الأسلحة النووية، ثم تأكدت هذه المزاعم من خلال صور الانفاص الصناعية الأميركية<sup>(67)</sup>.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ثم الحرب على العراق اتسعت الإدارة الأميركية نهجاً تصعيدياً ضد إيران وعمدت بين الحين والآخر إلى التضييق بأجالات التعامل مع البرنامج، فبدت لتتشم الحبار العسكري كما حذرت الإدارة الأميركية إيران في أكثر من مناسبة بتحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن إذا صوب

على استئناف أنشطتها لحساسة بضعفه بالحدود سووي، وهو ما حدث بالفعل حيث أحالت الوكالة الدولية للذخيرة الدرية يوم 2006/2/4 ملفها إلى مجلس الأمن الدولي، بعد التصويت على مشروع قرار يهدد السأر في مجلس محافظي الوكالة<sup>(66)</sup>

نقد تعاقبت الأحداث بسرعة بعد هجمات 2001/9/11، وانعكست على العلاقات الدولية، إذ وصفت لولايات المتحدة الأميركية استراتيجية مكافحة ما أسمته (الإرهاب) وبدأت هذه الاستراتيجية بالحرب على أفغانستان، وتصريحات الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في التاسع والعشرين من كانون الثاني 2002 حول ما سماه «دول محور» (إيران والعراق وكوريا الشمالية)، لترصد من تحديث العلاقات وتعكر الأجواء بين إيران والدول الغربية وجاءت بعدها الحرب على العراق واحتلاله في عام 2003، وقد استغبت الولايات المتحدة للأميركية أحداث أيلول 2001 لتعيد مخططاتها وتحقيق أهدافها بالهزيمة على منطقة الخليج العربي وتعزيز نفوذها في منطقة آسب الوسطى<sup>(69)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، وفي تموز 2002، وقعت إيران وروسيا اتفاقاً لبرنامج طويل الأمد لتعزيز التعاون من خلال بناء عدة مفاعلات نووية التي من المخطط أن تصل إلى ستة مفاعلات وبرنامجاً مشتركاً لإنتاج الطائرات<sup>(70)</sup>. وبذلك أصبح البرنامج النووي الإيراني مصدر مهم للعلاقات مهمة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، حول ما إدد. كانت روسيا وافقت على تقديم تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وغيرها مما هو خاص بالخصص<sup>(71)</sup>.

## المطلب الثاني - دوافع البرنامج النووي الإيراني

نمة العديد من العوامل التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا النووية بصحت من الحبار النووي حلاًماً إيرانياً منذ أكثر من أربعة عقود حيث ستعود البرنامج النووي الإيراني ولا يزال على حير كيه من اهتمامات الحكومات الإيرانية الحفافة، وإيران تقع في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، فهي تقع بين غنى

مطقتين في العالم هما منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، وثمة تآخر دولي محموم ولا سيما من الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع حاسم في الاستراتيجية العالمية لأميركية، يحكم نزواتها الطبيعية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي كما أن لإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المشاركة مع العديد من دول الجوار مع ما يعقب ذلك من احتمالية نشوب تهديدات محتملة لوجهة الجبهة الداخلية الإيرانية<sup>(72)</sup>.

يعد الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات التي يبدو فيها وتضح التوتر الإيراني، إذ تتمسك إيران بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ونهضة حقاً أصلاً لها بمقتضى بوند معاهدة منع الانتشار النووي، وهذا التوتر يجد تفسيره في مجموعة من الدوافع والاعتبارات التي تجعل إيران متمسكة بهذا الخيار<sup>(73)</sup> وأولها الدوافع الاقتصادية: إذ تعلن إيران دعمتها في تأمين (20%) من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط بد أن العديد من المراهقين يرون أن هذه الدوافع لا تبدو منطقية، فالمفاعلات سرفى لتكلف صيارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران التي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء، بتكليف لا تتعدى (16 - 20%) من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أنها ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن والمنشآت الصناعية في الشمال، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية ثانياً؛ الدوافع العسكرية: فالفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية وهو الأمر الذي دعم اتجاه إيران لتطوير برنامج نووي إيراني<sup>(74)</sup> ثالثاً الدوافع الاستراتيجية: إذ يدرج تطوير العدرات الجوية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً ودولياً، يقوم على تحقيق هدف أساسي وهو ساء مكانة متميزة على مساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة بدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج<sup>(75)</sup>، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، ولعلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعير

مكاتب الإقليميه والدوليه وذلك بصل بالاتي. أوّل بيئته الإقليميه عبر المستقره المحيطه بإيران، فهي محاطه بقوى ام لها تاريخ طوي من العداء، العراق<sup>(76)</sup>، أو غير بشوى بي (باكستان وروسيا) أو صحاله كيب مع الولايات المحدة (أذربيجان وتركيا وأفغانستان)، ويريد من مؤثرات عدم لاسمر ترايد لوجود العسكري الأميركي في منطقه آسيا الوسطى وانقودر ولا سيما أن هذه المنطقه تمثل المحيط الاستراتيجي العموي لإيران مثل تركي وأذربيجان وأفغانستان والعراق<sup>(77)</sup>، مع تصاعد مواقف الولايات المتحدة العدائيه العتكره والعتواليه ضد إيران ثانياً: إحدات تقارب في موازين القوى مع (إسرائيل)، والتي تعد الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحه نوويه في منطقه الشرق الاوسط، ولا سيما في ظل تصاعد حالة العداء الواضحه بين الجانبين بعد الإحتلال الأميركي للعراق. ثالثاً: اختلال معادلات القوة في منطقه الخليج بعد البهر العراق بوصفه قوة إقليمية عسكريه وسكانيه كبرى، ودخول معظم دول الخليج تحت مظله الحماية الأميركية من خلال القواعد العسكريه في هذه الدول، وهي إختلالات من شأنها أن تعري إيران لإمكانية تطوير قدراتها النوويه لمواجهة التهديدات الأميركية والإسرائيليه، بل (توفر عصراً بلودع بيد إيران)<sup>(78)</sup>، رابعاً: تحول البرنامج النووي الإيراني إلى مصدر فخر قومي للعديد من الإيرانيين، فهو يمثل عصراً مهماً في مواجهة العطرسة الأميركية، لا سيما بعد فشل التبر الإصلاحي في تحقيق الرخاء الذي وعد به، وأصبحت البلاد تعاني من أزمة اقتصاديه، مما أضعف قدرته داخلياً وخارجياً، ومن ثم فإن نوحيد مواقف الإيرانيين بشأن البرنامج النووي يأتي في مصلحة الحكومه والنظام الإيراني على الصعيدين الداخلي والخارجي<sup>(79)</sup>.

انطلاقاً من هذه، فع والاعتبارات المنطقه، تختلف الولايات لمتحدة الأميركية روسيا الاتحاديه في كيمية الطرة من الدافع اسامقه نذكره ومن ثم احتلفان في قاط محدده وتتوافقان في أنه لا يحور لإيران امتلاك الطاقه النوويه لاعراض عسكريه، ومن ثم احتلفان في طريقه التعاطي مع ملف النووي الإيراني، من صبح الصف النووي الإيراني أداة لمصادمه السياسيه في العلاقات الأميركية لروسيا، وهو ما سيصبح من خلال المطلب الثالث.

## المطلب الثالث أبعاد المنع النووي الإيراني وأثارها في العلاقات الأميركية الروسية

بعد الحلف النووي الإيراني من أهم نقاط الخلاف بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وقد كان أثره في العلاقات الأميركية لروسية مؤخر، فإيران من وجه النظر الأميركية تشكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه السرعة على حد لا ترضى روسيا في البرنامج النووي الإيراني ما يستدعي تخوف الولايات المتحدة أو لمجتمع الدولي، إذ تراه سبباً لحد، لأن، لقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من القضايا التي تثير الإدارة الأميركية مع جميع رؤاها، وكان من الطبيعي أن تثير الإدارة الأميركية هذه القضية مع روسيا الاتحادية التي تعدها الولايات المتحدة الحليف العسكري لإيران. هي سعي منها إلى فك طلاس ذلك الحلف ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، لأن في ذلك تهديداً للمصالح الأميركية والغربية، بحسب دعمها، هي كل من الخليج العربي (والعراق)<sup>(80)</sup> والصراع العربي الإسرائيلي<sup>(81)</sup>.

## البعد الأول: البعد السياسي

لقد بدأت العلاقات الروسية الإيرانية منذ سنوات تأخذ الطابع الاستراتيجي ولا سيما بعد استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا الاتحادية ثم عصفه في ذلك ديمتري ميدفيدوف الذي تبنى نفس النهج كرئيس فلاديمير بوتين في السياسة الخارجية الروسية، وتوجهه في اعادة الخطر في أولويات السياسة الدخية والخارجية الروسية انطلاقاً من المصالح الروسية<sup>(82)</sup> إذ يرى روسيا (أنه يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب، فعالم وحيد القطب عام غير مقبول، والهيمنة أمر لا يمكن السماح به، وليس في وسع روسيا قبول نظام عالمي تكون ساحة اتخاذ جميع القرارات فيه ملك بيد واحد، كالولايات المتحدة، فعالم كهذا سيكون غير مستقر. ومهدد بالصراعات)<sup>(83)</sup>

إلى روسيا التي طمح لاستعادة زورت السابق بوصفها دولة عظمى لها مكانها الدولي تحد في إيران الدولة الأكثر أهمية، من حيث موقعها الاستراتيجي بين أعين مفتشين العصر في العالم وتنفذ على مصب نهر الصدب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود جمهورية آسيا الوسطى بالقوقاز من جهة ثانية، على حين تسعى إيران إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة وتحد في روسيا الحليف الأتسب، لإثقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة والمفردات العسكرية والثقافية التي يملكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لإستراتيجيتها المصنوعة<sup>(84)</sup>

وتحكم هذه العلاقات عدة سمات رئيسة تشكلها وتؤثر في مسارها: أولها، لدخل وتأثير طرف ثالث عليها وهو في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدد طبيعة العلاقة معها شكل العلاقات لروسيا، وحالياً يرجع نحن العلاقات الروسية الإيرانية إلى التوتر الشديد السائد في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران<sup>(85)</sup>، ثانياً، تحتل الأبعاد السياسية الأهمية أوروبية واضحة في هذه العلاقات على الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية تظل تابعة أو تقع خلف العلاقات السياسية الاستراتيجية، فهي رابطة تختلف عن معادلة علاقة إيران بالغرب التي قبل تأخير العمل التجاري والاقتصادي على العاصم السياسي؛ ثالثاً، تستمر الحالة التاريخية من انعدام ثقة الكامة وراء نحن العلاقات، وهي أحد الأسباب الرئيسة وراء عدم مأسسة لعلاقات الثابتة حتى الآن<sup>(86)</sup>.

ونتيجة لذلك تصنع الولايات المتحدة إلى تجريد روسيا من استخدام الحلف الدولي الإيراني ورقة فلصعد عليها، ولا سيما فيما يتعلق بتسعيها لتسفيد المشروع، صنف الاقتصاد الروسي معاربه مع الولايات المتحدة قد يدفع إلى محاولة الانسحاب من المشروع الأميركي من خلال التعاون مع إيران، وهذا ما دلست عليه زيارة الرئيس الإيراني (الاسبق) محمد خاتمي لروسيا والتي حملت رسالة مفادها أن القطيعة مع الولايات المتحدة لم تعد تعني دفع إيران نحو لعزلة، وإن إيران قادرة على العثور على أصدقاء وشركاء بين الدول الكبرى في العالم<sup>(87)</sup>



على هذا الأساس يحاول روسيا الاتحادية من خلال تفويضها مع إيران كسر طوق العزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها ذلك أن روسيا تعد في إيران الوسيلة التي يمكن من خلالها خلق موطئ قدم لها وتأكيد وجودها في منطقة لها الوسطى والعراق<sup>(88)</sup> وهي المناطق التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي وحضاري مبهر عليها، كما أن التفريب يمكن أن يشجع لها التنسيق والعصب بشكل مباشر مع إيران فيما يتعلق الأمر بأفغانستان ولا سيما وأن الطرفين يشتركان في الموقف تجاه حكومة طالبان السابقة<sup>(89)</sup>.

انطلاقاً مما تقدم، يؤثر البعد السياسي للأزمة النووية الإيرانية في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تحاول روسيا الاتحادية برعاية لرئيس دميتري ميدفيدف ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين أن تستعيد دورها ومكانتها الدولية من خلال حصر فاعل ومؤثر في بقايا العالمة المؤثرة في السياسة الدولية، ومن أبرز هذه القضايا، الملف النووي الإيراني، الذي أصبح يمثل قضية مهمة في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح قضية للمساومة والتسوية، الأمر الذي جعل من هذه القضية مجالاً للتفاعل السلمي بين الدولتين.

## البعد الثاني : البعد الاقتصادي

إن درجة الترابط الدولي تتضح في أحد جوانبها من خلال حجم التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في النسق الدولي، فكلما زادت تلك التفاعلات زادت درجة الترابط بين وحدات البناء الدولي<sup>(90)</sup>. ولذلك تؤدي العكاسب الاقتصادية دوراً مؤثراً في العلاقات بين الأطراف الدولية، إذ تعد روسيا الاتحادية بضانة شريك نووي كبير وهي تسعى نحو استمرار تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وفي المجالات كافة إلا أنه أمام العرض الاقتصادي الضعيف التي يقدمها البرنامج النووي للاقتصاد الروسي، يظل العلاقات الاقتصادية مع الغرب هدفاً حراً يقل أهمية لدى روسيا، فهي ظل حكمي فلاديمير بوتين ودميتري ميدفيدف - الذي يوصف بأنه ميمصرراطية الموجهة - أنصرف هدف روسيا الأول إلى تأسيس وإقامة دولة حديثة قوية، ولأسباب مختلفة بدأ بالفعل الاقتصاد الروسي في التحسن، وأصبح

سحب الاستثمارات الأجنبية من أهم أهداف السياسة الروسية، كما أصبح دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي هدفاً رئيساً للحكومة الروسية<sup>(91)</sup>

إن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين إيران وروسيا الاتحادية النشيط بشكل ملحوظ (50%) من الاحتياطيات العالمية للنفط، يتجلى في تبادلهما التجارية التي تنمو باستمرار، مع استمرار العقدة الأميركية خصوصاً، والغربية عموماً، من قبلت إلى ملديري دولار عام 2006 (كانت مليار دولار عام 2003 في مقابل (605) ملايين عام 2002)، وهذه التبدلات تزداد وثوقاً في قطاع من قطاعات الطاقة (النفطية) والأجهزة على أنواعها والصناعات المعدنية والسيارات وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي، والتعاون في مجال الفضاء، وإنشاء ممر (شمال / جنوب) للنقل الدولي بين أسيا الوسطى، ومرفأً بوشهر على الخليج العربي، وهو ممر يمثل مصلحة جيوسياسية مهمة جداً، ويؤمن اتصالاً مباشراً بين سيبيريا والمياه الدافئة والحنم لأزلي الدبلوماسية الروسية<sup>(92)</sup>. وتعد إيران عداً عن ذلك سوفاً اقتصادية مهمة لروسيا لتصرف متجانها العسكرية والتقنية ومساعدتها على حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الصناعي العسكري والاقتصادي الروسي، وتمكينا من تغيير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواجهة التطورات التقنية والمنافسة في الأسواق العالمية<sup>(93)</sup>.

هناك جدوى اقتصادية للتعاون في المجال النووي بين روسيا الاتحادية وإيران، فضلاً عن قيمة عقد بناء محطة بوشهر الكبيرة، وسوف يتم توفير فرص عمل بحوالي (10) آلاف من خبراء الطاقة الذرية والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، ولا سيما وأن الصفقة تمت في وقت كانت روسيا تعاني من عدم استقرار اقتصادي وحرارة للعقول والعصماء في مختلف المجالات هذا فضلاً عن الأفاق المستقبلية للتعاون مع إيران في هذا المجال، فقد أعس اسد الله جويي نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، عزم يوان إثناء أحد عشر مفعلاً بويلاً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى عام 2021، فقد أبدت روسيا استعدادها لبدء أكثر من معال بمسبارات الدولارات، يد ين هال رعية الكهدة من الجانب الروسي

لمواصلته التعاون مع إيران والاستفادة من لعوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك وقد ورد أن عمداً في طريقه للتوقيع بين البلدين بعم روسيا بمقصداته بإنشاء سبعة مقاعلات جديدة في إيران بقيمة أجمالية (110) مليارات دولار<sup>(94)</sup>

ولذلك انعكست جميع هذه اعتبارات في الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، ففي خضم لصعوبة الموقف علي إيران من جانب الولايات المتحدة يؤيدها الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، يتفرد الموقف الروسي بوصفه الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفهما في تحدي واضح للإدارة الأميركية ولكل ما تبدله الولايات المتحدة من صعود على روسيا بما في ذلك فرص لعقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران<sup>(95)</sup>.

وخلاصة لما تقدم، فإن لبعد الاقتصادي للبرنامج النووي الإيراني قد انعكس على العلاقات الأميركية الروسية من حيث أن درجة الترابط الاقتصادي بين روسيا للإتحادية وإيران أعلى من درجة الترابط الاقتصادي بين إيران والولايات المتحدة والدول العربية، ولذلك فإن هناك مصلحة روسية إيرانية في تفعيل الترابط إلى أقصى درجة، لأن ذلك سوف يعطي الطرفين مجال حركة واسعة في السياسة الدولية، من أجل أضعاف التفرد الأميركي في الفضاء الدولية

### البعد الثالث: البعد العسكري

تكتسب العلاقات الأميركية الروسية أهمية كبرى في مجال الاستخدام العسكري بصفة النووية نظراً لأن البلدين يضمن أضخم ترسانة نووية في العالم من الإطلاقات، ومن هذه البسائط فمبطلين دور مهم وأساسي في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم، وهما يمدسان أيضاً تأثيراً مهماً يحرص للاستقرار الإقليمي في مناطق البعده، وقد ساهم تفكك الاتحاد السوفيتي في دفع البلدين إلى سح علاقات بعيدة عن الصحن لا ايديوولوجي الذي بلغ أشده في الحرب الباردة، وقد ساهمت العديد من العناصر في تحسين العلاقات ولا سيما المصاحب داب لاهتمام المشترك ومن أهمها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب النووي<sup>(96)</sup>

إلى روسيا الاتحادية مثلًا مثلًا الولايات المتحدة والدول الأوروبية لديها شكوك بده أهداف البرنامج النووي الإيراني، ويشمل ذلك في محاولة حكومة فلاديمير بوتين التصعيد تجاه إيران النووية وفي الوقت الذي يعرف لروسيا أن معاديل بوشهر قد يساعد إيران في الحصول على السلاح النووي، إلا أن تحلي روسيا الاتحادية عن القضية يعني استسلام روسيا الاتحادية أمام الضغط الأمريكي وقد يفتح الطريق أمام شركات هربية للأفغان، لا سيّما وأن السوق النووية الإيرانية تعد من وجهة النظر الروسية ساحة لمناخسة استراتيجية، لا تستقيم روسيا التحلي عنها أو الانسحاب منها  
(197) بيسر

في الرؤية الغربية ترى أن تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية تتمش به باقي: أولاً، تقييد معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) (198) وتسريع التوجه لدى العديد من دول المنطقة لامتلاك سلاح نووي خاص بها، بما في ذلك كبر من مصر وتركيا والسعودية والأردن والجزائر، ومن ثم إطلاق سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، بحيث يؤدي حصول كل دولة من هذه الدول على السلاح النووي إلى مخاطر إقليمية ويريد من عدم الاستقرار في المنطقة العالمة أصلاً، وستكون النتيجة عندها بطبيعة الحال شرق أوسط متعدد الأقطاب وغير مستقر وقابل للانفجار لكامل ولا يفصله عن حروب نووية سوى حيد دفع. ثانياً: إمكانية تمرير المكونات النووية إلى جهات أو مجموعات بعثونها (إرهابية) تدفعه للقيام بهجوم نووي مفاجئ مجهول المصدر على أمل أن تتمكن إيران من التهرب من المسؤولية ومن إمكانية تعرضها لأي رد نووي مدمر على أساس أنها لم تقم بأي هجوم نووي سابق ولا تعرف من قام بذلك. ثالثاً: رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران، فإذا لم يكن أساطعة إيران سباحة الأرصا الأميركية بصواريخ نووية فإن ذلك يمكن تحقيقه تجاه إسرائيل (199)، كما أنها ستبقى قاسره على تهديد الحقول النفطية السعودية بشكل جدي وحقيقي عبر أي هجوم تشنه على المملكة، الأمر الذي يكسبها القدرة على الابتزاز وفرض الشروط حتى لو لم تقم بشئ هذا، للهجوم، عسماً أن هذا الابتزاز والتهديد من شأنه أن يطرأ أيضاً الاقتصاد العالمي بأسره في حال سلكت إيران هذا المسار (200) ونتيجة لذلك أعلنت روسيا رسمياً أنها لا تريد مطلقاً بيع مواد نووية أو

تكنولوجيا متقدمة ولا سيتم بحصص البورانيوم إلى إيران<sup>(101)</sup>، وتحقيق ذلك أثر الكونغرس الأمريكي مشروع قرار يربط بين وقف التعاون الروسي لإيراني وبين حجم المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى روسيا الاتحادية<sup>(102)</sup>.

وفي محاولة من روسيا الاتحادية لتهدئة المخاوف الأمريكية الباجمة عن التعاون الروسي الإيراني، وافقت روسيا على إجراء مراقبة أميركية لأنشطة الشركات الروسية ومعاملاتها مع الدول التي تثير قلق ومخاوف الولايات المتحدة، مثل إيران. قامت روسيا بتكرار تعهدها السابق بشأن تعديب القوانين فيما يخص تعاونها النووي مع إيران، وأعلنت روسيا الاتحادية أيضاً أنها لن تقوم بتصدير تكنولوجيا غابلة للاستعمال العسكري - إلى إيران، مع إعلانها الاستمرار في تقديم التكنولوجيا النووية التي اتفقت عليها مع إيران<sup>(103)</sup>.

وعلى وفق ما نشرته صحيفة غارديان البريطانية، أكد رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في تصريح للصحفيين أن بلاده ستستمر في مساعدة إيران على تطوير برنامجها النووي برغم اعتراضات الولايات المتحدة. وقال في لقاء صحفي مع مسؤول هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C)، أن مخاوف الإدارة الأميركية من قيام إيران بتطوير أسلحة نووية لن تثني روسيا عن التعاون معها في المجال النووي، ذلك لأنها مجرد مسألة اقتصادية لا أكثر، كما ذكر أن التعاون في مجال النووي مع إيران سوف يبقى مستمراً ليجر حاجات إيران النووية، طالما أننا ملتزمين بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والأعراف القانونية القائمة بين الدول<sup>(104)</sup>.

وتعهد إيران أيضاً واحداً من كبار المشترين للأسلحة الروسية منذ أواخر الثمانينات وذلك في سياق عمله التحديث للعسكري (الواسعة التي شرعت في إيران منذ ذلك الحين ولحد الآن)، من أجل تعويض الخسائر الفادحة التي تكبدتها في الحرب مع العراق<sup>(105)</sup>، إذ شكلت إيران بعد الصين والهند أحد الشركاء الأهم لروسيا في مجال صناعة السلاح التي يبدو أنها أجبرت بمرحلة لاتقالية لصنع لـمحصولات، فمشتريات إيران من الأفرجة العسكرية الروسية تحطت الحصص مليار دولار بين 1990 و1995 (تتراوح إلى 650 مليون دولار بين عامي 2000 و2002

تيران روسية الاتحادية وإيران عادتا ووقع في تشرين الثاني 2005 اتفاقية أملاحة بحرية ملابري دولار تهدف أساساً تمكين إيران من تدفع عن موقعها النووي في وجه هجوم جوي محتمل، وقال وزير الدفاع الإيراني يومها أن بلاده مستسلم نظام (أمر - 300) الروسي المصود للصواريخ المتطورة جداً، وذلك في إطار اتفاق إبرام سابقاً، وسبق أن سلمت إيران من روسية الاتحادية في عام 2007 أنظمتها للدفاع الجوي من طراز (تور - 1 أم) في صفقة بلغت قيمتها (700) مليون دولار<sup>(106)</sup>.

ولذلك عترضت روسية على فرص عقوبات شاملة أو ما سمته بالعقوبات المفتوحة (blanket sanctions) فروسية وافقت على فرص عقوبات ولكن فقط على تصدير التكنولوجيا والمواد والخدمات المتصلة بتخصيب اليورانيوم، وقد بدأت معارضة روسيا في لاجمحل مع لقاء غلامير بوتين وبوش في تشرين الثاني 2005، عند أمر الرئيس في كلا البلدين بالتنسيق بين أنشطتهما للعقوبات ضد إيران، وقد عد بعض المسؤولين الإيرانيين أن هذه الخطوة بمثابة خيانة لإيران في نظير الدعم الأميركي لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، على حين يعد محللون روس أن مسلك إيران المضاد للديمقراطية هو المسؤول جزئياً عن مثل هذه التصورات، وقد اعترف وزير الخارجية الروسي أن العقوبات المفتوحة قد تعيق برنامج إيران النووي القانوني<sup>(107)</sup>، وعلى الرغم من معارضة روسيا الاتحادية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، إلا أنه تم فرض ثلاث مجموعات من العقوبات لدولة على إيران، الأولى كانت بموجب القرار رقم (1737) عام 2006، والثانية بموجب القرار (1747) عام (2007) والثالثة كانت حسب القرار (1803) عام 2006، والأخيرة كانت في حزيران/العاصي 2010 من خلال القرار رقم 1929 ونصت العقوبات الثلاثة إيران إلى تعليق مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي وحصرها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(108)</sup>.

وحاصله ما تقدم، فإن أثر العهد العسكري لمصع النووي الإيراني في العلاقات الأميركية الروسية يتضح في أن هناك تعاوناً بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية. من اتفاقاً ضمياً على ضرورة مع إيران من تطوير البرنامج النووي

للاعراض العسكرية لأن ذلك سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على روسيا الإتحادي وأوروبا والدول الآسيوية و(إسرائيل)، إلا ان روسيا الإتحادية ترتبط مع إيران بولط اقتصادي قوي من خلال عقود البرنامج النووي الإيراني ،اد يصل حجم العقود إلى مايقارب مليار ونصف دولار<sup>(109)</sup> .وبذلك فهي حدره من أن تؤدي التسوية مع الولايات المتحدة إلى حرمان روسيا من هذه المكاسب الاقتصادية الكبيرة.

### البعد الرابع : البعد الاستراتيجي

إن البرنامج النووي لإيراني وبما يحمله من أبعاد متعددة، وما يترتب عليه من تداعيات كبيرة، له بعد استراتيجي يؤثر بشكل مباشر في العلاقات الأميركية الروسية بل إنه ينعكس على جوانب أخرى.

وبذلك تعاون روسيا الإتحادية لتوظيف الحلف النووي الإيراني استراتيجيا في العلاقات الأميركية الروسية من خلال مجموعة من المراكزات أهمها : أولاً، محاولة روسيا الإتحادية الضغط على الولايات المتحدة وإجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة لدرع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه روسيا الإتحادية بشدة كما انه لا يلقى قبولاً وتأييداً كافياً من الحلفاء، الأوروبيين، ولم كانت روسيا الإتحادية ترى في هذا المشروع تهديداً لأنها القوي بعد توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بالضم دول أوروبا الشرقية فقد تمت ديموعاسية شطلة، بهدف تعبئة القوى الدولية لمحاورة لمشروع، كما هدبت بالاستحباب من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الإستراتيجية بينه وبين الولايات المتحدة، وحذرت من تبيد سباق التسلح مرة أخرى، لذلك جاءت المبادرة الروسية تجاه إيران بمثابة رسالة إلى الإدارة الأميركية الجديدة، التي سبق ولا أعلنت عزمها على العصي قدماً في نعيد المشروع، تحمل في طياتها تحديراً روسيا من عواقب هذه الخطوة الأميركية التي لن تقبل إلا تحالف استراتيجي يضم كلاً من روسيا الإتحادية والصين والهند وإيران، وهو ما لم يعد مستبعدا بعد الدساعي الروسية للتقارب مع تلك الدول والتقريب فيما بينها تأهباً للدخول في مرحلة مهمة

وعلاقات أهم ثانياً، أن روسيا الاتحادية تستشعر تلك المواجهة لحساسة، والتحركات الهادئة من جانب الولايات المتحدة ولإتحاد الاوربي للتغارب وبغير العلاقات الاقتصادية والمخارعة، وربما تصسكمره مع إيران، إذ يرى إدريه، الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دميتري ميدفيدف أن خطوات أوروبا والولايات المتحدة نحو إيران، وإن كانت بطيئة وغير مفعنة حالياً، فإنها سوف تتطور ويصبح أكثر قوة وتعقيداً في مستقبل القريب، لذلك حرصت على أن يكون لها السبق في تدشين علاقات استراتيجية مع تلك الدول الخليجية المهمة - التي تتمتع إلى جانب موقعها، لاستراتيجي وثقلها للأقليمي - بقدره هائلة على إتاحة، الفرصة لروسيا حتى تنفذ إلى أسواق دول الخليج، والعبء الثقيلة في الخليج العربي. لا شك، أن تعامل الولايات المتحدة مع التقارب الروسي الإيراني، يعكس قدراً كبيراً من غياب الرؤية الاستراتيجية لولايات المتحدة فيما يخص المستقبلات السياسية والجيوسياسية التي ألحقت بهذه المؤثرة الحاسنة من العالم، فالإدارة الأميركية تريد أن تفرص حصاراً على إيران إلى أجل غير مسمى، في نفس الوقت الذي تسعى إلى عزل روسيا وتهيش دورها ليس فقط على الساحة الدولية، ولكن أيضاً في محيطها الإقليمي<sup>(210)</sup>.

إن كل هذه العوامل التي وضعت العلاقات الروسية الإيرانية في الإطار الاستراتيجي لزداد أهمية والحاد في مرحلة وصلت فيها الغمارة الأميركية دروتها من خلال انضمامها على لاحتلال العسكري المباشر لكل من أفغانستان والعراق، تمت فباع الحرب على (الإرهاب) لنقطته هدفها الرئيس، إقامة عالم أحادي القطب يزعمها متحدة ومنسوجة الشرعية الدولية<sup>(211)</sup>.

### المطلب الرابع: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

من سبق أن واجهت أزمة سياسية كن هذا القدر من الطابق بين فرض وحملات الحرب والسلام. ولا كن هذا القدر من الدافع والتسابق بين فرض الحرب والسلام، فهي كل مرة تعتقد فيها الأزمة وتهر إلى المقدمة خيار الحرب



سرعان ما نحاصره فرض جديدة للسلام وتحويه الى درجة انه قد يتواري لصالح هدف العرض التي سرعان ما تزداد تعقيداً هي الأخرى بسبب تعارض غير محدد في مصالح الأطراف المعنية بالأزمة. الأمر الذي يدفع محدداً بخيار الحرب كي يعرض نفسه بكل ما يحمله من تهديدات<sup>(112)</sup> هذا يمكن القول إن مستقبل إيران هو الموضوع الذي يشغل بال العالم الآن ويتعبر أدق إشغل مجموعة من الدول المحيطة بها تشكيل مستقبل العالم وفي المقدمة منها دول المحور الأطلسي الأمريكي لأوربي وروسي لإقليمية<sup>(113)</sup>، ولذلك ستكون انعكاسات التعامل مع الملف النووي الإيراني وفق الاحتمالات الآتية:

### أولاً: احتمال التسوية السلمية

يمثل احتمال التسوية السلمية بحصول تسوية شاملة للملف النووي الإيراني من خلال اتفاق عربي إيراني شامل حول الملف المذكور. ويكفي القول بوجود العديد من المؤشرات التي ترجح التسوية السلمية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني<sup>(114)</sup>، وتكشف أن الأولوية تبدو الآن مع اتجاه التسوية السلمية ومن هذه المؤشرات ما يأتي<sup>(115)</sup>:

أولها: تأكيد فرص الحوار العسكري الأمريكي في ظل معادلة صعبة لحسابات المكسب والخسارة أو التكلفة - العائد مقارنته بالحل الدبلوماسي ورجاحة احتمال إيران سلمياً فالوضع في العراق<sup>(116)</sup>، وامتلاك إيران قدرات هائلة على توجيه الضربة الثالثة بعنف لمصالح أميركية حيوية وإستراتيجية في المنطقة في مقدمتها إسرائيل (ودول الخليج العربي)<sup>(117)</sup>، ناهيك عن صعود الوضع الداخلي الأمريكي واستقالة هيول الكومبرس بإعطاء الرئيس إحانة معادها دعم لنش حرب ضد إيران كلها عوامل أخذت تدفع بخيار الحرب إلى التراجع

ثانيها: وجود قناعة أميركية وأوروبية معادها أن إيران لا تزال أمامها عاملان على الأقل قبل الوصول إلى السلاح النووي. وهذه القناعة ترعرع الثقة في الصعوبات التي تدفع به فرض خيار الحل العسكري.

ثالثاً: غياب العطاء الدولي بضرورة لاكتساب الشرعية لدولية اللامعة والمندت من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(128)</sup>

رابعاً: حذره الموقف الروسي برفض سحب العسكري، فقد أعلن فيالي ليجونين مديوب روسيا في مجلس الأمن تعليقاً على المفاوضات الإسرائيلية أن هذه المفاوضات تفتح من تطور خطر وتسبب جهود التسوية السلمية والدبلوماسية اللامعة للامعة النووية الإيرانية، وركزت وسائل الإعلام كذلك على حديث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن أهمية إشراك إيران في ملفات التسوية في الشرق الأوسط بدلاً من عزل هذا البلد والبلوحي بعصيات عسكرية ضده، وكان فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي (الرئيس السابق) قد أكد أن إيران لا تسعى لامتلاك السلاح النووي ولم ترتكب أي تجاوز على المصعد القانوني في الوقت الراهن كما اعتقدت روسيا تهديدات مسؤول حوفاً باحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري ضد إيران وقالت الخارجية الروسية ما كان ينبغي لادلاء بمثل هذه التصريحات حتى ولو بمسألة شخصية من قبل ممثل دولة عضو في الأمم المتحدة، وتابع بين الخارجية الروسية أنه لا ينبغي عن تسوية سلمية لمشكلة النووية الإيرانية، وأن استخدام القوة سيكون غير مقبول وغير محبب<sup>(129)</sup>.

إن مشهد التسوية السلمية للبرنامج النووي الإيراني له أوجعية كبيرة<sup>(130)</sup>، لذلك مسعود التسوية السلمية بالرفع على روسيا الإتحادية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متمه مع إيران، من إن روسيا هي الراعي الأول للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يعطي روسيا حرية للمصورة في علاقاتها مع لولاءات المتحدة وتهدد بدأ بها، يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية الأخرى. فالهدف النووي الإيراني أصبح أهم قضايا المساومة السياسية في العلاقات الأميركية الروسية

### ثانياً: احتمال الحل العسكري

من يكن الخيار العسكري مطروحاً بشكك جدي في الإدارة الأميركية لأدومه البرنامج النووي في الأقل هي المراحل الأولى. يبدأ الموقف الأميركي قائماً على أن

هناك سلسلة طويلة من الخطوات الدبلوماسية التي سعي القيام بها لإنهاء ما تطلق عليه بـ (التهديد النووي الإيراني)<sup>(١٢١)</sup>

وعلى الرغم مما تقدم فإن هناك العديد من المؤشرات التي تدفع في اتجاه التحلل العسكري. ومن أهم هذه المؤشرات<sup>(١٢٢)</sup> -

أولها: عودة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استخدام لغة مشددة باتجاه البرنامج النووي الإيراني وتجديد توجيه اتهامات تفيد بوجود بعد عسكري لهذا البرنامج، فقد أصدرت الوكالة تقريراً في نهاية أيار ٢٠٠٨ حول البرنامج النووي الإيراني تحدث عن معلومات استخباراتية تفيد بأن إيران أجرت دراسات تناول تطوير رؤوس نووية ويمكن تحويل الصاروخ «شهاب ٣» إلى سلاح نووي، فضلاً عن إقامة منشآت لأجراء تجارب نووية تحت الأرض.

ثانيها: الاتهامات التي وجهت إلى إيران<sup>(١٢٣)</sup> بالمشاركة مع كوريا الشمالية في تأسيس منشأة نووية عسكرية في سوريا لإنتاج أسلحة نووية، فقد نفت مجلة (ديرشبيكل) الألمانية معلومات اتهمت سوريا وكوريا الشمالية بمساعدة إيران في برنامجها النووي عبر بناء ما وصفته كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه موقع نووي في سوريا دمرته غارة جوية إسرائيلية في ٢٠٠٧، ونقلت المجلة عن تقارير لأجهزة استخبارات ألمانية أن إيران كانت تنوي استخدام مواقع «الكبر» القريب من دير الزور لتطوير قنبلتها النووية، وكان من المقرر أن تساعد كوريا الشمالية العلماء الإيرانيين في التقدم في برنامجها النووي عن طريق تزويدهم بمعارف إضافية.

ثالثها: التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة التي تفيد عزم إسرائيل على شن حرب ضد منشآت إيران النووية<sup>(١٢٤)</sup>، أبرز هذه التهديدات عبارة عن لسان مسؤول موهل نائب رئيس الحكومة «حي حال وصلت إيران برمجتها للسلاح النووي فسهاجمها»، وهذا الأمر يتعلق (بعقيدة الأمن القومي لإسرائيل)<sup>(١٢٥)</sup>

وخلاصة ما تقدم فإن خيار التعامل العسكري مع الملف النووي الإيراني على وفق الرؤية الأميركية يواجه بعض قاطع من قبل روسيا لإتحاديه<sup>(١٢٦)</sup>، التي تربط مع إيران بعلاقات تعاون وثيقة<sup>(١٢٧)</sup>، لأن ذلك سوف يتيح للولايات المتحدة التمرد في

بنور شيوخ القضاة السياسيه السويه، كما أن الجبل العسكري سوف يحرمه واحده من أهم شركائهم في منطقته الشرقى لوسط بعد العراق (عبر 2003) وأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها العديد من المصالح العسكرية مفتوحة التي لم تغلق بعد، ولذلك فعلى الرغم من أن هذا التحيز بعد معيوضاً في التعويض مع الأزمة السورية الإيرانية فإنه لا يزال ضعيفاً.

### ثانياً: احتمال استمرار فرض العقوبات الدولية

يشكل هذا المشهد بالاحتمالية العالية، لتحقيق في ضوء إصرار كلا الجانبين على مواضعهما دور حدوث أي تنازل، هذا المشهد يحدث في حالة اتفاق الدول للتأجيل (التي تتكبد خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات الاقتصادية على إيران<sup>(124)</sup>) والولايات المتحدة على حمل مجلس الأمن على إصدار عدة قرارات وفقاً للنص السابع من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(125)</sup>، ذلك أن الولايات المتحدة قد لا تكون راضية في هذه المرحلة في الدخول بمواجهة عسكرية مع إيران بعدة اعتبارات متعلقة بمجريات الأحداث في المنطقة<sup>(126)</sup>.

إن مسألة المصالح السوي لايراني ستؤول إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية ضد إيران، ولكن في الوقت نفسه فالعقوبات بديل لا يخلو من معوقات أهمها الرهض الروسي والعربي لهذه العقوبات<sup>(127)</sup>، فروسيا لها علاقات شراكة اقتصادية كبرى مع إيران أهمها صفقة إكمال مفاعل (بوشهر)<sup>(128)</sup>، وتكبر في الوقت نفسه فإن فرض العقوبات سوف يرفع أسعار النفط في السوق العالمية وهو ما تهدد روسيا بموضعها من كبرى الدول في مجال تصدير النفط، وبمقابل قد تنشأ مشاكل الولايات المتحدة في تأخير إيران عن امتلاك السلاح الجوي من أجل منع حركات أخرى تتنامى من خلال الاستفادة من عنصر الزمن في هذه الأزمة.

### رابعاً: احتمال القبول بإيران قوة نووية:

ويؤم هذا الاحتمال على أن الحركات الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة أمام الولايات المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية الأخرى تشكل في واقع

استطاع إيران اعنيرة لشكول، وتواصل إيران جهودها حتى نصح في امتلاك السلاح النووي، مما يضطر الأطراف الغربية في نهاية المصاف إلى القول بامتلاك إيران لسلاح النووي، وهو ما سوف يكون يحد ذاته تحولاً استراتيجياً تاريخياً في الشرق الأوسط، ويقوم هذا السيناريو على عدد من الشروط: أبرزها فشل العقوبات الدولية في وقف برنامج إيران النووي، وإدراك الولايات المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية الأخرى أن القول بإيران نووية هو أمر أقل تكلفة بكثير من الدخول في مواجهة عسكرية معها، والحصول على ضمانات من إيران بأنها لن تلجأ إلى توظيف قدرتي النووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها، ومصاحبه، لا سيما في مجال لتأكد من عدم إمكانية حصول (جماعات مستهدفة) على رؤوس نووية من إيران، ولكن تدن المؤشرات الصالحة حالياً على رفض الولايات المتحدة ومن وراءها (إسرائيل)، والدول الرئيسة في الإتحاد الأوربي القبول بامتلاك إيران للسلاح النووي، لتكون أن ذلك يمثل تهديداً جسيماً للأمن الدولي من وجهة نظرهم، وتضطر تلك الأطراف بقلق شديد تجاه هذا الاحتمال، وتبدل جهوداً محمومة لمنع حدوثه<sup>(133)</sup>.

وبذلك، إن أفلحت إيران بامتلاك السلاح النووي فسيترك ذلك أثره في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أن روسيا سوف تتمتع بحرية للحركة على حسب الولايات المتحدة في القارة الآسيوية من خلال بناء تحالف روسي وإيراني وصهي، وكل ذلك سوف يكون نتيجة لتحقيق أساسية وهي أن حجم الترابط الروسي الإيراني هو أعلى من حجم الترابط الإيراني الأمريكي. ولذلك بلورت السياسة الخارجية الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة تقوم من ناحية على الاعتراف عن القلق من بعض الأنشطة النووية التي تشير بها تقارير الوكالة الدولية، ودعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة ولكن مع تشديد روسيا في المعايير على أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستعدادات السلمية للطاقة النووية، استناداً إلى أن روسيا تسر لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها إيران، والتي مع الحصول على مكوناتها من مصادر أخرى - ودول ذات باكستان - أو عبر الجهود الوطنية الإيرانية، الأمر الذي كان يشجع روسيا على بيرة ذاتها من المسؤولية عن المستوى المنخفض للعلاقات الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية<sup>(134)</sup>.

ويمكن القول إن قضية الحلف السوفي الإيراني تعد من أبرز القضايا السياسية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبحت مصحراً من مظاهر التدافع في هذه العلاقة. ومن أحد حجابات لتأنيج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني، يمكن القول بأن للمفاهيم السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقات الأميركية الروسية أثر بالغ في هذه القضية السياسية الدولية، فعلى الرغم من أن توسيع حلف شمال الأطلسي ليس له علاقة مباشرة بالحلف السوفي الإيراني إلا أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تحصل على الدعم الروسي في معالجة البرنامج النووي الإيراني ما لم يوفق العرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص عملية توسيع حلف شمال الأطلسي، ومن ثم أثر توسيع الحلف وسوف يؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم في العلاقات الأميركية الروسية. كذلك فإن لتقوم تشكل النظام الدولي أثر كبيراً في هذه القضية، إذ إن روسيا الاتحادية تحاول استخدام الحلف النووي الإيراني مغطاً لمساومة السياسية بين من أجل العودة بوصفها قوة فاعلة في النظام الدولي وعدم السماح للولايات المتحدة بالتفرد بالنظام الدولي، ومن ثم فإن إعادة تشكيل النظام الدولي يؤثر سلباً ليس فقط في هذه القضية بل على العلاقات الروسية الأميركية أيضاً.

علاوة على ذلك، يؤثر مقوم الحرب على (الإرهاب) في هذه القضية لسياسة الدولية، ذلك أن الحرب على الإرهاب واسعة وغير محددة بحدود واضحة، ومن ثم تنظر الولايات المتحدة إلى البرنامج النووي الإيراني على أنه برنامج نووي إسلامي ينفي إيقافه بكل السبل نتيجة الخشية من استخدام هذا البرنامج لأغراض عسكرية، بل قد يكون البرنامج غير مسيطر عليه مما يؤدي إلى تسريته إلى مجموعات مسلحة مفادية إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا الاتحادية وتؤكد على الطبيعة السلمية للبرنامج، ومن ثم يؤثر مقوم الحرب على الإرهاب سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، بل على العلاقات الأميركية - الروسية بشكل عام.

أما فيما يتعلق بمفاهيم الاقتصاد، فإن لها تأثيراً كبيراً على هذه القضية السياسية الدولية. ذلك أن روسيا الاتحادية ترتبط بروابط تجارية واسعة مع إيران،

وبالمقابل فإن هناك قطيعة بين العرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة ولا سيما مع إيران في هذا المجال. ذلك أن توسيع لنبادل التجاري بين إيران وروسيا الاتحادية يمكن أن يعكس سلباً على قضية الملف الإيراني النووي ومن ثم على العلاقات الأميركية الروسية. إذ كلما راء التبادل التجاري بين إيران وروسيا الاتحادية في هذا المجال انعكس سلباً على قضية الملف النووي الإيراني. ومن ثم زاد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. أما فيما يتعلق بمفهوم النفط والعز (أو الطاقة) فإنه يؤثر تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، إذ تعد روسيا الاتحادية عملاقاً في مجال الطاقة، كما تعد إيران من لدون المصدرة للنفط وبكميات كبيرة، ومن ثم فإنه كلما زاد التفارب الإيراني الروسي وتحدده في مجال توحيد سياسات الطاقة أثر ذلك سلباً في حل قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم انعكس سلباً على العلاقات الأميركية الروسية، وهو الأمر الذي يريد من حدة التنافس بين الدولتين. علاوة على ذلك، فإن محاولات روسيا الاتحادية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر على قضية الملف النووي الإيراني ذلك أن انضمام روسيا الاتحادية إلى هذه المنظمة لا يتم إلا لم توافق الولايات المتحدة على هذا الانضمام، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف لن توافق على انضمام روسيا الاتحادية إذا لم تتعاون روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة في معالجة قضية الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن انضمام روسيا الاتحادية سوف يؤثر سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم يزيد من حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

أما فيما يتعلق بالمعلومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية، فإن لها تأثيراً كبيراً على هذه القضية السياسية الدولية. ذلك أن نشر النوع الصاروخي الأميركي أدى إلى البدء بحباق تسليح جديد، وأحد الأسباب التي تفسرها الولايات المتحدة لنشر هذا المشروع هو التصدي للصواريخ التي قد تأتي من دول مرفقة بحسب الوصف الأميركي مثل إيران وهو ما يرفضه روسيا الاتحادية. ولذلك فإن هناك معادلة صعبة تمثل في أن أحد الأسباب لزيادة الاندفاع العسكري للدولتين قضية الملف النووي الإيراني، بل إنه نتيجة الفعل وردة الفعل من جانب الأطراف الدولية الثلاثة وهي روسيا الاتحادية وإيران والولايات المتحدة ومن ثم انعكس سلباً

المنسلح سلباً على قضية الملف النووي الإيراني. من أنه يريد من حدة التدفيس بين الولايات المتحدة، وقد يصر إلى درجة التوتر بين الدولتين. علاوة على ذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية بدوليه، ذلك أن أحد الجوانب المطروحة لمعالجة قضية الملف النووي الإيراني هو الحل العسكري، ومن أم إذا كانت روسيا الاتحادية قد سمحت للولايات المتحدة باستعمال قواعد آسيا الوسطى خلال غزو أفغانستان، فإن ذلك لن يكون فيما يتعلق بقضية الملف النووي الإيراني. لأن ذلك سوف يكون له تداعيات خطيرة على الترابط الروسي الإيراني. ومن ثم فإن لقواعد عسكرية في آسيا الوسطى تأثير سلباً في هذه القضية السياسية الدولية، ومن ثم تزيد من حدة التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية.

فصلاً عن ذلك تؤثر تجارة سلاح تؤثر تأثيراً كبيراً في هذه القضية السياسية الدولية، ذلك أن روسيا الاتحادية تصدر كميات كبيرة من السلاح إلى إيران، بل أن إيران تعد روسيا الاتحادية من الموردين الرئيسيين لها في مجال السلاح، ولا سيما صفة الأسلحة الروسية المتعلقة بصواريخ S300، الأمر الذي يشير الولايات المتحدة بما يتعلق بمستقبل حجم قضية الملف النووي الإيراني. ومن ثم فإن تجارة السلاح مع العالم بشكل عام، ومع إيران بشكل خاص يؤثر سلباً على هذه القضية السياسية، بل تزيد من حدة التنافس والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية. وخلافاً لما تقدم، فإن مقوم أسلحة الدمار الشامل يؤثر في هذه القضية تأثيراً إيجابياً، ذلك أن امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل هو أمر غير مقبول بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. ولذلك فإن مقوم انتشار أسلحة الدمار الشامل يؤثر إيجابياً على وقفي قضية الملف النووي الإيراني. ومن ثم يدفع ذلك إلى التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

وخلاصة ما تقدم فإن قضية الملف النووي الإيراني تؤدي إلى زيادة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. إذ إن الطابع العام لهذه القضية السياسية السوية هو التنافس، الأمر الذي يعكس سلباً على علاقة بين الطرفين.



## القضايا الاقتصادية الدولية اصطقة بحر قزوين أتمودجاً

بشكل إقليم بحر قزوين بثرواته النفطية وموقعه لاستراتيجي جزءاً حيوياً من المجال الجيوبولتيكي للاتحاد السوفيتي (السابق)، وقد ظل هذا الإقليم خارج دائرة التنافس والصراع الدولي والإقليمي حتى لعقد الأخير من القرن العشرين، إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي ونفت دوله إلى جمهوريات مستقلة أدى إلى ظهور ومع جيوبولتيكي جديد بدأ معه هذا الإقليم وكأنه بهائي عن فراغ سياسي سرفان « هرعث بعض القوى لدولية والإقليمية لعمنه، من هب بدأت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها قوة عظمى وحيدة على شمة النظام الجيوبولتيكي العالمي في التفكير من جديد حول ضرورة وضع استراتيجية تضمن سيظرتها أو إرساء موطئ قدم لها في الإقليم ولا منها بعدما أسعرت التفتيات عن وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي في دول هذا الإقليم<sup>(138)</sup>، ولذلك أصبحت منطقة بحر قزوين من القضايا الاقتصادية الدولية المهمة، بأبعادها المختلفة، مؤثرة بشكل فعلى في العلاقات الأميركية، الروسية بعد الحرب الباردة.

### المطلب الأول : ماهية منطقة بحر قزوين

يمتد بحر قزوين أكبر بحيرة في العالم، تحده خمس دول هي (روسيا الاتحادية، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، وإيران) يبلغ طول هذا البحر حوالي (10224) كم<sup>2</sup>

مساحة كمية تصل إلى نحو (436) كم<sup>2</sup>، أي بقدر مساحة اليابس، يبلغ متوسط عمقه حوالي (180) متر، ويصل كمية المياه فيه إلى (77) ألف كم<sup>3</sup>، ومن حيث العمق وحركة المياه فإن بحر قزوين يقسم إلى ثلاثة أقسام قسم شمالي يشكك حولي (28%) من مساحته وبمتوسط عمق حوالي (6.2) متر فقط. أن حركة المياه في هذا القسم تكون دائماً باتجاه عقارب الساعة. وقسم وسطى يعطي حوالي (36%) من مساحته الكلية وبمتوسط عمق قدره (176) متراً، وقسم جنوبي يعطي النسبة المئوية البالغة (36%) من المساحة الكلية وبمتوسط عمق قدره (325) متراً، عموماً بأن أعماق نقطة في هذا البحر قد تصل إلى حوالي ألف متر، وإن اتجاه حركة المياه في تسمية تسير بعكس اتجاه عقارب الساعة (136).

هناك العديد من النخسج الضحلة في بحر قزوين، إلا أن خليج كارا - بوكاز - كوكل المواق ضمن الأراضي التركمانياتية يعد من أكبر هذه النخسج، إذ يشغل مساحة تقدر بنحو (18) ألف كم<sup>2</sup>، ويتصل ببحر قزوين عبر فتاة طولها (13) كم وعرضه (3) كم، ويبلغ عمق مياهها نحو 6 متر، هذا فضلاً عن أن هناك نحو 50 مجرى تتفرع في هذا البحر (137). وبعد نهر لفولكا من أكبر وأهم الأنهار التي تصب في بحر قزوين وطبقاً لبعض الدراسات يوتر هذا النهر بحدود (60%) إلى (80%) من المياه الكلية لبحر قزوين، ولكن جريان ومقدار ماء هذا النهر متغير إذ يرتبط بالأمطار السنوية من جهة وذوبان الثلوج من جهة أخرى. ويؤدي هذا الوضع إلى للهدب كمية المياه في بحر قزوين (138).

وتشير التقديرات إلى أن منطقة بحر قزوين تحتوي على ما يقارب من (250) مليار برميل من النفط القابل للاستخراج. كما تقدر كمية الاحتياطي المحتملة بأكثر من (200) مليار برميل. وتعد الدول المشاطئة لبحر قزوين، والتي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان، محور اهتمام الشركات العالمية العاملة في البحث والتعقيب واستخراج الغاز والبتروول وذلك لأن البنية الأساسية التي خلفها الاتحاد السوفيتي متهاكة ولا تصلح لزيادة الإنتاج من هذه المنطقة (139).

1 - أدريجان: مشير نفديرات كاتور الدي 2009 إلى أن احتياطات أدريجان من النفط الخام تبلغ (7) مليارات برميل، وأن احتياطات طاقاتها من الغاز الطبيعي تبلغ نحو (30) تريليون قدم مكعب. وقد ارتفع إنتاج هذه الدولة من البترول من 180 ألف برميل يومياً في عام 1997 إلى (875) ألف برميل يومياً في عام 2008، كما بلغ إنتاجها من الغاز (572) مليار قدم مكعب في عام 2008.

2 - كازاخستان: تشير تقديرات شركة BP لعام 2008 إلى أن كازاخستان يملك احتياطات<sup>(140)</sup> من البترول القابل للاستخراج في بحر قزوين، حيث قدر بنحو (39.828) مليار برميل وقد تم اكتشاف حقل كاشجان في عام 2000، وهو أكبر حقل يتم اكتشافه في العالم خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ويقدر حجم احتياطياته بـ (70) مليار برميل.

3 - تركمانستان: تعد «درة الناج» فيما يتعلق بإنتاج منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي، وقد بلغ إنتاجها في عام 2007 من الغاز (2.432) مليار قدم مكعب وبها احتياطات مثبتة تبلغ (100 000) مليار قدم مكعب، وكان إنتاج تركمانستان من النفط في عام 2008 نحو (40 189) ألف برميل، ويبدو ولذلك فإن أهمية منطقة بحر قزوين سمته بحلول أهمية اقتصادية أصبحت مرصدة للتنافس الدولي.

### المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

تركز اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية منذ عدة سنوات من منطقة بحر قزوين التي تكون جوهر منطقة قلب أوراسيا، وظهرت تحركات دولية وإقليمية واسعة النطاق بجاء هذه المنطقة إدراكاً من القوى المتنافسة لأهمية المكاسب التي ستجنيها من سياساتها فيها<sup>(141)</sup>، غزلى جانب الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية المرتبة على موارد الطاقة فيها، فهي تتمتع بأهمية جيوسياسية مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية، ولكل من القوى الدولية المساهمة رؤيته الخاصة

بمطلقه، واعتماده لحاص به، دلب الاهتمام المصطفى من أولويات المصلحة العليا<sup>(142)</sup>، وبذلك أجهد الفكر الاستراتيجي الأميركي و بروسي حيل وضع بصوراته الخاصة لهذه المنطقة المهمة في العالم وبف يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الهيرة لكل من الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية

### أولاً: الفكر الاستراتيجي الأميركي

نصف الولايات المتحدة لأميركية منطقة بحر قزوين بأنها الحبيج لعربي رقم (2) وتكتسب مصادر الطاقة أهمية ولا سيما من ناحيتين الناحية الأولى من منظور الأهداف الاستراتيجية الأميركية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياجاته الاستراتيجية في العالم، واساحة الناحية من أن نعط وغار بحر قزوين عامل التصادي سيؤدي دوره في تعبير معالم المنطقة، فهو سيوفر ثروات هائلة لدولها ولا سيما تلك المناطقة لبحر قزوين (روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان)<sup>(143)</sup>.

بإزاء ذلك تصبح جهود الولايات المتحدة الأميركية في السيطرة على ثروات منطقة بحر الزوين ذات أهمية استثنائية في ضوء ملامح التغيرات الجيوبوليتكية المتوقعة في منطقة لاتاح القطي، وبما يتناسب مع إستراتيجيتها الكونية، الهادفة إلى دفع وضعها المتميز في الساحة الدولية على حدة، من دون السماح لأي قوة صاعدة في منافستها وهذا ما عبر عنه (هيل ريتشارد سون) وزير الطاقة في عهد الرئيس كلينتون في القول (إن سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن العلاقة تستند اعتماداً إلى تنويع مصادر النفط والهد في جميع أنحاء العالم)<sup>(144)</sup>.

ولذلك يطر الفكر الاستراتيجي الأميركي إلى منطقة بحر قزوين على وفق ما

بالي

أولاً الجبلولة من هيمنة روسيا على النفط لأن ذلك يوفر بها قوة اقتصادية يمكنها من تطوير صعانها للعصية الخاصة وتعطيها حظوة إلى أمام ناتجاه تحقيق احلامها في العودة إلى أن تكون كما كانت، قوة عظمى

ثانياً، يتواري مع ذلك الحيولة دور تحويل روسيا إلى مرود رئيس مباشر لمنطق لاورب، وما ترتب على ذلك من تداعيات سياسية و خلاص بالبورنات ولاسيما وأن روسيا لها توجهها لأوروبي الواصح بحكم الحصراديا

ثالثاً، صمان مدفق بقط بحر قزوين إلى العالم من خلال أيدي أميركية

رابعاً، إيجاد الثوار بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي بحث لا تعود منطقة الخليج العربي تمتنع بالمزيد للإستراتيجية الراهمة.

خامساً، تخفيض أسعار النفط إلى حد لا يصح بمصالح الشركات الدولية لميطرة على أسعار النفط<sup>(145)</sup>

ولذلك، برغم بعد الولايات المتحدة الأميركية فضلاً عن مجازلتها بصون التعددية الجيوسياسية في أوراسيا ما بعد العهد السوفيتي، فهي تلوح في الخلف بوصفها لاعباً مهماً بشكل متزايد إن لم تكن لاعباً مباشراً، مهمته بوضوح ليس تطوير موارد المنطقة وحسب بل أيضاً صبح روسيا من الهيمنة وحدها على الصاحة الجيوسياسية للمنطقة، وفي مقابل ذلك، فإن أميركا لا تسعى لحسب وراء أهدافها الجيوسياسية الأوراسية الأعظم بل أيضاً تمثل اهتمامها الاقتصادي المتنامي الخاص بها، فضلاً عن اهتمام أوروبا والشرق الأقصى، بالبور بقدرة لا محدودة على الوصول إلى هذه المنطقة المضقة حتى الآن<sup>(146)</sup>.

### ثانياً: الفكر الاستراتيجي الروسي

يسو أن الوضع الروسي من بين أكثر الأوضاع تعقيداً في الصراع على ثروات بحر قزوين وروسب أولاً هي إحدى الدول المشاطئة لهذا البحر وهي ثانياً كانت لدولة المهيمنة على المنطقة التي كانت حراً من لإتحاد السوفيتي السابق، وثالثاً: يقبب إستراتيجيتها للتحرك في المنطقة في حالة حرات غير مسفر لمدة من الزمن نتيجة ظروفها الداخلية والخارجية ولم يستقر على نهج إستراتيجي بحفظ مصالحها الحيوية إلا في عام 1995 حين أعلن ديت وهي وثيقة رسمية رئاسية برغم أهميه المنطقة الحيوستراتيجية لروسيا الإتحادية المتعثلة في تطلعها، لا تبغ ذات تأثير

بوجود قوي في المنطقة وأهمية حيونولنكية لوجود مصلحة لروسيا هي أن يكون  
بمقدورهم فيها جزءاً من مظاهر استعادة القوة والسيطرة<sup>(147)</sup>

ولا يمكن لروسيا أن تقبل بحبل بوصفها وسيط لتسهيل صح موارد وثروات  
المنطقة لصالح أي من القوى الدولية الأخرى، فهي تعد هذه المنطقة بمثابة منطقة  
نفوذ لها<sup>(148)</sup>، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية،  
ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي الجمهوريات السوفيتية  
السابقة، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير لهذه الجمهوريات على روسيا بوصفها  
أكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي في الجمهوريات  
المنكورة لسنوات المدمة<sup>(149)</sup>، ولذلك عملت روسيا الاتحادية على إيجاد إطار جديد  
يربط دول منطقة بحر قزوين بدائرة النفوذ الروسي قدر الإمكان، والوقوف بوجه  
الانخراطات الدولية والإقليمية، إذ تعد هذه المنطقة على وفق الفكر الإستراتيجي  
لروسيا أمناً قومياً، لكونها تمثل حاضرة روسيا الاتحادية، كما أنها تمثل مورداً  
اقتصادياً كبيراً للدولة الروسية التي تعتمد آمالها عليه في أن تصبح دولة تحتد بها في  
اتظام الدولي القادم.

إذاً من وجهة النظر الروسية، من المهم أن يكون مجال النفوذ السوفيتي السابق  
نعت مجال التأثير والنفوذ الروسي، وتحت إطار جمعية (بأقي) دول الاتحاد  
السوفيتي السابق، فروسيا تنظر لمنطقة قلب أوراسيا على أنها ذات أهمية  
جيوستراتيجية كبيرة وجسر إستراتيجي بينها وبين (الشرق الأوسط) وهي سمعت  
للانحلال بتأثيرها لطويل الممتد عبر لقرون السابقة في المنطقة وبالضد من طرفي  
الصراع التاريخي تركيا وإيران، ويرى روسيا أنه من الأهمية أن تفرص هيبتها على  
منطقة قلب أوراسيا بشكل عام، ومنطقة بحر قزوين بشكل خاص، فهي من جهة تجد  
الفرصات الانفصالية إذا استمرت عد بعض السكان المسلمين الروس قد يتسبب  
ذلك في اعتزاز السيطرة الروسية التامة على المنطقة، ومن ذلك سوف يصعب إلى  
درجة كبيرة من موقعها حول عدم التدخل الإقليمي، ومن ناحية أخرى تربط روسيا  
موقعها بوصفها قوة كبرى مؤثرة في أوراسيا بتأثيرها المستمر في قلب (أوراسيا)،

ولذلك كان لرمأ عبها أن تنح نحو هذه المنطقة المهمة، يحركها في ذلك دوافع عديدة منها ما هو قصدي ومنها ما هو تايحي ومنها ما هو أممي (150)

### المطلب الثالث: أبعاد السيطرة على منطقة بحر قزوين وأثرها في العلاقات الأميركية الروسية

يمكن القول إن السيطرة على منطقة بحر قزوين تعد من القضايا المهمة في العلاقات الأميركية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد أحداث 2001/9/11، التي غيرت مسار التعامل الدولي بجوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة، ولذلك وضعت تصورات وأفكار الدولتين من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من المكاسب وتجنب أدنى ما يمكن من الخسائر في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، وتؤثر بشكل فاعل في العلاقات الأميركية الروسية (151) ولذلك سيكون تناول موضوع سيطرة على منطقة بحر قزوين وأثرها في العلاقات الأميركية الروسية، على وفق المرتكزات الآتية:

#### البعد الأول: البعد السياسي

كما في أي صراع للقوى العظمى، ثمة أبعاد عديدة للتنافس الأميركي الروسي في بحر قزوين، فلتعريف نفوذهما السياسي، تسعى الطرفان إلى إقامة روابط وثيقة مع القادة المحليين بإرسال وفود عالية المستوى لتقديم الوعد بمختلف أشكال المساعدة والنعيم، كما تسعى الطرفان أيضاً إلى توسيع صلاتهما التجارية والمالية مع المنطقة، مع ذلك، فإن هذا، في جوهره، هو صراع لأجل السيطرة على توزيع موارد الطاقة. وتجنب هذه المنافسة الدولية بوضوح في توجهات السياسة الأميركية تجاه دول المنطقة. وسعيها المستمر لتشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها، فإذا كان صحيحاً من وجهة النظر الأميركية أن منطقة الشرق الأوسط تنظر متحكمة في أسواق البترول العالمية، فإنه من الصحيح أيضاً أن مصير مصادر جديدة في عدد من المناطق الأخرى في العالم يشكل هدفاً للولايات المتحدة، بوصفها أصخم مستهلك للنفط وهو ما يقتضي ضرورة العمل على ضمان وجود إمدادات

وخدمات طاقة كهفية يمكن تحمل تكلفتها والاعتماد عليها، وتأتي مصفحة بحر قزوين بحثها إحدى الأوبوت الرئيسة في السياسة الخارجية لأميركية<sup>152</sup>

وتأسيساً على ما تقدم جاء العزو لأميركي لأفغانستان لاعبراب جيوبوليتيكوه عديده يأتي في طليعها<sup>153</sup>.

الأول: فتح طريق إلى بحر قزوين بعيداً عن لسيطرة الروسية، فافغانستان تعد بمثابة البوابة المؤدية إلى قلب الأرض وتعد الولايات المتحدة أن أفغانستان والمناطق المحيطة بها نقطة ضعف رئيسية لحلف شمال الأطلسي (NATO) وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، إذ إن أية أحداث غير مألوفة في المنطقة قد تسبب انتقال ميزان القوى لفيد صالح الولايات المتحدة والتحالف العربي، وتذكر الأميركيون في هذا السياق الإبريليات المحدودة للعدية التي اتخذتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أعقاب العزو السوفييتي لأفغانستان، فضلاً عن أن الوجود الأميركي في أفغانستان سيحقق سناً معها ولمدة طويلة في وجه الحلم الروسي، في الوصول إلى النهاية الدافقة، كما أنه يشكل عائقاً أمام تشكيل بواة حلف أسيوي ثلاثي يضم روسيا والصين وإيران.

الثاني: الحفاظ على توازن قوى عالمي، والتحكم بالتوترات الإقليمية الفرعية للقوة تكون مناسبة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، وأفغانستان تتوسط القوى العسكرية الروسية الفعلية والمحتملة في آسيا (روسيا الصين، باكستان الهند، إيران)، إذ إن التواجد العسكري الأميركي في أفغانستان وفؤ فرصة الاقتراب إلى أنفس دولة صديقة من القوة الجوية الآسيوية ومراقبتها عن كثب ولا يتم روسيا وتلعب القوات بلتان قام بدمج (الفرع الصاروحي) على قاعدة الحظر الاستراتيجي لهما

وبذلك ساعدت هذه الحرب على تمرير عملية التسلل الأميركي إلى جمهوريات آسيا الوسطى التي ظالما عدتها روسي خطوطاً حمراء لا يمكن لمساح



فيها التواجد العسكري لأي قوة دولية أخرى وبذلك استطاعت الولايات المتحدة تطبيق وحناء روسيا داخل مناطق نفوذها وتعتصم عرصه انصلاقيها المستقبلي<sup>(154)</sup>

إن هدف روسيا الاتحادية في هذه المواجهة أن تضمن مرور قسم مهم من مصادرات الطاقة القروية من خلال شبكة خطوط الانابيب الروسية القائمة إلى البحر الأسود وأوروبا، وهذا من شأنه أن يزود البنية الروسية المستنزفة بأجور الترانزيت المريحة ويسمح لروسيا الاتحادية أن تعارس درجة ما من السيطرة على توزيع إمدادات الطاقة، بقروية في الوقت نفسه، فإن كبار المسؤولين روس وكثير منهم يتمتع بصلات وثيقة بشركات الطاقة مثل لوكويل وغازبروم ويؤمنون أن تؤدي الشركات الروسية دوراً مهماً في الكونسترويهات (شركات) لقروية العاملة الكبرى مثل AIOC, CPC، وهي ثم ضمان حصص من الثروات الضخمة التي يتوقع أن لديها هذه الشركات وما لكها<sup>(155)</sup>

نتيجة لما تقدم فقد تبورت أهداف روسيا الاتحادية في المنطقة والتي تنخل في العمل على تأمين منطقة عازلة لحماية أمن روسيا من الجيوب والعمل على ضمان مصالحها الجيوبولتيكية فضلاً عن أن روسيا الاتحادية ترى من الاستمرار في المنطقة أصبح أمراً لازماً لتجنب التوترات العرقية التي يمكن أن تصل إليها وتؤثر بها (مثال ذلك أن عناصر البيرجين في داغستان طالبات بالانحد مع أذربيجان)، كذلك لتحقيق أقصى افادة من ثروات منطقة بحر قزوين، والوقوف بوجه القوة الأمريكية لزاحمة بثبات إلى المنطقة<sup>(156)</sup>.

وإطلاقاً مما تقدم، فإن لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية أهدافه السياسية، فالولايات المتحدة ترى أن وضع اليد على ثروات بحر قزوين وطاقتها يعني توكيد الدور الأمريكي الكوني في سياسات العالم على حين ترى روسيا الاتحادية أن منطقة بحر قزوين هي منطقة نفوذ سياسي روسيه بوصفها ملكت حفا في تدعيم نفوذها في هذه المنطقة، بمعنى أنهم يعدون منطقة بحر قزوين بمثابة جائزة سياسية مهمة في إعادة توزيع السلطة العالمية في نقر الواحد والعشرين للأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح (منطقة في السياسة لدولية)<sup>(157)</sup>

## البعد الثاني: البعد الاقتصادي

لقد أظهرت التنبؤات كفة أن الطلب العالمي على مصادر الطاقة الروسية سيمتد بالريادة مع مطلع الألف الثالث برغم التوقع بغير الانحطاط الجغرافية، وستير بعض الإحصاءات إلى أن سيكون العدم سيبغ حوالي (8) مليار سبعة بحسب عام 2020، وأن العديد من الدول لديه ستحقق معدلات جديدة من النمو الاقتصادي، وبطلبه ذلك من نمو في معدلات الطلب على الطاقة هذا من جانب، ولكن من الجانب الآخر فإن فرص مصادر الطاقة، رئيسة كميات كلفة وبأسعار يمكن تحملها، أمر في غاية الأهمية للاقتصاد الدولي، ولا شك في أن كلاً من النفط والغاز فضلاً عن الفحم الحجري ستؤدي دوراً متميزاً لعلاقات العرض الدولي بالطلب على الطاقة (158) ولذلك تعد منطقة بحر قزوين من المناطق الاقتصادية المهمة، بما تحويه من مخزون من ثروات الهائلة، وهذه الثروات تصلح أن تكون أساساً للصراع في العصر وأساساً به في المستقبل بين القوى الكبرى والعظمى وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، يد لترك الزها بشكل فاعل على (دول الإتحاد الأوربي) (159)

يرتكز التنافس أساساً حول ثروات منطقة بحر قزوين الذي يتفتح بمجموعة قائمة من الثروات الاقتصادية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذي يجعل التنافس الدولي في المنطقة قابلاً لأن يرتقي إلى درجة الصراع (160).

لذلك فإن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة قزوين يأتي لسببين هائليين، أولهما، أن الكثير من آبار النفط خارج منطقة الشرق الأوسط على وشك التصب، مما يعني توسيع نطاق مشاركة دول لأوبك - ولا سيما العربية منها في تحساح السوق العالمية بأكثر مما هو حاصل الآن، والثاني أن الولايات المتحدة تسعى إلى تفعيل اعتمادها على النفط لأوبك، خوفاً من تكرار استخدام النفط سلاحاً سياسياً مثلما حدث عام 1973، مما يرهق دورها وسيستها عند لأطراف (الأخرى) (161)

ليس الصراع على السيطرة على مسارات خطوط الأنابيب، من حوص قزوين،

إلى الأسواق العالمية، أمراً قبل الأهمية، وكذلك لاتمتد خطوط الأنابيب لروسيا مصدراً للحلحله حوسبه بل يؤمن لروسيا الاتحادية قبضة محكمة تجاه الجمهوريات السوفييتية السابقة والواقعة إلى الجنوب منها، وهذا هو بالضبط سبب تصميم الولايات المتحدة على إزالة سيطرة روسيا على تدفق الطاقة<sup>(162)</sup>، وهكذا فإن المسارات البديلة ولا سيما خط انابيب باكوف - تلميسبي - سيماس، هي في نظر الولايات المتحدة مسألة أمن قومي، وقد شدد وزير الطاقة السابق Bill Richardson على أن ذلك (أمر يتعلق بأمن طاقة أميركا التي تعتمد على تنوع مصادر النفط والغاز وكذلك منع لاختراقات الاستراتيجية من قبل من لا يشاركوننا فيها)<sup>(163)</sup> كذلك فإن رئيس فريق بحر قزوين في وزارة الخارجية الروسية، أندري في لوروف A. V. Uznov أبلغ جمهوراً من المستمعين في الولايات المتحدة بأن (ما يشير إليه في روسيا أن بعض القوى الخارجية تحاول أصناف مواقعها في حوض قزوين بل تدق أصفاً بها وبين دول بحر قزوين الأخرى)، تأكيداً لهذه التصورات التي ألفت سيلاهسليز Sheila Hodin من مجلس الأمن القومي الأمريكي لجنة تحقيق قلعة لمجلس الشيوخ أن هدف لسياسة الأميركية في بحر قزوين هو في الجوهر كسر احتكار روسيا للسيطرة على نقل النفط من المنطقة<sup>(164)</sup>.

هنا يمكن القول إن البعد الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين انما يكتسب أهمية سواء من منظور الاستهدافات الإستراتيجية الأميركية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياطياته الاستراتيجية في العالم، أم من منظور أن يفتح وعاز منطقة بحر قزوين بمثابة ركيزة اقتصادية يمكنها أن تعبر معام المنطقة بما سوف توفر من ثروات هائلة لدول المنطقة ولا سيما تلك المشاططة لبحر قزوين (روسيا، إيران، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان)، وهو ما يوضح صفقات شركات النفط العاملة، المرتبطة مع توجهات السياسة الخارجية الأميركية، التي تسعى إلى تحقيق هدفين الأول هو تحاشي أسرارل إيران في أي مشروع لإنح المحروقات، والثاني: عبر معقد محور حول تجنب تعزيز الدور الروسي من أي نشاط اقتصادي في جمهوريات السوفييت السابقة<sup>(165)</sup>

## البعد الثالث: السعد القانوني الدولي

إن بعكك الإتحاد السوفييتي وتغيير لحدوده السياسية في المطلقه بظهور دول جديدة محدية بحر قزوين، قد خلق مشكلة البوصع لهذه دول، فقد كان حوص بحر قزوين ليس بعكك الإتحاد السوفييتي وطريقة التعامد مع ثرواته واستغلالها، خاصة إتحكام المعاهدتين لموقعيتين بين الإتحاد السوفييتي وإيران عامي 1921 و1940، اللتين تفران بأن بحر قزوين عبارة عن بحيرة مغلقة مشتركة بينهما، ولا يحق لأي دولة ثالثة القيام بأي نشاط أو استثمار فيه أي كان نوعه، لكن بسبب تفكك الإتحاد السوفييتي، وظهور دول ثلاثة جديدة هي تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان، والامتناع الدولي بشروات قزوين البتروليه، فقد بدأت هذه المنطقة تأخذ بعداً دولياً<sup>(166)</sup>.

ومن الإشكالات التي ظهرت بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وقهام جمهورية روسيا الاتحادية، أن الدول المغلطة على هذا المسطح العالي اختصت في ما بينها في توصيف مسطح (قزوين) العالي، بين البحر والبحيرة، فعندما كان بحر قزوين مجرد بحيرة داخلية يحكمها التمدد الهدي أو انضيق بين الإتحاد السوفييتي السابق وإيران، كان الإطار القانوني المتعلق بهذا المسطح العالي واضحاً عند الطرفين، لكن بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وظهور لعدد من الدول التي لها إسالة مائية عليه، فقد بدأ الأمر ليس تغييراً في تاريخه فحسب، بل تصحها حتى في الجغرافيا وامتداداتها مع ضرورة تغيير الإطار القانوني الفاصل بين هذه الدول ومصالحها<sup>(167)</sup>. لذلك فإن عدم تمكن الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين من الوصول إلى اتفاق حول الإطار القانوني لاستغلال وضمية مخزون من النفط والغاز كان بسبب اختلاف تحديد كل دولة لهوية بحر قزوين<sup>(168)</sup>.

فمع تعاضد لمصالح الوطنية والدولية ومدى الأخقية في استغلال ثروات بحر قزوين، ظهرت الإشكالية القانونية له، ومع تعدد الآراء، لا أنها تمحورت بشأن هل هو بحر أم بحيرة وانعكاس ذلك على طبيعة حي الدول المشاطئة في استغلال موارده، وعلى التعميم ظهر هناك رأيان يدفع إلى التمسك بكل منهما مصالح وطنية<sup>(169)</sup>.

الرأي الأول - ونسبته حتى الآن كل من روسيا وإيران وتركمانستان، ويدعو إلى عدم بحر قزوين (بحيرة) تقاسم الدول نمطية عليه الثروات فيه بصورة متساوية وهي لا بد من تلمس بالاتفاق بين لدفعتين بين الاتحاد السوفيتي السابق وإيران عامي 1921 و 1940 وسعى روسيا الاتحادية إلى أن تتمتع بحق (الغيتو) تجاه أي إيرانيين يتعلق ببحر قزوين، أن لأحد بهذا الرأي يعني أن مياه الإقليمية ستكون عشرون ميلاً من الشاطئ تبين منطقة اقتصادية عرضها عشرون ميلاً أخرى، بحق للدول المطلة على البحر أن تجري عمليات التقيب في هذه المنطقة وسط بحر قزوين وحرج لأربعين ميلاً فتكون منطقة استثمار مشترك للدول نمطية.

الرأي الثاني، ثبت حتى الآن كل من أذربيجان وكازاخستان، ويدعو إلى عدم قزوين (بحر) يسري عليه قانون البحار، وهذا يعني اقتسام أجزائه بين الدول، (المشاطئة التي تملك كل منها مياهها الإقليمية ولها وحدها الحق فيها وحتى 12 ميلاً من الشاطئ ولها السيادة الكاملة على المياه والمجال الجوي فوقها وهي النقطة التي تبدأ منها المنطقة الاقتصادية الدولية كاتبة للدولة الساحلية، أن ذلك يجعل المناطق الأكثر غنى بالمعدن تابعة لأذربيجان وكازاخستان.

إن الجواب القانوني للنظرية الروسية (الفلاذير بوتينية) الجديدة فيما يخص بحر قزوين أخذ يوضحها تدريجياً السيد كالوجي<sup>(170)</sup> خلال زيارته اعفكرية إلى دول المنطقة وتتلخص بالآتي<sup>(171)</sup>؛ أولاً: ترى روسيا بضرورة القيام بحلول مرحية للمسائل المتعلقة ببحر قزوين بما فيها العلاقة والبيئة والثروات البيولوجية وتحديد منسوق للحدود الساحلية ثانياً: يقسم قاع بحر قزوين إلى مناطق إقليمية تعود للدول المجاورة ويبقى سطح البحر مفتوحاً للاستخدام المشترك ثالثاً: ضرورة تأسيس قاعدته مشتركة للدول رابطة دول المستقلة المتحاذية لبحر قزوين حول المسائل المستقبية بلوضع القابوس اندولي لبحر قزوين، ويرتكز ذلك على اتفاقيات ثنائية<sup>(172)</sup> رابعاً: يفضل تأسيس مركز اسرانبجي لمسائل بحر قزوين مركزه مدييه باكو عاصمة أذربيجان من ضمن مهامه مراقبة حوض بحر قزوين بما في ذلك مراقبته من الفضاء وتحليل المعلومات الحيولوجية، ويجب أن يكون لهذا المركز ميزانية لا

بناءً على هذا من غير الدول حصص الاتحادية ويجب أن يكون عمله يجب إشراف رؤساء الدول الحصة ولذلك فإن السد الذي حصص على عوقب روس من مسائل جوفين بعد وصوله فلا عبرة فيرر لسلطة لصالح أذربيجان له ما يبرره من وجهة نظر المصالح الجوفية سنة كروسيه في اسطنة وذلك لعدة أسباب أهمها<sup>(173)</sup>

1 - الاتحاد روس الاتحادية بأن أذربيجان هي المدخل الرئيس لمدخل الخارجي ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وتركيب في منطقة بحر قزوين، لذلك فإن أقرب من أذربيجان سوف يفسد لا شك من حجم لشدة الخارجي في المنطقة

2 - اتحاد روس الاتحادية بأن ذلك تعكس من ضم أذربيجان إلى صفها وأبعاد عن الولايات المتحدة، سيكون من السهل إيجاد لغة مشتركة مع إيران

ولذلك فإن السد القابولي لبحر قزوين يمثل في أن روس الاتحادية تحاول أن تكون المنطقة إقليمية بحث، يتم التوافق على حلها من خلال اتفاقيات ثنائية تضمن السيطرة على هذه المنطقة ودون السماح لأي قوة خارج الإقليم أن تدخل وتعرض للمخاطر قانوناً على هذه المنطقة، وهو ما تحاول الولايات المتحدة استثماره من خلال نواياها وعبر توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المناهضة لتتمكن من السداد إلى المنطقة، ولذلك (فقد بدعت شركات النفط الأميركية لاستثمار مليارات الدولارات في كبر من أذربيجان وكازاخستان بصورة كبيرة، وتمكنت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها السياسي من النفوذ بنصب الأسد في حقول أذربيجان، وبذلك عرفت السد القانوني سياسياً)<sup>(174)</sup>.

## البعد الرابع : البعد العسكري

لقد انخرطت روس الاتحادية والولايات المتحدة في جهود مطعنة لتقوية بينهما العسكري في حوض بحر قزوين، دور من تلقا كثيراً من الاتهام من العالم الخارجي لکنها لم تطلع من مدارس متوليين، روسيا الاتحادية بصفتها دولة روسية بعد داتها وورثه المؤسسة العسكرية السوفيتية كانت قادرة على البناء على بنية تحتية قائمة في المنطقة، في حين أن الولايات المتحدة تعتمد على القواعد

العسكري في المنطقة، ولذلك كان عليها أن تؤسس وجوده من خلال وسائل حري، مع ذلك، برغم اختلاف موقعيهما في البداية، فقد نجحنا في تأسيس وجود مهم في المنطقة<sup>(175)</sup>.

ولذلك عملت روسيا الاتحادية على تعصيب نشاطها وتواجدها العسكري في منطقة بحر قزوين بوصفها وسيلة صعبة لحماية مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، فقامت بالإجراءات العسكرية اللازمة. - أولاً: إنشاء قيادة مشتركة لهذه الوزارة الدفاع في منطقة (كاسبيك) في داغستان، مكونة من مدفعية ثابتة الحركة وعدد من السبعين خاصة بأسطول بحر قزوين فضلاً عن القوة الجوية والقوات المحمولة جواً، وتدعم هذه القوات القاعدة البحرية الموجودة في استراخان (مع هذا عجزت روسيا عن حماية خط الأنابيب بأكو - نوفوروسبسك من الهجمات الشيلانية وطالبت وزير الطاقة بعطف بسبب هذه الهجمات) ثانياً: إنشاء قيادة جوية للدفع الإفريقي في أرمينيا للدفاع عن منطقة قزووين<sup>(176)</sup> وأعلنت عن توجيهها لسفن صواريخ أرض - جو 300 أس في أرمينيا إلا أن ذلك أدى إلى رد فعل عنيف من أذربيجان التي طالبت بنشر قوات أميركية ومن حلف شمال الأطلسي (لا سيما الأتراك، على أراضيها مما زاد من التوتر في المنطقة إلى الاتجاه بأن تكون القوة المكثفة بحماية خطوط الأنابيب من قاعدة الجرنيك<sup>(177)</sup>.

إن الولايات المتحدة، لم تكن تتمتع بنفس نوع من حرية الوصول إلى المرافق العسكرية في منطقة بحر قزوين بينما تتمتع به روسيا إلا بعد أحداث 2001/9/11، على الرغم من أن إدارة كلينتون قد وقعت العديد من الاتفاقيات تهدف إلى تقديم مختلف أشكال المساعدة العسكرية إلى دول بحر قزووين، تشمل هذه الاشكال بيع أو نقل التجهيزات العسكرية، والبراءات الدورية بين كبار الصباط وتدريب الأتراك العسكريين ورعاية المبادرات العسكرية المشتركة<sup>(178)</sup>.

وبعد أحداث 2001/9/11، كثفت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المناطق المحيطة بمنطقة بحر قزووين، إرا أقامت حصن قواعد في قزوين وطاجيكستان وتركمانستان<sup>(179)</sup>، وعلى ضوء ذلك فإن المهمة الأساسية للولايات

المحدد الأميركي، ولا عيب بعد أحداث 11/9/2001 واحتلال أفغانستان والعراق بحسب ما أشارت إليه المركز المخصص جزاء مطوّعة متكاملة للشعب والتاريخ في منطق بحر قزوين. سيما أن السيطرة بحسب رعايا الوجود الدائم للقوات العسكرية الأميركية الذي يمكن أن يوسع نطاقه مع حكومات عدة الدول بما يساعد على إيجاد المصالح المشتركة. وبحسب السياسة العالمية لأنابيب بحر قزوين التي تصل من باقي إلى تركيا وكذلك دور مرورها عبر أراضي إيران أو الصين، إذ إن الإدراك الأمريكي يصب في الأهمية الاستراتيجية القصوى للإسكان بهذه الشرايين الحيوية (180).

إن هذا البعد قد زاد من الاهتمام العسكري الأمريكي ومعه حلف شمال الأطلسي بالمنطقة، معاً دعا أحد الجنرالات الروس إلى أن يعلن بأن التهديد الأكبر لا يأتي من جانب الصين أو الإسلاميين ولكن من احتمال وجود (عاصفة صحراء) جديدة تبدأ هلعاً من شواطئ بحر قزوين (181).

## المطلب الرابع: انعكاسات السيطرة على بحر قزوين على مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية

إن العلاقة بين النمط والعاز الطبعي والقوة العسكرية والجغرافيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً في السياسة الدولية، ولذلك نعرض روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على ثروة الطاقة في منطقة بحر قزوين، وكذا الدولتين لهما حصة حيوية من التدفق العالمي للنمط والعاز، بل أن كلا الدولتين تبحثان عن درجة عالية من السيطرة على الآليات السياسية في أكثر المناطق إنتاجاً للنمط والعاز، وأن كلا الدولتين شرعت فترات عسكرية في المناطق القريبة من منطقة بحر قزوين، أنشئت علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع الدول التي لها حقوق شاك، وكذا أنشأت الطلب العالمي على الطاقة وإعداد عدد الدول التي تعتمد على مطلقه من عوثر، كما أصبح بإمكاننا أن نتوقع أن تعوي الدولتان مؤامرتيها للاستراتيجية وحاولا فرض إرادتهما على هذه المناطق. وفي هذا الخصوص يقول الدكتور مان، أحد خبراء الإستراتيجية الأمريكية من الضروري البحث عن حل من شأنه أن يساعد



الولايات المتحدة على تعويبه إقتصادها لكي يؤهلها القيام بدور المترع للاقتصاد العالمي في العقود المقبلة<sup>(182)</sup>

وإذا كان من مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية في هذه المنطقة صلا  
عدم تمكن أية قوة معروفة من السيطرة على هذا المجال الجيوستراتيجي، فال  
الاستراتيجية الأميركية في منطقة حوض بحر قزوين تتمحور حول الأهداف الآتية<sup>(183)</sup>:

أولاً: إزاحة ما تبقى من نفوذ روسي في المنطقة التي شكلت جسراً لتطويق  
الحلم الروسي أو ما يسميه الإستراتيجيون لروس (الغفرة نحو الجنوب) أي الوصول  
إلى المياه الدافئة، إذ أن الوجود الأميركي المباشر الذي صار حقيقة واقعة منذ 11/9/2001، سبب خلق سلا متعاً ولعدة طويلة في وجه هذا الهدف كما أنه يشكل  
عائقاً أمام تشكيل بؤة حلف أسوي يضم روسيا، إيران، الصين وهي تحقيقاً لهذا  
الهدف، فإن الإدارة الأميركية سعت إلى: استغلال رغبة جمهوريات آسيا الوسطى  
والقوقاز في الخروج من دائرة النفوذ الروسي مستخدمة وسائل: التهريب  
(مساعدات متنوعة)، التهريب (الوحد العسكري، الأميركي)، التخويف (مخاطر  
انتشار العركات الإرهابية والأصولية)، وكذلك سعت إلى استخدام الثروات النفطية  
من رعاء هذه الدول لمنع أنظمتها قدرة التحكم بمخطوط نقل النفط ودوراً أكبر في  
الصراع الدائر في المنطقة، فضلاً عن رغبة هذه الدول في تحقيق المزيد من  
الاستقلالية عن النفوذ الروسي، وأخيراً رغبة هذه الدول في التعاون العسكري مع  
الولايات المتحدة، إذ إن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع أذربيجان وأوزبكستان  
وكاناخستان.

ثانياً: وإذا كانت (تركيا وإسرائيل)<sup>(184)</sup> تقومان بالدور الموكل لهما في تنفيذ  
معص حلقاب الاستراتيجية الأميركية، لكون أن الأولى عصباً في حلف شمال  
الأطلسي، والثانية الحليف الاستراتيجي الأول في الشرق الأوسط، فإنه لم يبق إلا  
إيران حيث الهدف المرتكز في تحقيق العزل الجيوسياسي لها

أما فيما يخص الصين، فإن أحد أبعاد الإستراتيجية الأميركية في إقليم بحر  
قزوين هو محاولة تطويق الصين أو على الأقل تسهيل عملية احتوائها، هذا في حال

فصادقاً أن الهدف الرئيس هو تأسيس قواعد أميركية ثابتة في هذه المنطقة من العالم، وقد انعكس الحلفة الأخيرة في سلسلة أحواء الصير التي تعد بعضها المعاصر للدول الجديد برعاية الولايات المتحدة المعقدة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة<sup>(185)</sup>.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية قد بدلتا جهوداً مضنية لكي تقوما في هذه المنافسة، فإن أيّاً منهما لم تحقق حتى الآن أهدافها الأساسية، إذ لم تمكن روسيا الاتحادية من الهيمنة على تدفق النفط من قرويين بشكل كامل، أو تمنع النفوذ الأمريكي في المنطقة، ولم تتمكن الولايات المتحدة من ثني شركات النفط الكبرى عن شحن قسم مهم من إنتاجها عبر روسيا الاتحادية، إذ إن الطريق سيستمر جهودهما لكسب الأفضلية في حوض قزوين، بالفعل، فقد كشف الطيور الروسي في بحر قزوين، أندري أوروف، أن مجلس الأمن الروسي قد خلص مؤخراً إلى أن مصالح روس الاتحادية في المنطقة ينبغي دعمها وتعززها بطريقة أكثر أمراً، مما لاشك فيه أن الإدارة الأميركية الجديدة متحذو الحدو نفسه، ما يوحي بأن اللعبة الكبيرة الثانية سوف تتواصل فصولها في السنوات المقبلة<sup>(186)</sup>.

ولذلك فإن احتمالات التطور المستقبلي للعلاقات الأميركية الروسية في منطقة بحر قزوين يمكن وضعها في الإطار الآتي:

### لولا: احتمال الصدام بالوكالة

إن الاستقرار السياسي يوفر فرصة كبيرة لكي تتلاعب القوى الخارجية بالتطورات في المنطقة، وتضع الحكومات المحلية في مصالعات عسكرية أو ترويبات أصية أخرى كانت تفضل أن تنحها هذه التحالفات قد تجعل الدول المجاورة تشعر بإحساس أكبر بانعدام الأمن وتريد احتمال معيها لإقامة روابط عسكرية جديدة من لقاء نفسها. وحتى من دون تورط روسيا الاتحادية والولايات المتحدة فإن حوض بحر قزوين سيكون فريسة لتناورات العولمة والصنف في الملة المقبلة. إن للتيحة الأكثر احتمالاً لهذا الاحتكاك، هي تضرع الصراع بالوكالة التي تشمل حكومات محلية وجماعات متمردة تجمعها قوى كبرى. ومثل هذه الصدامات يمكن أن تأخذ

شكل قتال شامل، لكن الصراع أكثر هو أن تشمل حرية في المناطق الحدودية والبحريين الآتية المسعدة للقتال، وحماية خطوط الأنابيب الحيوية ضد الهجوم والحرب، فإن نقاده الإقليمي قد حثروا على بشر حيوشهم على طول الأجره المعرضة لخطر إلى أجل غير مسمى. وعصي الناريح بأن اصراعات من هذا النوع يمكن أن تدوم لسنوات من دور احد بث تعبير جوهري في الصراع، لكن من الممكن أن تشهد هذه النزاعات تصعيداً مفاجئاً يؤدي إلى بوزة أكبر من القوى الخارجيه

### ثانها، احتمال التعاون

يرتكز هذا الاحتمال على قاعدة اساسية مفادها أن كثافة حجم الاستثمارات الاجسيه والروسية في منطقة بحر قزوين سوف يقيد أي عمل تتخذه الاطراف اللويه في هذه المنطقة الاستراتيجية الدولية التي كانت ولا تزال وستعمل قلب العالم كما وصفها ماكنذر، ونتيجة لادراك الولايات لمتحدة وروسيا الاتحادية أن أي منهما لير يقدوره أن يسيطر بشكل كامل على هذه المنطقة، لذلك فانهما سيتجهان في المستقبل إلى وضع اليه لاستثمار منطقة بحر قزوين من قبل الشركات الدولية من ايس التعاون، وبذلك فكنما راد حجم الترابط الاقتصادي اندولي للشركات الروسية والأمريكية فإن ذلك من شأنه أن يدفع الدولتين إلى زيادة التعاون بينهما.

لذلك يعتمد مستقبل منطقة بحر قزوين بشكل مباشر على مدى أهمية المنطقة لروسيا الاتحادية وكذلك الولايات المتحدة ومدى نظرة كل طرف إلى ما يجب أن تكون عليه الأمور في المستقبل، وأنه يعتمد بدرجة كبيرة على مدى نفوذ روسيا الاتحادية لمكانتها في النظام الدولي في السنوات القادمة، وبالمقابل مدى التصاعد أو تراجع الهيبة الأميركية على العالم بعد أن تعرضت الولايات المتحدة لوزة غيبه لمكانتها الدولية نتيجة ما حدث في أفغانستان والعراق. ومن ثم سيؤثر ذلك في منطقة بحر قزوين بوصفها متغيراً مهماً في مستقبل العلاقات لأميركية الروسية.

وخلاصة القول إن قضية منطقة بحر قزوين تعد من ابرز القضايا الاقتصادية الدولية في العلاقات الأميركية الروسية، بل أصبح مظهر من مظاهر التنافس والتوتر في العلاقات لأميركية الروسية، ولذلك سيتم اختبار النتائج التي تم التوصل

إليها في العصر الثاني من خلال هذه القضية الاقتصادية الدولية. إن توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر بشكل كبير على هذه القضية الدولية، ذلك أن الوجهة المستقبلية لتوسيع حلف شمال الأطلسي هي دول منطقة بحر قزوين، وهو الأمر الذي ينعف بوجه روسيا الاتحادية، ومن ثم فإن توسيع حلف شمال الأطلسي يؤثر سلباً في مستقبل هذه القضية الدولية، الأمر الذي يريد من التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية. أما فيما يتعلق بتشكيل النظام الدولي، فإن العمل على إعادة شكله يؤثر على هذه القضية الاقتصادية الدولية، إذ إن أحد وسائل روسيا الاتحادية من أجل العودة بوصفها لاعباً دولياً مهماً في نظام دولي متعدد الأقطاب هو الحصول الفاعل في منطقة بحر قزوين لغنية بالطاقة وإقصاء الولايات المتحدة عنها بل إن الحرب الروسية-الجورجية تعد جزء من هذا العمل، ومن ثم فإن إعادة شكل النظام الدولي يؤثر سلباً في هذه القضية الاقتصادية الدولية، بل يؤدي إلى زيادة التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

علاوة على ذلك، فإن مفهوم الحرب على (الإرهاب) يؤثر في هذه القضية، ذلك أن منطقة بحر قزوين تحتوي على العديد من الجماعات المتطرفة على وفق وجهة النظر الأميركية، ومن ثم يجب التعاون مع روسيا الاتحادية من أجل القضاء عليها، وهنا تتطابق وجهة النظر الروسية مع وجهة النظر الأميركية نتيجة بعض الأعمال التي شنتها الأراضي الروسية، ومن ثم فإن مفهوم الحرب على (الإرهاب) يؤثر إيجاباً في هذه القضية، الأمر الذي يعكس على مستوى التعاون في العلاقات الأميركية-روسية في هذا المجال، أما فيما يتعلق بالمقومات الاقتصادية للعلاقات الأميركية-الروسية، فإن لمفهوم النفط والغاز (أمن الطاقة)، الأثر البالغ في هذه القضية، وذلك لأن روسيا الاتحادية تعدّ عملاقاً في مجال الطاقة، إذ إنها من أكبر الدول المصدرة لنفط كما ورد سابقاً، كما أنها تسيطر على نفط دول منطقة بحر قزوين من خلال التحكم بتصدير نفط هذه الدول عبر الأنابيب الروسية، ولذلك فإن الولايات المتحدة تحس من إن استخدام روسيا الاتحادية هذا السلاح (النفط والغاز) من أجل التهريب والتهريب تجاه الدول التي لا تحصى لإدراجها، ومن ثم فإن مفهوم النفط والغاز يؤثر سلباً في القضية الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يريد من مستوى التنافس

والتوتر في العلاقات الأميركية الروسية وكذلك فإن انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر في هذه القضية الاقتصادية الدولية، ذلك أن انضمام روسيا الاتحادية إلى هذه المنظمة سوف يتيح لها تحديد السعر الذي تراه مناسباً لصادراتها من النفط إلى السوق العالمية، وهذا هو أحد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمام روسيا الاتحادية إلى المنظمة، ولذلك فإن مقوم للانضمام روسيا الاتحادية سوف يعكس سلباً على القضية الاقتصادية الدولية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة التنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

إما فيما يتعلق بالمقومات العسكرية للعلاقات الأميركية الروسية، فإنها تأثر كثيراً في القضية الدولية، وفي مقدمة هذه المقومات القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، ذلك أن أحداث 11/9/2001 سهلت دخول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا الوسطى المعادية لمنطقة بحر قزوين، بل التواجد بصيغة قواعد عسكرية لأهداف متعددة من أهمها التقرب من منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، ولذلك فإن روسيا الاتحادية لتحول التخليص من هذه القواعد العسكرية من أجل فرص سيطرتها بشكل كامل على منطقة بحر قزوين، ولذلك تؤثر القواعد العسكرية في آسيا الوسطى سلباً في قضية منطقة بحر قزوين، ومن ثم تدفع إلى التوتر والتنافس في العلاقات الأميركية الروسية.

ومن خلال دراسة تطور العلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن (2011)، وكذلك دراسة المقومات السياسية المتمثلة في (توسيع حلف شمال الأطلسي، إصلاح الأمم المتحدة، تشكل النظام الدولي الجديد على (الإرهاب)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك المقومات الاقتصادية المتمثلة في (التبادل الاقتصادي والتجاري، النفط والغاز (أمن الطاقة)، روسيا ومنظمة التجارة العالمية، وفضلاً عن المقومات العسكرية المتمثلة في (سباق التسلح والقواعد العسكرية في آسيا الوسطى والاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية وتجارة السلاح) فإن معظم هذه المقومات يدرس تأثيراً سلباً على العلاقات الأميركية الروسية، من تدفع إلى التوتر والتنافس في هذه العلاقة، أما لتعاون فيقتصر على المسائل ذات

الاهتمام المشترك والتي لا تتعارض فيها مصالح الدولتين بشكل كامل مثل (انتشار  
سلحة الدمار الشامل).

ولذلك احتبرت النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني من خلال  
ثلاثة مدح لقضايا روسية تمثل قضية استراتيجية (مشروع الدرع الصاروحي  
الأميركي) وقضية سياسية (قضية المكتب الإيراني السوفي) أنموذجا، وقضية اقتصادية  
(منطقة بحر قزوين) أنموذجا ومن خلال الاعتبار تم التوصل إلى نتيجة مطابقة لنتائج  
الفصل الثاني، من أن التوتر والصراع هو السمة الغالبة لعلاقات الأمريكية الروسية،  
وبدرجة أقل التنافس بينهما، أما التعاون فهو يكاد أن يكون محدوداً ومقتصرًا على  
المسائل ذات الاهتمام لمشتري مثل التبادل الاقتصادي والتجاري وانتشار أسلحة  
الدمار الشامل والحرب على الإرهاب) وبذلك فإن المفومات التي تعارض تأهلاً  
سلباً في العلاقات الأمريكية الروسية هي أكثر من المفومات التي تعارض تأهلاً  
إيجابياً في هذه العلاقة، وهو ما يجعل العلاقات الأمريكية الروسية تنسم بهامش من  
التوتر والصراع والتنافس توسع من هامش التعاون.

### هوامش الفصل الثالث

- (1) For more information see: R. Harrison Wagner War and the State: The Theory of International Politics, The University of Michigan Press, United States of America, 2007, p. 175 - 176.
- (2) خالد الحروب، نظام الذراع الصاروخي الأمريكي جوهر الفكرة واتكاملاتها على الأمن العالمي وليسري الأسط، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.aljazeera.com>
- (3) محمد سميت فتوري، روسيا تنكر أي الانضمام إلى الذراع الصاروخية الأمريكي، مركز الأهرام بقرارات السياسية والأمنية، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.albasm.org.eg/sep06>
- (4) معتز من النفاصين، ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.mohawt.com/home.html>
- (5) ينظر: عادي محمود مظهر، النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي الأبعاد وأثارها على الأمن العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 16 مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 173
- (6) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.ubtcm.org/egypt>
- (7) معتز من النفاصين، ينظر: موسى الرعي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، مصدر سبق ذكره ص 138 - 139.
- (8) For more information see: K.Scott, McMuhen Pursuit of the Shield, The US Quest for Limited Ballistic Missile Defense, University Press of America, US 1997 pp 13 - 24.
- (9) برهان، مصدر سبق ذكره، ص 12 - 17
- (10) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.ubtcm.org.eg/sep06>
- (11) سعد حمي لوفولي، الاستراتيجية الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 109
- (12) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.ubtcm.org.eg/egypt>
- (13) بابل شرفوف، روسيا فلاذير، بوليفه تحطم اسم شيعة، العام العربية، بغداد، 2006 ص 199.
- (14) علاء ع. حيدوموسي، ويزابيلينا عادي، إبعاد الذراع الصاروخي الأمريكي عن حدود روسيا وكافوقوسي، 2009/9/20 عبر شبكة المعلومات الدولية: [http://ar.rian.ru/ana\\_yices/20090920](http://ar.rian.ru/ana_yices/20090920)
- (15) خالد الحروب، نظام الذراع الصاروخي الأمريكي جوهر الفكرة واتكاملاتها على الأمن العالمي، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.aljazeera.com>
- (16) بورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأورو - قطرية بين المصالح الوطنية والشراكة والمشاركة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 48 - 49

For more information see: R. Harrison Wugnet, War and the State The Theory of (17)  
International Politics, The University of Michigan Press, United States of America,  
2007 p 175-177

(18) مراد من التناقص: ينظر رصوف وأضي الجند المدد الأبعد السبعية لتطور في النظام الدولي، في كتاب والغرب في الاستراتيجية العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الإيز، 1994، ص 61، 62.

See: Macmillan Essential Dictionary for Learners of English, Towns Road, Oxford, (19)  
first Published, 2003, P 360.

(20) أهل أنظمة النظام الأطلسي - الأوربي والآخر العالمي، في كتابه السلاح وقرع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص 135

(21) ينظر نادر طاروف فاضله، مصدر سبق ذكره، ص 223 - 225

(22) بلغ موقع قناة الجزيرة الفضائية 2007/6/15، عبر شبكة المعلومات الدولية:  
[http:// www. Aljazeera. com](http://www.Aljazeera.com)

(23) لمراد من التناقص: ينظر: ديار إسحاق عبد الحلي، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن الحادي  
أعدهج منظمة الدفاع المضاهة لنصائح، مطبوعات استراتيجية العدد 46، مركز الدراسات الدولية  
جامعة بغداد، 2000، ص 4.

(24) خالد الحويدي، نظام الشرق الأوسط، جودر العكرة ونهكاساتها عن الأمن العالمي والشرق الأوسط - عبر  
شبكة المعلومات الدولية <http:// www. Aljazeera. com>

(25) لشرك كوشاش: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وعلاجه شركاء، م مناقشون، مركز  
الدراسات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008 ص 21.

(26) محمود سالم حاسبي، إيجار الإتحاد السوفيتي قيادة في الأسباب والنتائج، مصدر سبق ذكره ص 173.

(27) نوراني الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية لفاهات تكبيكة في إطار تفاهات استراتيجية، مصدر سبق  
ذكره ص 27.

(28) سعد عفي لوفين، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 119 - 120.

(29) غلال سيمان، بومحات ميزانية الموضع الأمريكية لعام 2004، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، مركز  
الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 182

(30) سعد حفي بوفقي، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 114

(31) عبد المعزم سعيد كاطو، مصدر سبق ذكره، ص 97

(32) بورجلي السبح، العلاقات الأمريكية - الروسية نهضات تكبيكة في إطار تناقصات استراتيجية ص 30

(33) حليل، إبراهيم السعداني، الانعكاسات الإقليمية للحرب في البلقان، مجله دراسات سياسية، العدد 3،  
بمب الحكمة، بغداد 1999 - 2000، ص 7



(34) بيه الأصمعياني، بعدد التفات، الروسي - الأميركي بعد أحداث 11/9، مصدر سبق ذكره، ص 221

(35) خالد عبد عظيم، حدود التحالف وإبعاد الانقسام في العلاقات الأمريكية - الأمريكية، مجلة السيد الدولي، العدد 147، مركز الأزمات والدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، 2002، ص 124

(36) بيه الأصمعياني، بعدد التفات، الروسي - الأميركي بعد أحداث 11/9، مصدر سبق ذكره، ص 221

(37) See Matthew Evangelista, Op.Cit, p 107

(38) See The Emergence of Russian Foreign Policy, U.S. Library of Congress: <http://countrystudies.us/russia/>.

(39) سعد حفي نوفيل، الاستراتيجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(40) See Statement by the President Bush, June 13, 2002: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2002/06/20020613-pr.htm>.

(41) ينظر، صيمون بدوان، وهم التحكم في القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة فاضل جيتو، دار المحمد الثقافي، بيروت، 2004، ص ص 135 - 136

(42) نوريس الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية لفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات (استراتيجية)، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(43) تاليف من: عبد السلام إبراهيم بدواني، انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة بالالتية، أبحاث أسبوعية العدد 97، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 2.

(44) سعد حفي نوفيل، الاستراتيجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(45) نوريس الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية لفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(46) يمكن القول أن الأبحاث غير المعقدة للاتفاقية ستارث الجديدة لتتطلب في أنها جاءت ثمة جهوداً علمية استمرت لمدة طويلة وتضمنت العديد من الجولات التفاوضية البالغة التعقيد والصعوبة وانتهت في ذلك، يمكن ملاحظة أن القيادة الروسية مع تباطؤ صعوبة كبيرة في إقناع القوى السياسية الروسية الحاكمة بوجود الاتفاقية كما وحل الإدارة الأمريكية صعوبة كبيرة في إقناع الجمهور، وعلى وجه الخصوص الجمهوريين والجانحات التي يمثل قوى يمين الحرب الديمقراطي الأمريكي. تقول المعلومات والسياسات بأن الولايات المتحدة وإن كانت قد أقرت مبدأً معيناً، حجم الأسلحة الهجومية الاستراتيجية فإنها رفضت الموافقة على مبدأ الالتزام بعدم تطوير تكنولوجيا الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وبكلمات أخرى فإن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة التفعيل الكافي، مع الإبقاء على مبدأ التطوير النوعي إضافة لذلك، تكون التسيبات إلى وافق الولايات المتحدة وروسيا الإجماعية على سود اتفاقية ستارث الجديدة قد استنسخ مع العديد من التوافقات حول القضايا "علاقية الأخرى، والتي حرصت الإدارة الأميركية على أن يكون من بينها قضية الشرق الأوسط وموضوع شبكة الدفاع الصاروخي، وإذا كانت روسيا الإجماعية قد وافقت بالفعل على مشروع شبكة الدفاع الصاروخي فإن توقيعها الشرطي وبسطة الجديدة

في مرحلة ما بعد اتفاقية ستارب المتجددة سوف يجد أكثر وضوحاً بعد زيارته الرئيس بديفيد للمؤسسة إلى إسرائيل في منتصف الشهر القادم لصرد من التفاصيل حول الاتفاقية الجديدة نظر غير بكة المعلومات الدوب: <http://www.shamezpo.org>

(67) خالد الحروب، مقام الدخ تصاروحي الأميركي جوهر الفكرة، وانعكاساتها على الأمن العالمي والشرق الأوسط عبر شبكة المصداقات الدوبية <http://www.aljazeera.com>

For more information see: Sergey Lavrov, «USSIA - U.S. Relations: perspectives (68) and prospects for the new agenda», Carnegie Endowment For International Peace, Federal News Service Washington, D.C. Thursday, MAY 7, 2009

See: Eshel David, US Missile Shield in Europe: Logic or More Provocation? In: (69) Defense Update, June 6, 2007  
<http://www.defense-update.com/news/0307/analysis/analysis-150307.htm>

(70) بنظر الياس طاهر محمد امين، مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأميركية - الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة التهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 243

(71) بنظر يس عيسى مهدي التوازين الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بعد (12/يناير/2001)، تطويعه دكتوراه غير منشورة، جامعة التهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 19

(72) بنظر <http://www.nationalsecurity.com>

For more information see: Yong Deng, The New Hard Realities, «Soft Power» and (83) China in Transition, In Soft Power China's Emerging Strategy in International Politics, Edited by Mingjiang Li, Lexington Books, United Kingdom, 2009, p. p 64 + 65.

(84) عبد الهادي الفصاح، درع مفقودة المصير - المفهوم - التنظيم - الاستخدام - الآثار الاستراتيجية، مطبوعات «ستراتيجية العدد (69)»، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 6.

For more information see: Mizia, Viktor, Iran - Russian Missile Cooperation, (85) Russian View edited by Joseph Cirincione, In Repairing the Regime, Routledge, 2000, p. p. 192 + 193

(86) جابر فهد هين وأخرون، مشفر صبي نكده، ص 64 - 65

(87) دومان السبح، للعلاقات الأميركية الروسية تعاليمات نكته في أظفر تأملات استراتيجيه، مصدر سبق ذكره، ص 28 - 24

See: DAVID CASHABACK, Risky Strategeme? Putin's Federal Reforms and the (88) Accommodation of Difference in Russia, London School of Economics and Political Science, UK, 2003, p. 5.

- (59) فارس مع، قاسم محمد عبد الله، مشروع الفرع الجديد للصواريخ بين الشدائد الأمريكية والفرع الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 24، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 66.
- (60) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية - الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 60.
- (61) لمريد مر (المصايل سفر حاري) شيد الياسية البنية الإقليمية، مطبوع في وزارة عام، مجلة دراسات إسرائيل، العدد 5، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص 13.
- (62) R.A. Ramazan = The United States and Iran, special studies, New - York, 1982, p. 138.
- (63) لمريد مر (المصايل سفر حاري) محمد سعيد سليم، مشروع النظام الشرقى لوسطى وموقف العرب والأتان منه وموقفهم فيه، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 816-817.
- (64) محمد عبد الرحمن بنس العبيدي، النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب (1979-2008)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 17، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2010، ص 191.
- (65) سليم هاني خلاف، الدراسات النووية الإيرانية: التطور الإقليمي والدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 151.
- (66) سيد حسين موسوي، سياسة إيران الدفاعية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والوثائق، بيروت، 2001، ص 191.
- (67) أحمد إبراهيم محمود البرداج، سوي الإيراني، أوقات الشرق الأوسط، العدد 36، المركز العربي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 27.
- (68) فتوح أبو دهب هيك، أزمة الترانج النووي الإيراني والتحديات المحفلة على أمن المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، 2006، ص 14.
- (69) محمد عبد الرحمن بنس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 200 - 201.
- (70) جريدة القدس العربي، لندن، العدد 4459، 2003/9/20.
- (71) التهمي كوروسفار، التمرات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 8، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص 131.
- (72) معصم صافي العمار، التسح النووي الإيراني، نظرة استراتيجية في حشبه، فوري إسرائيل، العدد 28، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص 4.
- (73) فتوح أبو دهب هيك، مصدر سبق ذكره، ص 14 - 15.
- (74) Sir Geoffrey Kemp, Iran's Nuclear Options, edited by Geoffrey Kemp, in «Iran's Nuclear Weapons Options: ISSUES AND ANALYSIS», The Nixon Center 2007, p.5.

(72) أحمد من العاصيل بنظر إبراهيم خليل العلاء: الخليج العربي بين الصراعات الإيرانية والصراعات الأمريكية، مطبوعات استراتيجية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 1 - 10.

(73) أحمد من العاصيل بنظر: منزل عبد اللطيف الحدادي، العلاقات العربية العراقية: دراسة تاريخية، مطبوعات الدراسات والبحوث، بغداد، 1982، ص 61 - 62.

See: Shabnam Chubin, Iran's Strategic Environment and Nuclear Weapons, edited by: Geoffrey Kemp, Op.Cit, p. 19.

See: Farid Fathi, To Have or not to Have? Iran's Domestic Debate on Nuclear Options, edited by: Geoffrey Kemp, Op. cit, p. 46.

(74) بنظر: سمير زكي البسوتي، الضباب الإيراني والسياسة الخارجية، من الثورة إلى البراهمية، مجلة سياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 131 - 132.

(75) أحمد من العاصيل بنظر: أميرة اسماعيل محمد العبدوي، موقف إيران من الاتفاقية الأسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، دراسات الخليج للعدد 1، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 7.

(76) علم هشام محمد، التحول العلاقات الأمريكية الروسية، مصدر سبق ذكره ص 61 - 62.

(77) أحمد من العاصيل بنظر: مصدر سبق ذكره ص 153.

(78) جورج فريمان، مبدأ مديفيد والاستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 123 - 124.

(79) أحمد من العاصيل بنظر: مصدر سبق ذكره ص 183.

(80) بنظر: أعضاء إيران تتعاون أميركي خبيثي أم بدبلوماسية الحلول الوسط؟، شبكة النبا المعلوماتية: عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.enabnews.org/index.htm>.

(81) مولشهر مرادي وهشميري ديهماليل، روسيا والبرهانج النووي الإيراني: حفظ الاستقرار والصالح، مخبرات إيرانية، العدد 72، مؤسسة الأجرام، القاهرة، 2006، ص 121 - 122.

(82) بشر عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، مختارات إيرانية، العدد 9، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.ahrar.org>.

(83) بنظر: حنا عزو بنجام، حل بجعت قمة بحر لوزن الثالثة (قمة طهران)، تحليلات استراتيجية، العدد 2، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص 8.

(84) بيان عدواني المزارع الإسرائيلي - الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مخبرات إيرانية، العدد 56، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، عبر شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.ahrar.org>

- (90) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 273
- (91) باكيتام الشرفاوي، النتائج الزمنية نحو آسيا، الامكاتب والتحديات، أوراق الشرق الأوسط، العدد 91 المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 20
- (92) علي عبي العزيزي، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط: دحوا! استراتيجيتي على خط العلاقات الجديد الروسية-بند، بالخبر مؤوس مشرقية العدد 1 مركز دراسات الشرق العربي بيروت 2008، ص 145 - 246
- (93) فريد عالم للشحاف، مصدر سبق ذكره ص 153
- (94) باكيتام الشرفاوي، مصدر سبق ذكره، ص 202
- (95) باكيتام الشرفاوي، مصدر سبق ذكره، ص 210
- (96) علي حسين باكير، مربي تغدير لغزة إيران النووية والصاروخية، تقييم مشترك لخطو من قبل خبراء هيرو أميركيين وروس، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.Aljazeera.net>
- (97) باكيتام الشرفاوي، مصدر سبق ذكره، ص 205
- (98) See Abbas Milani, U.S. Foreign Policy and the Future of Democracy in Iran, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, THE WASHINGTON QUARTERLY - SUMMER 2005, p.1
- (99) See: Richard Sprue, Iranian Missiles and Poyloids, edited by Geoffrey Kemp, 1999 Opic, p.p. 61 - 62.
- (100) العطر النووي الإيراني: ما بعد امتلاك السلاح النووي، مؤسسة هيرلج، عرض علي حسين باكير، عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.Aljazeera.net>
- (101) ماجد أحمد السامرائي، الممارسات الامتدادية هي العلاقات الروسية - الإيرانية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8163، نيسان 2001
- (102) بهبه الأصغراني، مستقبل القوى الروسية - الإيرانية في ضوء التغيرات الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 164
- (103) حسين، حلف مربي، السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران بعد أحداث (11) أيلول / سبتمبر 2001 رسالة ماجستير غير معصورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 74
- (104) محمد سالم، محمد الكونز، الولايات المتحدة لأصبركية والبرامج النووي الإيراني مركز الدراسات الإفريقية جامعة الموصل، 2006 ص 37
- (105) أحمد، إبراهيم محمود، الصعاب العسكرية الروسية، تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 67
- (106) شالي عبي عزيزي، مصدر سبق ذكره، ص 246 - 247
- (107) باكيتام الشرفاوي، مصدر سبق ذكره، ص 206

(106) معهد عبد الرحمن يوسف، مركز دراسات العراق، العراق، "البحر"، العدد 33، مركز الدراسات العراقية، جامعة البصرة، البصرة، 2012، ص 7.

(107) ينظر: هادي التميمي، "السياسة العراقية، بين العراق والحداثة"، ص 70، مركز دراسات العراق، العراق، العدد 33، مركز الدراسات العراقية، جامعة البصرة، البصرة، 2012، ص 7.

(108) خبر عن العراق، بغداد، 2010، أصدر مركز البحوث والدراسات العراقية، العراق، 2010، ص 7.

<http://www.albahraini.net>

(109) فهم حالة التحالف الجديد بين العراق، ص 59 - 54.

(110) محمد سعيد إدريس، العراق، بغداد، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(111) فهد ج. احمد، "سيرة زعماء العراق"، العراق، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(112) محمد سعيد إدريس، العراق، بغداد، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(113) محمد سعيد إدريس، العراق، بغداد، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(114) ينظر: فهد ج. احمد، "سيرة زعماء العراق"، العراق، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(115) ينظر: فهد ج. احمد، "سيرة زعماء العراق"، العراق، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

<http://www.albahraini.net>

(116) ينظر: فهد ج. احمد، "سيرة زعماء العراق"، العراق، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

For more information see: HON CHUCK AND HADEL HON GARY (IN HART, The Right Direction for U.S. Policy toward Russia: A Report from The Commission on U.S. Policy toward Russia, Washington, D.C. March 2003), p3.

(117) ينظر: محمد سعيد إدريس، العراق، بغداد، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(118) ينظر: فهد ج. احمد، "سيرة زعماء العراق"، العراق، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(119) محمد سعيد إدريس، العراق، بغداد، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

(120) رافعتي البرداج، العراق، بغداد، 2010، سلسلة السياسة، العراق، الشرق الأوسط، العدد 43، المركز العراقي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2012، ص 7.

الروية. لكن المنصب نلتظر أن يمل هذه التخميات. غير دفعه. ومن الممكن أن نأخذ معقلاً على هذا فيه. ي. بعض مصدر حول البرنامج النووي الإيراني، ففي صباط 1992 قال الجنرال هيرت تيسر عندما كان، مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية في شهادته أمام الكونغرس أنوقع، من مكتبه في السلاح النووي عام 2003. كما توقع وزير الدفاع الأميركي السابق ولهم ييري أنه ستمن إلى الغلبة النووية بحلول العام 2000، أيضاً كتبت التوقعات التي صدرت عن الوكالة الأميركية لمرافق ومع السلاح غير مائية، و توقعات من حصل إيرس على لولي قبله عام 2003 ولم يسطع مجموعة العمل الأميركية المسماة (تدقيق طموحات إيران النووية) أن تقدم معلومات مؤكدة عن التوقعات التي ستنتج فيها إيرس الفقيه النووية، إلا أن وكالة المخابرات الأميركية تعدد أن إيران ستمن إلى السلاح النووي في عام 2019. ينظر ميداني غير الله جلود، تطور الموقف الأميركي من البرنامج النووي الإيراني تحديات استراتيجية العدد 16، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الموصل، 2011، ص.9.

(124) نريد من التفاصيل ينظر، حسي ياكبير، البرنامج النووي الإيراني في القدرات الاستراتيجية الإسرائيلية مجلة الحس عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.basrah.net/index.aspx>.

(125) For more information See: David Rodman: Israel's National Security Doctrine (An Introductory Overview) Middle East Review Of International Affairs, Vol.5, No. 1, 2001, p.8.

(126) نريد من التفاصيل ينظر: رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دار الأناضول، دمشق، 2006، ص ص 300 - 301.

(127) ينظر: جند زافيس، سياسات الطاقة الأميركية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 106، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والدراسات، بيروت، يرمقه 2003، ص ص 99 - 109.

(128) ينظر: سعيد حسين الموسوي، سياسات أمريكا وإسرائيل إزاء إيران، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 106، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والدراسات، بيروت، يرمقه 2003، ص ص 182.

(129) فرغت على إيران بين عامي 1979 - 2010 عدة عقوبات مختلفة البعض منها كان أميركياً، والقسم الآخر كان دولياً، والأخيراً كان أوروبياً، وجاءت العقوبات الأميركية تدريجياً، حيث فرضت الولايات المتحدة من جانبها على إيران ثلاثة عقوبات الأولى عام 1997 بسبب أزمة رهائن السفارة الأميركية في إيران، الثانية عام 1995 بموجب قانون ديكاتور. والثالثة كانت في تطور عام 2010 لتتضمن العقوبات المصادرة عن محسن الامم بسبب البرنامج النووي الإيراني فكانت أربع عقوبات. الأولى بموجب القرار رقم 1737 عام 2006. والثانية بموجب القرار 1747 عام 2007. والثالثة بموجب القرار 1803 عام 2008، والرابعة بموجب القرار 1929 عام 2010. وتعلت العقوبات كل ماله علاقة بالبرنامج النووي الإيراني. أما العقوبات الأوروبية فكانت في عام 2010 إذ سحلت عدداً من الأشخاص والمؤسسات الإيرانية ذات صلة بالبرنامج النووي الإيراني وقد حلت جميع هذه العقوبات بدعم ورعاية أميركية. ينظر محمد عبد الرحمن، يوسف الميردي، دور الولايات المتحدة في العقوبات الدولية على إيران، دراسات إقليمية، العدد 17، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الموصل، 2011، ص.6.

(130) شيماء، معروف فخراني، مصدر سبق ذكره، ص 206

- (131) لمزيد من التفاصيل ينظر: إدوارد هيل مع محرر من الحاقق النووي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن الحالة في الشرق الأوسط رقم (51) لعام 2006. عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://www.InternationalCrisisGroup.com>
- (132) ينظر: محمد عباس ناجي، الملف النووي الإيراني: مرحلة تقرب المسافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 79 - 180.
- (133) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: أفاق المشرق الأوسط، العدد 36، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2007، ص 42.
- (134) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات استراتيجية، العدد 149، مركز الأفرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 99.
- (135) أحمد حامد علي، التنافس الجيوبوليتيكي في بحر تروين: التعقيدات والأبعاد، مجلة دراسات إقليمية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2004، ص 84.
- (136) بيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم المصطفى، الأهمية الاقتصادية الدولية لنفط بحر تروين، مجلة دراسات دولية، العدد 97، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 90.
- (137) أحمد حامد علي، مصدر سبق ذكره، ص 85.
- (138) بيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم المصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 90.
- (139) محمد طاهر، استغلال ثروات بحر تروين: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مركز الأفرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 167.
- (140) دويل روح الاحتياطيات، ينظر: محمد أنور سعيد السقائنه الجغرافية السياسية/ أسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1998، ص 196.
- (141) إدوارد جوتفريد زانك، النظام العالمي: بحوض تروين الجغرافية السياسية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 109، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والدراسات، بيروت، 2003، ص 28.
- (142) عامر هاشم الزويهي، مصدر سبق ذكره، ص 24.
- (143) عادل محمود مظهر، منطقة بحر لوزن: الثروة والصراع، مجلة دراسات دولية، العدد 23، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 74.
- (144) أولاً عن: سعيد محمد المشهور، روسيا ومتغيرات فلسطيني-الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 90.
- (145) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 75.
- (146) دكتور بريجسكي، دكتور الشريط العظيم: التعوق الأمريكي وضروراته الجيوبوليتيكية العظمى، ترجمه أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمارة، 1999، ص 157.
- (147) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 77.
- (148) See: Robert D. English, Russia and the Idea of the West Gorbachev Intellectuals and the End of the Cold War, Columbia University press, New York, 2000, p.p.



- (149) أبس بلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 87 - 88
- (150) عامر حاشم الزويهي، مصدر سبق ذكره، ص 81
- (151) مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة كالأعالي، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت 2002 ص 103
- (152) أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص 168
- (153) أحمد حاشم علي، مصدر سبق ذكره، ص 91
- (154) مصطفى الدين، (مباحث) تطوّر على سطح الزهايد ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 2004، ص 112
- (155) مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص 103 - 104
- (156) عادل محمود مطهر، مصدر سبق ذكره، ص 78
- (157) For more information see: Christian von Hirschhausen, Franziska Holz, Anne Naumann und Sophie Rüster., Supply security and natural gas, Edited by François Leveque, In Security of Energy Supply in Europe Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p. 2 - 6.
- (158) ديب جندر عبد الرب وعلي نعم الخويطر، مصدر سبق ذكره، ص 92
- (159) ينظر: هيرالد كريبون، إشكالية العلاقات الروسية الأوروبية، ترجمة خديجة القصاب، هيئة النشر دمشق، الأثبات 2008/10/20
- (160) صافي محمد أحمد، ثروات بحر قزوين، للناس دولي في وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 178
- (161) ينظر: هنري لورانس، اللعبة الكبرى، ترجمة عبد الكريم الأبي، الدار الجامعية للنشر، ليبيا، 1999، ص 103
- (162) See Ariel Cukier, Domestic Factors Driving Russia's Foreign Policy, Published in November 19, 2007. [http:// www.heritage.org/About](http://www.heritage.org/About).
- (163) مايكل كلير، دم وخط، أخطار وثائق اعتماد أميركا المتزايد على النفط تعريب هيلم بلال فاني، دار الشروق، عمان، 2007، ص 239
- (164) مايكل كلير، الحروب على الموارد، مصدر سبق ذكره، ص 103
- (165) حسب محمود، الاستراتيجية الأميركية في وسط آسيا والقوقاز، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 87.
- (166) فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره، ص 126
- (167) حميد حمد السعد، روسيا وتغيرها، صفائي الأسوي، مصدر سبق ذكره، ص 78
- (168) عاطف عبد الحبيب، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 964، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 78

- (169) عادل محمود مطهور، مصدر سبق ذكره، ص 66.
- (170) وهو مسؤول شؤون الطاقة في الخارجية الروسية.
- (171) فريد حاتم الشحاف، مصدر سبق ذكره، ص 132 - 133.
- (172) بيتر أحمد حليم، مصدر سبق ذكره، ص 269.
- (173) فريد حاتم الشحاف، مصدر سبق ذكره، ص 132 - 133.
- (174) محمد فريج أبو البور، رئيسها في مطلع القرن الحادي والعشرين، القضاة والإمامة في أماني ليهوات الدولية المعاصرة، تحرير وليد عبد نبي، دار الشروق، مصر، 2002، ص 127.
- (175) مايكل كبير، الحروب على الحدود الجغرافية الجديدة للزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 106.
- (176) وليد محمود أحمد، روسيا الاتحادية والاتص الأوربي، الرافد الاقليمي، العدد 39، مركز الدراسات للابحاث، جامعة الموصل، 2010، ص 4.
- (177) عادل محمود مطهور، مصدر سبق ذكره، ص 79 - 80.
- (178) مايكل كبير، الحروب على الحدود الجغرافية الجديدة للزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 109.
- (179) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر الزوف، مصدر سبق ذكره، ص 78.
- (180) لظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة دراسات سياسية، العدد 10، المم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 30.
- (181) ديزي دويش، التنافس حول بحر الزوف، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص 255 - 256.
- (182) نفاذ عبد فكريت نفي العاني، الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج ضد المصالحات وأمناء المستقبل، 1، مطبعة النهضة، بغداد، 2001، ص 187.
- (183) لظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص 29 - 28.
- (184) Ben: Robert O. Freedman, «Russian Policy Towards the Middle East Under Putin, The Impact of 9/11 and The War in Iraq», *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, Vol. 2, No.2 (Summer 2003), p. 67.
- (185) أحمد حاتم شفي، مصدر سبق ذكره، ص 92.
- (186) مايكل كبير، الحروب على الحدود الجغرافية الجديدة للزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 106.



## مستقبل العلاقات الأميركية الروسية



## مستقبل العلاقات الأميركية الروسية

في البدء أصبحت للدراسات المستقبلية دور كبير في صياغة وتطوير، بل واتساع الكثير من أبعاد ومسالك واتجاهات لدراسات الإستراتيجية ولا سيما الأهمية منها وبشكل يسهل إلى توشي قدر من الدقة والموضوعية في مثل هذه الدراسات وما يساعد إلى إعطاء مؤشرات ومعطيات مهمة ومفيدة للعديد من الباحثين والأكاديميين والمحللين السياسيين وصانعي القرار الاستراتيجي، هي ضوء دراسات عميقة تقوم على الإدراك الإنساني العلمي المنظم لمعرفة ما سيحدث في مجال عملي معين أو لوضع صورة أو إطار لما سيكون عليه المستقبل لظاهرة ما بالاعتماد على صاهج وآليات متعددة والتي من أهمها ما يتعلق بمنهج الاستشراف والذي يعرفه الدكتور (عمر بعلب) بأنه اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة<sup>(1)</sup>، كما عرف (وليد عبد الحفي) الدراسات المستقبلية بأنه العلم الذي يرصد للتغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره<sup>(2)</sup>، ولذلك فإن الدراسات المستقبلية أو الاستشراف المستقبلي هو جهد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع

مجموع ما أو مجموعة من المجتمعات وغير مدة زمنية مبدئية، يمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً وتطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الحاضر والعاصر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع<sup>(4)</sup> وعلى الرغم من تعدد الرؤى والمناهج، إلا أن هناك اتفاقاً واسعاً بأن ليس هناك مستقبل واحد، بل مستقبلات عدة بديلة أو محتملة، لذا لابد من تعدد الدراسات، الاستشرافية للمستقبل لأنه ما زال قيد التشكيك وليس معطى نهائي. ومن نافذة القول، إنه وعلى الرغم من عدم امتلاك زمام المستقبل، إلا أننا نمتلك جزئياً تشكيل جانب مهم منه، فالدراسات المستقبلية تسعى لاستشراف آفاق المستقبل ودروبه الممكنة، بهدف رسم خرائط لتسليح الصعبة في بحار المستقبل، فامتلاك بوصلة حول بعض التطورات والتغيرات المستقبلية المحتملة، يساعد راسم السياسة في تحديد درجات الحركة والتناوب حتى لا يصبح المستقبل قدراً محتوماً تستقبله الأمم والشعوب دون حول أو قوة<sup>(5)</sup>. فدراسة المستقبل في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمنية أي جملة تيارات مشروطة تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما في مرحلة من مراحل التاريخ فضلاً عن ارتباطها بأجهزة وإمكانيات وكفاءات عالية وفلسفة سياسية اجتماعية متكاملة ولازمة للتخطيط الهيكلي المعمر<sup>(6)</sup>.

من هنا وفي ضوء ما سبق ذكره، ولبناء صورة أكثر تماسكاً لمستقبل العلاقات الأميركية الروسية، يستدعي البحث العلمي استقراء جملة المؤشرات والمتغيرات المؤثرة في بناء ذلك (الزمن لكي بعد الحال)، وبعبارة أخرى، يتطلب استشراف المستقبل تمحيص في جملة المؤشرات والمتغيرات الموجودة والقائمة بالفعل، أو تلك التي لم تضح بشكلها الكامل، أو تلك التي لا وجود لها وستظهر في المستقبل وهي المؤشرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتاريخية والأصعب وغيرها إن العلاقات الأميركية الروسية علاقات معقدة ومتشابهة بل متعددة الأبعاد والجوانب، تؤثر فيها متغيرات متنوعة، متداخلة بعضها مع بعض وتتبع بها إلى تحديد طبيعة هذه العلاقة في المستقبل، ويذهب بها إلى التور أو التافس أو التناوب، ولكل جانب من هذه الجوانب فُرُطُ (حوافره) التي تأخذ به نحو التحقق، وغوايُفُ (كوابحه) التي تحد من قدرته على التحقق، فمن خلال دراسة تطور العلاقات

الهيئة الأميركية ضد الحرب العالمية الثانية إلى الآن (2011)، وكذلك ومفوضات العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن دراسة القضايا الاساسية التي تشكل محور اهتمام الدبلوماسيين، ظهر جلياً بأن مستقبل هذه العلاقة يتحدد على وفق الدوائر الجغرافية العالمية التي يعد أحد تنحرب من الحاصل الإستراتيجي للدولتين، نظراً لأن هذه الدوائر الجغرافية مهمة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مع اختلاف نظرة كل منها إلى هذه المناطق، ومن ثم تحدد هذه الدوائر الجغرافية مستقبل العلاقات الأميركية الروسية وتجعلها تتجه نحو التوتر أو التناقص أو التعاون. فعندما تثار قضية أو مسألة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فإن طبيعة هذه المسألة أو القضية تضع أثرها وأهميتها لعرفي العلاقة بحسب قربي أو بعدها من دوائر الأمر القومي لكلهما، فيقدر لعلي الأمر بمشروع المرح الصاروخي الأميركي نجد أن ذلك يؤشر إلى أن هناك مستقبلاً يندرج بتوتر العلاقات الأميركية الروسية، وعندما يتعلق الأمر بالملف النووي الإيراني نجد أن جانب المساومة والتسوية يبرز بشكل واضح ولكن ليس إلى المستوى الذي يجعل العلاقة بينهما تصل إلى مستوى التوتر، وكذلك الحال مع منطقة بحر قزوين التي يشهد التنافس فيها، وعلى الرغم من حدة التنافس يدل المستقبل القريب على أنه لن يكون هناك توتر بشأن هذه المنطقة، ومن ثم يتحدد مستقبل العلاقات الأميركية لروسيّة على وفق معيار أساسي والذي يتركز على سؤال أساسي ما مدى أهمية القضية المثارة إلى كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية؟، ما مدى ابتعادها عن الأمن القومي الروسي أو الأميركي؟، ولذلك فإن تناول مستقبل العلاقات الأميركية الروسية سيكون على وفق سياسيات: الصراع، التناقص، التعاون. وأنه سيتبع منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط من خلال إبراز العرض والكوابح لكل مشهد من المشاهد المستقبلية للعلاقات الأميركية الروسية.



## مشهد الصراع

إن مفهوم الصراع يعني (حالة انفعالية تسم بالتردد والحبيرة والقلق والتوتر تحدث لتعبر حتما بتعرض لتهديد أو دافعين متعارضين، لا يمكنه إشباعهم لو تجسهما في وقت واحد<sup>(6)</sup>). أما الصراع الدولي فقد تعددت تعاريفه ومفاهيمه بتعدد الكتب والباحثين، إذ يُعرف لصراع على أنه دوافع أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالشركات أو الدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه وصح الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة<sup>(7)</sup>.

وقد عرف (عبد القادر محمد فهمي) الصراع الدولي على أنه (موقف يعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر تعبر عن وفق تعبير أفعال سلوكية عن معارضة وأعية ومتجذرة للتناقض القائم بينهما حول قيم وأهداف أو مصالح يصعب التوفيق بينها في العالَم)<sup>(8)</sup>. على حين عرفه (إسماعيل صبري مقلد) على أنه (تعارض الإرادات الوطنية وهو الصراع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتحد قرارات واتجاه سياسات خارجية تختلف أكثر مما تعني<sup>(9)</sup>) ومن هنا التعريفات نجد أن الصراع يختلف عن الحروب شكلاً ومضموناً ففي الوقت

الذي تنوع فيه مصاصير الصراع ومظاهره (سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً)، ترتبط الحرب أساساً بحالة الالتحام العسكري المباشر<sup>(10)</sup>. ولذلك يفترض منهج الصراع أن العلاقات الأميركية الروسية تسم بالصراع، ولكن هذا الصراع لا يصل إلى درجة المهادم العسكري المباشر بين الدولتين.

إن الصراع في العلاقات الأميركية لروسية هي مسألة تربية، بل إنها معروسة في سلوك الشخصيات القائمة على الدولتين، فالهبة والشموخ التي كانت موجودة عند الدولتين خلال حقبة الحرب الباردة لا تزال موجودة في سلوكيات ومواقف وقرارات السياسة الخارجية لدولتين على الرغم من التغيرات التي طرأت على نهج وسلوكيات روسيا الاتحادية (ورثة الاتحاد السوفيتي السابق) إذ تحول الطابع العام الذي يحكم السياسة الخارجية من الطابع الإيديولوجي خلال الحقبة السوفيتية إلى الطابع البرغماتي المصالح بعد الحرب الباردة.

فالهبة لا القوة، هي العملة البوصة للعلاقات الدولية، مثلما السلطة هي الخاصية التنظيمية المركزية للمجتمع المحلي، فالهبة مهمة جداً لأنه إذا انحرف المقوم بمقوك فألك تستطيع أن تحقق أهد فك دون أن تضطر إلى استخدامهما. لهذا السبب لا تستخدم القوة بعنية أو التهديدات الصريحة إلا قليلاً نسبياً في العصر الدبلوماسية وحل الصراعات بين الدول. بل إن لمساومة بين الدول تتعدد بشكرك وليس بالهبة المسيية للأطراف المعنية، لكن يوجد خلف مثل هذه المساومات اعتراف متبادل ضمني بأن الطريق المسدود في طائولة المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى قرار هي مهدد المعركة. لهذا السبب كانت حقبة السلام والاستقرار التسييس هي الحقيقة التاريخية التي فهم فيها الترتيب الهرمي للهبة بوصوح ولم بشهد محدياً وعلى عكس ذلك، فإن ضعف الترتيب الهرمي للهبة وتزايد القموص في تفسيرها يؤديان في الغالب إلى حقبة تشهد بتوترات وصراعات. وحكماً إذا رجعت هبة البلد، فإنه يصعب في أي صراع دبلوماسي لاحق، وإذا كان الصراع الدبلوماسي بدور عس أي شيء مهم، من المرجح أن يعي الفشل تصاؤل القوة المادية له، فإن تراجع الهبة (مرمقلق، لكن الهبة في النهاية تعني سمعة القوة في

الحرب ولا يمكن حسم الشكوك حول الموضوع إلا بالحرب نفسها فالبلد يقاتل عندما يعتقد أن هيبته في الدبلوماسية غير مكافئة مع قوته الحقيقية. هذا ما فعلته روسيا الاتحادية في حربها ضد جورجيا 2008/8/8<sup>(11)</sup>.

إذ إن روسيا الاتحادية تتكافح وتصارع الولايات المتحدة من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا، واحترام هيبته الدولية مقابل إستراتيجية الاحتواء الأميركية التي تحاول الولايات المتحدة أحياءها من جديد لاحتواء روسيا الاتحادية التي تعظم مكانتها الإقليمية والدولية يوماً بعد يوم، ولذلك ونظراً لأهمية الدلائل الجغرافية الأوسع (دول الجوار القريب) لروسيا الاتحادية من جهة ولأهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية المتزعة للنفوذ الدولي وتحول الاستمرار أطول مدة ممكنة، (من خلال فرض طريقتها في الحياة بجوانبها كافة على الأطراف الدولية الأخرى)<sup>(12)</sup> فإن ذلك قد يتجه بالعلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع (نتيجة الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية)<sup>(13)</sup>.

ويمكن القول إن هناك مجموعة من المتطلبات والعلاقات التي تلحد بمستقبل العلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع، على الرغم من أن الصراع سوف لن يتم تصعيده إلى درجة الصراع المسلح أي الاستخدام العسكري المباشر بين الدولتين.

- الأمن القومي الروسي: بعد الأمن القومي لدولة مسالة لا يمكن المساومة عليها، ولذلك فأمر سعي الولايات المتحدة إلى تهديد الأمن القومي الروسي من خلال مجموعة من الإجراءات والسلوكيات (مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، توسيع حلف شمال الأطلسي) التي تعد من وجهة النظر الروسية إجراءات تخفي إلى إخفائهم وتعطيل قدره روسيا الاتحادية على توجيه الضربة الثانية إذ ما تعرضت إلى الضربة الأولى، ولذلك فأمر روسيا الاتحادية ستقف موقفاً صلياً نحوه أي مشروع يرى أنه يهدد أمنها القومي من جانب الولايات المتحدة في المستقبل، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية نحو الصراع.

- التصارب الإستراتيجي بين الدولتين: إن روسيا الاتحادية تدرك أن الوجود

العسكري الاميركي بصبغة المحلعة (نواجد عسكري مباشر، قواعد عسكرية) هي منطقة اوراسيا هو بمثابة تطويق شامل للأمد القومي الروسي وهو أمر يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي وشر الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية.

جدد دور الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، إذ هي تمثل الحلقة الأكثر أهمية في التخطيط الإستراتيجي الأميركي في منطقة آسيا، ومن ثم فإن السيطرة عليها بصبغة نواجد عسكري، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن لولايات المتحدة أوضاعاً إستراتيجية على قدر كبير من الأهمية، وهى تبرز أهمية أفغانستان في الإستراتيجية الأميركية، إذ هي تمثل منطقة القرب المباشر للقوى الفاعلة والووية في آسيا كالصين، روسيا، الهند، باكستان وإيران، فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا. كما تعد الحلقة الأخيرة من سلسلة حصار الصين القوة الاسيوية المحتملة لمانوئة الولايات المتحدة<sup>(14)</sup>. فضلاً عن ذلك فإن منطقة آسيا الوسطى، وبضمنها منطقة قروين التي تطوي على إمكانات ومواد أولية (نفط وغار طبيعي) بما يؤهلها لتكون بديلاً إستراتيجياً لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي<sup>(15)</sup>. وكذلك يمكن استثمار موارده الطاقة (النفط والغاز) في عمليات الضغط والمساومة مع القوى الاسيوية التي تعتمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على هذه المنطقة، يضاف إلى ما تقدم، أن منطقة آسيا الوسطى تمثل مفصلاً حيوياً في شبكة التحويلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الإقليم لاسيوي، ومن ثم فإن التحرك المكثف، السياسي والعسكري، للولايات المتحدة تجاه أفغانستان، لا يعني توفير حلول لهذه الأزمة الإقليمية. بقدر ما يكون مدخلاً رئيساً لتحقيق مصالحها الحيوية<sup>(16)</sup>. ولذلك فإن الوجود العسكري المكثف في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وهي المنطقة التي أسماها ماكندر قلب العالم، سوف يودي إلى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل بل قد يتجه بها إلى (حرب باردة جديدة)<sup>(17)</sup>.

الانفرادية في القرار السياسي الدولي. ترى روسيا الاتحادية أن تفرد قوة دولية واحدة في القرار السياسي الدولي أمر لا يمكن قبوله، كما أن العالم لا يبيع أن

يدير على وفق توجه قوى دوية واحدة، إذ أن هناك قوى دولية لها وزنها في النظام الدولي قائم. ومن ثم يجب أن يفحد رأيها هي إدارة الشؤون الدولية، أن هذا التجاهل لدور روسيا الإبحادية في إدارة الشؤون الدولية دفعها إلى معاقبة جورجيا من خلال المصدام العسكري المباشر من أجل توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها بأن على العرب في المستقبل أن يأخذ مصالح روسيا الإبحادية بظن الاعتبار، بل إن على الولايات المتحدة أن تدرك أن روسيا الإبحادية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي هي ليست روسيا الإبحادية في القرن الواحد والعشرين.

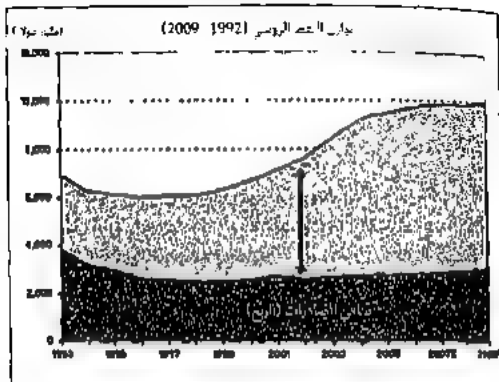
• مكانة القوى الدولية: أن تقرير روسيا الإبحادية مكثها الدولية في النظام الدولي في المستقبل يتناسب تناسباً طردياً مع تهيئها مواقف أكثر تصلباً في علاقتها مع لولايات المتحدة، وبالمقابل فإن تراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي لا يدفعها إلى تقديم تنازلات لروسيا الإبحادية وذلك لكون الزعامة الأميركية لعالم هي حق لولايات المتحدة وليس صفة من أي قوة دولية أخرى. ومن ثم يستعكس على مستوى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل، خصوصاً إذا أدركت أن التفاعلات بدولية بين الدولتين كثيرة ومعقدة ومتشابكة وقابلة للتطور والتوتر والصراع والتصعيد في أي لحظة.

• الطاقة مصدر من مصادر التوتر والصراع في المستقبل: إن الشافس الدولي حول مصدر الطاقة سيكون مصدر من مصادر التوتر وقد يرتقي إلى الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وروسيا الإبحادية، فمصادر الطاقة أصبحت تحتل أهمية كبرى في أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، فالولايات المتحدة تستورد حوالي (48%) من الإنتاج العالمي، وبالمقابل تعتمد روسيا الإبحادية تعتمد في معظم دخلها القومي على مصدر الطاقة استخراحاً وتصنيعاً وتصديراً وبغلاً (فقد احلست روسيا الإبحادية عام 2008 (نمرته الأولى في تصدير النفط)<sup>(18)</sup> كما أن (الإنح الروسي للنفط في إردباد مصطرد) كما في الشكل (7)

إن العرب بدأ يطلق على روسيا الإبحادية بأنها (دولة الترول petrostate)<sup>(19)</sup> في

## (7) الشكل

### تطور النفط الروسي



Resource: Russia Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal, country statistics and more.  
2010: <http://www.hs-niederrhein.de>

إشارة إلى أهمية سلاح النفط في المستقبل بوصفه أداة من أدوات الترهيب والتهريب للدول المجاورة، بل أن الدول الأوروبية التي تستورد كميات كبيرة من الطاقة الروسية هي حبيطة الولايات المتحدة صاحبة المشروع الكوني، ومن ثم لن تسمح الولايات المتحدة لروسيا الاتحادية أن تستخدم هذا السلاح ضد حلفائها أو السيطرة الكاملة على دول آسيا الوسطى التي يتم تصدير نفطها عبر الأنابيب الروسية إلى أوروبا بل إن روسيا الاتحادية هي التي تهيم على عمليات التصدير<sup>(20)</sup>، ومن ثم يمكن لقطاع الطاقة واستخدمه سياسياً من روسيا الاتحادية أن يكون مصدراً من مصادر الصراع المسمومي في العلاقات لأفريقية-الروسية

وعلى صعيد آخر، بدأ التوتر في العلاقات الأميركية الروسية (آب 2006) على نروات القطب الشمالي التي تقدر بحوالي (25%) من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من العاس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن، وذلك بعد قيام روسب الاتحادية بوضع العلم الروسي في قاع المحيط، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال ديموسوف في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا الاتحادية بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية على وفق قانون البحر وهو ما تعرضه الولايات المتحدة<sup>(21)</sup>. إن هذه الصائفة من المرجح أن تكون مستقبل أحد بؤادر الصراع في العلاقات الأميركية الروسية بفعل الأهمية المتزايدة للطاقة في المستقبل.

- تقوية الترابط الإستراتيجي بين روسيا الاتحادية والصين: يمكن القول إن الشراكة الصينية الروسية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الإدارة الأميركية<sup>(22)</sup> حاضراً ومستقبلاً<sup>(23)</sup>. ليس فقط لأنها فرصة مهمة لتكوين أحد أهم التحالفات في آسيا، بل وكذلك لأن المستقبل القريب يتطلب من الولايات المتحدة فهم فكرة أخذة بالتعاقد والمواضعه أن القوى الكبرى التي لا تقبل الولايات المتحدة أن تشاركت فيها على وفق مبدأ المساواة في الالتزامات الدولية سوف تشارك بعضها مع البعض الآخر في تحالفات كبرى من شأنها أصناف مواقف الولايات المتحدة في النظام الدولي<sup>(24)</sup>.

فقد شهدت العلاقات الصينية الروسية تحسناً واضحاً في إطار رؤية إستراتيجية أمنية متقاربة أثمرت عن توقيع الطرفين لعدد من الاتفاقيات منها اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية متبادلة بهدف أمنها، اتفاقية عسكرية تنحصر تبادل الخبراء والمشاورات العسكرية، اتفاقاً لشراكة الإستراتيجية للممر الواحد والعشرين، وبدل ذلك على وجود تعاون إستراتيجي أكثر من كونه محالفاً إستراتيجياً بين البلدين، وربما يدل تأكيد مفهوم التحالف في الخطاب السياسي الصيني الروسي على إدراك الطرفين ما يشهده التحالف من تعهدات مع الولايات المتحدة الأميركية. لكن علاقات التفاهم الإستراتيجي التي يؤكدتها عمق وشمول الاتفاقات

الموقعة بين الدولتين يؤكد أن مساحة آسيا بمشاعنها الأمنية والإستراتيجية<sup>(25)</sup> هي مساحة تفاعلم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي، وكذلك تعكس إدراك الدولتين لأثار السلبية المرتبة على إبقائهما عند سماع النظام العالمي دعم كل الادعاءات الأمريكية<sup>(26)</sup>

فالصين تمثل السوق الرئيس للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بما يزيد عنى (50%) من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية التي تعدها روسيا الإتحادية أحد أهم مصادر الدخل القومي، حيث يتراوح العائد من صادرات الأسلحة لصين وحده بين (1 و 1.5) مليار دولار سنوياً. هذا إلى جانب العائد من تدريب الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية للشعب الأكاديمية البحرية، ومؤسسات تدريبية أخرى تابعة لوزارة الدفاع، وتتلاقى مصالح البلدين أيضاً في مجال الطاقة، حيث تعد روسيا الإتحادية أكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط، في حين تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنقط في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد بدأ البلدان في تطوير التعاون بينهما في هذا المجال وأقيمت المشاريع المشتركة بعمليات الدولارات، وعلى صعيد آخر شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزة ملحوظة من (10.7) مليار دولار عام 2001 إلى (60) مليار دولار عام 2010 لتحتل الصين المرتبة الكنية بين شركاء روسيا التجاريين، بل وصلت إلى المرتبة الأولى عام 2011، كما زادت لاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل إلى مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى (12) مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة. ولذلك فإن المصالح الإستراتيجية التي تربط البلدين والتحديات المشتركة لأمنهم القومي ومكائنها الدولية هي القوة الدافعة للشراكة الروسية الصينية على مدى ربع قرن وهي أيضاً العامل الحاسم في استمرار هذه الشراكة مستقبلاً، واستمرار صعود البلدين في اتجاه قمة النظام الدولي متعدد القوى<sup>(27)</sup>

ولذلك فإن تطوير التعاون وتفاعلم الإستراتيجي بين الصين وروسيا الإتحادية بين الصين التي شهدت زيادة كبيرة في مبراتها العسكرية<sup>(28)</sup> والولايات المتحدة سوف يؤدي إلى زيادة حدة الصراع في العلاقات الأمريكية الروسية في المستقبل.



والولايات المتحدة تحاول ممارسة استراتيجية الاحواء، ليس فقط تجاه روسيا الاتحادية بل تجاه الصين أيضاً<sup>(29)</sup>

الشروع والاستعداد في نشر الدرع الصاروحي الأميركي إلى القيادة الروسية، وهي إطار رؤيتها الاستراتيجية، لا تزال تشكل طبيعته ومصموم الاستراتيجية الأميركية التي ترى فيها إستراتيجية لا تزال محكومة بطابع هجومي، وأنها ترمي إلى «هزيمة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، إن القيادة الروسية لديها قطاعات قوية على أن الولايات المتحدة مصممة على إنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ، الأمر الذي سترتب عليه نتائج لا تغض لقيادة الروسية طبيعة مخاطرها الاستراتيجية إذ أنها ستؤدي إلى ما يأتي<sup>(30)</sup>.

أولاً: زيادة هيمنة الولايات المتحدة (الأميركية، واعتماد سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض أو أهداف سياسية، ليس تجاه روسيا الاتحادية فحسب، وإنما تجاه تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التي تسمح لها بالرد، أو إيجاد نوع من الرد المتوازن، وأنه سوف يؤدي إلى (تعطيل قدرة روسيا الاتحادية على الردع، أي بعد الفرية الأولى التي تعرض لها من الخصم)<sup>(31)</sup>.

ثانياً: أن تبني الولايات المتحدة لهذه المنظومة (منظومة الدفاع بالصواريخ) يعني أن روسيا الاتحادية، وربما الصين أيضاً، والدول الأخرى التي تملك الصواريخ إستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجاوز المنظومة الأميركية، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مع يعني لدفع باتجاه عملية سباق تسلح لمنظومات الدفاعية والهجومية، وهذا سيغال بدوره الأسلحة التقليدية والقوات العسكرية التقليدية.

ثالثاً: أن الأميركيين يسعون إلى جذب حلفائهم إلى منظومتهم الدفاعية، ومثل هذا الأمر يصح في حقيقته أن هناك محاولات لنشر منظومة الدفاع نحو الشرق بالتعاون مع اليابان، ومثل هذا التطور يكون بمثابة السبق الأول يهدى عراض الصواريخ الروسية والصينية عند انطلاقها، كذلك فإن المعزى الأميركي أعزاء الأوروبيين واقتناعهم بأن المصير الأميركي في هذا الاتحاد من شأنه أن يوفر لهم

حمايه دفعه صد اخط صاروخية يكون مصدرها روسب لإتحاده وهده سيجكون  
سماً أخر موجها ضد الصواريخ الروسية أيضاً

رابعاً يحطط للأميركيون عسى وفق لرؤية لروسية لبحر وحلح وحعله  
فضاءً مسلحاً، كما يحططون لشهر مطومة لدفاع الصاروخية فوق سمهم. وبهدها  
يشكون هياك مطومة صاروخية، دفاعية وهجومية واسعة العطاق ومعددة الأنساق  
عرضها تطويق روسيا لإتحادية والصين، وكذلك توفير الرقابة عسى كل دولة وعلى كل  
مجموعة صواريخ، ومن الطبيعي. لا تبقى هذه العملية خارج دائرة اهتمام روسيا  
وبعدها من الدول لأخرى، الأمر الذي سيفتح العجاء أمام سباق التسلح من جديد،  
كما سيفود ذلك إلى انتقال عملية سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، وبى  
المحيطات، ومثل هذه السياسات ستقود إلى خلق مشكلة عالمية تؤدي إلى اهتزاز  
الاستقرار ولأحد الدولي، بل إلى الصراع في العلاقات الأميركية الروسية.

- استمرار توسع حلف شمال الأطلسي؛ إن توسيع حلف شمال بعد أحد  
أسباب التوتر في العلاقات الأميركية الروسية (د يرى المفكرين الاستراتيجيون الروس  
أن استمرار توسع حلف شمال الأطلسي هو تهديد للأمن القومي الروسي<sup>(32)</sup>، بل  
سوف يكون أحد المحددات الرئيسة لطبيعة هذه العلاقة، وستدفع بها نحو التوتر إذ  
نعد روسيا لإتحادية أن لاستمرار في توسع حلف شمال لأطلسي هو محاولة  
لتطويقها بسلسلة من الروابط والتي سوف تعمل عسى الحد من حركتها في  
المستقبل<sup>(33)</sup>، ولذلك اتخذت موقفاً حارماً خلال الأزمة الجورجية فقد قالت  
كوتليرز رئيس وزارة الخارجية الأميركية السابقة إن الاجتياح الروسي لجورجيا يذكرنا  
بالاجتياح السوفيتي لأفغانستان في عام 1979،<sup>(34)</sup> وكان السبب المباشر هو سعي  
العرب بصمها إلى حلف شمال لأطلسي، ولذلك فإنه لا تم تتوقف إستراتيجية  
التوسع لحلف شمال لأطلسي سوف يكون أحد اسباب الصراع في العلاقات  
الروسية الأميركية في المستقبل.

ولا شئ في أن روسيا لن تصبح عضواً في حلف الناتو في المستقبل القريب  
- لمدة عقد أو نحو ذلك، وروسيا لإتحادية لا تحتاج إلى وقت فحسب لكي تنهي

بالمعايير الديمقراطية للعصوية، بل إن اعترافها بالمصحي فصلاً عن ولعها التقليدي بالسرية يعاقب في طريق تحقيق ذلك، كما أن فكرة قبولها الآن على أبواب مناطق العودة الروسية السبعة مثل دول البلطيق أمر يصعب كثيراً على الحب السياسي الروسية الحالية اتلاقه، في حين أن الجبرالات سيحدون أنه من الصعب تحمل شرط السماح لمراقبين من الناتو بدراسة مبرانياتهم الدفاعية والسماح لعملاء الجلب بالتحقق من أسلحتهم<sup>(35)</sup> ويمكن رصد ثلاثة أسباب لتحويل نغمة الصراع في العلاقات، لأفريقية الروسية والتي يمكن أن تزيد من هذا الصراع في المستقبل وهي كما يأتي<sup>(36)</sup>:

1 - اتجاه السياسة الروسية إلى مزيد من الواقعية، وبرغم أن سياسة الرئيس السابق يلتسن في التوافق الكامل مع السياسات العربية كان لها في البداية صدى شعبي في روسيا الاتحادية، إلا أن هذا الدعم قد تضاعف نتيجة للاعتلال الذي شهدته روسيا الاتحادية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وكان الدرس الذي استخلصته روسيا الاتحادية من هذه التجربة ذا شقين، الأول: أن يبدأ كمبراً مثل روسيا الاتحادية يجب ألا يعتمد الا على نفسه في التطور والتنمية، أما الدرس الثاني فهو أب لبق لأعنى لبحايج التنمية الأجنبية معكوم عليه بالفشل، وان على روس أن تجد طريقها الخاص إلى ذلك، وهكذا فعند مجيء بوتن للسلطة، اتخذ عدة قرارات لدعم السلطة المركزية وإحكام سيطرة الدولة على خطوط الخيارات الاقتصادية، الأمر الذي جعل روسيا - وهي تدخل القرن الواحد والعشرين - تستعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن ثم شهد الشعب الروسي تحولاً ملحوظاً في حياته في المجالات كافة<sup>(37)</sup>.

2 - لمست روسيا الاتحادية في الولايات المتحدة لا تظر إليها بوصفها شريكاً، فقد ظلمت الولايات المتحدة تظر لروسيا الاتحادية بوصفها منافساً محتلاً يجب مع إحيائه واستخدام كل فرصة لإضعاف نفوذه، من ناحية أخرى، لم يتوقف اسدع الولايات المتحدة بـ قدراتها العسكرية، كما أنها قد أصبحت من

معاهدة الصواريخ المضادة Adm - Ballistic Missiles وكشفت جهودها لتطوير نظام دفاع صواريخ عالمي، وفصلًا عن ذلك، نجحت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي على زيادة توسعه شرقًا، وجاء انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك عام 1999، لكني يدفع بحدود المنطقة لشرقًا إلى (600) كم شرقًا، كما أن انضمام بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وثلاث من دول البلطيق إلى حلف الناتو بعد خمس سنوات أوصل المنطقة إلى أبواب روسيا الاتحادية، على حين أدى ما سمي بالثورات البرتغالية في جورجيا وأوكرانيا إلى نزاهة قوة الاندفاع نحو انضمام البلدين إلى حلف شمال الأطلسي.

3 - ميزان القوى بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة عند تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ انخفض الدخل القومي الروسي إلى النصف، وظهرت الولايات المتحدة قوة دولية وحيدة لا تعارها أي دولة أخرى في قوتها الشاملة، ولكن الوضع تغير حالياً، فرغم أن الولايات المتحدة تفوق العالم في القوة العسكرية والتكنولوجيا، فإن وضعها الاستراتيجي ليس كما كان بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد واجهت إدارة بوش ومن بعده أوباما بشكل متزايد التحدي والضغوط - داخلياً وخارجياً - بالنظر إلى العبث المتزايد في العراق وأفغانستان. هذا التحول السببي في ميزان القوى دعم ثقة روسيا في نفسها في التعاضد مع الولايات المتحدة.

وعسى الرغم من أن الصراع في العلاقات الأمريكية الروسية هو مسألة ترتبط بالموروث التاريخي إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد غير من المعطيات الدولية وطريقه تعاطي القوى الدولية مع هذه المعطيات. إذ إن السيادة لروسيا أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحدياً من القيود الأيديولوجية، ومن ثم فإن تفكير الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بمنطق المرح والحسرة سوف يدفع إلى تساؤل فرص الصراع بين الدولتين في المستقبل، ولذلك فإن هناك مجموعة من المحددات التي تحد من فرص الصراع بين الدولتين، وتتمثل بما يأتي.

1 - أن روسيا الاتحادية شريك تجاري كبير للولايات المتحدة<sup>38</sup> إذ أن الميزان التجاري بين الدولتين يعمل لصالح روسيا الاتحادية، فصادرات روسيا الاتحادية إلى الولايات المتحدة هي أكثر بكثير من صادرات الولايات المتحدة إلى روسيا الاتحادية، ومن ثم فعلى الرغم من تعاضد مكانة روسيا قرب روسيا الاتحادية سوف نحرص في المستقبل أن لا تتجه العلاقات الروسية الأمريكية نحو التوازن، لأن ذلك سوف يكون في غير صالحها ولا سيما أن روسيا الاتحادية هي بؤنة في طريقها إلى استعادة مكانتها الدولية وبشكل تدريجي، وبالعقب تترك الولايات المتحدة أن تؤثر العلاقة مع روسيا الاتحادية سوف ينعكس سلباً على طريقته تعاضد مع القوى الدولية الصاعدة وتعيداً الصين فمن أبرز ركائز احتواء الصين هو روسيا الاتحادية.

2 - امتلاك الدولتين للمسلح النووي؛ بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من أكبر الدول التي تمتلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة الإستراتيجية، إن هذا السلاح ونتيجة لتدمير والفتك الذي سيعلمه في المستقبل إذا ما اندلعت الحرب النووية بين الطرفين، فإن الطرفين يدركان حجم الدمار الذي يمكن أن يخلفه الصدام بينهما إن ذلك سوف يدفع الدولتين إلى التحيولة دون الوصول إلى التوتر الذي يمكن أن يصل إلى درجة الصراع المسلح، بل إنه سوف يكون من الثوابت في العلاقة التفاعلية المستقبلية بين الطرفين، ومن ثم سيؤثر في سلوكيات ومواقف وقرارات السياسة الخارجية لدى الدولتين وتوجيهها إلى المسار الذي يبتعد عن الوصول إلى نقطة اللاعودة بل الانهيار عن أي تصرف يمكن أن يشكل خطراً لتداعس القوميين للدولتين بشكل يؤدي إلى إسبـار الخصم عن استخدام الأسلحة النووية.

3 - الرؤية الواقعية للدولتين تجاه بعضهما البعض يدرك الطرفان أن الصراع بينهما سوف يكون عديم القيمة من الناحية الإستراتيجية في المستقبل، فخصمي يدرك كل طرف (مصالح حيوية لطرف الآخر ومن ثم يدعوه ذلك إلى عدم التدخل بشكل مباشر لدعم الحلفاء الإستراتيجيين، وعندما حدثت

أزمة جورجيا 2008/8/8 الحليف المحاصر لولايات المتحدة الأمريكية والموضح للاصدام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن لولايات المتحدة لم تقف إلى جانب جورجيا بشكل عسفي وصرح في حينها صد روسيا الاتحادية، بل اكتفت بضرورة العودة إلى التفاوض، وكل ذلك جاء نتيجة إدراك حقيقي من جانب الولايات المتحدة بأن احتياج جورجيا للإقليم وسميتها بشكل تهديد للأمن القومي لروسيا ولذلك يجب على الولايات المتحدة عدم التقرب منه الآن وفي المستقبل لأنه سوف يؤثر سلباً على العلاقات الأميركية الروسية حاضراً ومستقبلاً

4 - تراجع الولايات المتحدة عن نشر الذرع لصروحية الأميركية أو نشره بالتفاوض مع روسيا الاتحادية.

5 - انضمام روسيا إلى حلف شمال الأطلسي في إطار شراكة خاصة مع الغرب: فقد تترك روسيا الاتحادية على المدى البعيد أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي سيوفر لها أمناً إقليمياً أكبر، ولاسيما مع تناقص عدد سكانها، وقد تبين لها أن هذا الاعتبار هو الأكثر تحفظاً للمصلحة الروسية، بل قد يؤدي إلى التعاون الكامل بين روسيا وحلف الناتو بشأن الأخطار المختلفة التي تهدد الأمن العالمي، الأمر الذي ينهي حالة التوتر بين الدولتين<sup>(36)</sup>.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضاً للمحفزات والفرص الدافعة نحو الصراع في العلاقات الأميركية الروسية، فضلاً عن استعراضاً للقيود أو الكوابح التي تعد من الصراع في هذه العلاقة، نستنتج بأن إمكانية تحقق هذا المشهد كبيرة، لأن السمة الغالبة للعلاقات الأميركية لروسيا هي التوتر والصراع، نتيجة فقدان الثقة بين الدولتين، كما أن هناك من المتغيرات ما يدعم هذا المشهد.

### مشهد التنافس

يمكن تعريف التنافس من الناحية الاجتماعية بأنه (الحالة التي يتنافس فيها الأشخاص والمنظمات بعضها مع بعض، من أجل الحصول على شيء ما لا يمكن لكليهما الحصول عليه)<sup>(40)</sup>.

كذلك يعرف التنافس بأنه عملية اجتماعية تحدث عندما توجه أنشطة الفرد إلى تحقيق مستوى أو هدف معين. وتحدد درجة التحقيق بمقارنة أداء الفرد بأداء آخرين معينين. كما يعرف بأنه عملية اجتماعية بواسطتها يوجد شخصان فما فوق، أو جماعات فما فوق في موقف معين كل تجتهد في الوصول إلى هدف أو إلى أهداف معينة. بحيث تنص إلى الهدف قبل الأخرى، أو تنال أكبر قسمت منه عند الحصول عليه. ولغة تعريف آخر للتنافس، بأنه عملية موجهة إلى تحقيق أهداف خاصة في سياق اجتماعي يسعى فيه بعض الأفراد للفوز وهذا كالتسابق المباشرة مصدرًا للمنافسة والارتياح لدى بعض الأفراد فهي مصدر لعدم الارتياح والضغط والقلق لدى البعض الآخر، ولذلك التنافس هو توجه (Orientation) يُهجر عن اللعب إلى الضل لتحقيق أهداف معينة، مثل الأداء الجيد أو الفوز بأفضل النتائج، أو أنه نضال الفرد لإثباته لديه من قدرات معادلة لقدرات الآخرين أو تفوقها، واستطراداً فإن الفوز هو مقاس النجاح والخسارة. ويمتد صاحب التوجه التنافسي المرتفع بتركيزه في التفوق المتوقعة من العمل أو المباراة، فإذا فاز يحقق النتائج، وإذا فشل يتوقف عن اللعب

أو العمل أو إعادة العصب بطريقة مختلفة. كذلك فإن التنافس هو الموقف الذي لا يروج فيه للعوائد أو المكافآت بالتساوي بين الأفراد وذلك لاختلاف مستوى أداء كل منهم في الأنشطة واحترافاً وليس أحراً التنافس هو الموقف الذي يعارض فيه هدف الفرد مع أهداف الآخرين. فإذا ما حقق أحد الأفراد هدفه عبر الآخرين عن تحقيق أهدافهم<sup>(41)</sup>

ولذلك يمكن تعريف التنافس بأنه حالة بين دولتين أو أكثر، لا تصل إلى درجة الصراع، ولكنها تخرج عن نطاق التعاون إلى حالة تهدف إلى منع الآخر من الحصول على شيء معين، ذلك أن طرفين أو أكثر يحاولان الحصول على نفس المزايا والصافع، وهذا المفهوم يركز على قاعدة أساسية، وهي أن أحد الأطراف يحصل على هذا الشيء، والآخر يحسره، دون أن تكون هناك ردود فعل سلبية من الطرف الخامس، وبذلك يحاول الأخير الاستفادة من إمكانياته من أجل استعادة الحصول على هذا الشيء .

وناسباً على ذلك، يفترض مشهد التنافس أن العلاقات الأميركية الروسية تسم بالهناك درجة عالية من التفاعل، تتجاوز مستوى التعاون بين الدولتين، ولكن لا تصل إلى درجة الصراع، وتتغير فيها الصدام المباشر بين الدولتين، بمعنى أن مشهد التنافس هو حالة تتوسط بين الصراع والتعاون.

يرى الدكتور كاظم هاشم النعمة (أستاذ الاستراتيجية) لا تحكم إلى قانون ثابت، بل إن قانونها الثابت هي أنها تتغير بتغير الظروف الدولية والإقليمية<sup>(42)</sup>، ولذلك فإن روسيا الاتحادية في العقد الأخير من القرن العشرين هي عبر روسيا الاتحادية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فروسيا الاتحادية بعد الحرب ابتداءً انكفأت على ذاتها وتركزت المجال الدولي للولايات المتحدة الأميركية لتمد بتدوهد أو دراعها إلى مناطق العالم المختلفة مستخدمة في ذلك مركات سياسية واقتصادية وعسكرية عدة، إلا أن الصورة تغيرت في القرن الواحد والعشرين وبدأت تافس الولايات المتحدة في الدائرة الجغرافية الثانية (تمثل دول ما بعد الدول المحادية لروس الاتحادية. في البيئة الحرجية غير المباشرة)، إذ يشكل التنافس محوراً



للعلاقات الأميركية الروسية في هذه الدائرة. من أنها دولة قادرة على العودة إلى الساحة الدولية ومواجهة الولايات المتحدة في الدائرة الثانية في مجموعة من المراكز التي تشهد عليها الدول.

ولذلك تأرجحت روسيا الاتحادية في نموها وفي المدة التي تتجدها هذه الدولة في التقييم الجغرافي السياسي، والوقوف بوجه النظام الدولي الأحادي القطب من موقع المنافسة، وقد تراوح بعد الحرب الباردة بين عدة مستويات فقد عرفت روسيا الاتحادية بوصفها دولة عادية ذات نفوذ محلي مشغولة بترتيب بنيتها من الداخل وصراعها مع القوى الهادفة إلى إصابتها الباء الفدرالي بالفسح، وقد شام هذا التوصيف خلال المدة من 1992 وحتى 1999، كما صفت دولة إقليمية ذات نفوذ عابر للحدود على المستوى العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، وقد راجع هذا التوصيف في نهاية عقد التسعينات ومطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ثم بدت دولة مداعة، وهو مصطلح ظهر منذ عرو الولايات المتحدة للعراق في 2003 حين وقعت روسيا موقفاً رافضاً للعرو ولم تشارك فيه، لكنها لم تقم بأي خطوة لعرقلة أو صاغتته، كما عرفت باسم روسيا بوتين وذلك حين استعادت هيبتها داخلياً وعادت بالتدريج إلى ساحة المنافسة الدولية خلال عهد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين (2000 - 2008) وقد رافق ذلك إطلاق مسمى «روسيا القمصر فلاديمير» على نفس المدة، وبذلك دخلت روسيا المنافسة الدولية في الدائرة الثانية<sup>(43)</sup>.

انطلاقاً مما تقدم فإن هناك مجموعة من العوامل التي تدعم تحقق هذا المشهد ومن ثم تأخذ بمستقبل العلاقات الأميركية الروسية نحو تنافس، بل إن التنافس سيكون خاصاً لا اعتبارات المساواة والتسوية وهي كما يأتي.

- البحث عن دور دولي جديد. إن روسيا الاتحادية وبعد تدمير قدرتها العسكرية والاقتصادية والسياسية تحاول أن يكون لها دور في القرار انسيابي الدولي وعدم السماح بقوة دولية واحدة في معالجة العلاقات السياسية الدولية، بد محاولة أن تكون مرجعاً دولياً يعتمد على مساندة تطهعات دول أخرى، فهي كانت وما تزال

وسعى عهد الميثاق السوفيتي الإيراني أحد مجالات التنافس الدولي، فعلى الرغم من مقارنتها لاصلاح إيران التكنولوجي العسكرية الإيرانية وهي بهذا تطابق مع رؤية الولايات المتحدة الأميركية تجاه الملف السوفيتي الإيراني، إلا أنها ترفض إيقاف التنافس مع إيران في المجال السوفيتي، وهي بذلك تحس أن عدولها عن استمرار التعاون مع إيران يدفع إيران والولايات المتحدة إلى عقد صفقة تستبعد فيها روسيا الاتحادية، ولذلك سوف يعد البرنامج السوفيتي الإيراني أبرز مميزات التنافس المستقبلي بينهما.

نظرة السلاح: تعد تجارة السلاح من مجالات التنافس المهمة في الحياة الدولية، ولذلك فهناك تنافس كبير بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة حول احتلال المرتبة الأولى في تجارة السلاح عالمياً (وكانت الولايات المتحدة وروسيا أكبر مصدرين السلاح في العالم في العدة من عام 2003 وحتى عام، 2007 حيث بلغ نصيبهما على التوالي 31 و 25 في المائة)<sup>(44)</sup>، فإذا كانت روسيا الاتحادية تعد بجارة السلاح ويصعبها إلى دول الدائرة الجغرافية الأولى والثانية، من مميزات الاقتصاد الروسي فإن المجمع الصناعي - العسكري في الولايات المتحدة أيضاً يعد بجارة السلاح من مميزات الاقتصاد الأميركي، هو الأمر الذي يدفع التي التنافس بين الدولتين.

وخلال العقد القادم، يمكن أن تدعم مكانة روسيا الاتحادية بوصفها قطباً عسكرياً أو تعرض لهزة وانكسار تعهد إلى مستوى النصف الأول من التسعينات، وسيتوقف مقدار التقدم الروسي نحو مكانة القطب الدولي في سوق السلاح بالنافس مع الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال على عدة عوامل في مقدمتها - مرونة مصانع الأسلحة الروسية في تكيف مع متطلبات سوق السلاح، كذلك مدى قدرة روسيا الاتحادية على الاستعادة من انخفاض أجور الأيدي العاملة في مجال التصنيع العسكري في الداخل الروسي مقارنة بالدول الأوربية والولايات المتحدة وهو ما سيضع موطناً من لصقات الروسية منخفضة التكاليف فضلاً عن قدرة روسيا على عدم الانحياز إلى حرب باردة جديدة وسباق لتسليح في أوروبا.

الشرقية بما قد يبدد طاقتها ويشتت جهودها ويصرف أنظارها عن سوء السلاح، ومثل هذه الإحراجات بعكسها استهلاك الطاقة العسكرية بدلاً من أن تخصص طاقتها الإنتاجية إلى السوق الاقتصادية، علاوة على مدى نجاح روسيا الاتحادية في الانسحاب من الاقتصاد المحكوم. إلى الاقتصاد الرأسمالي على الطرار العربي الذي يسمح بظهور شركات العقارات والشركات الخاصة في تصنيع وتصدير الأسلحة (سواء بشكل شرعي أم غير شرعي)، مدى تمكن الاقتصاد الروسي من جعل تخفيض أسعار صفقات الأسلحة مقابلاً لشراء الولاء وضمين الأصدقاء في العالم، على غرار الرسالة الأيديولوجية الشيوعية خلال العهد السوفيتي، إذ أن روس اليوم لا تقايض سلاح سوى بالعار وليست مستعدة لدعم الاتباع من أجل عقيدة اشتراكية أو شعار التبعية، فضلاً عن ذلك مدى قدرتها على الترويج لاستحائها لتصدير تجارة السلاح وتحقيق أرباح كبيرة، وفي مقدمة هذه الأساليب تخفي شركات تصنيع وتوريد السلاح خلف أسماء مراكز الأبحاث الاستشارية التي تقدم الدعم والخبرة للحكومات العالم الثالث وتجهيز التقارير الاستراتيجية الموجهة لدفع هذه الحكومات للانفاق على السلاح وكذلك مدى استعادة روسيا الاتحادية من الخطوات الباجية التي حققتها في مجال الإعلام واستخدام هذه الآلة الإعلامية في الترويج لقدرات العسكرية الروسية (هناك خطوات تحققت بالفعل عبر مواقع وكالات الأنباء الروسية على الانترنت وغير فئاتي روس اليوم الناطقتين بالعربية والإنجليزية). وخبراً تحسب سمعة روس الاتحادية الدولية في مجال الحوادث العسكرية سواء حوادث الدخول والغدرج، ويبدو ملفتاً أن مستقبل السلاح الروسي مرهون بالنخس من عهد من الآليات العسكرية القديمة التي ما تزال روسيا تعتمد عليها منذ العهد السوفيتي فضلاً عن نصيب سمعة روسيا الاتحادية في سوق السلاح في تحقيق ما يترافق باسم خدمة ما بعد البيع، وجاهزية روسيا لتقديم قطع الغيار والصيانة<sup>(45)</sup>.

ولذلك فإن التنافس والسيطرة على أسواق تجارة السلاح مع دول الناتو العسكرية الأولى والثانية (الشرق الأوسط والمغرب العربي وبعض دول افريقيا الأفريقية) سوف يمثل أحد أهم محالاب التنافس الأمريكي الروسي في المستقبل، والعكر الاستراتيجي الروسي يرتكر بحاجيه الاقتصادي على وفق رؤية المفكرين

الامتنان حين الروس على أن (روسيا) الإتحادية يجب أن تدخل مافسه اقتصاديه  
 صامعة<sup>46)</sup>

بوعية القيادة السياسية في الدولتين: تعد القيادة السياسية الصامكة برعام  
 السلطنة أحدى لمحددات المهمة في نسي الدولة لنهوج السياسي الخارجي.  
 بوعية القيادة السياسية في روسيا الإتحادية تترك اثرها بشكل كبير مستوى  
 التنافس مع الولايات المتحدة، فهل سيتولى رئاسة الدولة الروسية شخص ينظر  
 إلى دور روسيا الإتحادية من منظور الدور القيصري أو السوفييتي، أم سيمر إلى  
 الدور الروسي من منظور الشريك التابع للعرب وللولايات المتحدة كما هو الحال  
 مع عهد يلتسن، إن العؤشريات تدب على أن روسيا سوف تستمر في نهوج الذي  
 أرسى أسسه ووضع ركائزه فلاديمير بوتين ودمتري ميدفيدف، وبذلك ترى أن النهوج  
 «لوتيني» يحقق لها هيتها وصكاتها على الصعيد الدولي، وبالمقابل فإن وصول  
 شخص من لحزب الديمقراطي إلى رئاسة الولايات المتحدة سوف ينعكس على  
 طبيعة العلاقات الأمريكية لروسية من الصراع إلى التنافس إن قد يصل إلى  
 التعاون، فالوجه الذي يتهجه الرئيس برك أوباما في التعامل مع روسيا  
 الإتحادية يختلف كثيراً عن التوجه الذي اتجهه سبعة بوش الابن الذي رفع شعار  
 من يس معنا فهو ضدها، بل إنه كان يميل في علاقاته مع روسيا الإتحادية إلى  
 التوتر أكثر من التنافس أو التعاون، ومن ثمة فإن استمرار إدارة ديمقراطية في لهادة  
 الولايات المتحدة سوف يتجه بالعلاقات الأمريكية الروسية إلى التنافس والتعاون  
 أكثر من التوتر.

انضمام روسيا الإتحادية إلى منظمة التجارة العالمية: إن انضمام روسيا الإتحادية  
 إلى منظمة التجارة العالمية يعد احد المرتكبات التي ستدفع إلى نادة التنافس  
 في العلاقات الأميكية الروسية، إذ أن انضمام روسيا إلى المنظمة سوف يبرر من  
 قدرتها على المنافسة في العلاقات الاقتصادية اندولية بشكل عام والعلاقات  
 الاقتصادية مع الولايات لصحدة بشكل خاص وتحديداً في مجال صناعة الحديد  
 والصلب، إذ تحشى الولايات لمتحدة بضمام روسيا إلى المنظمة نظراً لقوة

روسيا في هذا المجال فضلاً عن أن روسيا الاتحادية دولة طبيعيها بها القدرة على الابتكار المستقبلي في مختلف المجالات. ولذلك تحاول الولايات المتحدة بحول عرقلة انصمامها، ولذلك سيدفع انصمام روسيا الاتحادية إلى ردة الصاعقة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ إن الصاعات الروسية سوف يدخل أسواقاً لم تدخلها من قبل ويستفقد صاعقات الولايات المتحدة، بل سوف تمتد إلى الأسواق الأميركية نفسها، وأنها ستبيع الطاقة بالأسعار التي ترغب فيها، بمعنى أن انصمامها إلى منظمة التجارة العالمية سوف يزيد من مجالات التنافس في العلاقات الأميركية الروسية في المستقبل.

- تغير بعض أنظمة دول الدائرة الجغرافية الثانية: إن تغيير بعض دول الدائرة الجغرافية الثانية سوف يعمل على إعادة صياغة توجهات هذه البلدان ودرجة ارتباطها بالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية من حيث التعاون مع الدولتين كما هو الحال في ليبيا، الأمر الذي سوف ينعكس على مركز التنافس بين الدولتين، بل أن هذه الدائرة الجغرافية سوف تتحول إلى مجال للمنافسة الجديدة بين القوى الدولية الكبرى وتحدثاً للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في المستقبل. فهذه المنطقة تعد ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية فهي تعد منطقة الشرق الأوسط مجالاً للتنافس مع القوى الدولية الأخرى (47).

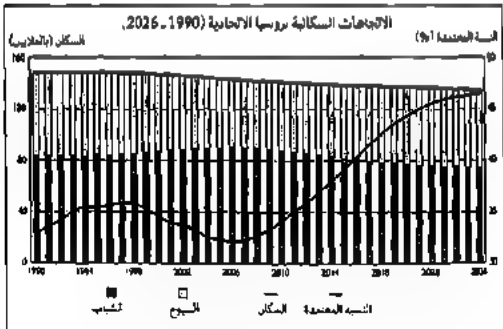
إن لكل مشهد من المشاهد المستقبلية فرصه وكوائمه التي تحد من قدرته على التحقق، ولذلك فعلى الرغم من العوامل التي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية نحو التنافس فإن هناك بعض العوائق (الكوابح) التي تحد من خيار التنافس المستقبلي في العلاقات الأميركية الروسية وهي كما يأتي:

- تراجع مكانة الدولة الروسية: على الرغم من أن مكانة روسيا الاتحادية تعتمد بشكل مضطرب، إلا أن ذلك لا يصحح من بدهور هذه المكانة في المستقبل الأمر الذي يعني تراجع وانكفاء روسيا الاتحادية عن نفسها وإهمالها بشؤونها الداخلية على حساب مكانتها ودورها الإقليمي والدولي، كما حدث بعد تفكك

الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يعي تراجعها عن موقعها في المنافسة مع الولايات المتحدة، وفي محيط محقق بمخالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. يعي الرغم من نمو قدرة روسيا الاتحادية لا أنها تعاني من مشاكل مستقبلية عديدة من أبرزها هي تعاني من نقاط ضعف تحسد بالاقتصاد الروسي، بالدرجة الأولى، ومن ثم باقي المجالات الأخرى، وهي الضعف الاقتصادي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، الضعف الاجتماعي من أبرزها انتشار الجريمة في المجتمع الروسي، الضعف العسكري نتيجة التقديس السريع في حجم المؤسسة لصناعة العسكرية وتحول الحديد من مصانعها إلى الإنتاج المدني سبباً للتكيف مع طبيعة المرحلة الجديدة<sup>(48)</sup>. كذلك انخفاض نسبة السكان مقارنة مع مساحتها الجغرافية الكبيرة، كما أنها تعاني من ازدياد الهجرات العنصرية بين طوائفها، كما في الاشكال (8) و(9)

### الشكل (8)

اتجاهات انخفاض نسبة السكان لروسيا الاتحادية



## الشكل (9)

## هجمات العنصرية في روسيا الاتحادية

الهجمات العنصرية في روسيا الاتحادية (2004 - 2007)											
موسكو	القوقاز	الجزيرة	مجموع المضامير	القوقاز	الجزيرة	مجموع المضامير	القوقاز	الجزيرة	مجموع المضامير	القوقاز	الجزيرة
17	62	79	16	174	183	37	216	253	25	74	97
9	32	41	4	45	49	9	51	56	3	64	67
69	21	267	47	416	463	55	687	842	32	215	247

Source: Aris Gabas, *Domestic Problems Defying Russia's Foreign Policy*, Published on November, 19, 2007  
<http://www.burkego.org/>

تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، بعد الحرب الباردة، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن هيمنة الولايات المتحدة على العالم بدأت بالتراجع خاصة بعد ما حدث في أفغانستان والعراق ولوفوف موقف المتفرج في الحرب الروسية-الجورجية (فالأمريكيون شقوا من التغيير الذي لحق بتركيز بلادهم في السياسات الدولية) (49)

لقد حمل البعض على الهيمنة الأمريكية، وعدّها غير واقعية وينقصها الكثير من الحموض، لا بد الخرم بمكانية تحتارها صرياً من الخيال خاصة بعد أن أصبحت سى بروعها الأولى عن أهنر» الكثير من المفاهيم والظواهر لعل من أهمها انحسار النعيم الأخلاقية والقانونية للاتزامات بدوليه، رتبك معاملات تقسيم العمل الدولي بعد سقور لولايات المتحدة بوبياها لاحتكار امباط الأذلة الاقتصادية العالمي برعم دعواتها المتكررة لدولها - فضلاً عن بواتر صور لتحدي التاريخ للكثير من الأمم والشعوب، يزد على ذلك توضع القدرة لأميركية على الاستمرار

بهيبتها، وبهذا الصدد يقول بريجسكي: «أن الهيمنة الأميركية الحالية بكل ما حارب به من مكانه وحيثه للولايات المتحدة لا تنفي السيطرة المطلقة على العالم، وفي الوقت الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بقوة خارقة في بعض المجالات دون صارع على الإطلاق فإن هناك مجالات أخرى لا تستطيع الولايات المتحدة التحكم فيها دون مساعدة وتعاون قوى أخرى والتي أحدثت تعهد دورها وثقلها في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي»<sup>(50)</sup> إن هذا الأمر سيدفع الولايات المتحدة إلى تركيز اهتمامها في السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي على حساب الشأن الدولي في المستقبل الأمر الذي ينعكس على مستوى التفاهل مع روسيا الاتحادية.

ومن أبرز المفكرين المؤيدين لهذه فكرة تراجع القوة الأميركية المؤرخ البريطاني الاصل، أميركي الجنسية بول كيني Paul Kennedy بجامعة ييل Yale University في كتابه المصهور سقوط وسقوط القوى العظمى، الذي يرى فيه أن الولايات المتحدة في طريقها إلى السقوط والانهار، وينطلق في ذلك من أن الالتزام والتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة (الرومانية والبريطانية) وقد تنبأ كيني في كتابه بسقوط بولايات المتحدة الأميركية، نظراً لتوسع الأميركي لخارجي والذي أثبت كاهنها لاسيما بعد حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) وكان لسياسات الولايات المتحدة الأميركية عالمياً انعكاساتها المدمرة على الداخل الأميركي<sup>(51)</sup> بل إن (الازمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأميركي)<sup>(52)</sup> و(أصبح أكثر من (400) مصرف إفلاس في حين أن (الازمة الاقتصادية العالمية كانت محدودة الأثر على الاقتصاد الروسي)<sup>(53)</sup>.

عندئذ تربط وتفكك التحالف الأوروبي الأميركي، إن ما يمكن أن يتحكم هذه العلاقات في المستقبل يتمثل في ثلاثة احتمالات، الأول احتمال استمرار هيمنة الأميركية على أوروبا<sup>(54)</sup>، بما يملكه الولايات المتحدة من قدرات عسكرية موحدة أو بة عسكرية يمكن أن تنافي ما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة فضلاً عن اختلاف في التصورات والرؤى لأوروبية نفسها حول الصيغة لأمنية الأفضل لأوروبيين مما يعطي الولايات المتحدة القدرة على الاستمرار في قيادة مظلمة حلف شمال



لأطلسي، أما الثاني فهو احتمال الساعد والتفكك في بعد العلاقات الأميركية الأوروبية ومن ثم تفكك حلف شمال الأطلسي نتيجة لاشتداد التناقضات بين الرؤى والصورات والمصالح بين حائلي لأطلسي، والاحتمال الثالث امتثل باحتمال توازن مصباح (المشاركة) الذي يضمن نوعاً من القيادة الأميركية لحلف شمال الأطلسي ومن ثم لهذه العلاقة (إد إن للولايات المتحدة مصالح مشتركة على رقعة واسعة من الساحة الدولية مما يتطلب منهما تعاوناً متيناً على أعلى المستويات، وهذا ما يوفره حلف شمال الأطلسي من خلال التعاون والمشاركة مع الدول الأوروبية الحليفة، فضلاً عن أن الهيمنة الأميركية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، كما أن التعامل مع التهديدات التي تتجاوز حدود الأمم لابد أن يكون لها ردأ يتجاوز أيضاً حدود الأمم وهذا ما يضمنه الحلف، فضلاً عن ذلك فإن هناك المصالح والفهم المشتركة التي تجمع هؤلاء الحلفاء تجعلهم في النهاية يتجاوزون العديد من الصراعات والمفاسات للوصول إلى أفضل صيغة من التعاون تضمن سيادتهم على هذا العالم المتنامي<sup>(85)</sup>.

ولذلك يرتبط مستقبل العلاقات الأميركية الأوروبية بشكل أو بآخر بمستقبل العلاقات الأوروبية الأميركية، إذ أن مدى الترابط الأميركي الأوروبي ومدى تفككه سيؤثر في مستوى التفاعل الأميركي الروسي في المستقبل، بد أن السعي الأوروبي الدلّوب إلى البحث عن استقلالية في القرار السياسي الخارجي (بد البد، بحوار جدي من أجل انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي وبمساندة ألمانيا)<sup>(86)</sup> سوف يهد من مستوى التفاعل الروسي الأميركي في الساحة الأوروبية في المستقبل، إذا إن لكلتا الدولتين أولوياتهما بإقارة الأوروبية على الرغم من أن مستوى الترابط الأميركي الأوروبي أكبر بكثير من مستوى الترابط لأوروبي الروسي.

ولذلك بدأ التفاعل الأوروبي الأميركي بعد لأحداث التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وبدأ الساعد يحدد طريقة على الرغم من أبعده في سيرة هذا التفاعل، ومن هنا فإنه لم بعد وارداً، حتى أن يسيطر الأوروبيون الأميركيين رؤيتهم للعالم، فالطرفان يحتشمان في مسائل مهمة، وعدم يتفق الأمر بقوة وصرمه

حدد استخدامي وأهدافيها، بين وحتى صوريها، فإن للرؤيتين تبعات شكل  
 مسبب، وهذا التحليل لا يصدر فقط عن مصادر سياسية أوروبية، وإنما عن مصادر  
 أميركية، ومن بينهم روبرت كالكلان Robert Kagan المصنف السابق في وزارة  
 الخارجية الأميركية الذي دق أحراس الامتداد بقوة في محنة السياسة لحاجية حيث  
 أشار إلى أنه في الوقت الذي ينظر فيه لأميركيون إلى العدم نظرة أجمدية وأنه مقسم  
 ما بين الخير والشر، أعداء، وتغلب الأحادية في الشؤون العالمية فإن  
 الأوروبيين يفصلون الاحتكام إلى المؤسسات الدولية بعدها رهاناً مشتركاً للعالم  
 أجمع. وموقف الأوروبيين هذا مبهمة استخلاصهم الدرس القاسي لحربين عالميتين<sup>(97)</sup>  
 وإذا ما اشتد التباطؤ الأميركي لأوروبي فإن ذلك يغفل من التنافس الأميركي  
 الروسي والعكس صحيح

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للمحفزات والفرص الدافعة نحو  
 التنافس في العلاقات الأميركية لروسيبة، فضلاً عن استعراضنا للقيود أو الكوابح  
 التي تعيد من التنافس في هذه العلاقة، نستنتج بأن إمكانية تحقق هذا المشهد  
 كبيرة، لأن مساحة التنافس كبيرة جداً في العلاقات الأميركية الروسية، بين إمكانية  
 توسع مجالات التنافس مرجعة إلى حد كبير.

### مشهد التعاون

إن التعاون من الناحية الاجتماعية (هو ارتباط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية لمواجهة والتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق المباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية سواء أكانوا متجهين أم مستهلكين. والتعاون هو تجميع للقوى الاقتصادية الفردية وهو كذلك سلوك إنساني شوهد في مختلف العصور البشرية، لجأ إليه الإنسان في عمله ونصرفاته الخاصة والعامة<sup>(58)</sup>.

أما هي المجال السياسي فيمكن تعريفه بأنه التفاعل بين دولتين أو أكثر من أجل مواجهة تحديات مشتركة بهدف تحقيق مصلحة مشتركة. ولذلك يفترض مشهد التعاون أن العلاقات الأميركية - الروسية تنسم بالتعاون، لكنه لا يصل إلى درجة التعاون الكامل بين الدولتين.

ويمكن القول إن العلاقات العصفية في العلاقات الأميركية الروسية لا تعني عدم قيام تعاون بينهما حالياً، ومن الممكن أن يتطور هذا التعاون إلى مجالات أوسع في المستقبل استناداً إلى معيار الدائرة الجغرافية الثالثة التي لتحل العالم بأجمعه ولكنها تركز إلى مجموعة من المصالح المشتركة التي تهتم البلدين على مستوى العالم.

بعد أصبح من الواضح لدى «بقائه» الروسية أنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة، وأن روسيا ترتبط بعلاقات تعاوية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة واندول الأوربية ومن الصعب التصحية بها حتى هي أكثر مصعباً أساساً بالمصالح الروسية، وقد أصبح ذلك من موقفيها تجاه التدخل الأميركي في عدد من دول الاتحاد السوفيتي، ولا سيما آسيا الوسطى والقوقاز بعد أحداث 9/11/2001، بد وإزاء محاولات التدخل الأميركي في القصة الشيشانية فإنها برغم ما تشبهه من خصوصية لروسيا الاتحادية (59).

وعلى الرغم مما تقدم، فإن هناك مجموعة من المحطيات والركائز التي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون، بل لتتطور هذا التعاون إلى مجالات أوسع، كما أن هناك مجموعة من العوائق (كواجب) التي يمكن أن تعمد من هذا التعاون، بل قد تدفع به إلى مستويات أدنى من العلاقات لقائمة بين دولتين بشكلها الطبيعي.

ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من المحطيات والعوامل التي تدعم تحقق هذا المشهد، والتي تدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون بدلاً من الغيارات الأخرى وهي كما يأتي:

- تراجع القوة الأميركية ولعاطف دور روسيا الاتحادية: لقد شهد القرن الواحد والعشرين جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأميركية والغربية، بل والغربية أيضاً، حول مستقبل القوة الأميركية ودورها في النظام الدولي، وذلك نتيجة لجملة التحديات التي تواجه أسس ومفومات القوة الأميركية من جهة، والتحولات والتغيرات في موزين القوى عس الصعيد الدولي من جهة أخرى فعلى سبيل المثال أن الدين الأميركي خلال العقد القادم سيصل إلى (90%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأميركية، وهي تقديرات يراها البعض متفائلة في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأميركي، كما توقعه ورقه لصندوق النقد الدولي أن يتساوى الدين الأميركي مع الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015 مما يشابه النسبة التعديرية عصبه إيطاليا وأيونان حالياً (60).

وبالمقاس نمو القوة الروسية بشكل مضطرد محاولة منها تأكيد عودتها دورها في السياسة الدولية، ومما ساعدها على هذا تنويع التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد مد عام 2000. فقد حقق لاقتصادها معدل نمو بلغ حوالي (7%) سويًا مد عام 2003، وقانصاً في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال المدة من كانون الثاني إلى أيار 2008 فقط إلى (84.1) مليار دولار وهائصاً في الميزانية العبدالية بنغ (75) مليار دولار مد عام 2007، كما يحتفظ روسب بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة (597.3) مليار دولار في آب 2008، أي قبل احتدام الأزمة المالية العالمية، كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادت مكانتها بوصفها أكبر مصدر للسلاح في العالم، فاستطاعت روسيا الاتحادية العودة بوصفها قوة أوربية كبرى ذات عقق أسوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري، وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية في تموز 2002 واستضافتها لفعلة المجموعة في عام 2006 ذا دلالة واضحة على استعادة مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دميري ميديفي (61).

ولذلك سدفع الواقع السياسي الدولتين إلى لاحتد بنظر الاعتبار مصالح الطرف الآخر، والتعاضد معه من منطلق التعاون ونفس لندية، إذ أن الطرفين يريان أن المصلحة المشتركة تعتم عبيهما لعصر على وفق مبدأ التعاون وليس القاسب والاعلوب.

ويشدد انتقاده للسياسة الخارجية الأميركية واعتمدها على فكرة الهيمنة، يقترح ديمسكي عدة خطوات لإنقاذ مكانة أميركا عالمياً منها (62)

أولاً: عودة صريحة بالسبب الخارجية الأميركية إلى منطلق الاعتدال انطلاقاً من التوافق التاريخي بين الجمهوريين والديمقراطيين في صوغ تلك السياسة، والمسائلان تزامان حكماً، فالسياسة الخارجية الأميركية صيغت في المرحلة

الأخيرة توحه صطرف من داخل الحرب الجمهوري نفسه واتخذت القرارات المحورية على حلفيه الطره (المسيحية لبروسانتية لأصوليه، وبغراءه من المحافظين الحدود.

ثانياً: على الولايات المتحدة أن تمشور بكثافة مع الحكومات لأخسية وألا تصرف على قاعدة أن من ليس معها فهو وتوعلتيكاً صدها ذلك أن هذه المقاربة التي تلعب مساحة التوافق في العلاقات الدولية وتعد تدميراً للذات.

ثالثاً: على أميركا أن تعيد احياء الأجهزة الاستخباراتية بشكل يجعلها تقدم معلومات موثقة تكون قاعدة لعملية اتخاذ قرارات ذكية، ولا تكون قائمة على مبدأ أسوأ السيناريوهات، وهذا من شأنه أن يعيد اعتماد الحكومات الأجنبية على أحكام أميركا وتحليلاتها في عملية صوغ سياستها.

القضايا الدولية المعقدة التي تحتاج الى تعاون مشترك مما لا شك فيه، أن التجارب الدولية أثبتت أنه ليس باستطاعة قوة دولية واحدة إدارة الشؤون الدولية المعقدة، فهاجم الحرب الباردة على الرغم من تفقيدها وتناقضاته ومؤثراته هو عبر عالم ما بعد الحرب الباردة، بل ظهرت قضايا دولية يصعب على قوة دولية واحدة التغلب عليها دون تعاون مع الأطراف الدولية لأخرى الصلة في النظام الدولي والتي يمثل التعاون في حلها ومعالجتها مصلحة للولايات المتحدة وأوروبا الاتحادية.

فقط انتهاء الحرب الباردة تزايدت المخاوف الأمريكية من احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل<sup>(٤٣)</sup>، ولا سيما في منطق النزاعات الإقليمية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي انتشرت فيها الموجودات النووية، والخوف من احتمال حصول الجماعات المسلحة على هذه المواد واستخدامها فعلياً، هذه المسألة دفعت لولايات المتحدة وأوروبا الاتحادية الى التعاون، بل تأطير هذا التعاون من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات المشتركة التي تحسن من التعاون المشترك اسامياً للعلاقة بينهم، لأن وهي المستقبل.

كف لى مسألة مكافحة (الإرهاب) هي أحد مرتكبات التعاون الروسي - الأميركي مل كاتب ولا تزال تعد حدى نمساائل التي تطابق فيها روى الدوليين بشكل كامل. حكما الدولتين أهدافه ومصالحه التي تطابق منها في لتعاين مع الدولة الأخرى. روسيا الاتحادية لديها مشكلة الشيشان التي تدلع بين حين وآخر، ولذلك تحول روسيا الاتحادية وضع حربها ضد الجماعات المسلحة هي الشيشان في إطار الحرب على (الإرهاب)، وبالعقابى ترى لولايات المتحدة أن لها رسالة عالمية في قيادة لعالم، ومن لم لا يقق لأحد أن يقق بوجه هذه الرسالة، ومن ثم دفعت هذه الأهداف دفعت وستدفع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الى التعاون المشترك في المستقبل.

- السياسات الجديدة لإدارة أوباما العالمية على التهدة والتعاون: يمكن القول إن الولايات المتحدة ونتيجة للسياسة المتعطرة التي انتهجها الرئيس السابق (جورج بوش) والحروب التي شها ضد أفغانستان والعراق تعرضت الى تشويه لسمعتها الدولية<sup>(54)</sup>، كل ذلك جعل القوة الدولية مفردة ومتعطرة ولا تعير أي اهتمام لمصالح الدول الأخرى، بل إن شعارها من ليس معنا فهو صدى، مع الارتكاز على تغليب الجنب العسكري في التفاعع الدولي على الجوانب الأخرى.

وعلى الرغم من التويت في إستراتيجية لأميركية، إلا أن إدارة أوباما جدد بإستراتيجية للامن القومي تدعو الى اعتماد أسلوب المشاركة في مواجهة التحديات الدولية واعتماد أسلوب التعاون في العلاقات الدولية، والتي أكتدها في تقديمه للوثيقة الإستراتيجية (2010)، ومعاهد دأه ليست هات دولة واحدة، بعض الطر عن قوتها نستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو الأمر الذي يحرص إعادة صياغة لمقاربات تعاوية أو التشاركى القادرة على تحقيق بحاجات دولية<sup>(55)</sup>

ولذلك أعيد أويات في 2009/9/17 عن مرجع الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الأميركية المصدة لصواريخ بالصورة الأولى التي تم طرحها، وأنها أعادت

الخطر في حطتها، لرمية سر بشر عناصر من منظومة الدفاع المصاد للصواريخ في أوروبا الشرقية و بها سببي منظومة درع صاروخية أكثر تطوراً و اقل تكلفة، مؤكداً أن الولايات المتحدة سترعى مصالح روسيا الاتحادية في حطتها الجديدة، وأكد أوباما أن حطة الأميركية في هذا المجال ليست موجهة ضد روسيا الاتحادية. وإنما تهدف إلى تهيئ الحظر الإيراني فقط، ونحن وري ندفع الأميركي روبرت غيتس أن الولايات المتحدة أدركت أن حظر الهجوم من جانب إيران باستخدام الصواريخ لمتوسطة والقصيرة المدى ليس بتلك الدرجة من الاحتمال التي توقعته في البداية، وأنها تعزم إرسال سفن عسكرية مدودة بصواريخ اعتراضية إلى سواحل أوروبا، وفي قواعد في شمال و جنوب أوروبا، مما يؤمن دفاعاً صاروخياً أكثر فعالية ضد التهديدات القادمة من إيران ودول أخرى، وقال نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة لجيش الأميركي، الجنرال جيمس كارتر، أن الساتلون يخطط لسر محطه رادار في محطة القوقاز بدلاً من التشيك، وذلك في إطار إنشاء هيكل جديد لسر منظومة الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا<sup>(66)</sup>

رغبة روسيا الاتحادية بالتوصل إلى تعاون مشترك مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من الخلافات الأميركية الروسية والتي قد تصل إلى درجة التوتر، فإن روسيا الاتحادية تدرك أنه ليس من مصلحتها الدخول في علاقات متوترة مع الولايات المتحدة خاصة وأن روسيا الاتحادية تدرك أن السبب المباشر لتفكك الاتحاد السوفيتي هو الدخول في علاقات متوترة على مختلف الصعد، كما أن سباق التسلح أضحى الميزانية السوفيتية، فكانت النتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي<sup>(67)</sup>، فقد صرح يلتسن (أن روسيا لا تطمح أن تصبح مركزاً لإمبراطورية جديدة من أي نوع، فروسيا تفهم أكثر من غيرها خطر ذلك الدور، نظراً لأن روسيا هي الدولة التي أدت ذلك الدور بوقت طويل، عمداً كسبت من هذا، هل أصبح روسيون أكثر حرية باستيحية؟ وأعطى؟ وأسعد؟ لقد علمنا التاريخ أن الشعب الذي يحكم شعوباً أخرى لا يمكنه أن يكون سعيداً<sup>(68)</sup> كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي لدى استعراض حصيلة السياسة الخارجية الروسية لعام 2010 فيما يخص العلاقات الروسية الأميركية «إن ما يجمع بينا هو



أكثر مما يفرقنا والمهمة المبدئية لروسيا في عام 2011 هي الحفاظ على  
لديناميكه الإيجابية في العلاقات (الشائبة مع الولايات المتحدة)<sup>(69)</sup>

ذلك فإن روسيا للاتحادية حريضة على أن لا تصل العلاقات الأميركية الروسية  
في مستوى يمكن أن يوهق صيرانيه لدولة لروسية، ولدت فانيا تدفع للعلاقة  
مع الولايات المتحدة إلى التعديون، والذي يمكن أن يشكل الأسس في  
الإستراتيجية الروسية المعقبة.

وعليه فإن المشاركة الدولية هي خيار أحسن مطروحاً، بل سيطرح بقوة في  
المستقبل في السياسة الخارجية الأميركية، إلا أن دراسة المتغيرات الفكرية  
والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية اتهمت إلى أن تعط المشاركة الذي ترغب  
به الولايات المتحدة ليس مشاركة الآخرين وإنما قيادة دائمة أو مؤقتة تعبر حسب  
ظروف ودواعي الأمن القومي الأمريكي<sup>(70)</sup>.

زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة بفكك الاتحاد  
السوفييتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى الشراكة لاستراتيجية  
القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماة  
مصانعيها أمنها القومي، فلم يعد هناك شرقي أو غرب ولكن هناك نهاية كيار  
تقدمهم الولايات المتحدة وبهم روسيا الاتحادية. ومن ثم فإن هناك حديث  
للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، ولا يجب عليها العراشة على موقف  
روسي يمثل تحولاً جذرياً في التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من  
جانب الثنائية الكبير<sup>(71)</sup>.

والدليل تعلق القيادة الروسية بلا شك آجلاً على أن التكيف مع أميركا - التي  
هزتها أحداث 2001/9/11 ومن ثم جعلتها أكثر مراعاة للمصالح روسية الاتحادية -  
قد يعيد مادياً وحوسبياً فقد يعيد من موقع روسيا الاتحادية تجاه الصين ويساعد  
في جلب الاستثمارات التي تعيد في الاسعاش الاقتصادي ويمكن روسيا من  
ممارسة مزيد من النفوذ داخل محالها الإمبريالي السابق، في حين يورط الولايات  
المتحدة في الوقت نفسه في صراع طويل مع (الإسلام) وبعد العدا (الإسلامي)

عن روسيا، لكن هذه الحسابات الانتهازية لن تعبر من حقيقه أن التكيف مع الولايات المتحدة يعني التورط معها، وأن الطرف الأضعف سيتورط أكثر من الطرف الأقوى<sup>(72)</sup>

يمكن القول إنه على الرغم من العوامل الدافعة باتجاه التصور بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية إلا أن هناك بعض العوائق التي تحد من فرص تحقيق هذا المشهد والتعاون المستقبلي بين الدولتين، ويمكن أجمال هذه العوائق (الكوابح) بما يأتي:

1 - الحفاظ على الهوية الكبرية بين مقومات القوة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، بل زيادة الهيمنة الأميركية، وعلى الرغم من تعاضد القوة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أن العجوة ما زالت كبيرة بين مقومات القوة الروسية ومقومات قوة الولايات المتحدة، وأن ذلك سوف يدفع الولايات المتحدة إلى تجاهل روسيا الاتحادية في المستقبل والتعاون مع أطراف دولية أخرى كالصين، وقد أثبتت التجارب الواقعية أنه على الرغم من الفراط الكبير في لعلاقات الروسية العراقية إلا أن روسيا الاتحادية لم تقف بوجه الاحتلال الأميركي للعراق 2003، على الرغم من عدم حصول الولايات المتحدة على تفويض دولي من الأمم المتحدة، بل إن الأمر العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان أعلن بعد احتلال العراق أن الحرب على العراق غير شرعية، ومن ثم فإن زيادة القوة الأميركية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى التعاون مع روسيا الاتحادية، بل أن التركيز السياسي الخارجي الأمريكي ربما يتجاهل أهمية روسيا الاتحادية ويؤثر على تفويده علاقات الولايات المتحدة مع دول الجوار العرب والقوى الاستراتيجية الكبرى.

2 - وصول اليمين المتطرف إلى البيت الأبيض إلى وصول شخص من الحرب الجمهوري إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة سوف يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى مستوى مدي من التعاون، والمعروف أن برنامج الحرب الجمهوري يمتاز بالتطرف في السياسة الخارجية وطريقة تعامل الولايات

المصاحبة مع لقوى الدولية لأخرى ويمكن ملمس ذلك في إستراتيجيه الأمم لقومي الأميركية لعام 2002<sup>(73)</sup>

يبد أن لأطروحت التي ظهرت في أعقاب الحرب الباردة والتي يتركز عليها الفكر الإستراتيجي الأميركي في رؤيته المستقبلية للعالم مثل أطروحة نهاية التاريخ (هوكوبا) وانتصار الديمقراطية (الليبرالية الأميركية النهائي)<sup>(74)</sup> وكذلك أطروحة صموئيل هنتغتون عن صدام الحضارت ودوره في إعادة صنع النظام العالمي الجديد<sup>(75)</sup> وكذلك مقال روبرت كاجان «القوة والضعف» قد أدت هذه الأطروحات إلى إثارة الجدل مرة أخرى حول مستقبل الانفراد الأميركي وأثره في خلق فجوة مع لقوى الكبرى وأهمها روسيا الاتحادية<sup>(76)</sup>

فإذا ما وصلت إلى عبادة الولايات المتحدة إدارة من الحزب الجمهوري بعد انتهاء ولاية وبام فإن ذلك سوف يذهب بعلاقات الروسية الأميركية إلى مستوى متدن من التعاون، فلم يتورع المفكرون الإستراتيجيون الأميركيون من التحذير من عودة روسيا للاتحادية إلى ممارسة دورها القيصري وهو ما ترفضه الولايات المتحدة وستعمل على إعاقة قدر الإمكان.

3 - تراجع تأثير القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك في سياسات الدولتين: فإذا كانت الولايات المتحدة غير مكترثة بأهداف ومصالح روسيا الاتحادية قبل أحداث 11/ أيلول 2001، إلا أنها زادت من اهتماماتها بعد هذه الأحداث نتيجة تلافى مصالح الدولتين لأسباب إستراتيجية لكند معها فإن الأمر ممكن أن يتغير في المستقبل نتيجة تغيير بعض المعطيات الدولية، فالجرب على (الإرهاب)<sup>(77)</sup>، وحدثت بعض الخلافات حول طريقة التعامل مع هذا الموضوع، فالإتحاد الصغرى الذي تبنته الولايات المتحدة في الجرب على (الإرهاب) وعدم احترام الشرعية الدولية، فضلاً عن تجاهل لقوى دولية الصاعدة في السياسة لدولية سبعة تباعد لمصالح والتعارض في الأهداف الإستراتيجية، يمكن أن يبقى بظلاله على روال التعاون بين الولايات المتحدة روسيا للاتحادية في المستقبل.

4. رؤية الروسية المستقبلية للعلاقة مع الولايات المتحدة فعلى الرغم من بعض المراكز الداعمة باتجاه التعاون المستقبلي بين لولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، ألا أن ذلك يبقى محكوماً بالرؤية الروسية لهذا التعاون ومستواه، والفكر الاستراتيجي الروسي والمتمثل به (وثيقة الأمن القومي الروسي، والعقيدة العسكرية الروسية، ومفهوم السياسة الخارجية الروسية)<sup>(78)</sup> يؤكد أن العلاقة مع القوة المهيمنة على النظام الدولي يجب أن تكون قائمة على أساس احترام الدولة الروسية وهيبتها الدولية، والتعامل يجب أن يكون على أساس لتكافؤ، وعدم السماح بالنهس من مكانة روسيا وهيبتها، فضلاً عن احترام علاقاتها وروابطها مع دول الجوار القريب، وأن روسيا الاتحادية على استعداد لاستخدام كل الوسائل من أجل الحفاظ على علاقات متكافئة مع لولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك إلى تفضيل مستوى التعاون بينهما في المستقبل.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال استعراضنا للعقبات والعرض الدافعة نحو التعاون في لعلاقات الأمريكية الروسية، فضلاً عن استعراضنا بقيود والتحديات التي تعد من التعاون في هذه العلاقة، نستنتج بأن إمكانية هذا المشهد صليمة، وتقتصر على جوانب محددة في العلاقات الأمريكية الروسية، وذلك لأن جوانب التوتر والتنافس هي أكبر من جوانب التعاون في هذه العلاقة.

أخيراً، فإنه من خلال استعراض المراكز ذات التأثير المستقبلي على العلاقات الأمريكية الروسية، فضلاً عن تفسيرهم على شكل مشاهد، ألاحظ أن فرصة استشراف مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية إن تم تقسيم المشاهد إلى ثلاثة، أولها يخصص بمشهد الصراع في العلاقات الأمريكية الروسية، إما الثاني فيخصص بمشهد تنافس في العلاقات الأمريكية الروسية، على حين يختص الثالث بخصص بمشهد التعاون في هذه العلاقة.

وبوسعنا القول إن المشهد الأول والمشهد الثاني هي أكثر المشاهد ترجيحاً، وذلك لأن مواقف مع واقع العلاقات الأمريكية الروسية، وأن الصراع والتنافس هو

السمة المميزة لهذه العلاقة لعمدة طويته من الرضا، فيما يخص المشهد الثالث فهو انحد المشاهد الى التحقيق، بل انه يقصر على محلات محدودة جداً من التعاون بين الطرفين. ولذلك فان مستقبل العلاقات الأميركية الروسية يتمير بطابعه المعقد والمركب، كما انه يتوزع بين ثلاثة مستويات هي الصراع والتنافس والتعاون، ولكل مستوى مرميه التي ترفع من درجته وكوابحه التي تعيقه من التحقيق، ولذلك فان مستقبل العلاقات الأميركية الروسية هو مزيج من الصراع والتنافس والتعاون مع غلبة مستوى التوتر والتنافس على مستوى التعاون، وكل ذلك سيرتبط بالمكانة الواقعية للدولتين في النظام الدولي، ومدى تقدمها و تراجعها في المستقبل وهيكلية النظام الدولي أيضاً.

## هولمشر الفصل الرابع

- (1) بقلا عب. ياسر عبد الزواق وصيب عسكر. مستقبل الأمن الاكاديمي في اسيا. الباسيفك، رسالة ماحير عبر مشورة، جامعة الكويت كية العلوم الياب، بعدة، 2007، ص 175
- (2) وليد عبد الحكي، صعدت إلى الدوايات المستعصية في الهجوم السياسية، الفكر العربي بدراسات السنيلية عمان، 2002، ص 13.
- (3) إبراهيم سعد الدين وأخرون، صور السنيل العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 23
- (4) محمود عبد الفضيل الجهود العربية في مجال استنراب السنيل (نظرة للوقعية)، مجلد عالم الفكر، الهند بيروت 1986، ص 52.
- (5) محمد فوزي الجير الفكر العربي المعاصر وإشكاليه عم السنيل: مجلة الفكر السياسي العدد 17، اتحاد الكتاب العرب دمشق 2002، ص 2.
- (6) بنظر الصراع عبر شبكة المعلومات الدولية، بنظر الصراع عبر شبكة المعلومات الدولية: [http://www.mokatel.com/mokatel/dana/behavior/mu/su/special/5/mokatel1\\_the](http://www.mokatel.com/mokatel/dana/behavior/mu/su/special/5/mokatel1_the)
- (7) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974، ص 63.
- (8) عبد الزادر محمد فهمي، الصراع الدولي وإنكاساته من العراعات الإلخية، مصدر سبق ذكره، ص 30.
- (9) إسماعيل صبري ملاد، الإستراتيجية والسياسة الدولية/ المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1979، ص 99.
- (10) عبد الزادر محمد فهمي، الصراع الدولي وإنكاساته على الصراعات الإلخية مصدر سبق ذكره، ص 38.
- (11) روبرت غيلين مصدر سبق ذكره، ص 52 - 53.
- (12) For more information see: Michael Lind, The American way of strategy, Oxford University Press, New York 2006, p 4 - 9.
- (13) See: Joseph Frankel, International Politics, Conflict and harmony, Penguin Press, London, 1969, p.43
- (14) For more information see Avery Goldstein, Rising to the challenge: China's grand strategy and international security, Stanford University Press, Stanford, California, 2003, p.p 11- 21.
- (15) مؤخذ من التفاصيل، قارن مع: حليم ناجي صروفه حواب: أساسية من المصالح الحيوية الاميركية في المنطقة العربية، مجلة قضايا سياسة العدد 2، جامعة صدام كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص 87 - 88.

- (16) عبد القادر محمد قهني المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار الشروق، عمان 2004، ص 328
- (17) See Patrick J. Buchanan "Who's in Charge of Russian Policy?" December 29, 2004, <http://antiwar.com>
- (18) Kai Wuhto, Energy in Russia's foreign policy, Electronic Publications of Pan-European Institute, 0/2010, p.8
- (19) See Marshall J. Goldman, Petrostate (petroleum power, and the new Russia) Oxford University press, New York, 2008, p.p. 170 - 71
- (20) See Jonathan Sien, The new security environment for European gas: worsening geopolitics and increasing global competition for LNG, Edited by François Lévêque, in Security of Energy Supply in Europe's Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, U.K. 2010, p.82
- (21) بورهان الشيخ، العلاقات الأمريكية - الروسية: التحديات والتكيف في إطار تلافيف استراتيجيه مصر سيلى ذكره، ص 18
- (22) ينظر: إسماعيل محمد الطامري، المصروف الأمريكي من ثأمي القوة العسكرية الصينية، اوراق دوله، العدد 169، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد، 2008، ص 10.
- (23) لعزيد من العاصيل بنظر: اندريه كيسيالكوف، تعاون روسيا والصين في ارتداد العالم، وكالة نوفوسبي <http://www.rudafub.ru/speng.php?id>
- (24) ينظر هنري كيسنجر على لتأج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص 112.
- (25) For more information see: Andrei Koyaturov, «International Relations in Central/Eastern Asia: Geopolitical Challenges and Prospects for Political Cooperation», Report of the Brookings Institution Center for Northeast Asian Policy Studies, Jun, 2004: p.p - 9.
- (26) عبد القادر محمد قهني، مصدر سبق ذكره، ص 318 - 319.
- (27) بورهان الشيخ، روسيا السوفيت الطمهي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، القاهرة، 2011، ص 95
- (28) The SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute 2011 <http://www.sipri.org>
- (29) For more information see: Avery Goldstein, Rising to the challenge: China's grand strategy and international security Stanford University Press, Stanford, California 2005, p.
- (30) عبد القادر محمد قهني، مصدر سبق ذكره ص 318 - 319.

Claire Taylor, Russia's military posture. International Affairs And Defense section, 33) HOUSE OF COMMONS LIBRARY, 2009. p49.

See: [http://news.amejhaaret.com/english/2008\\_04/04/content\\_7930615.htm](http://news.amejhaaret.com/english/2008_04/04/content_7930615.htm). (32)

Rokas Grajauskas, What is new in Russia's 2009 national security strategy? Centre (33) for Eastern Geopolitical Studies, Eastern Pulse 6 (21), 25 June 2009. p.2

(34) نقل: د. زياد عبد الوهاب المعجمي العلاقات الروسية الأمريكية ملامح أولية... بحرين: دار نشر شبكة المعلومات الدولية. <http://pulpitofwarandpeace.com/index.html>.

(35) ريفيودونجسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة د.م. الإبراهيمي، دار الكتاب العربي بيروت 2004، ص 118

(36) السيد أمين شبيب، العلاقات الأمريكية - الروسية ... إلى أين ، وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 171 مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2008، ص 191 - 192.

See: Jeffrey Munkoff: Vladimir Putin and the Re-Emergence of Russian Foreign (37) Policy. Ynfo University. Department of History, 2006, p.13

See: Thorsten Vettmann, US-Russia economic relations: Room for improvement - (38) but do not expect too much. Deutsche Bank Research, International topics, July 6, 2009. p.p. - 8.

(39) ريفيودونجسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص 118.

Oxford Advanced learner's Dictionary, seven edition, Oxford university press, 2005. (40) p 307

(41) ينظر عبر شبكة المصنوعات الدولية: <http://www.mogatel.com/openshare/intre.html>

(42) كاظم هاشم النعمان الوجر في الإستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1986، ص 86.

(43) فاطم عبد الحميد، امتداد روسيا مكانة القطب الدولي، أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 118 - 119.

See: [www.aljazeera.net/news/2008/07/27/2776.htm](http://www.aljazeera.net/news/2008/07/27/2776.htm). (44)

(45) لمزيد من التفاصيل ينظر فاطم معتمد عبد الحميد، امتداد روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 124 - 128

See: Ksenia Yudaeva, Should Russia Play Economic Catch-Up Games? «Russia in (46) Global Affairs» NO4, October - December 2004

Ekaterina Stepanova, Russia's Middle East Policy: Old Divisions or New?, Institute (47) of World Economy and International Relations, Moscow PONARS Policy Memo No. 429 p.p 2 - 3



- (48) محمد مر الفاضل ينظر عطار- موسى عبد الحميد- مسنتين منظومة التعاون الادبي لدول صوب  
برق اسيا تحرير مكاتبا هي اليه الاقليمية، رساله ماجستير عبد صوره، جامعه البوير، كلية العلوم  
السانية، 2009 م ص 96 - 98
- (49) جوييف من نايف ج، و، حبيمة العبد - الطيفه الصغيره، نصوص الاميركية، بوحه عبد القادر خندار مركز  
الكتاب العربي، طبع 1991، ص 226
- (50) بلا عرب منج العبد، اليه من ظاهره الجديد ومصدقات بدرج اوراق امثاليه، العدد 99،  
مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد، 2002، ص 3.
- (51) عي حسين ناكر، النظام الدولي وتقوى العالمة، عبر شبكة المعلومات الدولية:  
<http://www.maklooblog.com>.
- (52) ينظر، ماهر هاشم عواد، النظام المالي الأمريكي في عرفة العالمة المركزية، اوراق دولية، العدد 169، مركز  
الدراسات الدولية، جامعه بغداد، 2008، ص 13 - 16.
- (53) See: Cover story, Effects of the Economic Crisis on Eurasia, The Woodrow Wilson  
International Center for [http:// www.wilsoncenter.org/index.cfm](http://www.wilsoncenter.org/index.cfm).
- (54) See: Ariel Cohen and Richard Brisson, Russia v Economic Crisis and U.S. - Russia (54)  
Relations: Troubled Times Ahead, Published on November 2, 2009, [http://  
www.heritage.org/](http://www.heritage.org/)
- (55) عادل عبد الحمزة لحن الهندوي مصدر سبق ذكره، ص 276 - 277.
- (56) See: Mathew Buhle, The Main Features of a German Strategy towards Russia, (56)  
Friedrich Ebert-Stiftung, Berlin 2007, p.p. 2 - 4.
- (57) ينظر لافهم عبد الواحد الجاسور، تأثير 11 ايلول في السياسة العالميه بداية الارهاب الخارقه مجلة  
بيت الحكمة، العدد 44، بيت الحكمة، بغداد، 2007 ص 113
- (58) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية: <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- (59) نور هان الشيخ، العلاقات الروسية - الاورو اطلطية بين الحاضرات الوطنية والظرفية لاسرائيلية، مصدر  
سبق ذكره ص 48.
- (60) ينظر عمرو عبد الهادي، لحوالات النظام ادهي ومستقبل الهيمنة الاميركية، مصدر سبق ذكره ص 203،
- (61) نور هان الشيخ، العلاقات الاميركية، الروسية: تعاضات تكتيكية في إطار ضاعفة، اسر الهادي، مصدر  
سبق ذكره، ص 2
- (62) بلا عي، شير عبد الصاح، تجديد الهيمنة الاميركية، الدار العربيه للعلوم ناشرون، بيروت 2010، ص  
60.
- (63) لمرود من انتصاره محمد صبر وهان، النوعيه بمحاضر الاسر البوي دور مطعبات المجتمع المدني  
مجلة السياسية الدولية، العدد 169، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، القاهرة 2007،  
ص 48 - 49

- (64) لصحة من الصافي. هو محمد سليم، مداعيات أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاسها على العراق، مجلة قضايا ميانمار العدد 2 جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، 2002، ص 65 - 70
- (65) عمر سيد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص 205
- (66) بو حار الشيخ، العلاقات الأمريكية الروسية تجاهات تكتيكية في إطار مناقشات استراتيجية مصدر سبق ذكره، ص 29 - 30
- (67) يستر، سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص 169 وكذلك حسين علاوي جامعة الاستراتيجية الأمريكية في سب. الماسيكت في الشرق الحادي والعشرين دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيز، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص 133 - 132.
- (68) نقله عن ريهو بيرجنسكي، دفعة الشطرنج العظيم: التفوق الأمريكي وضروئها الجيومسبسية الملحة، مصدر سبق ذكره، ص 111 - 112
- (69) <http://arable.fi.com/>.
- (70) عن وجهة معجزة الجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون والنظام الدولي الجديد. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نهز، كلية العلوم السياسية، 2009، ص 81.
- (71) نورهان الشيخ، العلاقات الأمريكية الروسية: تفاهات تكتيكية في إطار مناقشات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 36.
- (72) ريهو بيرجنسكي، الاعتدال، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص 119.
- (73) See: U.S. NATIONAL SECURITY STRATEGY: A NEW ERA, As discussed in the journal of the U.S. Department of State VOLUME 7 NUMBER 4.
- (74) ينظر: همام يوسف عشر سنوات من نهاية التنين، مجلة شؤون الأوسط، العدد (11) مركز الدراسات الاستراتيجية و بيموث والتوثيق، بيروت، 2001، ص 189
- (75) محمد سعدي، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي نموذج أطروحة (أصدام الحفلات)، مجلة الممثل العربي العدد 234، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 64.
- (76) ينظر: أحمد قزويني عبد العظيم، سياسة اللوا في المشروع الأمريكي لنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 143 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 28
- (77) ينظر: فكتور مامي هيد الصبح الثاني، الولايات المتحدة الأمريكية والارتقاء، دراسة سياسية - قانونية مجلة قضايا سياسية، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص 3
- (78) See the National Security Strategy of the Russian Federation up to 2020. 13 May 2009: <http://www.scrf.gov.ru/new437.htm>.



## الخاتمة

من خلال دراستنا للعلاقات، للأميركية الروسية بعد الحرب (باردة إلى الآن (2012) يمكن القول ان العلاقات الأميركية الروسية علاقات معقدة، متعددة الجوانب، ومتفاعلة بشكل كبير، وأن العلاقة بين الدولتين تترك أثرها بشكل فاعل ومؤثر في السياسة الدولية نظراً لاختلاف الرؤية، الاستراتيجية لدولتين تجاه بعضهما البعض وكذلك تجاه الشؤون الدولية، كما أن تطور العلاقات الأميركية الروسية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن (2012) يؤكد أن هذه العلاقة تسم بالشد والجدب تبعاً لطبيعة موقع كل دولة في النظام الدولي، فالتوازن في مكائتهما خلال حقبة الحرب الباردة جعل العلاقات الأميركية السوفيتية تسم بالتوتر والتصعيد، في حين ان تفكك الاتحاد السوفيتي ويزور روسيا الاتحادية وتراجع مكانة هذا كيان في النظام الدولي دفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون خلال حقبة التسعينات، وبمعل ثنائي مكانة روسيا الاتحادية في بداية انعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت هذه العلاقة بالاتجاه نحو التوتر، بل إن بعض المختصين ذهب إلى القول بأن هناك مؤشرات لحدوث حرب باردة جديدة.

إن العلاقات الأميركية الروسية تقوم على مجموعة من المقومات أهمها المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ إن هذه المقومات هي شحنة العلاقة التفاعلية بين الدولتين، فالمقومات السياسية تترك أثرها بشكل فاعل في هذه

العلاقة المتعاقبة، وذلك لكون أن السياسة متغيرة بطبيعتها، وإنها تتغير بتغير المداخلات والمخرجات لكلتا الدولتين. إن هناك تبايناً واضحاً في طريقه تعاطلي اندولتين مع مرتكزات المتحولات السياسية، إذ إن بعض هذه المرتكزات يدفع بالعلاقات الأميركية الروسية إلى درجة من التوتر والصراع كما هو الحال مع توسيع حلف شمال الأطلسي إلى الصراع الشديد كالحرب الروسية الجورجية، وأن بعض المرتكزات يتضح فيها التعاون الملهل كما هو الحال في الديمقراطية وحقوق الإنسان، إن هناك من لمرتكزات السياسة التي تأخذ بالعلاقات الأميركية الروسية إلى التعاون الكامل كما في أحداث 2001/9/11 والحرب على (الإرهاب). أما فيما يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي فقد مر بعدة مراحل، فالمراحل الأولى من عملية التوسيع ونتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي لم تحاه برفض روسيا الاندائية، إلا أنه بعد خروج روسيا الاتحادية من أزماتها واستعادة مكانتها الدولية بشكل متدرج لجأت إلى الوقوف بحزم ضد محاولات ضم الدول المجاورة لها إلى حلف شمال الأطلسي مثل جورجيا، فقد عاقت روسيا الاتحادية جورجيا في 2008/8/8، كما إن هذه العقوبة لم تكن موجهة ضد جورجيا وحدها، بل كانت موجهة ضد كل الدول المجاورة لها والتي لديها الرغبة للانضمام إلى الحلف، علاوة على الولايات المتحدة الأميركية، ولذلك فإن ضم دول أخرى إلى حلف الناتو في المستقبل يجب أن يكون بموافقة جميع من روسيا الاتحادية، وإن ذلك يتناسب تناسباً طردياً مع مكانتها في النظام الدولي، وأن منغير الحرب على (الإرهاب) شهد في بداية وقوعه 2001/9/11، تعاوناً على مستوى عال بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية، إلا أن مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية (احتلال العراق وتواجد القوات العسكرية الأميركية في آسيا الوسطى) دفع روسيا الاتحادية إلى إعادة النظر في موقفها المؤيد بشكل كامل للولايات المتحدة في حربها على (الإرهاب) وإظهار بعض التحفظات، بل الاعتراض على سياسات الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال، واندعوة إلى أن تكون هذه المسألة حاصصة لإرادة المجتمع الدولي وعلم الأمم المتحدة

ولاشك في أن لولايات المتحدة لأميركية تحاول فرض أمودحها في

الديمقراطية وحقوق الإنسان على معظم دول العالم، وتقسيم هذه المعايير على أنها الشكل النهائي لتطور البشرية من نهاية التاريخ، وإذا كانت روسيا الاتحادية قد تبنت هذه المعايير على وفق الرؤية الأمريكية خلال عقد التسعينيات، فإنه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدأت المسألة بالصورة، إذ لم يعد دور ومكانة روسيا الاتحادية مما سبق، فبالنسبة عكسها مع مصالحه الولايات المتحدة لروسيا الاتحادية تبني هذه المعايير وذلك لكون الولايات المتحدة دولة عظمى، ولها تأثير كبير في المؤسسات الدولية.

وتعد الحرب الروسية الجورجية من أبرز المنغصات في العلاقات الروسية الأمريكية، فمن خلال هذه الحرب استطاعت روسيا الاتحادية أن توجه رسالة قوية لا لبس فيها إلى العالم العربي، مفادها أن لروسيا الاتحادية مكانتها في النظام الدولي، بل إن على العرب أن يحترموا هذه المكانة، وعدم الإقدام على أي عمل من شأنه الإضرار بالأمن القومي الروسي، وعدم الاقتراب من حزامها الأمني، وإذا ما فعلت ذلك أية دولة مجاورة لروسيا الاتحادية وترتبط بعلاقات تعاون مع الولايات المتحدة، فإنها ستلقى مصير جورجيا، ولذلك ينبغي على الدول المجاورة وغير المجاورة أن تحترم مكانتها وهيبتها. وكذلك أظهرت الحرب محدودية قدرة الولايات المتحدة على مساعدة حلفائها، بل أصبحت الدول (المجاورة لروسيا الاتحادية) تنظر إلى الولايات المتحدة نظرة مشكوك فيها، في ضوء محدودية دعمه لأمركي بها. وبالعكس أدركت الولايات المتحدة أن العمل على صم دون بها علاقات تؤثر مع روسيا الاتحادية سوف يؤدي إلى حدوث صراع مستقبلي معها.

علاوة على ما تقدم أن التقاها بين الاقتصاد والسياسة يترك أثره بشكل فعال في العلاقات الدولية بوجه عام والعلاقات الأمريكية الروسية بشكل خاص. وإذا كان الناصر يتضح في مرتكزات المقومات السياسية فإن ذلك يتضح أيضاً في مرتكز المقومات الاقتصادية، فالتبادل التجاري بين الدولتين يتسم بالتدبب وأنه يميل لصالح روسيا الاتحادية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن نسبة ما تصدره روسيا الاتحادية إلى الولايات المتحدة أكبر مما تصدره الولايات المتحدة إلى

روسيا الاتحادية ومن ثم فإن درجه عماد روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة هي أكثر من درجة عماد الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية وعدد مقدرته سه التبادل البحري لروسيا الاتحادية مع دول العالم الأخرى فإن شاد يكون صعيها مع الولايات المتحدة مقارنة مع الدول الأخرى. فقد أصبحت مسأله (المسألة الطاقية) من المراكز المهمة هي العلاقات، للدوية بشكل عام، والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص، نظر لما تتمتع به روسيا الاتحادية من قوة ونمو في مجال الطاقة، وأن روسيا الاتحادية تهتم على تصدير الطاقة من دول آسيا الوسطى، وبالعقاب تعد الولايات المتحدة من أكثر الدول المستوردة للطاقة، وعليه نحسب الولايات المتحدة أن تستخدم روسيا الاتحادية هذه العسالة أداة لترهيب ولترهيب بين الدول السياسية تجاه الدول التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، ولذلك تحاول الولايات المتحدة أعاقه انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية، لكي لا يتاح لها تحديد سعر الذي تراه مناسباً دول التقيد بالأسعار العالمية للطاقة. فالولايات المتحدة تملك مفتاح السيطرة على منظمة التجارة العالمية التي تمثل الإطار التجاري الدولي العام، وبما أن روسيا الاتحادية تعاون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإن انضمامها تحول إلى مركز لمساومة السياسية والاقتصادية في العلاقات الأميركية الروسية.

وبما أنه لا يمكن فصل القدرات العسكرية للدول عن سياستها الخارجية فإن لمركز المقومات العسكرية في العلاقات الأميركية الروسية أثره واضح في سير هذه العلاقة، فحصول الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري، كما أن حصول الانسحاب المشفوع بشعور مهلهل خلال حقبة التسعينيات أتاح مراجعاً في الإنفاق العسكري لدولتين وبشكل مصطورد، وبعد أحداث 11/9/2001 ازداد الإنفاق العسكري بشكل كبير، كما أن الدولتين تحاولان تعزيز مكانتهما العسكرية في العالم من خلال تحاربه السلاح أو التواجد بصيغة قواعد عسكرية في بعض الدول ذات الأهمية الاستراتيجية مع الأطراف الدولية لأخرى.

وتعد تجارة السلاح من المسائل المهمة لكلتا الدولتين، نظرا لما تمشه هذه الصادرات من عوائد بالغة الأهمية على القدرة الاقتصادية للدولتين، فإن التنافس بينهما على السوق العالمية للسلاح كان ولا يزال وسيبقى من مرتكزات التنافس المهمة في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تتنافس الدولتان بعضهما مع بعض من أجل الحصول على نطاق أوسع لصادراتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى.

وعلى الرغم من كل مرتكزات الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال حقبة الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة فإن ذلك لم يدفع بالدولتين إلى استخدام السلاح النووي أسلحةا ضد الآخر، وأن ذلك لم يمنع من عقد العديد من الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية، إذ شكلت هذه الاتفاقيات أساس التوازن الاستراتيجي بينهما خلال مدة طويلة من الزمن، بل كان آخرها معاهدة ستارت الجديدة (2010) التي تضمنت تخفيض (30%) من قدرتهما الإستراتيجية للأسلحة النووية، إن احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، فضلا عن التواجد العسكري الأمريكي في دول آسيا الوسطى نتيجة أحداث 2001/9/11، وما تبعها من مساندة روسيا للولايات المتحدة، كل ذلك أوجد وضعاً إستراتيجياً على درجة عالية من الأهمية، بل إنه مثل وسوف يمثل نقطة تجاذب كبيرة في العلاقات الروسية الأميركية، فضلاً عن ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل الهاجس الأكبر للقوى النووية الكبرى، وتحديد روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وقد عملت الدولتان على وضع أطر للتعاون فيما بينهما من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المجتمع الدولي، فبعد انتهاء الحرب الباردة تركز الجهد على تفكيك هذه الأسلحة المتواجدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وبعد 2001/9/11، طرحت مسألة (الإرهاب النووي) وكذلك قضية بعض (الدول المارقة) أو الجماعات المسلحة، إلى امتلاك السلاح النووي. إن ذلك كله قد شكل أحد أبرز مرتكزات التفاعل فيما بينهما نتيجة المصلحة المشتركة. وكذلك أثار سباق التسلح قضية الإنفاق العسكري الذي يعد أحد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة، بمعنى أن العلاقة بين التسلح والإنفاق العسكري الأمريكي والروسي شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال حقبة التسعينيات، إلا أنه في بداية



القرن الواحد والعشرين شهد ارتفاعاً ملحوظاً وبصورة مصطردة على وفق سلم تصاعدي لكلا البلدين وعلى الرغم من ذلك فإن الإنفاق العسكري الروسي لا يمكن مقارنته بمستوى الإنفاق العسكري الأميركي الكبير. ولذلك فإن عدداً كبيراً من مقومات العلاقات الأميركية الروسية يؤثر سلباً في علاقتهما، بل يدفع إلى الصراع والتنافس بينهما على حساب جوانب التعاون.

وهناك مجموعة من القضايا الدولية الرئيسة (إستراتيجية دولية، سياسة دولية، اقتصادية دولية) التي تؤثر في العلاقات الأميركية الروسية بشكل كبير، بل تؤثر في طبيعة هذه العلاقة، وتختلف رؤية كل من الدولتين تجاه هذه القضية الدولية أو تلك، فمشروع الدرع الصاروخي الأميركي بوصفه قضية إستراتيجية دولية تمثل لغة التوتر والصراع بينهما لأن ذلك يتعلق بالأمن القومي للدولتين، وهي مسألة في غاية الأهمية لأي دولة على حين نجد أن قضية البرنامج النووي الإيراني بوصفها قضية سياسية دولية تمثل قمة المساومة بين الدولتين مع اتفاقهما الضمني على عدم السماح لإيران باحتلاك السلاح النووي لما يمثل ذلك من تحدي للدولتين. بالمقابل فإن القضية الاقتصادية الدولية المتمثلة في (منطقة بحر قزوين) تمثل إحدى قضايا التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، إذ تعد هذه المنطقة الاقتصادية الإستراتيجية مهمة في العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأميركية الروسية بشكل خاص لكونها أصبحت تعد في الأدبيات السياسية الدولية بأنها (الخليج العربي رقم2)، نظراً لاحتياطياتها النفطية الهائلة، ولذلك تسعى الدولتان إلى ضمان تواجدهما في هذه المنطقة سواء بصيغة استثمار اقتصادي أو تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، بل يصل الأمر إلى القواعد العسكرية المباشرة في بعض دول آسيا الوسطى. إن اختبار نتائج الفصل الثاني في هذه القضايا أثبت أن العلاقات الأميركية الروسية يغلب عليها جانب الصراع والتنافس على جانب التعاون.

ويمكن القول إن قدرة الولايات المتحدة الأميركية في التحكم بتفاعلات النظام الدولي أصبحت موضع شك، فالإزمات التي تعصف بالعالم أكبر من قدرة أي دولة

على حلها منفردة حتى وإن كانت دولة عظمى على وفق المعايير الأكاديمية، وبالمقابل يشهد النظام الدولي بزوغ قوى دولية أخرى مثل روسيا الاتحادية والصين واليابان والهند والبرازيل وغيرها من الوحدات الدولية التي يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في النظام الدولي المستقبلي، ولذلك سيشهد النظام الدولي روسيا اتحادية فاعلة في النظام الدولي، أما بشكل منفرد أو بشكل كتلتين دوليتين بالتحالف مع قوى دولية أخرى أهمها الصين، وكل ذلك يدفع بإبراز حقيقة جوهرية وهي إن النظام الدولي القادم هو نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي.

وبخلاصة لما تقدم أن مستقبل العلاقات الروسية الأميركية يعتاز بطابعه المركب والمعقد، ففي بعض الجوانب يؤثر التوتر والصراع في جانب آخر من جوانب هذه العلاقة على الجوانب الأخرى، فعندما تثار قضية مشروع الدرع الصاروخي الأميركي فإن ذلك ينعكس على مجمل القضايا الدولية بين الدولتين ومن ناحية أخرى، فإن الحلاف في جانب من جوانب هذه العلاقة لا يؤثر على الجوانب الأخرى، فعلى الرغم من المطالبات الأميركية والغربية بضرورة تبني الديمقراطية على الطريقة الغربية ورفض روسيا الاتحادية ذلك، فإن ذلك لم ينعكس على جوانب العلاقة الأخرى. وأن مستوى التوتر والتنافس والتعاون يختلف باختلاف الدوائر الجغرافية الدولية (الجوار القريب ودول الشرق الأوسط وأوروبا وبقية مناطق العالم)، وأنه يختلف باختلاف المسائل التي تمثل تفاعلاً أساسياً بين الدولتين، فنشر الدرع الصاروخي الأميركي يختلف عن التعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولذلك يتورع مستقبل العلاقات الأميركية الروسية بين ثلاثة مستويات (الصراع والتنافس والتعاون) ولكل مستوى فرصة التي ترفع من درجة تحقيقه وتكواحه التي تعيقه من التحقيق، ولذلك فمستقبل العلاقات الأميركية الروسية، وبناءً على مجمل المعطيات العلمية المذكورة سابقاً هو مزيج من الصراع والتنافس والتعاون مع غلبة مستوى الصراع والتنافس على مستوى التعاون في العلاقات الأميركية الروسية، وأنه مرتبط بالمكانة الواقعية للدولتين في النظام الدولي ومدى تقدمها وتراجعها في المستقبل.

ملاحظات الامير حسين العربية  
محمّد الحبيب السبيعي

ما حدث عبر هذا اليوم قد وُجِدَ حتى من الولايات المتحدة الاميركية  
تحتل ارجح اني سمعتم انكم لا تسمعون التوجهات التي تاتي من  
تولي دورها تحت القوى التي لا تزال تحت حكم من روي الامم  
موسمها قد وُجِدَ بـ عدة وصف. ولذلك لا اريد ان احدث في امره  
الاجابة. والى بعبارة بسيطة هو المصير حيث يميز الدور السياسي والاقتصادي  
التي هي في تلك المنطقة. حيث يمكن ان يكون هناك تأثيرات على السياسة  
وغير مستقر. هذا معرقلا لسياسة الامم. حيث اننا نرى اننا  
في تلك الحالة اننا نرى اننا في الامم المتحدة. حيث اننا نرى اننا  
لنكون اننا في تلك الحالة. مثل اننا في الامم المتحدة. حيث اننا  
نرى اننا في تلك الحالة. حيث اننا في الامم المتحدة. حيث اننا  
نرى اننا في تلك الحالة. حيث اننا في الامم المتحدة. حيث اننا

